

# أصول صحف الدعوى

على ضوء آراء أحكام النقص وقانون الشهادة العقارية  
أمام محكمة أول درجة والاستئناف

دراسة متعمقة لأصول إعداد صحيفة الدعوى وصحيفة الاستئناف  
والوظائف التي يمكن أن تقوم بها الصحيفة وكيفية إعدادها واتصال  
المحكمة بالدعوى واتصال الخصوم بها وإجراء المترتب على مخالفة ذلك

دكتور

محمد محمود إبراهيم

أستاذ قانون المرافعات المساعد  
رئيس قسم المرافعات بحقوق الزقاق  
القاضي سابقاً

١٩٨٦

مطبعة الطبع والنشر

دار الفكر العربي

١١ شارع مواد صني - القاهرة  
ص ب: ١٣٠ - ت: ٧٦٠٥٢٣



# أصول صحف الدعوى

على ضوء آخر أحكام النقض وقانون الشريعة العقارى  
أمام محكمة أول درجة والاستئناف

دراسة متعمقة لأصول إعداد صحيفة الدعوى وصحيفة الاستئناف  
والوظائف التى يمكن أن تقوم بها الصحيفة وكيفية إعدادها واتصال  
المحكمة بالدعوى واتصال الخصوم بها وأجزاء المترتب على مخالفة ذلك

دكتور

محمد محمود إبراهيم

أستاذ قانون المواعفات المساعد  
رئيس قسم المرافعات بمحقوق الزقازيق  
والقلم سابقاً

١٩٨٦

ملتمزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

١١ شارع مولد صحنى - القاهرة  
ص ب: ١٣٠٠ - ت: ٧٦٠٥٢٣





# اهداء

---

أهدى هذا المؤلف - المتواضع - إلى قضاة محكمة النقض ، الذين صنعوا ومازالوا يصنعون أرفع صنعة على ظهر الأرض .. ألا وهي صناعة العدل ، وارتقوا بهذه الصنعة رقياً ما بعده رقياً ، فأبانوا لنا المنهج الصحيح لتطبيق القانون ، وكيف يسود ( القانون ) ، وما هي مفاتيحه ، فصاروا بحق عظماء للعدل وشوامخ له ، وصارت محكمة النقض بهم هراً من أهرامات مصر ، وصار لزاماً علينا ونحن نرنو إليها في عظمتها ورفعها - فهي كل مصر - أن نهدي إليها وإلى فلاسفتها هذا المؤلف المتواضع الذي هو نبت من فيض علمها .

المؤلف



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

### ١ - الموضوع وأهميته :

إن موضوع « صحف الدعاوى » أمام محكمة الموضوع — سواء كانت أول درجة أو ثاني درجة — هو من أهم أفكار القانون الإجرائي ، وترجع هذه الأهمية باعتبار أن صحيفة الدعوى هي « الصيغة الإجرائية » التي اتفق عليها لتكون وسيلة لحمل ولطرح الدعوى أمام محكمة الموضوع ووسيلة لاتصال الخصم بها ، ثم إن هذه الأهمية خلعت عليها لكونها الإجراء الأول في الخصومة وإذا ما أحسن صنعه لأدى الغرض الذي من أجله تم إنجاده ، فكلما كانت الصحيفة جيدة الإعداد وذات صنعة وفن كلما ساعدت إلى الحق وإلى العدل ، وتزيد هذه الأهمية « للصحيفة » إلى أنها تمتاز بعامل « الامتداد » من محكمة الدرجة الأولى إلى محكمة الاستئناف ثم أخيراً أمام محكمة النقض .. إذ عندما نكون أمام محكمة الاستئناف فالصحيفة التي طرحت على أول درجة بما تضمنته من طلبات ، تطرح مرة أخرى على محكمة الاستئناف ثم عندما نكون أمام محكمة النقض — محكمة القانون — سيكون لتلك الصحيفة شأن عظيم في الجوانب القانونية المطروحة على تلك المحكمة . ولذلك صار للصحيفة كيان هام في العمل القضائي فهي بالنسبة له الإطار الخارجي والشكل القانوني الذي « يثبت فيه » فهي « المناخ القانوني » الذي يجب أن يتلاءم مع ذلك العمل القضائي .

وترتب على هذه الأهمية أن صارت « صحيفة الدعوى » معياراً لنجاح الدعوى أو فشلها في الأغلب الأعم ، فحيث كانت الصحيفة مبنية بناءً واقعياً وقانونياً يطابق ما هو موجود وكانت قادرة على عرض « النزاع » بصورة إقناعية ومنطقية ، إذ هي لسان حال « المدعى » ، وهذا يقتضى من « المحامى » المعد لها مزيداً من الدراسة ومزيداً من البحث ومزيداً من التعمق ، لكانت الصحيفة في حد ذاتها أداة طيعة لكسب الدعوى ، خاصة وأنتا في مجال القضاء المدنى الاعتماد على ما هو مكتوب بهواء في صحف أو في مذكرات .

ولقد أدرك المشرع الإجرأى أهمية وخطورة « صحف الدعوى » فأفرد تصوراً عديدة عالج بها هذا الموضوع أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف وأمام محكمة النقض ، إلا أنه يلاحظ أن الفقه لم يعطى لهذا الموضوع حظه الكافى والجدير به من مؤلفات المرافعات ، فغلبيت عليه موضوعات أخرى وأثرت عليه تأثيراً كبيراً من حيث تناوله ، ولذلك رأينا أن نفرد له دراسة متخصصة شاملة لكلياته ولجزئياته بحيث تغطى هذا الموضوع تغطية كاملة .

ومن الجدير بالذكر أن موضوع « صحف الدعوى » يمتاز بأن نصيب العمل فيه غالب بجانب ما ينص عليه المشرع الإجرأى من نصوص ، ومن ثم نشأ في قضاء محكمة النقض أصول ومبادئ عن كيفية إعداد صحيفة الدعوى الصحيحة ، ومن ثم فتوجد مبادئ ملزمة « للمحامى » و « للقاضى » مصدرها محكمة النقض يتعين الإلمام بها والعمل بموجبها .

وبما أسبق على الصحيفة مزيداً من الأهمية القانونية والعملية هو كيفية معالجة المشرع لها باعتبارها الوسيلة الأصولية والأساسية لطرح النزاع على قاضيه من متقاضيه إن ارتفع بها إلى مقام ومرتبة « النظام العام » بحيث لا يستطيع المتقاضى أن يرفع دعواه بأية وسيلة أخرى غير وسيلة « الصحيفة » وإلا صرنا أمام إجراء ليس باطلاً وإنما معدوماً لا يستطيع أن يرتب أدنى أثر من الآثار المترتبة على استخدام « صحف الدعوى » ولذلك صار شكل

« الصحيفة » شكلاً ملزماً للمتقاضى وللقاضى بحيث لا يجوز التحلل منه .  
وصار من أساسيات التقاضى .

### وتأسيساً على هذا المنهج للصحيفة ترتب عدة نتائج :

١ - أنه لا يجوز للمدعى أن يطرح دعواه منذ البدء بصورة شفوية بحتة ،  
أى بلا صحيفة ، وإنما كقاعدة ، يجب فى جميع الأحوال أن تطرح الدعوى  
مكتوبة على صورة « صحيفة الدعوى » (١) مما هو منصوص عليه فى قانون  
المرافعات .

٢ - يجب أن يلتزم فى الصحيفة بالشكل والموضوع الذى تطلبه المشرع  
فى إعداد وصياغة « الصحيفة » حتى تكون أمام « تكييف قانونى لصحيفة » .

٣ - « الصحيفة » هى التى تتضمن الطلبات التى يبتغىها المدعى فهى المستقر  
الطبيعى للطلبات .

٤ - يجب أن يتسق الحكم القضائى الصادر فى الدعوى مع بيانات وطلبات  
الصحيفة وإلا شابه بطلان لتجاوزه حدود الصحيفة المؤثرة فيه .

٥ - وتبدو الصحيفة فى العمل هى التجسيد الحقيقى للحق ، فحيث

---

(١) وهناك فى القانون الاجرائى حالات مستثناء يجوز فيها رفع الدعوى بلا صحيفة ، أى  
شفاعة كالأشكال فى التنفيذ الذى يرفع أمام المحضر ، أو الدعوى الفرعية التى تطرح أمام  
القاضى شفاعة ، ومع هذا فلا بد من الكتابة بواسطة المحضر فى أوراقه وبمعرفة الكاتب بمحضره  
وإن كانت الكتابة هنا لا توصف بكونها صحف دعاوى . ومن الجدير بالذكر أن الدعوى فى  
النظام القضائى الإسلامى لم تكن تطرح كتابة بل كانت تطرح دائماً شفاعة ، حيث كان  
المتقاضين أشبه بالمستفتين فلذا أظهر القاضى حكمه اقتضوا به غالباً ولكن جده بعد ذلك ما دعا إلى  
كتابة الأحكام فى الصحف ، ويعتبر أول من أرسى تلك القاعدة سليم بن عتر قاضى مصر من  
قبل معاوية بن أبى سفيان حيث اختصم إليه فى ميراث ففضى بين الورثة ثم تناكروا فمادوا  
إليه ففضى بينهم وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند فكان أول القضاة بمصر سجل  
سجلاً بقضائه ، وكان للقاضى ديوان يكتب فيه ما يجرى بين الخصمين من إقرار أو إنكار .  
انظر محمود بن مرنوس - تاريخ القضاء فى الإسلام - ١٩٣٤ ص ٢٧ ، ٢٨ ، ١١٦ -  
ومع هذا فلم تكن الدعوى ترفع بصحيفة مكتوبة وإن سجلها القاضى كتابة فى ديوانه . بما مفاده  
أن طلبات المتقاضين وإن طرحت شفوية فى البدء إلا أنها كانت تدون مع بدء الخصومة  
أمام القاضى .

ويعمل الخاضع «فنه» في إعدادها وبحثها وصياغتها ، لتجلى الحق ناصعاً واضحاً بالصحيفة ترمز إليه ، كاشفة عنه للقاضي ، فقد لا يسعف الوقت بمرافعات أو بمذكرات ، فيكون الموعول عليه هو «صحيفة الدعوى الصحيحة» ذاتها لا الحق نفسه .

ومما لا شك فيه أن استخدام المدعى للصحيفة يجعله في مركز أفضل من مركز المدعى عليه ، إذ يكون دائماً في مركز الهجوم ، بل إن المدعى عليه قد يخسر الدعوى لمجرد مفاجأته بصحيفة الدعوى دونما استعداد مسبق للدفاع ودونما الوقت الملائم لذلك فحى في الحالات التي لا يكون فيها المتقاضى في حاجة لرفع الدعوى ، فمن المفيد أن يرتكن إليها ، ويمسك بزمام الأمور ويكون موقف المهاجم لا المدافع . وعلى سبيل المثال فالمادة (١٦١ مدنى) ، قد أعطت للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين حقاً في أن يمنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به . وهذا الحق ما اصطلاح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ - وإن هو إلا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين . ولئن كان المعتصم بهذا الحق أو الدفع في غير حاجة إلى دعوى يرفعها على المتعاقد الآخر للترخيص له باستعمال هذا الحق بل له أن يربص حتى ترفع عليه الدعوى من ذلك المتعاقد الآخر بمطالبته بتنفيذ ما توقف عن تنفيذه من التزاماته ، فيتمسك فيها حينئذ بحقه في عدم التنفيذ ، إلا أنه ليس في القانون ما يمنعه من رفع دعوى - بصحيفة - على المتعاقد الآخر بالاستناد إلى حقه هذا إذا ما أنكره عليه هذا المتعاقد أو نازعه في مدى ما يحق له حبسه من التزاماته ، وأراد هو من ناحية أخرى أن يؤمن نفسه من عواقب ما قد يقع فيه من خطأ في تقدير هذا المدعى ، ذلك أن لكل حق دعوى تحميه عند الاعتداء عليه وتقرره عند المنازعة فيه ، وأن لكل حق أو دعوى صحيفة تستقل به ولا تختلط بغيره ، ومن ثم فالحق والصحيفة ساقين يتروكأ عليهما العدل .

## ٢ - النموذج القانوني للصحيفة والتطبيقات النهائية له : « النماذج » :

وإذا كانت صحيفة الدعوى ، كنموذج قانوني ، لها كل هذه الأهمية السالفة فإنه يجب علينا أن نميز بوضوح بين فكرتين لا تخلط ولا اختلاط بينهما وهما :

### ١ - فكرة النموذج القانوني للصحيفة . ٢ - فكرة « النماذج » :

حيث أن الفكرة الأولى فكرة تشريعية ملزمة وأيضاً فكرة مجردة ، حيث أن المشرع الاجرائي قد نص في ذاته على بيان ذلك النموذج القانوني للصحيفة ورسمها رسماً إجرائياً فأبان ماهية البيانات الواجب إثباتها بالصحيفة وأبان كيفية ترتيب تلك البيانات وما يتصل بها من مواعيد ، ثم أظهر للمتقاضين بعد تلك البيانات ما هو الموضوع المصاغ في صورة الوقائع وما هي الطلبات وما هي المستندات .

وهذا النموذج القانوني للصحيفة صالح للعمل به أمام محكمة الموضوع سواء كانت محكمة أول درجة أو ثاني درجة ، وفي هذا النموذج القانوني استخدم فيه المشرع أسلوب التجريد البحث والتعميم المطلق ، وما كان له إلا أن يسلك هذا المسلك ، ومن ثم أوجد لنا المشرع « قالب قانوني » نستطيع أن نصنع منه قوالب أو نماذج منطبقة عليه تنسق مع ظروف كل دعوى على حدة بحيث نجد أن هذا التجريد والتعميم صار واقع مخصص بأشخاص بذواتهم وبطلبات معينة ، وهذا ما يسمى في الاصطلاح « بالنماذج » وهي الصحف التي تعد بمناسبة كل موضوع على حدة .

إذاً النموذج القانوني وإن كان كله من صنع المشرع الإجرائي فإن النماذج التي تطرح على محكمة الموضوع كصحف هي من صنع الخصوم أنفسهم وعلى وجه التخصيص هي من صنع « المحامين » ويجب أن يكون النموذجان القانوني والواقعي متحدان من حيث المنهج ، مختلفين من حيث الصياغة والأسلوب .

## ويجب أن يتوافر في النماذج الواقعية كتطبيقات للنموذج القانوني للإنتاج الصحيفة :

١- أن تتسم صحيفة الدعوى بالمعيار للجامع المانع ، فالصحيفة هي عنوان الدعوى ومعاملها والرمز الواقعي لجدية الدعوى أو فشلها ومن ثم كانت « الصياغة » الدقيقة والخيرة عنصراً هاماً وإن لم يتطلبه النموذج القانوني لعرض الدعوى ، وكلما كانت الصياغة أكثر عمقاً وبعيدت عن السطحية والعامة والارتجالية كلما كانت الصحيفة أكثر إحكاماً ودقة .

٢- لا يجوز أن تكون الصحيفة من الطول أو القصر بمكان ، بحيث نرضى الإسهاب والاسترسال والتكرار أو نرى القصور المخل والإضعاف ، فكلما الاتجاهين يضعف من قوة الصحيفة وبالتالي للحق موضوع الصحيفة ، ومن ثم تعين تسطير الصحيفة بما يتفق مع كل موضوع على حدة بحيث تكون الصحيفة بعيدة عن التطويل أو التفتيز وإنما اتباع منهج وخط يعتمد بالدرجة الأولى على الكليات وبالدرجة الثانية على الجزئيات ، وأن يترك الحماى التفصيلات للمذكرات والمرافعات .. ولا يوجد نص على هذه القاعدة دائماً هي قاعدة منطقية ليست بحاجة إلى نص .(١)

٣- أن تعتمد الصحيفة على المنطق القانوني في البناء والاستدلال والتدليل بحيث تكون الصحيفة بعيدة على التناقض والتعارض وإلا أدى ذلك إلى ضعف في الصحيفة غير مستحب .

٤- ويجب أن يراعى التوبيخ والتنظيم والتنسيق ، بحيث تسطر الصحيفة بعمقاً ويساراً ويترك الجانب الأيمن بلا تسطير ويخصص الجانب الأيسر لبيان

---

(١) ولقد نص قانون المرافعات للسوداني في المادة ٣٧ بند على معالجة طول الصحيفة برفضها وطلب صحيفة أفضل حيث نص على أنه ( إذا كانت عريضة الدعوى طويلة أو غير واضحة أو وجد بها خطأ أو نقص في البيانات الواجب ذكرها في العريضة رفضت المحكمة تصريح الدعوى وطلبت تقديم عريضة أفضل ما لم يصحح الخطأ أو يستكمل النقص في نفس الجلسة ) .



نوع الدعوى كمالكية أو شفعة أو طلاق أو تطليق أو حراسة أو حيازة : :  
وأن يوقع المحامى أسفل الموضوع بتوقيع واضح مقروء .

### ٣ - عدم إختلاط صحف الدعاوى بغيرها من صحف المرافعات :

ولذا كان قانون المرافعات هو المرجع فى تحديد ماهية « صحف الدعاوى »  
بحيث إذا ما توافرت الصحيفة كئنا أمام نموذج قانونى يترتب على مجرد رفعه  
آثار قانونية فى غابة الأهمية على مجرد توافر « الصحيفة كتنكييف قانونى » ،  
وبحيت لا يجوز الإحلال أو التبديل فى هذا النموذج القانونى . ولكن ومع هذا  
يتضمن ذلك القانون « صحف أخرى » تشابه مع « صحف الدعاوى » بحيث  
مؤدى هذا الازدواج فى الصحف إلى قيام الاحتمال بالخلط فى تلك الصحف ،  
ومن قبيل ذلك « صحف تعجيل الدعاوى » فهذه ليست من قبيل صحف  
الدعاوى ولا ترتب بذاته ذات الآثار التى ترتب على صحيفة الدعوى .

ولذلك قضت محكمة النقض (١) بأن نص المادة ٣/٧٥ مرافعات سابق  
المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٢ - وإن كان مفاده أن مدة التقادم أو  
السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا -  
إنما جاء استثناءً من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التى  
لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٢ بالإلغاء بل أبقى عليها ، وهذه تقضى  
بأنه إذ نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر  
يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ،  
ومؤدى هذا أن يعد ما استحدثته القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٢ فى المادة ٣/٧٥  
سאלفة الذكر - من اعتبار الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط بتقديم صحيفة إلى

---

(١) انظر نقض مدنى جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ الطعن  
رقم ٢٧٣ س ٣٩ ق - ص ٢٣٩ ، نقض مدنى جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠ - ذات المجموعة  
المتقدمة - الطعن رقم ٣٨١ س ٣٩ ق - ص ١٣٩٢ ، نقض مدنى جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ع ٣ - الطعن رقم ١٦٢ س ٣٤ ق - ص ١٤٢٠ ، نقض  
مدنى جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ - المجموعة المتقدمة ع ١ - الطعن رقم ٨٤ س ٣٢ ق -  
ص ١٣٨٢ .

قلم المحضرين بعد دلف الرسم كاملاً - قاصراً على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثر نص المادة السادسة الآنف ذكرها باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة إعمالاً لنص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق التي لم يتناولها القانون ١٠٠ لسنة ٦٢ بالتعديل ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ، ومن ثم فقد كان يتعين أن يتم إعلان المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف خلال الميعاد المقرر وعدم الاكتفاء في هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد .

#### منهج البحث ونطاقه :

ولما كان موضوع هذا المؤلف يتناول صحف الدعاوى أمام محكمة الموضوع فإننا تستبعد من هذا النطاق (أولاً) صحيفة الطعن بالنقض و(ثانياً) صحيفة الاستئناف . و(ثالثاً) صحف الأوامر على العرائض باعتبارها ليست صحف دعاوى فهي « عرائض » وليست « عريضة » .

والمنهج الذي نسير عليه في بحث هذا الموضوع هو المنهج الواقعي المتكامل للصحيفة والمطابق للقانون الإجرائي ، بحيث تبدو الصحيفة عمل قانوني جيد تسلك مراحلها القانونية على ضوء قواعد صحيحة حتى ننتج نتائجها .

ونقسم هذا البحث إلى أبواب ثلاثة هي :

باب أول : الصحيفة وبناء الخصومة .

باب ثاني : الصحيفة وبلد الخصومة .

باب ثالث : الصحيفة وانعقاد الخصومة .

# الباب الأول :

## للصحيفة وبناء الخصومة

### تمهيد وتقسيم :

والصحيفة الدعوى كإجراء قانوني تهدف إلى طرح خصومة على محكمة الموضوع ، ولكي تصل إلى هذه الغاية ، فلا بد أن تمر الصحيفة بمراحل حتمية تبدأ ببناء وإنشاء هذه الخصومة بالصحيفة إذ يسيطر عليها المدعى منذ البدء ، فيقوم بالإعداد لها ، إعداداً صحيحاً وسليماً ، حيث يستخلص الصحيفة في ذلك :

ومن ثم نقدم هذا الباب كالآتي : -

فصل أول : الكيان الذاتي للصحيفة .

فصل ثاني : إعداد الصحيفة .



## الفصل الأول

### الكيان الذاتي للصحيفة

تمهيد وتقسيم :

تتمتع صحيفة الدعوى في حد ذاتها « بكيان ذاتي متميز » لا يجعلها تختلط  
كإجراء بغيرها من إجراءات المرافعات ، بحيث يضاف عليها وجوداً قانونياً  
يركز على ذاتية « الصحيفة » فيفصل بينها وبين ما يتلوها من إجراء ، كما  
يفصل بينها وبين ما تتضمنه من دعاوى ومنازعات وحقوق ، كما يفصل  
بينها وبين ما ترمى إليه من خصومات ، وهذا الفصل أو التمييز يجعل للصحيفة  
« كيان قانوني » متميز ومستقل ، ويتجلى هذا الكيان الذاتي في قواعد إجرائية  
تؤدي إلى ذلك المفهوم ، كما أن المشرع أسند إلى الصحيفة في حد ذاتها  
وظائف هامة تؤديها أو يمكن أن تؤديها لمجرد كونها « صحيفة دعوى » .  
ومن ثم أضفى عليها المشرع بذلك أهمية أخرى وفي ذات الوقت « خطورة »  
في العمل بها .

وترتيباً على ما تقدم نقسم هذا الفصل إلى مبحثين وهما :

مبحث أول : المبادئ التي تستقيم عليها ذاتية الصحيفة .

مبحث ثاني : الوظائف التي تقوم بها الصحيفة .





ثانياً : تميز صحيفة الدعوى عن فكرة الدعوى والخصومة :

صحيفة الدعوى «المطالبة القضائية» « La demand - en Justice » ما هي إلا العمل الإجرائي الذي يعلق به الطالب رغبته في الحصول على حماية القضاء (١) . فهي تمثل إجرائي مؤجبه من المدعى أو مُثْلته إلى المحكمة يقرر فيه وجود حق أو مركز قانوني معين اعتكفت عليه ويعلم رغبته في حمايته بإحدى صور الحماية القضائية في مواجهة المدعى عليه . أما الدعوى فهي الحق في الحماية القضائية ، ولذلك فالمطالبة القضائية ليست استعمالاً للحق في الدعوى إذ هي ترى إلى أعمال هذا الحق ، وإنما يعتبر استعمالاً للحق آخر هو حق الالتجاء إلى القضاء . ويكون استعماله بالمطالبة القضائية تكون صحيفة إذا توافرت فيها باعتبارها عملاً إجرائياً المتضمنات الموضوعية والشكلية المطلوبة للأعمال الإجرائية ، ولو لم تتوافر شروط الدعوى .

أما الخصومة فهي مجموعه الأعمال الإجرائية التي يقوم بها التقاضي وأعوانه والخصوم وممثلوهم وأحياناً الغير والتي ترى إلى إصدار قضاء يحقق هذه الحماية . أي هي الوسيلة الفنية التي يجري بها التحقق بواسطة من توافر الحق في الدعوى للمدعى . أما للصيغة فهي الوسيلة الفنية لحمل ذلك الحق وطرحه على المحكمة .

ويذهب إلى هذا التبع جانب من الفقه (٢) فالدعوى تتميز عن المطالبة القضائية في أنها وسيلة قانونية للحصول على الحماية القضائية ، في حين أن

(١) أنظر دكتور فاضل والي - الوسيط في قانون القضاء المدني سنة ١٩٨٣ ج ١ ص ٦٥ - بند ٣٨ ، دكتور وجني وأغب - النظرية العامة للعمل القضائي - ١٩٧٤ ص ٨٣٧ ، دكتور رمزي بيض - الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ١٩٦٩ ط ٩ ص ١٠٨ بند ٧٤ .

(٢) دكتور إبراهيم نجيب - القانون القضائي الخاص ١٩٧٤ ج ١ ص ٦٣٥ ، ١٣٦ - بند ٤٨ .



المطالبة القضائية هي العمل الذي يباشر به الشخص - حسب الأحوال -  
حقه في الدعوى أو حقه في الالتجاء إلى القضاء .

فالمطالبة القضائية تشتمل في الواقع على عنصرين :

- عنصر مادي : وهو الادعاء بحق معين .

- عنصر شكلي : وهو الإجراء الذي يعبر به الشخص عن هذا الادعاء .

ولا بد أن يكون هذا الادعاء على أساس لكي يمكن القول بأن مقدم  
الطلب قد باشر حقه في الدعوى . أما إذا انتفى هذا العنصر الموضوعي  
أو كان غير مؤسس ، فإن مقدم الطلب يكون بذلك قد باشر حقاً من الحقوق  
العامة وهو حق الالتجاء إلى القضاء .

وعلى ذلك إذا توافر العنصران المادي والشكلي فإن مقدم الطلب يباشر  
حقه في الدعوى أي أن المطالبة القضائية في هذه الصورة تجسم حقاً مجرداً  
هو الدعوى . أما إذا انتفى العنصر المادي بزعم توافر العنصر الشكلي ،  
فإن المطالبة القضائية تكون صحيحة إلا أنها تجسم حقاً عاماً وهو حق الالتجاء  
إلى القضاء ، وإذا توافر العنصر المادي وانتفى العنصر الشكلي فإن حق  
الدعوى يظل موجوداً إلا أنه لا يمكن مباشرته بواسطة هذه المطالبة القضائية .

ويترب على تمييز فكرة الطلب أمام القضاء عن فكرة الدعوى :

١ - لا يوجد الطلب كعمل قانوني إلا بتقدمه أي ببدء الخصومة في حين  
أن الدعوى توجد ولو لم تبدأ الخصومة .

٢ - لا يرتب على ترك الخصومة ، وبالتالي ترك الطلب القضائي ،  
انقضاء الدعوى ، فللمدعي أن يعود بعد الترك لرفع دعواه نفسها مرة أخرى .

٣ - الطلب كعمل قانوني قد يكون صحيحاً دون أن يكون الدعوى مقبولة  
ذلك أن الدعوى ليست هي الطلب أمام القاضي ، وإنما هي الحق في الحماية  
القضائية ، وقد يقدم الطلب من شخص لا حق له في الحماية ، فيوجد الطلب  
دون الدعوى .

ولا شك في وجود ارتباط وثيق بين فكرة الدعوى وفكرة الطلب « الصحيفة » ، ذلك أن الدعوى كمخ في الحماية القضائية لا تشيع إلا بواسطة القضاء ، ووسيلة الحصول على الحماية القضائية هو الطلب القضائي ، فالدعوى - كما يقال بحق - تنجسد في الطلب ، ولكن الطلب لا يجسد الدعوى إلا إذا كان طلب حماية قضائية للمدعى حق للحصول عليها . فإن لم يكن كذلك وجد الطلب ، دون أية دعوى . فالدعوى وسيلة حماية لصاحب الحق أو من لا حق له (١) . ولهذا فإنه ليس صحيحاً أيضاً ما يقال من البعض أن المطالبة القضائية تعتبر استعمالاً للحق في الدعوى (٢) . إذ هي ترمي إلى تقرير وجود هذا الحق ، فلا يمكن أن تكون استعمالاً له ، وإنما المطالبة تعتبر استعمالاً لحق آخر هو الحق في الالتجاء إلى القضاء ، وهو حق عام مقرر لكل شخص ، ونتيجة لهذا ، فإن المطالبة القضائية تعتبر صحيحة ولو لم يكن للمدعى حق في الدعوى .

#### - تمييز الادعاء عن المطالبة القضائية :

وتؤدي الشكليات المهيمنة على الفكر الإجرائي إلى تداخل فكرة الصحيفة « المطالبة القضائية » مع فكرة الادعاء ، واستغراق المطالبة القضائية للادعاء . والحقيقة أن التمييز بينهما هام لفهم فكرة الدعوى وتحديد محل العمل القضائي . فالمطالبة القضائية هي وسيلة لتحريك القضاء وهي تختلف بهذا عن الادعاء الذي ينحصر في تأكيد مركز موضوعي .

فالقاعدة أن القاضي لا يعمل من تلقاء نفسه . والمطالبة القضائية هي الوسيلة التي يرسمها القانون لتحريكه . وهي تحركه لادعاء معين ، والأثر الرئيسي الذي يترتب على هذه المطالبة هي قيام الادعاء أمام القاضي « elle saint Lejuge » أي تحريك واجبه بالنظر إليه . وهذا يعني

---

(١) دكتور غني وآل - المرجع السابق - ص ٦٩ بند ٣ .

(٢) كازينلوق - مشار إليه في المرجع المتقدم ، الإشارة السابقة .

أن الادعاء يكون محلاً للمطالبة القضائية . ولكن ينبغي التمييز بين الادعاء ووسيلة رفعه أمام القضاء . وهما إعلان متميزان واقعاً وقانوناً (١) :

١ - فن الناحية الواقعية : الادعاء سابق على المطالبة القضائية ، يتكون خارج القضاء ، وقد يزول أو يتحقق دون اللجوء إليه . ويتضمن تأكيد مركز موضوعي قبل المدعى عليه . أمام المطالبة القضائية فإجراء موجه إلى القضاء بالإضافة للمدعى عليه . وهي ليست مجرد شكل للادعاء بل يتجاوز مضمونها مجرد الادعاء . فتطالب القاضي التقيد بصحة الادعاء ، أي الحكم بمقتضاه ، كما تكلف المدعى عليه مواجهة المدعى أمام القضاء في هذا الادعاء وسماع الحكم معه .

٢ - ولهذا التمييز أهمية من الناحية القانونية . حيث يميز القانون نظام كل منهما : -

(أ) فن حيث المتعضيات القانونية - بتطلب القانون في المطالبة القضائية مقتضيات شكلية معينة ، كالياناعات اللازمة لصحيفة الدعوى وصحة الإعلان ، ومقتضيات موضوعية ، كالإرادية والأهلية . بينما يتطلب القانون في الادعاء مقتضيات أخرى لقبوله ، كالمصلحة والصفة .

(ب) ومن حيث الأثر القانوني ، ينحصر أثر المطالبة في قيام الدعوى أمام القاضي وواجبه بالنظر فيها . كما يترتب على كل من المدعى والمدعى عليه عبء مواجهة خصمه ، ولكن هذا لا يعنى بذاته واجب الحكم في موضوعها فقد يؤدي النظر فيها إلى الحكم بعدم قبولها « irrevocabilité » . بينما يترتب القانون على توافر مقتضيات قبول الادعاء واجب إصدار الحكم في الموضوع متى توافرت المتعضيات الإجرائية الأخرى

(ج) ويؤدي هذا إلى الاختلاف في طبيعة المسائل التي تثيرها كل منها .

---

(١) دكتور وجدي رافب - المرجع السابق - ص ٤٢٢ ، دكتور أحمد بسلم - أصول المرافعات ١٩ ص ٣٧٥ بقا ٢٤٤ ، دكتور عبد الحليم شمس - ص ٤٠٧ .

فصيحة المطالبة القضائية تثير مسائل إجرائية بحجة ، بينما يثير قبول الادعاء مسائل إجرائية تتعلق بالموضوع .

(د) ويؤثر هذا في طبيعة الدفوع التي تثير هذه المسائل والأحكام الصادرة فيها . فالدفع ببطالان المطالبة القضائية يجب أن يقدم مع غيره من الدفوع الشككية في ترتيب معين قبل الكلام في الموضوع أو الدفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيه . وكذا ي سقوط حق الطاعن في التمسك به إذا لم يده في صحيفة الطعن (م ١٠٨ مرافعات) . بينما يمكن إبداء الدفع بعدم القبول - لتعلقه بالموضوع - في أي مرحلة من مراحل الإجراءات (م ١١٥ مرافعات) ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

(هـ) والحكم ببطالان صحيفة الدعوى (المطالبة القضائية) لا يستنفذ سلطة المحكمة بالنسبة للموضوع . ولذا فإذا أُلغته محكمة الاستئناف فإنها لا تعرض للموضوع . بينما يستنفذ الحكم بعدم قبول الدعوى سلطة المحكمة في الموضوع ، ولذا فإذا ما أُلغته محكمة الاستئناف تعرضت للموضوع ، وفصلت فيه كنتيجة طبيعية لأثر الاستئناف في نقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية .

ثالثاً : القاعدة أن صحيفة افتتاح الدعوى لا يجوز استكمالها بأوراق أخرى

ومن المبادئ المقررة في قضاء محكمة النقض أن صحيفة الدعوى - المطالبة القضائية - وإن كانت ذات كيان ذاتي متميز فلا يجوز تكملة النقص الذي يرد فيها كصحيفة بأوراق أخرى ، لأنه يترتب على ذاتية الصحيفة أن تبدل وتبني بنفسها عن مضمونها دونما الإعتماد على أوراق أخرى وإلا كان ما لها البطلان ، ولكن هذه القاعدة لا تعمل ويرد عليها استثناءاً في حالة استبدال الصحيفة أو سرقة بعضها وإحلال أجزاء محلها لم تكن معلنة في الأصل ، وهذا يتسق مع القاعدة .

وقد طعن على حكم بالنقض للخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن دفع

ببطلان أوراق التكليف بالحضور تأميساً على أن صحيفة الدعوى الابتدائية تنقصها البيانات الجوهرية الواجبة ذكرها في أوراق المحضرين إذ حلت من بيان إعلان المعلن إليهم ومن توقيع الخضر الذي قام بالإعلان وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع وتلمس لرفضه أسباباً حاول عن طريقها سد النقص الذي يوجد بالورقة مع أن أوراق التكليف بالحضور يجب أن تكون دالة بذاتها وفي شكلها على حصول الإجراء المطلوب ولا يجوز تحكها ما ينقصها أو تصحيح ما يعيبها بالرجوع إلى غيرها من الأوراق أو بالاتجاه إلى طريق الاستنتاج

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النقص مردود، إذ رد الحكم المطعون فيه على الدفع الذي أبداه الطاعن ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية بقوله : « وحيث أنه ثبت لدى محكمة أول درجة بالدليل المقتنع أن بدأ خفية من مهمهم أمر تعطيل الفصل في الدعوى الأصلية قد عبثت بالصحيفة الثانية من أصل صحيفة افتتاح الدعوى بأن زعت هذه الصحيفة الثانية وأرقت بالنصف الأول من الصحيفة الأصلية صحيفة ثانية من إعلان آخر خالية من تأشيرات وكان الغرض من هذا التلاعب النيل من صحيفة الدعوى الأصلية وإظهارها في صورة الورقة العرفية التي لا تحمل توقيع الخضر ولا توقيع مستلمي إعلانات الخصوم تمهيداً للطعن عليها بالبطلان بدعوى مبتدأة - ومتى كان ذلك ، فإن هذين المحكما لا ترى محلاً لأن تعير هذا العبث الثقات أو تقيم له وزناً حتى لا ينال من قيام الدعوى وصحة صحتها تلك المحاولة الرخيصة التي لجأ إليها خصوم المستأنف ضدهم لمعانة في التكيل بهم ، ومن ثم يكون القول ببطلان صحيفة الدعوى المؤسس على خلوها من توقيع الخضر الذي باشر إعلانها أمراً غير جدير بالاعتبار متعيناً لرفضه » - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صحيفة الدعوى الابتدائية قد أعلنت إعلاناً صحيحاً إلى الطاعن ، إذ أعلنت إليه في مسكنه مخاطباً مع تامة التقيم منه

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٧/٢/٦ - بمجموعة المكاتب الإثني البسة ١٤٨ ع ١ - الطعن

بسبب غياب الطاعن وقت الإعلان وأن التابع المذكور وقع باستلام الصورة على الورقة الثانية من أصل صحيفة الدعوى المعلقة وهي الورقة التي سرقت بعد اطلاع المحكمة عليها واستبدلت بها ورقة أخرى خالية من توقيعات مستلمي صورة الإعلان ومن توقيع المحضر ومن البيان الخاص بدفع ثلاثة أرباع الرسم وإن كل هذه البيانات كانت واردة في الورقة الأصلية التي سرقت بيد خفية - كانت واقعة سرقة هذه الورقة من أوراق صحيفة الدعوى المعلقة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وكانت الأدلة والقرائن التي ساقها الحكم الابتدائي لإثبات سرقة هذه الورقة واستبدال غيرها بها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه محكمة الموضوع وكان لتلك المحكمة - بعد أن ثبت لها حصول هذه السرقة وأن الورقة التي اتخذ منها الطاعن سنداً لدفع بطلان صحيفة الدعوى هي ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها - ألا تقيم وزناً للبيانات الواردة في هذه الورقة وأن تثبت البيانات الصحيفة التي كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة بالرجوع إلى أوراق الدعوى الأخرى وبطرق الإثبات كافة إذ أن محل القول بعدم جواز تكلمة النقص الموجود بورقة التكاليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هي الورقة الحقيقية التي أعلنت الخصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة الأخيرة وإخفائها .

رابعاً : التجانس فيما بين صحف الدعوى أمام أول درجة وثاني درجة : من الأصول المقررة تشريعياً قيام التجانس فيما بين الصحف التي تقدم أمام محكمة الدرجة الأولى والصحف التي تقدم أمام الدرجة الثانية من حيث كيان الصحيفة وذاتيتها ، فهناك منهج واحد يسرى على تلك الصحف مع الإقرار بأن صحيفة الاستئناف تتميز قطعاً عن صحيفة أول درجة في بعض الأوجه نظراً لكونها صحيفة مترفع أمام محكمة الاستئناف عن حكم صدر في دعوى رفعت أمام الدرجة الأولى .

ولذلك لإعلان صحيفة الدعوى أو صحيفة الاستئناف إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، إلا أنه إجراء مشروط بميعاد ومؤدى ذلك أن المادة ٢٤٠ مرافعات ، إذ تقتضى بأن يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام إنما تقصد الإجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة وإعلان صحيفة الاستئناف إجراء مشروط حصوله في ميعاد فإحالتها تشمل هذا الإجراء مشروطاً بميعاده (١) .

ومع هذا فالخصومة في الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها ، مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فما جرى على إحداها من بطلان أو صحة لا تكون له أثر على الأخرى ، ومن ثم فإن الزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الإعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذوى الشأن ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف . ومن ثم فإذا ما تمسك المستأنف عليه ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف لحصوله في مواجهة النيابة رُغم وجود موطن معروف له ، وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بتلك الصحيفة خلال الثلاثة أشهر التالية لتقدمها ، وإذا ما قضى الحكم الاستئنائي برفض هذا الدفع تأسيساً على أن نزوله أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل في مواجهة النيابة ، يحول بينه وبين العودة إلى التمسك ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف الحاصل بذات الطريق ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الإعلان أو بطلانه .

وتأسيساً على ما تقدم فإنه وإن كانت صحيفة الدعوى تتمتع بكيان ذاتي متميز في حد ذاتها كإجراء أول للخصومة ، وأنه يسرى على الصحف سواء

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٨٠/٢/٥ - مجموعة المكثب الفني - السنة ٣١، ج ١، الطين رقم ٢٢٧ ص ٤٥ ق. ص ٤٠٦ .

إلمام الدرجة الأولى أو الثانية ذات القواعد الإجرائية ، إلا أنه يجب عدم الخلط ما بين ذلك وما بين فكرة الخصومة ذاتها عندما تطرح أمام محكمة الاستئناف وبصحيفة ، إذ الخصومة هنا أيضاً مستقلة تمام الاستقلال عن تلك التي طرحت أمام محكمة الدرجة الأولى ويكون للكيان الذاتي مدى ليس مطلق دائماً مقيد بنات الدرجة المطروحة أمامه الدعوى (١) .

### خامساً : صحيفة الدعوى ورقة رسمية

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض ، أن إغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان بعدم ذاتيتها كورقة رسمية فيكون البطلان الناشئ عنه متعلقاً بالنظام العام فلا يسقط بالحضور ولا بالزول عنه دائماً . يكون للخصم أن يحضر الجلسة ويتمسك به . . . إذ أن توقيع المحضر هو الذي يكسب الورقة صفتها الرسمية ولذلك أوجب الشارع توقيعه على أصل الإعلان وصورته (٢) .

وليس معنى كون الصحيفة ورقة رسمية أن المشرع يتطلب صيغة أو صيغ خاصة لتلك الصحف وإنما نص على ربيانات أوجب أن تشملها الرقصة (٣) .

### سادساً : وحدة الصحيفة ووحدة الدعوى ومقتد الدعوى :

وهن المبادئ الأساسية التي تنبع على فكرة الصحف ، أن صحيفة الدعوى تمتثل بمرونة إجرائية لا تحد لها ، بحيث تستوعب الصحيفة الدعوى الواحدة ذات الطلب الواحد وذات الطلبات المتعددة الدائرة في نطاق وحدة

١- (١) انظر نقض مدني جلسة ١٩٦٨/٤/٢٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - ١  
العلن رقم ٨٨٤ من ٤٩ ق . ص ١١٩٤ ؛  
٢- (٢) نقض مدني جلسة ١٩٧٧/١٢/٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ - ٣ - العلن  
رقم ٥٨٤ من ٤٤ ق . ص ١٧٥٩ .  
٣- (٣) نقض مدني جلسة ١٩٥٩/١/٢٩ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة - ٣  
من ١١٤ ب ٤٤ .



الدعوى ، كما تستطيع الصحيفة أن تتضمن أكثر من دعوى واحدة ونقوى الصحيفة الواحدة على حمل ذلك الكم من الدعاوى - وهذا بلا شك تطبيق لمبدأ الاقتصاد في الخصومة - لذلك فليس هناك تلازم ما بين وحدة الصحيفة ووحدة الدعوى ، فقد تكون أمام أكثر من دعوى مرفوعة بصحيفة واحدة .

وإذا ما كانت الدعوى قد رفعت من المطعون ضده الأول بطليين أولهما موجه للطاعتين وهو طلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى فدان و٤ أسهم من الأطنان الزراعية وكف منازعتهم له فيها وتسليمها إليه . وثانيهما موجه إلى المطعون ضده الثاني باعتباره البائع له وهو طلب الحكم برده ما دفعه من الثمن وقدره ٤٠٠ جنيه وذلك في حالة عدم إجابة الطلب الأول وهذان الطلبان وإن جمعتما صحيفة دعوى واحدة إلا أنهما يعتبران في حقيقتهما دعوتين مستقلتين مختلفان خصوصاً وموضوعاً وسيباً وتقدر كل منهما وفقاً للقاعدة التي تحكمها من قواعد تقدير الدعاوى المنصوص عليها في قانون المرافعات ، وعلى ذلك فالدعوى الموجهة للطاعتين وهى دعوى متعلقة بأراضى زراعية تقدر وفقاً للمادة ٣١ مرافعات ملغى ( م ١/٣٧ حالى ) .. وبصرف النظر عن قيمتها الثابتة في عقد بيعها فإذا كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن قيمة الأرض المتنازع عليها لا تزيد طبقاً للقاعدة مائة الذكر على مائتين وخمسين جنباً فلأنها تكون في حدود النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية ، وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها لقلة النصاب فإنه يكون صحيحاً في نتيجته ويصحى ما يقول به الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه قد جعل قابلية الدعوى للاستئناف متوقفة على نتيجة الحكم فيها قولاً غير منتج ، كما لا غناء فيما يثيره الطاعنون من أن الحكم الابتدائى قد عرض للطلب الإحتياطى وفصل فيه ضمناً برفضه على أسباب أن الحكم بتثبيت الملكية يسبقه ضمناً للقضاء بصحة القصد وأنه على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره من أن محكمة أول درجة لم تتعرض للطلب الإحتياطى لا غناء في ذلك لأن كل طلب هو في حقيقته دعوى مستقلة عن الأخرى ، ولم يستأنف الطاعنون إلا اختصاص المحكمة في الدعوى الموجهة لهم

والصادرة ضدهم ومن ثم يكون التقدير فيما يتعلق بنصب الاستئناف بقيمة هذه الدعوى وحدها لأن الاستئناف لم يتناول الدعوى الأخرى التي لم يكن الطاعنون خصوماً فيها ولا شأن لهم بها أو بقبض الحكم الابتدائي فيها إن صح أنه فصل فيها ضمناً . ولا محل للجدل فيما إذا كان من شأن استئناف الطلب الأصلي أن يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي أو لا يطرحه إذ محل هذا البحث أن يكون الطلب الذي رفع عنه الاستئناف جائزاً استئنافه ، ولا يجدى الطاعنين ما أثاروه في مذكرتهم الشارحة من أن المادة ٧٥ من قانون الرسوم المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ٦٤ ينص على أن تقدير الرسوم التسمية على الأراضي الزراعية يكون على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين وأن هذه المادة تكشف عن نية المشرع في كيفية تقدير الدعوى لا يجدى الطاعنين ذلك لأن الأجل في تقدير الدعاوى المتعلقة بالأراضي هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - باعتبار ستين ضعفاً لقيمة الضريبة المقررة عليها ، ولا يلجأ إلى تقدير قيمة العقار حسب المستندات إلا إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة وذلك عملاً بنص المادة ٣١ مرافعات ملغى وأنه لا عبرة بما ورد في المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية لأن هذا النص خاص بتقدير الرسوم وليس من شأنه أن يغير الأساس الذي رسمه قانون المرافعات في خصوص تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي لتحديد الاختصاص ونصب الاستئناف (١) .

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٨/٤/٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ع ٢ - الطعن رقم ٣٦٢ س ٣٤ ق . ص ٧٢٨ - ٧٤٠  
وفيما يتعلق بالقوانين التي أبرأتها القاعدة إعمال القانون الإجرائي وبصرف النظر عما تضمنته تلك القوانين من أحكام أو إجراءات تتعلق بالمرافعات ، فالقوانين المتعلقة بالنظام القضائي وللرأى الذي لا يتغير على المصلحة على الإجراءات - والأوضاع التي تلزم إجراءاتها عند الاتجاه إلى القضاء وكيفية التبليغ في الدعوى وقواعد إصدار الأحكام والظن فيها وتنفيذها ولا شأن لها بمجرى الحقوق الموضوعية ولا بالتبويض القانونية المنتظمة لها ، والمصدر الوحيد لتقدير القيمة الضريبية المتكامل أساساً في مجموعة المرافعات المدنية والتجارية الصادر بها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي يقتضي إعمال المحكمة دون ما اعتبار بأنه مصادر أخرى ، فإنها

— اندماج الدعوى. يؤدي إلى وحدة الطلب القضائي : « صحيفة الدعوى :

وإذا كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث لا تفقد كل منها استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الموضوع والسبب والخصوم في إحدى القضيتين هي بذاتها في القضية الأخرى فإنه في هذه الحالة تندمج الدعويان بجمعهما بحيث تفقد كل منهما استقلالها . ويرتب على هذا الفقد أن يؤول الأمر إلى صحيفة دعوى واحدة ، بعد أن رفعت كل دعوى بصحيفة مستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى .

ولا يغير من هذا المفهوم أن تكون الدعوى الأولى قد رفعت بتكليف بالحضور وأن الثانية رفعت بصحيفة أودعت قلم الكتاب وأمرت المحكمة بالضم بين هاتين الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد . فقضاء الحكم الابتدائي بعد ذلك ينصرف إلى الفصل في موضوع الدعويين معاً ، باعتبار أنهما طلب واحد مرفوع بطريقتين قد تم الاندماج بينهما ، وفقدتا استقلالهما (١) .

---

— لا عمل المجانية في هذا المجال بما تقتضيه المادة الأولى من التقنين المدني استناداً إلى لنص المصادر عند تخلف النص التشريعي ، باختيار أن القانون الأخير من القواعد الموضوعية المقررة للحقوق التي تبينها وتحدد كيفية شئونها وطريقة انقضائها ، بينما قانون المرافعات يقرر الوسيلة التي بمقتضاها تؤدي هذه الحقوق ، بحيث تلزم الشكلية كي يطعن الأفراد إلى المحافظة على حقوقهم حتى اتخذوا الأوضاع التي نص عليها القانون ضماناً لسير القضاء ومنعاً من أن يترك الأمر لمطلق التقدير .

انظر — نقض مدني جلسة ١٩٧٧/٢/٢ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٨ — المجلد ١٠ — الطعن رقم ٧٧٠ من ٤٤ ق . ص ٢٦١ .

(١) انظر نقض مدني جلسة ١٩٧٦/٥/١٣ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٧ — المجلد الأول — الطعن رقم ٢٢١ من ٤١ ق . ص ١٠٥ ، نقض مدني جلسة ١٩٧٣/٩/٢٨ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٤ — ع ١٠ — المجلد رقم ٢٢٨ من ٤٠ ق . ص ٩٩٦ ، نقض مدني جلسة ١٩٦٩/٦/١٠ — مجموعة المكتب الفني — ٢٠ ع ٢٠ — الطعن رقم ٢٨٨ من ٣٥ ق . ص ٨٩٩ ، نقض مدني جلسة ١٩٣٩/٢/١١ — مجموعة المكتب الفني — ٢٠ ع ٢٠ — الطعن رقم ٢٣٢ من ٣٥ ق . ص ٣٨٥ .

تعتمد الدعاوى بالصحيفة والكره القابلة للتجزئة وعلمها :

وفي قضاء محكمة النقض مؤداء أن طلبات المدعين في الدعوى هي أحقيتهم في تعديلات أجرهم الشهري إلى مبلغ . . . : وفي الفروق المالية المترتبة على ذلك لكل منهم استناداً إلى قاعدة المساواة التي تربتها علاقة العمل القائمة بين كل منهم وبين الشركة المدعى عليها . ولما كانت هذه الطلبات وإن جمعتها صحيفة واحدة إلا أنها في حقيقتها متعددة بقتل عدد المدعين « أربعة عشر مدعياً » ومستقلة كل منها عن الأخرى ، فإن الدعوى على هذا النحو تكون قابلة للتجزئة ولا تأثر لما يعتزى إجماعاً بالنسبة لأي من المدعين على الآخرين ، ولما كان ذلك وكان المدعون في تلك الدعوى هم المستأنف عليهم في الاستئناف وقد دفعوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفة في الميعاد إلى المختصين في هذا الطعن من الثاني حتى الرابع ، وكان الحكم الصادر في الاستئناف سالف الذكر قد قضى بقبول هذا الدفع بالنسبة لمولاء الآخرين دون باقي المستأنف عليهم وهم الطاعنون من الأول حتى الرابع تأسيساً على أنه لا مصلحة لهم في إيداء ذلك الدفع والدعوى قابلة للتجزئة بطبيعتها ولكل طلباته المستقلة وإن أبديت في صحيفة واحدة (١) .

جاءاً : يصبح صحيفة الفتح الدعوى ليحب جوهرى الحق بها . ومعلم لها  
بجواز فصلها بصحيفة طلب عارض :

ومن المبادئ الأساسية التي تنبض عليها صحيفة افتتاح الدعوى (الطلب القضائي - المطالبة القضائية) ويسبق عليها تميز ذاتية ما قرره محكمة النقض ، من أن النص في المادة ٦٣ مرافعات على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناءً على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم الكتاب ما لم ينص القانون على غير ذلك . وإن كان يدل على أنه يلزم لإجراء المطالبة القضائية لملامح صحيفة الدعوى قلم الكتاب وهو ما يترتب عليه كآثر إجرائي بدء الخصومة إلا أن إعلان هذه الصحيفة إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون

(١) نقض مدني جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ - الطعن رقم ٥٠١ ص ٤٢ ق - وفيه بطشوة .

المرافعات السابق إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم، ويكفي وجود الخصومة التي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً قانونياً صحيحاً بحيث إذا تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى ومؤدى ذلك أن القانون غرق بذلك بين صحيفة الدعوى وإجراء إعلانها، فبينما لم تعد الصحيفة المودعة قلم الكتاب في ذاتها من أوراق التكاليف بالحضور فإن إجراء إعلانها للخصم يعتبر ورقة من أوراق المحضرين وتجري عليه أحكامها، كما أنه وقد أوجب القانون إعلان الصحيفة للخصم حتى تنعقد الخصومة في الدعوى إلا أنه لم يرتب على عدم تمامه أو عدم صحته بطلان صحيفة الدعوى ذاتها - كما كان مقرراً بحكم المادة ٩٥ مرافعات ملغى - بل أوجب على المحكمة في هذه الحالة تأجيل الدعوى إلى جلسة تالية يعاد إعلان الخصم لها إعلاناً صحيحاً، فإذا لم يتم رغم ذلك كان للخصم أن يدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن وجاز للمحكمة أن تقضي به متى تحققت شروطه أما إذا تم الإعلان أو تحقق غرضه كإجراء وفقاً لمطلوب المدعى وبأى شكل انعقدت الخصومة.

ولما كان من المقرر أن تعديل الطلبات في الدعوى هو من قبيل الطلبات العارضة (١) التي أجاز القانون تقديمها إلى المحكمة إما بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب مقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها أو في مذكرة يطلع عليها الخصم، وأنه يجوز إيدؤها في مواجهة خصم آخر أو من يختصم أثناء نظرها، كما أجازت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبين بعد رفع الدعوى وكذا ما يكون مكملاً للطلب الأصلي أو مترتباً عليه أو متصلاً به

(١) انظر المجلد - النظرية العامة للمرافعة العارضة ١٩٨٤.

إتصالاً لا يقبل التجزئة ، ومن ثم فإنه يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى واحدة بين طلبين يقوم أحدهما على الآخر ويعتبر نتيجة لازمة له .

ولما كانت الخصومة في الطلب العارض وإن اعتبرت تابعة للخصومة الأصلية ومرتبطة بها ومما يجري عليها ، إلا أنه إذا رفع الطلب العارض بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى يكون له كيان مستقل بحيث لا يتأثر بما قد يطرأ على الخصومة الأصلية من أمور أو ما قد يلحق بها من بطلان ، إذ يكون للطلب العارض صفة الطلب الأصلي - بصورة احتياطية وتلتحق به هذه الصفة ولو أبطلت الصحيفة الأصلية ، مما مؤداه أنه إذا لم تتعد الخصومة الأصلية أو حكم ببطلانها أو باعتبارها كأن لم تكن فإن ذلك لا يمس كيان الطلب العارض المرفوع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى متى استوفى شروط قبوله ، وكانت المحكمة مختصة به من كل الوجوه .

فإذا تضمنت صحيفة الطلب العارض فضلاً عن جميع البيانات التي أوجها القانون وبياناتاً إضافية لجميع وقائع الدعوى وأسانيداً التي وردت بصحيفة الدعوى الأصلية فضلاً عما استجد فيها ، وكانت الطلبات المعدلة هي من الطلبات العارضة التي أجاز القانون للمدعى إبدائها بإضافة طلب آخر إلى الطلب الأصلي فيعتبر أساساً لقيامه - بل وشرطاً لازماً لقبوله ، ومن ثم تكون صحيفة تعديل الطلبات قد استوفت شروط قبولها وأن المحكمة التي قدمت إليها مختصة بنظرها من كل الوجوه ومتى أعلنت الخصوم تكون بذلك قد انعقدت صحيفة منتجة لكافة آثارها وذلك دون التحويل أو النظر على تمام أو عدم تمام إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى الأصلية وذلك لانتهاء موجب هذا الإجراء بل وانعدام محله ومساقه بعد تعديل الطلبات وتمام إعلانه بها بما يضحى معه من غير السائق أو المعقول إعلانه بعد ذلك بما تم تعديله ، هذا فضلاً عن استيفاء الإجراء للترض منه وتحقيق غايته وذلك بحصول إعلانه فعلاً وبكافة ما تضمنه من بيانات وقائع وطلبات - من خلال صحيفة التعديل - الذي تم صحیحاً وانعقدت به الخصومة بين أطرافها ، وذلك بالإضافة إلى انتهاء أثر عدم تمام إعلان أحد الخصوم بصحيفة الدعوى الأصلية في هذه

الحالة على ذات الصحيفة ولا على مسار الخصومة فيها - طالما لم يقض بطلانها لميب فيها أو بسقوطها أو باعتبارها كأن لم تكن - ومن ثم فقد بقيت قائمة ومنتجة لكافة آثارها حتى تم انعقادها صحيفة بتمام إعلان صحيفة تعديل للطلبات (١) .

### الاعتداد بالبيان المصحح بموجب الصحيفة المصححة :

ونائج ما تقدم هو التزام محكمة الموضوع بالبيان الذي تم تصحيحه في صحيفة إفتتاح الدعوى على مقتضى صحيفة التصحيح ، بحيث إذا ما تم ذلك التصحيح وفق القانون الإجرائي صار ذلك البيان المصحح ملزماً للمحكمة مرتباً الآثار القانونية المترتبة عليه .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض (١) من أنه إذا رفع الشفيع دعواه بطلب الشفعة في الأطنان المبعة ثم تبين أنه أخطأ في البيانات التي أوردتها في صحيفة الدعوى عن حدود هذه الأطنان ورقم القطعة من الحوض الواقعة فيه فعدّل طلباته بما يتفق والبيانات الصحيحة وكان دفاع المشتري يفيد أنه قد اعتبر الدعوى مرفوعة من بادية الأمر بطلب الشفعة في هذه الأطنان ، فلم يلتبس عليه الأمر بالرغم مما لابس البيانات التي أوردتها الشفيع في صحيفة الدعوى من أخطاء لم تؤثر على ما تلاقى عنده قصد الشفيع من دعواه وفهم المشتري لها فإن الحكم يكون معيماً إذا قضى بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيساً على أن تعديل الطلبات في هذه الحالة يعتبر رفعاً للدعوى بطلبات جديدة تخالف الطلبات الواردة في صحيفة إفتتاح الدعوى وأن هذا التعديل قد جاء بعد مضي أكثر من أربعة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع (٢) ؛

(١) نقض منف جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ - البان رقم ٢١٨٩ ص ٢٠٢ ق ١ «غير منشور» .

(٢) نقض منف جلسة ١٩٥٧/١/٢٦ - مجموعة القواعد القانونية - ص ٢٠ ص ١٦٢ .

ثامناً : لقد الضخيفة لكل فاعليتها وصلاحياتها. تتعلم كإجراء ولا تقوى على حمل الدعوى :

من المقرر قضاء أن الدعوى لكي تستقيم صحيحة أمام المحكمة أن تطرح بصحيفة صحيحة طرحاً قانونياً وأن تستمر الصحيفة على هذا المنهج ، وبالتالي فإذا ما انهارت الصحيفة وفقدت كل مقوماتها وخصائصها ما استطاعت أن تحمل الدعوى وبالتالي لا يجوز طرحها على المحكمة سواء بدءاً أمام محكمة أول درجة أو انتهاءً أمام محكمة الاستئناف ، وبالتالي يتعين على المحكمة عندما تحيل الدعوى إلى محكمة أخرى للاختصاص أن تتأكد من أن الصحيفة مازالت لها « القوة الإجرائية » المرسومة لها ، بحيث إذا ما زالت تلك الفاعلية انتهت الصحيفة وزالت وصارت الإحالة غير واردة على محل بل على عدم ، ويتعين الوقوف عند حد الحكم الصادر من أول درجة .

وتأسيساً على ما تقدم ، ولما كانت المادة ٤٥ مرافعات الواردة في الفصل الخاص بالاختصاص النوعي يدل على أن المشرع قد أفرد قاضي المسائل المستعجلة باختصاص نوعي محدد هو الأمر بإجراء وقفي إذا توافر شرطان : هما عدم المساس بالحق وأن يتعاقب الإجراء المطلوب بأمر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت ، وهذا الاختصاصي متميز عن الاختصاص النوعي المحاكم الجزئية والابتدائية التي تختص بالفصل في موضوع الأنزعة التي ترفع إليها وإذا رفعت الدعوى - بصحيفة - لقاضي المسائل المستعجلة بطلب اتخاذ إجراء وقفي وتبين له أن الفصل فيه يقتضي المساس بالحق أو أن الاستعجال مع خشية فوات الوقت غير متوفر قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وبهذا القضاء تنتهي الخصومة أمامه ولا يبقى فيها ما يجوز إحالته لمحكمة الموضوع طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات ( أولاً ) لأن هذا القضاء يتضمن رفضاً للدعوى لعدم توافر الشرطين اللازمين لقبولها وهما الاستعجال وعدم المساس بالحق . ( ثانياً ) لأن المدعى طالب في الدعوى الأمر باتخاذ إجراء وقفي - وهذا الطلب لا يختص به استئلاماً محكمة الموضوع ولا تملك المحكمة تحويله من طلب وقفي إلى طلب موضوعي لأن المدعى هو الذي يحدد طلباته في الدعوى .



• فلو أقام المدعى دعواه وطلب بالصحيفة الحكم بعمدة يستعجلة بطرد المدعى عليه من الأرض المبينة بتلك الصحيفة وتسليمها إليه ، وقضت المحكمة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى مؤسسة قضاها على ما يفيد أن الأمر بطرد المدعى عليه ينطوى على مساس بالحق ، وهذا القضاء تنهى الدعوى ويكون خطأ ومخالفة للقانون لو أمر الحكم من إحالة النزاع للمحكمة الابتدائية لوروده على عدم ، إذ أن صحيفة الدعوى فقدت كل صلاحية لأن تحمل الدعوى إلى محكمة الموضوع وتكون قد أفرغت من مضمون وظيفها.

وينبئ على ذلك أن لا يجوز اتصال محكمة الموضوع بالنزاع الموضوعي وأن تفصل فيه بالرغم من أن قاضي الأمور المستعجلة لا يملك أن يحيل إليها النزاع الموضوعي لأنه لم يرفع إليه بالصحيفة ولا يحق له تغيير طلب المدعى من طلب الأمر باتخاذ إجراء وقى إلى طلب موضوعي ولأنه فصل في الطلب المعروف عليه في الحدود التي أوضحها . وإذا كانت إجراءات التفاضل ومنها كيفية اتصال المحكمة بالدعوى تتعلق بالنظام العام وتفصل في صحتها المحكمة من تلقاء نفسها طالما توافرت في الدعوى العناصر المثبتة لمخالفة النظام العام ، فإنه يتعين على محكمة الاستئناف — إذا ما طرَح عليها الدعوى — أن تقصر قضاها على إلغاء الحكم المستأنف وتعتبر الدعوى منتهية بحكم المحكمة الجزئية .

تاسماً : صحيفة الدعوى تصل الخصوم والحكم :

من المقرر في قضاء النقض أنه إذا انعقدت الخصومة بإعلان الخصوم — بصحيفة الدعوى — على الوجه المبين في قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بالدعوى الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة فإذا قدم أحد أطراف الخصومة مستندات في فترة حيز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحاً له فيها بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطرف الآخر عليه فإن للمحكمة أن تلتفت عن هذا المستند وان أوفقه بمذكرة بمصوح بتبليغها ، ومؤشراً عليها

بما يفيد اطلاع الطرف الآخر عليها طالما أنه لم يكن مصرحاً له أصلاً بتقديم مستندات ولم يثبت اطلاع الخصم على المستند ذاته (١) .

هذا من ناحية ومن ناحية صلة الصحيفة بالحكم وإذ توجب المادة ١٧٨ مرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم وقصد ذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم الذي يترتب عليهما الجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته بما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى ، وإذ في كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يترتب عليه البطلان المتخصص عليه في المادة المشار إليها ، ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت لإبتداءً بالطلب المقدم من المدعية بصفتها الشخصية طلبت فيه سلب ولاية المدعى عليه على إبنه القاصر وبصفتها وصية عليه ، وقضى الحكم الابتدائي لها بطلبها ، فاصطنافه المستأنف واختصاصها بصفتها المشار إليها ، فإن الإشارة في ديباجة الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون عليها وصية على القاصر لا يؤدي إلى التشكيك في صفتها الحقيقية من حيث اتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى ولا يترتب عليه البطلان (٢) .

ونفس هذا المنهج ألزم به المشرع في ظل القانون الملغى ، فالبطلان المخصص عله في المادة ٤٠٥ من ذلك القانون - والذي رفع الاستئناف

---

(١) نقض مدني جلسة ١٧/١٢/١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ع ٣ - الطعن رقم ٩٣٩ س ٣٤ ق . ص ١٥٤٧ ، نقض مدني جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - الطعن رقم ٣٧ س ٤٦ ق . ص ٩٦٧ .

(٢) نقض مدني جلسة ٨/١٢/١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الثاني - الطعن رقم ٣١ س ٤٤ ق . أسئلة شخصية - ص ١٠٠٧٣٤ .

في ظله - إنما ينصب على إغفال بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف دون البيانات التي تراعى في صحيفة افتتاح الدعوى المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطنهم والتي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . وإذا كان الغرض الذي رعى إليه المشرع من ذكر هذه البيانات إنما هو إعلام ذوى الشأن في الاستئناف بمن رفعه من الخصوم وصفته وموطنه فإن كل بيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به غرض الشارع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر واعتد بالموطن المختار الذي اتخذته المطعون عليها في صحيفة الاستئناف فقد انتفى بذلك وجه الضرر من عدم بيان محل إقامتها الصحيح لأنها بأنحاءها موطن مختار لها في صحيفة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق به وفقاً لما تقضى به المادة ١/٤٣ مدني (١) .

ولما كان لا يغنى عن هذا البيان في الحكم - من واقع الصحيفة - إمكانية معرفة اسم الخصم من ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية ، لأن الحكم يجب أن يكون مشتملاً بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التي اسيلزمها القانون لصحته بدليل آخر غير مستمد منه ، وإذا صدر الحكم المطعون فيه مغفلاً في ديباجته وملوثاته اسم الطاعنة . . . إغفالاً تاماً وكان من شأن ذلك أن يشكك في حقيقة وضع الطاعنة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكوم عليهم ارتضوا حكم محكمة أول درجة ولم يستأنفوه ويكون الحكم قد أغفل بياناً جوهرياً من بياناته يترتب عليه بطلانه (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ٢ الطعن رقم ١١٢ س ٣٥ ق ٢٤ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ٢ الطعن رقم ٧ س ٤٥ ق ٥ أحوال شخصية س ٥٦٣ ، نقض مدني جلسة ١٩٧٧/١/١٢ - المجموعة المختلطة - الطعن رقم ٣٨ س ٤٥ ق ٥ أحوال شخصية س ٢٢٣ .

### عاشراً : نقض الحكم يعيد للصحية كامل فاعليتها :

وعندما تبلغ الخصومة ذروتها وتطرح على محكمة النقض ، ونجيب هذه المحكمة الطاعن إلى طعنه فتقضى بنقض الحكم ، فالمقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة ، بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في ذات الخصومة أمام محكمة الإحالة ، بحيث يعود الخصوم أمام تلك المحكمة على أساس صحيفة الاستئناف التي رفعت أمام محكمة الاستئناف من قبل وكأنها تطرح ولأول مرة على تلك المحكمة ، أى أن مقتضى ذلك أن الصحيفة تحيا مرتين كاملتين ، مرة قبل الحكم المنقوض وأخرى بعد حكم النقض ، وقد تكون محكمة الإحالة هي محكمة الدرجة الأولى فتعود صحيفة افتتاح الدعوى للظهور من جديد أمام تلك المحكمة .

وإذا كانت وظيفة محكمة النقض هي النظر في الطعون التي ترفع إليها في أحوال بينها القانون بيان حصر ترجع كلها - وعلى ما جرى به قضاء النقض - إلى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، وكانت المحكمة وهي تقوم بوظيفتها هذه تحقق غرضاً أساسياً هو تقويم ما يقع في الأحكام من شذوذ في تطبيق القانون وتقرير القواعد القانونية الصحيحة فيها يختلف فيه من المسائل ويثبت القضاء فيها ، وكان ما يعرض عليها بهذه المثابة هو في الواقع خاصية الحكم النهائي الذي صدر فيها ، وكان مفاد ما تقدم أن نطاق الطعن بالنقض لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، فلا يجوز أن يضمن الطاعن صحيفة طعنه نعيًا يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة كما لا يقبل من المطعون عليه أن يقدم دفعاً أو دفاعاً يكون من شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما لم يسبق له لإيدائه أمام المحكمة المطعون في حكمها (١) .

(١) نقض مدعي جلسة ١٩/١/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ - ج ١ الطعن رقم ١٢٨ س ٤٣ ق ٢٦٩

### حادى عشر : صحيفة الدعوى تكييف قانونى :

ومن الأصول المقررة فى هذا الصدد أن صحيفة الدعوى كإجراء قانونى سواء افتتحت به الدعوى أمام محكمة أول درجة أو انتهت به الدعوى أمام محكمة الاستئناف هى « تكييف قانونى » إذا ما وجدت أنتجت الآثار المترتبة عليها وإذا ما تخلفت فليس هناك آثار قانونية ومهما كان البديل الذى حل محل الأصل ، والخطأ هنا خطأ فى القانون .

وفى طعن على حكم للخطأ فى تطبيق القانون ينهى الطاعنين به لأنه لما كان التقادم يقطع وفقاً لنص المادة ٣٨٢ مدنى بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة فإن الإحالة إلى المحكمة ذات الاختصاص تتم بالحالة التى تكون عليها الدعوى وإذا كانت إجراءات مطالبة المطعون ضدها بالتعويض قد افتتحت أمام المحكمة الإدارية بطلب إعفاء الطاعن من الرسوم لمعجزهم عن سدادها فلما أجبوا إلى الطلب قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بالفصل فى الدعوى وإحالتها للمحكمة المدنية ، وإذا جرى القضاء الإدارى واستقرت أحكامه على أن طلب الإعفاء من الرسوم القضائية الذى ينهى بالقبول يعد قاطعاً للتقدم ، فإن إحالة الدعوى إلى القضاء المدنى لا تمنع المراكز القانونية السابقة

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا التعميم فى غير محله ، ذلك أن المادة ٣٨٣ مدنى إذ نصت على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة فقد دلت على أن المقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينه بالحق قضاءً هو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصندوق الحكم بإجبار المدين المتمتع عن التفتيل على الوفاء بما التزم به ، أما طلب الإعفاء من الرسوم القضائية فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية ( صحيفة دعوى ) ولو انتهى الأمر فيه إلى قبول

---

(١) نفس مدنى جلسة ١٩٧٧/٥/٢ - مجموعة الكتب لطفى - السنة ٢٨ - الطعن رقم ١١٤ ق . ص ١١٠٩ - ١١٠٧ .

الطلب لأن تقدمه إلى لجنة المساعدة القضائية لا يهدف إلا إلى الإعفاء من دفع الرسم المستحق قبل عرض النزاع على القضاء ، ولا يترتب على صلور القرار بقبول الطلب طرح النزاع تلقائياً على المحكمة وإنما يرخص به للطلب - إذا شاء - في رفع الدعوى بغير رسوم ، وبذلك يبين أن طلب الإعفاء من الرسوم شيء مغاير ورفع الدعوى على المدعى فلا كراهة على الوفاء طلب الإعفاء من الرسوم بجمع طبيعة التظلم الإداري بالإفصاح عن الشكوى ، ويبين من النظم القضائية برفع الدعوى إلا أن هذه الطبيعة الإدارية تغاير طبيعة الحقوق المدنية التي تحكمها القواعد الموضوعية المدنية أما التحدى بعبارة : « الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة الموضوع » الشار إليها في صدر المادة ١١٠ مرافعات فردود بأنها تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذي ينظم الإجراءات .

وتأسيساً على ما تقدم فالطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم ولو انتهى الأمر إلى قبوله لا يعد من الإجراءات القضائية التي تقطع التقادم إذ ليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وإنما مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم فحسب ، كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الذي يقطع التقادم لأنه يشترط في هذا التنبيه أن يشمل على إعلان المدعى بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين . ولما كانت علاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها ليست علاقة تنظيمية أو لائحية تحكمها قواعد القانون العام وإنما هي علاقة عقدية تخضع للقانون الخاص وتناى بهذا النزاع أصلاً عن أعمال القواعد التي أمثلها مقتضيات النظام الإداري في هذا الخصوص بالنسبة للمنازعات الناشئة من روابط القانون العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن طلب المساعدة القضائية المقدم لجهة القضاء الإداري لا يقطع التقادم يكون قد ألزم صحيح القانون (١) .

(١) انظر نقض ملف جلسة ١٢/٦/١٩٨٦ - مجموعة المكيب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول - للفن رقم ٤٨٩ ص ٤١ ق. ص ١٣٣٩ .

ملاحظة :

وهكذا يبين يبين أن صحيفة افتتاح الدعوى كوسيلة إجرائية ذات مضمون قانوني تتمتع بكيان مستقل عن الدعوى المحمولة بها ، وأن هذا الكيان في حد ذاته مبني على أصول وقواعد في غاية الأهمية ، فهي مفترضات للصحيفة الصحيحة ، والجهل بها يوقع المحامي في خطأ تجاه القانون ، وعلمه بها علماً يقينياً يؤدي به إلى طرح صحيفة دعوى قانونية تنتج جميع الآثار التي رتبها المشرع ونجنيج به دائماً نحو نجاح الدعوى وكسبها .



## المبحث الثاني

### وظائف الصحافة

#### تمهيد وتقسيم :

وإذا كانت صحيفة الدعوى تتمتع بكيان ذاتي ومتميز ، فإن هذه الصحيفة لها وظيفة أساسية وجهرية ، هي حمل الدعوى وطرحها على عكسة الموضوع فهي كإجراء وسيلي قد أعدت وظيفياً من قبل المشرع الإجرائي للقيام بتلك المهمة بحيث لا يجوز طرح الدعوى بغير صحيفة وأن الصحيفة هي التي تتضمن الدعوى وتحتويها .

وإذا كان ذلك إلا أن صحيفة الدعوى قد تقوم بوظائف ثانوية لم تعد لها أصلاً ولكن المشرع أسبغها عليها بموجب النص ، وهذه الوظائف رغم أنها وظائف عارضة لا ترقى إلى الوظيفة المخصصة للصحيفة إلا أن المشرع رتب عليها آثاراً في غاية الأهمية ، وهذه الوظائف قد صرح بها المشرع الإجرائي والموضوعي .

ونقسم هذا البحث إلى مطلبين أساسيين هما :

مطلب أول : وظائف مصلرها القانونيين الاجرائي والموضوعي .

مطلب ثاني : تسجيل الصحيفة كوظيفة مصلرها قانون الشهر العقاري .





## المطلب الأول

### وظائف الصحيفة في القانونين الاجرائي والموضوعي

#### أولاً : الصحيفة والإعذار :

يجوز أن تتضمن صحيفة الدعوى إعذاراً ، والإعذار هو وضع المدين وضع المتأخر في تنفيذ التزامه ، وقد بينت المادة ٢١٩ مدني الإجراءات التي يتم بها الإعذار فنصت على أن يكون إعذار المدين بإنذاره أو بما يقوم مقام الإنذار ، ويجوز أن يتم الإعذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات ، فالأصل في الإعذار أن يكون بإنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ، ويقوم بمقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويحمل عليه التأخير في تنفيذه . ولا يتطلب القانون أن تتضمن الورقة تهديد المدين بطلب فسخ العقد في حالة عدم وفائه بالتزامه ، ذلك لأن الفسخ والتعويض كليهما جزاء يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بلام أن يبينه المدين إليها قبل رفع الدعوى بطلب أيهما .

وهذا الإعذار الذي من شأنه وضع المدين قانوناً في حالة التأخير في تنفيذ التزامه . الأصل فيه أن يتم بورقة رسمية من أوراق المحضرين يبين الدائن فيها أنه يطلب من المدين تنفيذ التزامه ، ومن ثم فلا يعد إعذاراً إعلان المشتري بصحيفة دعوى فسخ البيع لإخلاله بتنفيذ التزام من التزاماته إلا إذا اشتملت صحيفة على تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام . وفي هذه الحالة تؤدي صحيفة الدعوى وظيفة الإعذار كاملاً وطبقاً للقانون وينتج أثره (١) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٢/١١/١٩٦٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٥ ج ٣ - الطمان  
رقماً ٥٢٤/٥٢٣ بس ٢٩ ق . ص ١٠٢٨ ، نقض مدني جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦ - مجموعة  
المكتب الفني - السنة ١٧ ج ٢ - الطمان رقم ٣٠٦ ص ٣٢ ق . ص ٩٥٥ ، نقض مدني =

### لانيا : الصحيفة والإقرار<sup>(١)</sup> :

إنه وإن كان الأصل في الإقرار بوجه عام أنه اعتراف شخص بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثاراً قانونية بحيث تصبح في غير حاجة إلى إثبات وينحسم النزاع في شأنها ، وأن الإقرار القضائي قد يرد في صحيفة الدعوى التي يرفعها المقر ، إلا أنه يشترط فيه ما يشترط في الأعمال القانونية من وجود الإرادة ، بمعنى أنه يجب أن يدرك المقر في إقراره ، وأن يقصد به إلزام نفسه بمقتضاه وأن يكون مبصراً أنه سيتخذ حجة عليه ، وأن خصمه سيعفى بموجبه من تقديم أى دليل ، فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يرد على لسان الشخص تأييداً لادعائه من أقوال فيها مصلحة لخصمه ما لم يقصد من إدلائه هذه الأقوال أن يتخذها خصمه دليلاً عليه ، وإذا كانت صحيفة الدعوى التي أقامتها المدعية أمام محكمة أول درجة أنها وإن حددت فيها حصول إعتداء المدعى عليه عليها بالضرب وتركه منزل الزوجة يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ إلا أنها أردفت بعد ذلك بأنه حرر عن هذه الواقعة محضر إدارى لم تذكر رقه وكانت المدعية قد أوضحت أمام محكمة الاستئناف أن الصحيفة المشار إليها وقع بها خطأ مادي يتعلق بتاريخ الواقعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته عن أن المحضر الذي استندت إليه المطعون ضدها صادف محله سنة ١٩٦٩ ، فإن مجريات الخصومة ومسلك المطعون عليها فيها لا تساعد على حمل التاريخ المثبت في الصحيفة بأنه إقرار ملزم لها حددت فيه

مجلة ١٩٧٩/١/٢٥ - مجموعة المكتب الثاني - السنة ٣٠ ج ١ - الطعن رقم ٥٤٤ من ٤٨ ق . من ٢٨٥ .

ولما كان يرتسو عدم الدفع بعد ورقة رسمية يقوم بإعلانها المحضر إلى المدعي في السند لإثبات امتناعه عن الدفع ، وقد نصت المادة ١٧٤ تجاري على أن يعمل هذا البرتسو على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين كما تنصت المادة ١٧٥ من هذا القانون أن تشمل ورقة البرتسو على التنبيه الرسمي على المدعي بدفع قيمة السند ، فإن البرتسو يعتبر إقراراً للمدين بالمعنى الذي تطلبه القانون في الإقرار .

(١) نقض ملف جلسة ١٩٨١/٦/٢٤ - الطعن رقم ٦٧١ من ٤٨ ق . غير ملفوظ و وانظر السهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - نظرية الالتزام بوجه عام من ٢٧٤ بند ٢٤٥ .

بده الفرقة ، وبالتالي فلا تريب على محكمة الاستئناف إن هي أحالت الدعوى إلى التحقيق طالما لم تجد فيها ما يفيد الإقرار بالحاسم للنزاع في خصوصه (١) :

ومنى كان الدائن قد رفع الدعوى يطالب بدينه واستخلص الحكم لإدماج الدائن ديناً لمدينه في ذمته في الحساب الذى أوضحه في عريضة دعواه ومن طلبه إستزال هذا الدين مما له في ذمة المدين - فإن ذلك يعتبر إقراراً من الدائن من شأنه قطع مدة تقادم دين مدينه في ذمته فإن ذلك يكون استخلاصاً سائغاً ولا مخالفة فيه للقانون (٢) .

ولا يكون إقراراً ما يسلم به الخصم لإضطراراً على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه . فإذا قرر في مذكرة قلمها استعدادة لدفع مبلغ من النقود أقل من المبلغ المدعى به بعد أن أنكر وجود الحق في ذمته أصلاً ، ولكنه يعرض هذا المبلغ على خصمه حسماً للنزاع واحتياطاً لما عسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة الخصم إلى بعض طلباته ، فإن هذا لا يكون إقراراً ، لأنه ليس اعتراً خالصاً بوجود هذا المبلغ في ذمته ، بل هو تسليم جلى ببعض المدعى به لحسم النزاع . فهو أقرب إلى أن يكون مشروع صلح يعرضه على الخصم ، حتى إذا قبله هذا انحسم النزاع بينهما (٣) .

ثالثاً - صحيفة الدعوى تتضمن إيجاباً وقبولاً :

من المقرر أن صحيفة الدعوى قد تتضمن إيجاباً أو قبولاً يتم به التعاقد أو حل هذا التعاقد ، وتصلح الصحيفة لأداء هذه الوظيفة الغير مخصصة لها ، ولذلك تعين على الخصم والقاضى دراسة وبحث ليس شكل الصحيفة وإنما

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٨ - الطعن رقم ١٦ ص ٤٥ ق ٥ أسوال شخصية ٥ ص ٧٦٩ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٩٥٨/١/٢ - مجموعة القواعد القانونية - ٣٥ - ص ٢٢ بند ٢٧ .

(٣) السنهورى - المرجع السابق - ص ٤٧٢ بند ٢٤٤ .

مضيفون تلك الصحيفة للوصول إلى أحكام حاسمة في النزاع إذا ما تعمق في فهم الصحيفة .

وقضت محكمة النقض (١) بأنه إذا كان التماسخ يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضاً بإيجاب وقبول ضمنيين ، وبحسب محكمة الموضوع إذ هي قالت بالفسخ الضمني أن تورّد الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد ولما كان الإنذار الموجه إلى البائعين إلى المشتري يتضمن إيجاباً بالفسخ لا معالفة فيه للقانون ، إذ أنه وإن كان هذا الإنذار قد جاء رداً على إنذار المورث الذي عرض عليهم تنقيص الثمن إلا أنهم إذ أعلنوا في إنذارهم عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الإنذار أنهم يعتبرون ما تضمنه عرضاً من جانب مورث المشتري للفسخ وأنهم يقبلونه ، فإنه طالما أن قبولهم لم يعارض هذا الإيجاب الصادر إليهم من هذا المورث فإن ذلك القبول يعتبر رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً ، وذلك بالتطبيق لنص المادة ٩٦ مدني - وأن صحيفة الدعوى إذ تضمنت قبولاً لهذا الإيجاب فهذا يؤدي إلى تلاقق إرادتي الطرفين على حل العقد طالما كان الطلب الأساسي بالصحيفة هو إلزام البائعين برد ما دفعه لهم من الثمن مع التعويض .

#### رابعاً - صحيفة الدعوى وصحة العرض والإبداع :

متى كان المشتري قد أورد بصحيفة دعواه التي أقامها ضد البائع أنه عرض على البائع القسط المستحق من الثمن عرضاً حقيقياً بإعذار أعلن إليه فرفض استلام المبلغ وقام بخضّر بإيداعه خزّانة المحكمة للتمهة العلن إليه على أن يصرف له بلا قيد أو شرط ولا إجراءات وأعلته بمحضر الإبداع في ذات اليوم وأنه يحق للطالب والحال هذا رفع الدعوى يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ، فإن هذا الذي أسس عليه المشتري دعواه تتضمن

(١) نقض مدني جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٨ ج ١ - الملن

جتمعت طلبية التضامن بصحة العرض والإيداع . فلذا ذهب الحكم إلى أن العرض والإيداع الحاصل من المشتري لا يعتبر ميراثاً لزمته من القسط الذي حل نياعاده لأن البائع رفض العرض ، وتطلبت المحكمة أن يحصل المشتري على حكم سابق بصحة العرض والإيداع ، ولم تقم إعتباراً للطلب الموجه بالدعوى المرفوعة أمامها من المشتري بحسبانه طلباً سابقاً على طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، فلأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وحجبت نفسها بذلك عن بحث طلب صحة العرض والإيداع الذي تضمنته صحيفة دعوى المشتري (١)

خامساً - الصحيفة تتضمن إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة :

وطبقاً لنص المادة ٩٤٢ مدني فإن كل ما اشترطته من أن إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة أن يكون رسمياً ، ولم تستلزم حصوله بورقة مستقلة على إعلان صحيفة الدعوى . ومن ثم فلا على الشفيع إن أعلن رغبته في ذات إعلان الصحيفة ما دام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات إعلان الرغبة (٢) :

سادساً - الصحيفة والتنبية :

وفي نهي على حكم للدخول في تطبيق القانون ، لأن الطاعنون دفعوا بعدم قبول الدعوى - المؤسسة على إنتهاء مدة الإيجار - لرفعها قبل الأوان لعدم سبقها بالإخلاء طبقاً لما نص عليه عقد الإيجار في هذا الصدد ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من أن الإعلان بصحيفة الدعوى يقوم مقام هذا التنبية ، في حين أن صحيفة الدعوى إنما قامت على طلب الحكم بفسخ العقد يرغم إساءة استعمال العين المؤجرة لا إنتائه لانتهاؤه مدته .

وقضت محكمة النقض (٣) بأن هذا النهي في محله ، ذلك أن التنبية

---

(١) نقضت على جلسة ١٩٦٧/١/١٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ج ١ -  
الطعن رقم ١٦٠ من ١٣٣ ق. ج ١٧٥ .

(٢) نقضت على جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ج ٢ -  
الطعن رقم ٢٣٩ من ٣٦ ق. ج ١٢٢٨ ، وانظر السهوري في أسباب كسب الملكية ج ٢ ص ١٢٢ بند ٢٠٥ .

(٣) نقضت على جلسة ١٩٧٨/١٢/٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ -  
الطعن رقم ١٢١٥ من ٤٧ ق. ج ١٨٧٩ .

بالإخلاء هو تصرف قانوني صادر من جانب واحد ، يتضمن رغبة صاحبه استناداً إلى إرادته في إنهاء الإيجار ، فيجب أن يشتمل على ما يفيد بغير غموض الإنصاح عن هذه الرغبة ، وأنه وإن كان القانون لم يستلزم احتواء التنبيه الموجه من أحد طرفي عقد الإيجار إلى الطرف الآخر لإخلاء المكان المؤجر لانتهاء مدته على ألفاظ معينة أو للسبب الذي حمل موجه التنبيه إلى طلب الإخلاء ، مما مؤداه أنه يكفي لتحقيق الأثر المترتب على التنبيه دلالة عبارته في عمومها على القصد منه وهو إبداء الرغبة في اعتبار العقد منتهياً — في تاريخ معين إعمالاً للحق المستمد من العقد أو نص القانون . إلا أنه لما كان من الأصول المقررة أنه إذا انطوت على تخصيص سواء في الحكم أو السبب ، وجب صرفها عن التعميم ، وحملها على المعنى الخاص الذي تدل عليه ، فإنه إذا ما أقصم موجه التنبيه عن السبب الذي صدرت عنه إرادته في الإخلاء لزم الوقوف في إعمال الأثر المترتب على التنبيه عند هذا السبب دون سواء والنظر في الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر صحيفة هذه الدعوى تنبيهاً بالإخلاء استناداً إلى قوله « أنه عما أورده المستأنفون من أن مدة الإيجار القابلة للامتداد لا تنهى إلا محصول التنبيه في الميعاد والشكل الذي بمجده العقد لفرود بأنه لما كان العقد قد نص على أن يكون التنبيه بخطاب موصى عليه بطريق البريد ولم يرد به ما يستفاد منه أن هذا الشكل لانعقاد التنبيه وقيامه قانوناً فإن هذا النص لا يمنع حصول التنبيه بما هو أقوى من هذا الطريق ، وبرفع دعوى الإخلاء إلى ما كان سبب الإخلاء فإن هذا الطلب يتضمن الرغبة في إنهاء العقد بانتهاء مدته السارية وهي رغبة في استعمال رخصة غير مقيدة بأي سبب من الأسباب فإن حق المؤجر طبقاً للقواعد العامة أن يضع حداً لامتداد العقد عند انتهاء مدته السارية دون إبداء سبب لذلك ، ومن ثم فإن العقد موضوع النزاع الماثل يعتبر منتهياً — بمجرد انقضاء شهر من تاريخ رفع دعوى الإخلاء الراهنة .

وكان الثابت من صحيفة الدعوى التي اعتبرها الحكم تنبيهاً بالإخلاء أن المدعى فيها — المظنون عليه الأول — إنما طلب فيها القضاء بفسخ عقد الإيجار لإسامة

استعمال العين المؤجرة ، مما مؤداه أنه طلب فسخاً قضائياً لعقد قائم ، وليس تقرير فسخ إتفاق لعقد إنتهت مدته ، فإن ما ورد بصحفية الدعوى لا يصلح بذلك تعبيراً ولو ضمناً عن إرادة المبدعى فى إنهاء العقد بانتهاء مدته .

— فقد التنبيه بالصحيفة أثره :

وفى طعن على حكم لمخالفة القانون لأنه اعتبر إعلان صحيفة اندعوى بمثابة التنبيه بالإخلاء لانتهاء مدته ، فى حين أن التنبيه شرط لقبول الدعوى ، ويجب أن يكون بعد انقضاء مدة العقد الاتفاقية وسابقاً على رفع الدعوى وإلا كانت غير مقبولة .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت وفاة المستأجر قبل انقضاء المدة المتفق عليها فى عقد الإيجار ليس من شأنها وفقاً للقاعدة العامة المقررة فى المادة ٦٠١ مدنى أن تنهى العقد فيظل قائماً بعد الوفاة وينقل الحق فى الانتفاع بالعين المؤجرة إلى الورثة الشرعيين الذين يلتزمون نحو المؤجر بأداء الأجرة ما بقيت مدة العقد الاتفاقية ، إلا أن الأحكام العامة الواردة فى القانون المدنى المنظمة لانتقال الحق فى الإيجار لا محل لها عند وفاة مستأجر المكان للسكنى بعد انقضاء المدة المتفق عليها وخلال فترة امتداد إيجار الأماكن بحكم القانون ، إعتباراً بأن حق المستأجر فى هذه الفترة يكون لصيقاً بشخصه ومستمداً من التشريع الاستثنائى المنظم له لا من بنود العقد أو أحكام القانون العام ، بحيث تزول الأسباب الداعية لهذا الامتداد القانونى متى توفى المستأجر . ولا يمتد العقد إلى ورثته إلا إذا كانوا يقيمون معه إقامة مستمرة معتادة . . . ونتيجة حتمية للامتداد القانونى لا يكون للمؤجر الحق فى علم تجديد العقد أو علم امتداده بإرادته المنفردة ، ومن ثم فإن التنبيه بالإخلاء يكون قد فقد فائدته المباشرة من تمكين المؤجر من إخلاء المستأجر من العين المؤجرة ، وإذ انتهى الحكم

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٨٣/١١/٣ - الطعن رقم ١٠٧١ س ٤٨ ق ٥ - غير

ملشور .

المطعون فيه إلى انقضاء - عقد الإيجار بوفاة المستأجره الأصلية خلال الامتداد القانوني للعقد وبطرد الطاعن لعدم إقامته بها ، فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ، ولا ييطله اشتغال أسبابه على أن صحيفة الدعوى تعتبر بمثابة تنبيه بالإخلاء وأن مدة العقد الاتفاقية تنتهى بإعلانها ، إذ لهذه المحكمة أن تصحح الأسباب دون أن تنقض الحكم .

#### - الصحيفة والتنبيه القاطع للتقادم :

ولا ينقطع تقادم الديون الثابت بسند تنفيذي إلا بالتنبيه الذى يصدر من الدائن الذى بيده السند التنفيذي(١) أو بالحجز عليه أو بالإقرار الذى يصدر من المدين بحق الدائن صريحاً كان ذلك الإقرار أو ضمناً . ومن ثم فإن ادعاء ذلك الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدينه لآخر ورفع صحيفة دعوى يطلب الحكم بهذه الصورية والقضاء بذلك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحسب القانون ، ولا يشفع فى اعتبار دعوى الصورية قاطعة للتقادم القول بأنها ليست من قبيل الإجراءات التحفظية وأنها أقوى منها لأنها إنما تمهد للتنفيذ ، ذلك لأن دعوى الصورية شأنها شأن باقى الدعاوى والطرق التى قدرها الشارع فى التمتين المدنى للمحافظة على الضمان العام للدائنين ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التى تكفل ببيانها قانون المرافعات ولا يمكن اعتبارها - مع التسليم بأنها تمهد للتنفيذ - بمثابة التنبيه القاطع للتقادم وهو ذلك التنبيه الذى ينص عليه قانون المرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ . ونتيجة لما تقدم فإن عدم دفع تلك الدعوى لا يمكن اعتباره إقراراً ضمناً قاطعاً للتقادم(٢) .

#### مابعاً - الصحيفة والوصية :

لما كان المدعى - الطاعن - وقد طلب فى دعواه إعتبار التصرفات المبينة بصحيفة دعواه والصادرة إلى المدعى عليهما وصايا لا تنفذ إلا فى

(١) أصول التنفيذ الجبرى - المجلد - ص ١٩ وما بعدها .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٣/٢/١٩٥٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ ص



حدود الثلث ، واعتبار القدر الزائد على هذا الثلث من العقارات المتصرف فيها تركبة عن المرحوم . . . مورث الطرفين توزع على ورثته الشرعيين ومنهم المدعى ، طبقاً لقواعد التوريث فإن هذا الطلب من المدعى تضمن في ذاته منازعة في ملكية المدعى عليهما لما زاد عن ثلث العقارات المتصرف فيها لهما ، ومن بينها الأراضي الزراعية المتصرف فيها للمدعى عليه الثاني . . ، ولما كان هذا الأخير قد خضع لقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي باعتبار أنه يملك أكثر من مائة فدان وقدم تنفيذاً لأحكامه إقراراً أورد فيه نصيبه في الأرض الزراعية محل النزاع ضمن ما يملكه ، وكانت المادة ٣ من القانون المذكور تقضى بأن تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز المائة فدان التي يستبقها المالك لنفسه ، وبهذا أصبح القدر الزائد من الأراضي الزراعية على المائة فدان التي استبقاها هذا المدعى عليه في إقراره محلاً للاستيلاء وكانت المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي تنص على أن « اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات . . . واستثناءً من أحكام قانون نظام القضاء يتمتع على المحاكم النظر في كافة المنازعات المتعلقة بملكية . . . ونفاذاً لصريح النص يتمتع على المحاكم النظر في هذا الشق من الدعوى ويتعين إحالة إلى اللجنة القضائية . . » (١) .

#### ثامناً - الصحيفة والإعلان بالحوالة :

ومن المقرر قانوناً أن إعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى التي تضمنت بيانات الحوالة تعتبر إعلاناً له بها وتنفذ في حقه من هذا التاريخ ، واعتباراً من هذا التاريخ يصبح للمحال له مقاضاة المحال عليه بكل ما كان للمحيل من حقوق محالة ما دام القانون لم يستلزم لرفع الدعوى بها أن تكون مسبقة بإجراء آخر . لما كان ذلك ، وكان الين من الأوراق أن صحيفة افتتاح كل من الدعاوى قد حوت بياناً بحوالة المؤجر لعقد الإيجار المبرم بينه وبين

---

(١) نقض من جلسة ١٩٦٩/٢/٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ ج ١ -  
الطعن رقم ١٠ ص ٣٥ ق - ص ٢٨٣ .

كل طاعن - مستأجر - إلى المطعون عليه - مشترى العقار بعقد غير مسجل .  
فإن إعلان كل بتلك الصحيفة بعد إعلاناً له بتلك الحوالة ، فتصبح نافذة  
في حقه اعتباراً من تاريخ الإعلان بصحيفة الدعوى (١) .

تاسعاً - الصحيفة مستقر للدفع الشكلي وحافطة له :

إذا تخلف المدعى عليه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر القضية  
وطعن في الحكم الصادر فيها بالمعارضة - إذا كانت جائزة - أو بالاستئناف  
وشاء أن يتمسك بدفع شكلي موجه إلى الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ،  
وجب عليه أن يبدئه في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق في  
الإدلاء به ، وحكمة هذه القاعدة أن المعارض أو المستأنف يتعين عليه أن  
يبدئ أسباب الطعن في صحيفته وإلا كانت باطلة ، فإذا لم يبدئ الدفع في  
الصحيفة يكون قد تعرض حتماً للموضوع قبل إبداء الدفع ، وبالتالي يسقط  
حقه في التمسك به (٢) .

ويستوجب المشرع الإجرائي في المادة ١٠٨ مرافعات إبداء سائر الدفع  
الشكلية في صحيفة الطعن ، سواء كان قد نشأ سببها وقت رفع الدعوى  
أم نشأ بعد رفعها ، فعلى الطاعن إذا عن له ذلك أن يتمسك في صحيفة طعنه  
بعدم اختصاص المحكمة وبالإحالة وببطلان صحيفة الدعوى أو باعتبارها كأن  
لم تكن لأى سبب من الأسباب ، وعليه أن يتمسك ببطلان الحكم إن كان ،  
ما لم يتعلق الدفع بالنظام العام فعندئذ يجوز الإدلاء به في أية حالة كانت  
عليها الإجراءات (٣) .

---

(١) نقض مدى جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠ - مجموعة المكتب - السنة ٣١ ج ١ العلم  
رقم ١٣٠٩ ص ٤٧ ق . ص ٦٤٠ .

(٢) انظر دكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الدفع و قانون المرافعات - ١٩٧٧  
ص ١٦٨ بند ١٧٦ .

(٣) ومناطق التفرقة بين الدفع الشكلي والدفع الموضوعي أن أولهما يوجه إلى صحة  
الخصومة والإجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل في موضوع الحق المطالب  
به ، أو تغيير الفصل فيه ، أما الدفع الموضوعي فهو الذى يوجه إلى الحق موضوع الدعوى  
بهذه المصولة حل حكم برفضها كلياً أو جزئياً ، وإذا كان الدفع المبدئ من المصلحة الحكومية =

### خلاصة :

وهكذا يتضح مما تقدم أن الصحيفة والمخصصة أصلاً لرفع ولطرح الدعوى على القضاء ولطلب الحماية القضائية ، كوظيفة أصولية لتلك الصحيفة المجردة ، فإن المشرع الإجرائي والموضوعي وسائرهما القضاء قد أعطوا للصحيفة وظائف ثانوية تستطيع الصحيفة القيام بها بجانب وظيفتها الأساسية ، على أساس أن الصحيفة إجراء من إجراءات المرافعات تعد على منهج إجرائي معين يميز أن تتضمن تلك الوظائف وبالإضافة إلى مبدأ الاقتصاد في الإجراءات ومن ثم ترتب على ذلك إضافة خطورة إلى ذاتية الصحيفة فيما يتعلق بثبوت أو عدم ثبوت بتلك الوظائف بالصحيفة والآثار المترتبة على ذلك دونما تطلب إجراء مستقل بتلك الوظيفة .

---

يسقط الحجز الموقع تحت يدها لعدم إعلانها من الحاجز برغبته في استبقاء الحجز وتعديده خلال المدة المقررة واعتبار الحجز كأن لم يكن - هذا الدفع - لا ينصب على صحة المصونة أو أحد إجراءاتها بل هدفنا المتسكة به إلى رفض طلب الطاعن إلزامها بالدين المحجوز من أجله بمقولة إغلاها بواجب التقرير بما في اللفة على النحو وفي الميعاد المبين في القانون - ومن ثم فإن هذا الدفع يعتبر دفناً موضوعياً يسوغ إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى . انظر نقض مدني جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٣ الطعن رقم ١٠٢١ من ٤٦ ق . ص ٢٠٥ .



## المطلب الثاني

### الصحيفة والتسجيل

#### أهمية وظيفة الصحيفة للتسجيل :

وإذا كانت صحيفة الدعوى تؤدي العديد من الوظائف الثانوية وعلى ما سلف ، فإن صحيفة الدعوى تؤدى وظيفة أخرى في غاية الأهمية تعدل وتزيد من كل الوظائف السابقة ، ألا وهي وظيفة « التسجيل » فالصحيفة يجوز تسجيلها وفقاً لقانون الشهر العقارى في حالات معينة ، الذى خلع على هذه الصحيفة المسجلة آثاراً قانونية لا ترتبها الصحيفة غير المسجلة ، بل إنه أعطى تلك الصحيفة المسجلة أثراً رجعياً يمتد من تاريخ التسجيل ويصرف النظر عن تاريخ إصدار الحكم في تلك الصحيفة وما يترتب على ذلك من نتائج هامة وخطيرة .

وهكذا تلعب الصحيفة بعد ذاتها ولكيانها دوراً خطيراً عندما تسجل وفقاً لقانون الشهر مؤدية وظيفة وإن لم تكن أساسية إلا أنها وظيفة جوهرية في الواقع والقانون .

ولكى نستطيع إبراز وظيفة الصحيفة بالتسجيل فإننا نقسم هذا المطلب إلى المسائل الآتية :

أولاً : لوائح تسجيل الصحيفة .

ثانياً : آثار تسجيل الصحيفة .

ثالثاً : التسجيل وصحف دعوى صحة التعاقد وصحة التوقيع .

### أولاً : قواعد تسجيل الصحيفة :

#### - التنظيم التشريعي :

تنص المادة ١٥ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أنه « يجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع فإذا كان المحرر لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى .

ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية أو التأشير بها حسب الأحوال كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية .

وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار إليها بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بمجلد المحكمة » .

#### - إهتمام المشرع بتسجيل الصحيفة :

وإذ تنص المواد ٢٥ ، ٢٨ ، ٣١ من قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري بأن كلا من طلبات التسجيل ومشروعات المحررات والمحررات تثبت في دفاتر تعد لذلك بأموريات ومكاتب الشهر العقاري حسب تواريخ وساعات تقديمها فإن ذلك ما يفيد أن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً أن تما في يوم واحد - بأسمية التسجيل في دفتر الشهر العقاري (١) .

---

(١) انظر الأحكام الآتية : نقض مدني جلسة ١٩٦٦/٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ٢ - الطعن رقم ٣٤٧ س ٣١ ق. ص ٤٨٨ ، نقض مدني جلسة ١٩٦١/١١/١٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ج ٣ - الطعن رقم ٢٩٢ س ٣٤ ص ٤٩٤ ، نقض مدني جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ١ - الطعن رقم ٢١٣ س ٣١ ق. ص ٢٩٥ .

وقد عفى المشرع بوضع هذا النظام ولم يترك الأمر فيه لمحض الصدفه نظراً لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد ، ذلك أن مؤدى نصوص المواد ٩ ، ١٥ ، ١٧ من القانون المذكور أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت ، وتسجيل هذه الصحيفة يحفظ لأرافعها حقوقه من تاريخ حصوله حتى إذا ما حكم له بطلانيته فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى تاريخ تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ (١) :

#### — نص المادة ١٥ شهر عقارى نص عام :

وفى نعى على حكم للخطأ فى تطبيق القانون تقرر الطاعة أن الدعوى التى أقامها مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له ، ألحقت المحكمة بتاريخ ٩ من يونيه سنة ١٩٦٨ الصلح الذى تم بين طرفيها بمحضر الجلسة والتصديق على الصلح وإن كان يعطى شكل الأحكام إلا أنه لا يعتبر حكماً ولا يخرج عن كونه عقداً تم بين الخصمين وقد تم تسجيله بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧١ — بعد تسجيل الطاعة عقدها بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧١ فلا ينسحب أثره إلى وقت تسجيل المورث المذكور صحيفة دعواه بتاريخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٧٠ ، وبالتالي لا ينقل عقد ذلك المورث ملكية أرض النزاع إليه ، إذ أن تسجيل صحيفة الدعوى الذى قصده المشرع هو التسجيل الذى يتم بعد قيد الدعوى وفى وقت سابق على صدور الحكم فيها . والطاعة تعتبر من الغير بالنسبة للعقد المنفذ به لأنها ليست طرفاً فيه ، فلا يجوز أن يمتد أثر التنفيذ إليها ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعواها تأسيساً على أن تسجيل صحيفة

---

(١) انظر نقض ملئ حلة ١٩٦٦/٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٢

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورث المطعون عليهم قد تم قبل تسجيل عقد الطاعة فيكون الحكم قد شابته الخطأ في تطبيق القانون .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه وحكم أول درجة الذي أيده وأخذ بأسبابه أن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول سجل صحيفة دعواه بصحة التعاقد رقم ٦٨٩ لسنة ٦٨ مدنى الجزية الابتدائية بتاريخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٧٠ ثم سجل بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧١ إلحاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة ، وأن الطاعة قد سجلت عقدها بتاريخ ١٢ من أغسطس ٧١ ، لما كان ذلك ، وكان تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على نص المادتين ٢/١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وكان إلحاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة تنهى به الدعوى ويجوز تسجيله كالحكم ، وكانت المادة ١٥ سالفه الذكر قد قضت فى فقرتها الأخيرة على أن تحصل التأشير والتسجيلات التى أشارت إليها ، ومن بينها تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ، بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بمجلد المحكمة ، دون أن تستلزم أن يتم التسجيل قبل صدور الحكم فى الدعوى ، وإذ جاء هذا النص عاماً فى هذا الشأن فلا موجب لتخصيصه دون محضص ، ولما كانت المفاضلة عند تراحم المشترين بشأن عقار واحد فى هذه الحالة تكون على أساس الأسبقية فى الشهر ، فإن الحكم المطعون فيه - إذ ألزم هذا النظر وأعمل أثر تسجيل صحيفة دعوى مورث المطعون عليهم الثلاثة وتسجيل الصلح الذى تم فى تلك الدعوى فى النزاع المطروح بصدد التنفيذ على العقار آنف الذكر - فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ - المعلن رقم ٢٢٢ س ٤٧ ق . وغير منشور .



— تسجيل الصحيفة في حد ذاته لا يجعل العقد مسجلاً :

تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأنها تمسكت بأن عقدها يفضل عقد المطعون ضدها الأولى إذ أن العبرة في المفاضلة بين عقود البيع عند تعدد المشترين بأسبقية التسجيل وأنها سجلت صحيفة دعواها بينما لم تسجل المطعون ضدها صحيفة دعواها المطروحة .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد ، أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت ، وتسجيل الصحيفة يحفظ لرافع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله بحيث أنه متى حكم له بطلانيته فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل الصحيفة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ ، ومفاد ذلك أنه لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ومؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجية بالنسبة لتسجيل العقد . لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم يكن قد فصل في الدعوى رقم ٣٠٨٣ لسنة ٧٥ مدني كلي المنصوورة حتى صلور الحكم المطعون فيه فإن مجرد تسجيل صحيفة لا يحول دون الحكم للمطعون ضدها الأولى بإثبات التعاقد ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد التزم صحيح القانون .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩ — الطعن رقم ١٤٩٩ س ٤٨ ق ( غير منشور )  
نقض مدني جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٢ ق ٢ الطعن رقم ١٩  
س ٣٩ ق . س ٦٧٧ ، نقض مدني جلسة ١٩٦٦/١١/١ — مجموعة المكتب الفني — السنة  
١٧ ق ٤ — الطعن رقم ٥٧ س ٣٢ ق . س ١٦٠٠ .

### - كيف تسجل صحيفة الدعوى :

بين قانون الشهر العقاري في المادة ١٥ منه الدعوى التي يجب أن تسجل ومن بينها دعاوى صحة التعاقد ، ونص في مادته رقم ١٧ على أنه يترتب على تسجيل صحف هذه الدعوى أن حق المدعى إذا تقرر بحكم يؤشر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداءً من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك رتب المشرع تقرير هذه الآثار على تسجيل الصحيفة . وإذا كان الثابت من الأوراق أن صحيفة دعوى صحة التعاقد التي رفعها المطعون ضده الأول على مورث الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث ، لم تسجل بعد وأن ما ورد بها من تأشيرات بشأن قيدها وتاريخ تقديمها وختمها بخاتم الصلاحية للشهر لا يعدو أن يكون إجراءات تمهيدية بأشهرها صاحب الشأن في مأمورية الشهر العقاري عملاً بالمواد ٢٠ وما بعدها من قانون الشهر ، وليس في الأوراق ما يفيد تقديم الصحيفة إلى مكتب الشهر العقاري لاتخاذ إجراءات التسجيل التي تبدأ بتقديم المحرر المختوم بخاتم « صالح للشهر » بعد توقيعه إلى مكتب الشهر العقاري المختص حيث يثبت في دفتر الشهر بأرقام متتابعة وفقاً لتواريخ وساعات تقديم المحررات إليه هو ، ويؤشر عليه أى على المحرر بما يفيد شهره وفق أحكام المادتين ٢٩ ، ٣٢ من القانون المذكور . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن بيانات القيد في دفتر مشروعات المحررات مأمورية الشهر العقاري التي تعتبر تقديم مشروع صحيفة الدعوى لها في ٨ من مارس سنة ١٩٦٦ هي بيانات التسجيل الذي سترتد إلى تاريخ . . من رفع الدعوى قبل من ترتبت لهم على العقار حقوق عينية مع أنها بيانات عن إجراءات تمهيدية لا تعلق من قبيل الشهر على نحو ما سلف بيانه ، ورتب على ذلك إهدار التسجيل الحاصل للطاعن في . . . وقضت بصحة عقد بيع صدر من البائع عن مساحة من الأرض خرجت من ملكه وبات نقل ملكيتها بموجبه إلى المشتري مستجيلاً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٧/٦/٥ - مجموعه المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ٦٨٥ س ٤٠ ق ٥ ص ١٤٤٢ .

— العبرة بإجراء التسجيل للصحيفة وليس بإجراء آخر :

ولما كانت المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الشهر العقاري إنما رتبنا على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أن يكون لها أثر من يوم حصوله إذا صدر حكم بصحة التعاقد وأشر بالحكم وفقاً للقانون ، فلا يغني عن تسجيل صحيفة الدعوى تأشير المساحة عليها . وإذن فإنه يكون غير منتج ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه للعقار . ووضوح النزاع قد أغفل أن المساحة أشرت على صحيفة دعوى صحة التعاقد التي رفعتها عن هذا العقار في تاريخ سابق على تسجيل عقد المطعون عليه متى كانت هي لم تسجل هذه الصحيفة إلا بعد أن سجل المطعون عليه عقد شرائه (١) .

— صحف الدعاوى الواجبة التسجيل :

١ — صحف دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع :

مؤدى نصوص المادتين الأولى والثانية من قانون التسجيل الوطنى والمختلط رقمى ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ وما تناوله المشرع فى المادتين ١٠ ، ١٢ منهما بشأن دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع ضد العقود واجبة التسجيل ( ذات المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٤ ) أنه يجب تسجيل صحيفة الدعوى إذا كان العقد لم يسجل أو التأشير على هامش تسجيل العقد إذا كان العقد قد سجل أو التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى إما فى ذيل التأشير بالدعوى إذا كانت صحيفتها قد أشر بها على هامش المحرر وإما فى هامش تسجيلها إذا كانت صحيفة الدعوى قد سجلت ، وأن تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها فى الدعاوى المتقدمة والتأشير بالحكم الصادر فيها يجعل الحق العيى حجة على من ترتب لهم حقوق — وذلك على سبيل الاستثناء ابتداءً من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . أو التأشير بها لا من تاريخ التأشير بالحكم . ولما كانت المحكمة من هذا الاستثناء أن دعاوى البطلان والفسخ

(١) نقض مدنى جلسة ٨/٥/١٩٥٢ - مجموعة ٢٩ حقه - ج ٢١ ص ٦٣٧ بتد ٩١٠

والإلغاء والرجوع من شأنها أن تزيل أثر العقود الواجبة التسجيل فنزول تبعاً لذلك الحقوق المترتبة عليها وكان هذا الاستثناء لا يؤتى أثره إلا بعد أن يصبح الحكم في هذه الدعاوى نهائياً بما يوجب التأشير بمنطوقه في ذيل التأشير بصحيفة الدعوى إذا كان المحرر الأصلي قد سجل أو هاشم تسجيلها إذا كان لم يسجل دون حاجة إلى التأشير بمنطوق الحكم الابتدائي أو صحيفة الاستئناف المرفوع عنه باعتبار أن هذا الإجراء لا طائل منه ، فإن مؤدى ذلك هو تفسير المادة ١٠ من قانون التسجيل رقمي ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ المشار إليهما على أساس أنه يكفي التأشير بالحكم النهائي وحده لعدم جدوى علم الغير بمراحل الدعوى الأخرى السابقة والتي تمضي بين هذا الإجراء وبين التأشير بصحيفة الدعوى على هامش المحررات إذا كانت مسجلة ، أو تسجيلها إذا كانت لم تسجل إذ لا تتأثر الحقوق المترتبة للغير إلا بالحكم النهائي . وقد رفع القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري اللبس بشأن هذه الحالة بأن نص صراحة بالمادة ١٦ منه على التأشير بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمن المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع وذلك في ذيل التأشير بالدعوى إذا كان المحرر قد أشر بهامش تسجيلها إذا كان لم يشر على النحو المبين بالمادة ١٥ من ذات القانون ، فأكد المشرع بذلك الشرط الذي يلزم الاستثناء المشار إليه للإفادة منه وهو التأشير بالحكم النهائي وحده (١) .

ويلاحظ أن لكل من دعوى البطلان المطلق والدعوى البوليصة حكماً

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٩/٣/٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ع ١ - الطعن رقم ٥٩ س ٣٥ ق . ص ٣٧٦ .

ويحت أن يلاحظ أن دعاوى البطلان والفسخ والالغاء والرجوع غير المذكورة على سبيل التخصيص بل على سبيل التعميم . فتدخل بذلك الدعوى البوليصة ضمن الدعاوى الواجبة التبرر لتكون حجة على الغير الذي يتعامل مع من تصرف له المدين ، إذ هي دعوى عدم نفاذ تصرفات وليست دعوى إبطال .

انظر السنهوري ، المجلد ٤ ص ٤٦٦ بند ٢٦٤ .

خاصاً يختلف به عن دعاوى الطعن الأخرى من حيث الجزاء المترتب على عدم تسجيل الدعوى أو التأشير بها (١) .

فبالنسبة لدعاوى البطلان النسبي والفسخ والرجوع والإلغاء ، تتضمن المادة ١٧ استثناءً من مبدأ الأثر الرجعي لزوال ملكية المدعى عليه بالحكم في الدعوى لصالح المدعى . ففقتضى القواعد العامة أنه بزوال سند ملكية المتصرف بأثر رجعي ، كما لو كان قد تلقى ملكيته بمقتضى عقد حكم بعد ذلك بإبطاله أو فسخه ، فإن كافة التصرفات التي كان قد أجراها تعتبر صادرة من غير مالك وقد أريد بنص المادة ١٧ حماية الغير حسن النية استثناءً من الأثر الرجعي لزوال الملكية . فلا يكون لزوال ملكية المدعى عليه بالحكم الصادر في دعوى الطعن في سنده لصالح المدعى ، أثر رجعي بالنسبة للغير الذي كان قد تعامل مع المدعى عليه في وقت كان هذا الأخير فيه مالكا ، إذ كان هذا الغير قد كسب حقاً عينياً على العقار ، قبل تسجيل دعوى الطعن . أو التأشير بها ، وهو حسن النية أى يعلم بالسبب الذى جعل ملكية حقه مهددة بالزوال . ويلاحظ أن المشرع يشترط أن يكون الغير قد كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل . وهذا يقتضى ، إن كان الحق عينياً أصلياً أن يكون قد تم تسجيله بحسن نية قبل تسجيل دعوى الطعن أو التأشير ، إذ أن التسجيل شرط لكسب الحق العيني الأصلي . وإذا كان الحق حقاً عينياً تبعياً ، وجب أن يكون قد تم قيده قبل تسجيل صحيفة الدعوى ، إذ أن القيد شرط للاحتجاج بالحق العيني التبعي على الغير . فلا يكفى ، لى يتمتع المتصرف إليه بالحماية التى تكفلها له المادة ١٧/٢ ، أن يكون التصرف الذى تم بينه وبين المدعى عليه قد انعقد قبل شهر الدعوى .

وعلى العكس إذا كان سند المدعى عليه باطلاً بطلاناً مطلقاً ، فرفضت

---

(١) دكتور إسماعيل غانم - الموجز في عقد البيع ١٩٦٢ ص ١٤٤ بند ١٠٩ .

الدعوى عليه لمجرد تقرير هذا البطلان ، فلا حجية للحقوق التي كان قد قررها المدعي عليه للغير قبل تسجيل دعوى البطلان المطلق أو التأشير بها ، ولو كان الغير حسن النية . ذلك أن الغرض أن المدعي عليه لم يكن مالكاً في أي وقت من الأوقات ، فلا يترتب على تصرفه أن يكتسب الغير حقاً على العقار يحتاج به على المدعي في دعوى البطلان المطلق ، فتصرفه لم يكن في أي وقت من الأوقات تصرفاً صادراً من مالك . والمادة ١٧/٢ تشترط ، لكي يمنع الاحتجاج على الغير بالحكم الصادر في الدعوى ، أن يكون الغير قد كسب حقه قبل تسجيلها أو التأشير بها . وبهذا يتضح الفرق بين الدعوى البطلان النسبي ودعوى البطلان المطلق . ففي البطلان النسبي يكون العقد صحيحاً منتجاً لأثاره إلى أن يحكم بإبطاله . فالمدعي عليه في دعوى البطلان النسبي كان مالكاً فعلاً وقت أن تصرف للغير ، فأبقت المادة ١٧ هذا التصرف حماية للغير حسن النية استثناءً من الأثر الرجعي للحكم بالإبطال . ولا محل لهذا البطلان المطلق إذ أن تصرف المدعي لم يكن في أي وقت من الأوقات تصرفاً صادراً من مالك .

وفيما يتعلق بالدعوى البوليصة ، إن الغرض فيها هو أن المدين قد تصرف للغير ، ثم تصرف خلف المدين إلى شخص آخر قبل أن تظهر الدعوى البوليصة التي أراد بها الدائن الطعن في تصرف مدينه طالباً عدم نفاذه في حقه ولا شك في انطباق المادة ١٧ في حالة إذا كان انتصرف الذي أبرمه خلف المدين من المعاملات ، إذ القاعدة في الدعوى البوليصة أنه لا يصح للدائن أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف إلا إذا كان الحلف الثاني سميء النية ( مادة ٣/٢٣٨ مدني ) . وعلى ذلك فإذا كان خلف المدين قد تصرف معاً ، وتم تسجيل التصرف وانتصرف إليه حسن النية قبل تسجيل صحيفة الدعوى البوليصة أو التأشير بها ، فيظل هذا التصرف نافذاً . أما إذا كان شهر الدعوى البوليصة هو السابق ، فلا يحتاج بهذا التصرف على الدائن الطعن . وعلى العكس إن كان خلف المدين قد تصرف إلى الغير تبرعاً ، فالقاعدة في الدعوى البوليصة أنه لا يعتد بحسن النية للمتصرف إليه ( مادة ٢٣٨ مدني ) وليس هناك ما يدل على أن المشرع قد أراد بالمادة ١٧/٢ شهر عقارى الخروج

على القواعد العامة في هذا الصدد ، فلا يشترط للاحتجاج بالحكم الصادر في الدعوى البوليصية لصالح الدائن أن تكون الدعوى قد سجلت أو أشر بها قبل تسجيل التبرع الصادر من خلف المدين ، بل يكتفى بالحكم على المتبرع له ولو كان حسن النية ومجمل التبرع قبل تسجيل صحيفة الدعوى .

## ٢ - تسجيل صحف دعاوى الاستحقاق :

نوجب المادة ١٥ تسجيل « دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية » . فإذا رفعت دعوى على حائز العقار يدعى فيها المدعى أنه المالك ويطلب الحكم بتثبيت ملكيته ، وجب تسجيل صحيفة هذه الدعوى . ولكن ما هو الأثر الذى يترتب على عدم تسجيل الدعوى إذا حكم فيها بالملكية للمدعى ؟ .. إن المادة ٢/١٧ لا تمنع أن من تصرف إليه الحائز بتقرير حق عيني على العقار ، يكون له أن يحتج بهذا الحق على من حكم له بالملكية بمجرد أن من تصرف إليه الحائز قد قام بشهر التصرف وهو حسن النية قبل تسجيل دعوى الاستحقاق . ذلك أن شرط المادة ٢/١٧ هو أن يكون الغير قد كسب حقه . والغرض أن الحائز لم يكن مالكا ، والتصرف الصادر من غير مالك العقار لا يكسب بذاته حقا على العقار ولو كان المتصرف إليه حسن النية .

ومثل دعوى استحقاق الملكية في ذلك ، مثل سائر دعاوى استحقاق الحقوق العينية كدعوى استحقاق ارتفاق أو انتفاع . فإذا كان المدعى عليه قد باع العقار إلى مشتر ومجمل البيع قبل تسجيل الدعوى ، فإن هذا ان يعنى أن الملكية منتقلة إلى المشتري خالصة من الارتفاق أو الانتفاع . فسبق تسجيل التصرف لا يترتب عليه سقوط الحق العيني المقرر على العقار والذى اقتصر الحكم في دعوى الاستحقاق على مجرد تقرير وجوده السابق .

ولمّا تظهر أهمية تسجيل صحيفة دعوى الاستحقاق في نطاق الإثبات ، فيما يتعلق بحجية الأمر المقضى للحكم الصادر فيها ، أى أن أهمية التسجيل تظهر فحسب فيما يتعلق بإمكان الاستناد إلى هذا الحكم كحجة قاطعة على ثبوت حق المدعى في مواجهة خلف المدعى عليه .

### ٣ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :

وإذا كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - المعروفة بدعوى صحة التعاقد - هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فإن المشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين . ومن ثم فإذا ظهر للمحكمة أن أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل في الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم في دعواه البائع للبائع له ليطالب الحكم بصحة العقد الصادر منه إلى البائع للمشتري توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين انتقلت الملكية إليه ، فإنه لا يكون للمحكمة أن تجيب المشتري الأخير إلى طلبه وتكون دعواه بطلب صحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير مقبولة ، ذلك أنه ما دامت الملكية لم تنتقل إلى البائع فإن هذا البائع لا يستطيع نقلها إليه كما وأن الحكم للمشتري في هذه الحالة بصحة عقده لا يمكن أن يحقق الغاية منه بسبب استحالة تسجيله قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه وقد تمتنع من باع لهذا البائع عن القيام بالإجراءات اللازمة لهذا التسجيل ولا يكون في الإمكان إجباره على إنفاذ التزامه بذلك عن طريق رفع دعوى عليه بصحة التعاقد إذ تبين أن البيع الصادر منه غير صحيح أو غير واجب النفاذ بسبب قانوني .

### - الغير وتسجيل الصحيفة :

#### ١ - إعلام الغير بالإخطار :

قرر المشرع - في قانون الشهر العقاري - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وبذلك يكون المشرع قد وضع للمدعي في دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذي



يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه ، وإعلام الغير بالأخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، وإذا كان هذا الإعلام تحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً ، إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينيه على العقار ، يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقرر بتصرف رضائي صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى اتخذت ضد هذا البائع ، ولذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر حين قضى ببطالان إجراءات نزع الملكية لتسجيل المطعون ضده الأول بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٦٨ صحيفة دعوى صحة التعاقد الصادرة له من الطاعة ثم تسجيل الحكم الصادر له فيها بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٧١ ، فارتداد أثر التسجيل إلى تاريخ تسجيل الصحيفة ، بينما نزع الملكية مسجل بتاريخ ٣٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ (١) .

#### ٢ - قوة الحجية ومدى حسن وسوء النية للغير :

والنص في المادة ١/١٥ من قانون الشهر العقارى على أنه « يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً وصحة أو نفاذاً كدعاوى البطالان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع فإذا كان المحرر لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى » . وفي المادة ١٧ من هذا القانون على أنه « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها ،

---

(١) لنقض مدني جلسة ١٦/٣/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الثاني - السنة ٢٨ - ج ١ الطعن رقم ٦٦٨ ق ٤٢ ق . ص ٦٨٢ ، نقض مدني جلسة ١/٣٩/١٩٦٩ - مجموعة المكتب الثاني - السنة ٢٠ ج ١ - الطعن رقم ٥١٥ ق ٣٤ ق . ص ١٩٤ .

ولا يكون هذا الحق على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليهما . يدل على أن المشرع خرج على الأثر الرجعى للفسخ بصلحة الغير حسن النية الذى تلقى حقاً عينياً على عقار وشهر حقه قبل تسجيل صحيفة دعوى الفسخ أو التأشير بمضمونها على هامش المحرر المسجل ، فقرر أن الحكم الذى يصدر بفسخ العقد لا يكون حجة على هذا الغير ومن ثم يظل حقه قائماً ويسرى فى مواجهة المحكوم له بالفسخ . أما إذا كان الغير من النية طبقاً لنص هاتين المادتين يزول بالحكم بالفسخ ولو كان قد شهر حقه قبل تسجيل صحيفة الدعوى وقبل التأشير بها (١) .

#### - التسجيل اللاحق لجزء من العقار محل الصحيفة المسجلة :

ومؤدى النص فى المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الشهر العقارى ، أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة ، من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداءً من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . ولما كان الطاعن قد سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل عقد المشتريين الآخرين الصادر من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له ، فإن الطاعن « المشتري الأول » لا يحتاج بهذا التسجيل اللاحق لتاريخ تسجيل الصحيفة ، وبالتالي فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون ، يكون حجة على المشتريين الآخرين (٢) .

#### - تسجيل الصحيفة ونقل الملكية :

من المقرر أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٧٩/١/٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ع ١ - الطعن رقم ٨٩٤ س ٤٤ ق . ص ١٣٣ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢ ع ٣ - الطعن رقم ٥٨ س ٢٧ ق : ص ١٠٣٦ - نقض مدنى جلسة ١٩٧٧/١٠/١٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ع ٤ - الطعن رقم ٢٠٢٠٦ س ٤٣ ق : ص ٢٥٤٢ .

المبيع إلى المشتري بل إن هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة إلا بالتأشير بالحكم الصادر بصفة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . ولا يحتاج على ذلك بأن قانون التسجيل وقانون الشهر العقاري يرتبان على التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل الصحيفة ذلك أن تقرير هذا الأثر إنما قصد به حماية أصحاب تلك الدعاوى ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ولا يترتب على نقل الملكية إلى المشتري بمجرد تسجيل صحيفة الدعوى ، إذ أنها لا تنقل إليه من البائع إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النأى بصفة التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت (١) .

- تسجيل الصحيفة بحمى المتصرف إليه حتى ولو لم يتم تسجيل عقد المتصرف إلا فيما بعد :

#### ١ - تسجيل الصحيفة السابق على تسجيل سند الملكية :

إن تسجيل عريضة الدعوى التى يرفعها المتصرف إليه على المتصرف بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على حق عيني عقارى ، والتأشير في هامش هذا التسجيل بالحكم الذى يصدر في الدعوى مقررأ حق المدعى فيها ، ذلك من شأنه أن يعتبر حجة من تاريخ وقوعه على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار والاحتجاج بأن هذا التسجيل قد وقع حابطاً لأن البائع لم يكن وقت حصوله قد كسب ملكية المبيع إذ هو لم يسجل عقد شرائه هذا العقار إلا بعد تسجيل عريضة الدعوى ، مردود بأن البائع وقد كسب

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ج ٣ الطعن رقم ١٧٢ ص ٣٤ ق . ص ١٤٢٧ ، نقض مدنى جلسة ١٩٦٦/٣/١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٢ - الطعن رقم ٣٤٧ ص ٣١ ق . ص ٤٨٦ ، نقض مدنى جلسة ١٩٦٦/٣/١٩ - مجموعة المقدمة - الطعن رقم ١٩٠ ص ٣٢ ق . ص ٧٢٣ ، نقض مدنى جلسة ١٩٦٣/١/١٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٤ ج ١ - ص ٢٩٨ .

فعلا ملكية العقار ، فإن التصرف الصادر منه للمتصرف إليه قد صادف محلا يرد عليه وملكه ونقلها إليه - وتسجيل المشتري منه عريضة دعواه بإثبات صحة التعاقد ظل يحميه ضد من تربت لهم حقوق علينية على العقار حتى كسب البائع ملكيته وانتقلت منه إليه (١) .

٢ - عدم تسجيل الصحيفة وتسجيل العقد لمشتري آخر ومسلكت البائع في الدعوى

ولما كانت دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري إجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية البيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً ومن ثم فالبايع هو الخصم الأصيل فيها حتى لو كان قد باع ذات المبيع إلى مشتري آخر .. ومن ثم يحق للبائع الطعن في الحكم الصادر فيها ضده بكافة طرق الطعن الجائزة قانوناً . ولما كان الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فإنه يحق للبائع أن يرفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة ثاني درجة باستحالة تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري رافع هذه الدعوى نظراً لانتقال الملكية فعلاً إلى مشتري آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع في ذاته تعرضاً منه لرافع الدعوى وإنما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من إنتاج أثرها القانوني بفسخ النظر عن جواز اعتبار البيع الثاني تعرضاً للمشتري الأول . وإذا كان البيع الثاني الصادر إلى المطعون ضده قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذي يصدر فيها لصالحهم في هامش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه فعلاً بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية يكون قد أصاب صحيح القانون (٢) .

(١) نقض مدني جلسة ١٣/٤/١٩٥٠ - مجموعة ٣٥ س٢ - ج ص ٦٣٩ بته ٨٨ .

(٢) نقض مدني جلسة ٣١/١/١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - الس٢ ٣١ ج الطعن

وفي ١٤٥١ س ٤٨ ق . ص ٣٧٥ .

### ١ - تسجيل الصحيفة وما يطرأ عليها من تعديل وأثره على فكرة التسجيل :

لما كانت صحيفة الدعوى ليست جامدة بل مرنة قابلة للتعديل والتبديل على ضوء المتغيرات في الدعوى ، فإذا كان التعديل الذي يطرأ على صحيفة الدعوى لا يرتقى إلى فكرة « الطلب العارض » . فإن الصحيفة المسجلة تظل محتفظة بآثارها القانونية ودون أن تمس أو تلغى ، والعكس صحيح فإذا ما كان التعديل يكفي بأنه طلب عارض - دعوى فرعية - تعين على المدعى لكي يحتفظ بأسبقية صحيفته المسجلة أن يسجل صحيفة الطلب العارض .

### ٢ - تسجيل الصحيفة وإدخال خصوم جدد :

إن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوقه الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل من حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . ولما كان المطعون ضدهما - المدعين - قد سجلوا صحيفة دعواهما في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٨ قبل أن يسجل الطاعن عقده في ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ والصادر إليه من ذات البائع فلنهما لا يحتاجان بهذا التسجيل الأخير ، ولا تنقل به الملكية إلى الطاعن بالنسبة إليهما ، وعلى ذلك لا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لهما بصحة ونفاذ عقدهما العرفي حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهما بصحة ونفاذ عقدهما قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا حجة لما يقول به الطاعن من زوال أثر تسجيل صحيفة الدعوى بتعديل الطلبات فيها بإدخال خصوم جدد ، ذلك أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع على ما قضت به المادة ١٧ من قانون ١١٤ سنة ١٩٤٦ يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة سواء كانوا خصوماً في تلك الدعوى التي صحفتها سجلت أو ظلوا بعيدين عنها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضدهما لم يعدلا عن طلب صحته

الذى ضمنناه صحيفة دعواهما المسجلة وأن كل ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر في إدخال خصوم آخرين فيها وتدخل فيها الطاعن متضمناً مع البائع وكان الحكم قد صدر بذات الطلبات الواردة فيها فإن تحدى الطاعن بحصول تعديل من جانب المدعين في دعوى صحة التعاقد نتيجة إدخالهما خصوماً جدد ليصدر الحكم في مواجهتهم بالطلبات الواردة في الصحيفة المسجلة يكون على غير طائل - كما لا غناء فيها زعمه الطاعن من حصوله من مصلحة الشهر العقاري على كشف مؤشر عليه بعدم وجود تصرفات أو تسجيلات سابقة على تسجيل عقده لأن هذا على فرض صحته لا يؤثر على المطعون ضدهما اللذين يحملان صحيفة دعواهما قبل تسجيل عقد الطاعن (١) .

#### ٢ - تسجيل المدعى لصحيفة الدعوى الفرعية طالما الصحيفة الأصلية مسجلة :

لما كان المقرر بأن العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحداً . فإذا كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من شخص كان قد اشترىها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له لبايعه وبمحل مصيقتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر له لبايعه من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن البائعين قد باعوا جزءاً من هذه الأرض ، عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحته ونفاذ عقد البيع الصادر لبايعه دون أن يسجل صحيفة التعديل ، بينما يحمل الطاعنان - المشتريان الآخريان - عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين ، ومن ثم فلا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول ( المدعى ) وعقد الطاعنين لاختلاف المتصرف في البيعين ، وإنما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة التي طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبايعه ، وبين عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليون ، وإذا لم يسجل

(١) نقض مفتي جلسة ١٩/١٠/١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفتوى - السنة ١٨ ع ٤ -

المطعون عليه الأول صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجل عقدهما  
فإنهما يفضلان عليه (١) .

### ٣- تسجيل الصحيفة والتدخل وتكييفه :

وإذ كان الطاعن - وإن وصف تدخله في الاستئناف - بأنه انضمامي  
ولم يطلب صراحة الحكم لنفسه بحق ذاتي إلا أنه بنى تدخله على ادعائه  
ملكية العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية وذلك استناداً إلى عقد بيع  
مسجل صادر إليه من نفس البائع للمدعى في تلك الدعوى وإلى أنه قد سبق  
وسجل عقده قبل أن يسجل هذا المدعى صحيفة دعواه الخاصة بصحة التعاقد  
فإن الملكية تكون قد انتقلت إليه هو وبالتالي تكون الدعوى واجبة الرفض  
لعدم الجدوى منها ، فإن تدخل الطاعن على أساس من هذا الادعاء يكون  
في حقيقته وبحسب مرامه تدخلاً هجومياً لا انضمامياً ، ذلك أنه وإن لم يطلب  
صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمناً بتأسيس تدخله على  
ادعائها لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل - في حالة قبوله -  
يقتضى بالضرورة بحث ما إذا كان مالكا للعين محل النزاع أو غير مالك لها  
وسواء ثبت صحة دعواه أو فسادها فإن القضاء في الدعوى لابد أن ينبنى  
على ثبوت صحة الملكية له أو على نفيه عنه ويكون هذا القضاء حكماً له أو عليه  
في شأن هذه الملكية في مواجهة الخصوم في الدعوى ويجوز قوة الأمر المقضي  
بالنسبة له ولهم . ويترب على قبول هذا التدخل في الاستئناف أن يحرم  
الخصوم من حقهم في عرض النزاع في شأن ملكية المتدخل على درجتين  
وهو ما حرص المشرع على تفاديه بعدم إجازته للتدخل الهنوي لأول مرة  
في الاستئناف (٢) .

---

(١) نقض مدعي جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ج ٢ الطعن  
رقم ٩٧١ س ٣٥ ق ١ ص ١٠٨٧ .

(٢) نقض مدعي جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ - مجموعة المكتب الفني - البنية ١٧ ج ٣ الطعن  
رقم ٢٨٩ س ٣٢ ق ١ ص ١١٩٦ .

### - تسجيل الصحيفة والصورية :

وإذا كانت صورية العقد صورية نسبية تنصب على التاريخ وحده فلا تعداه إلى العقد ذاته . فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد على أسبقية تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى على تاريخ تسجيل عقد الطاعن ولم يعول على تاريخ عقد المدعى فإن صورية تاريخ هذا العقد لا أثر لها في الدعوى (١) .

ولا مجال لإعمال الأسبقية في تسجيل صحيفتي دعويين صحة التعاقد إذا كان أحد العقدين صورياً صورية مطلقة (٢) .

### - تسجيل الصحيفة وتسجيل تنبيه نزع الملكية :

ولما كان الثابت بالأوراق أن المدين المتصرف ضده الثاني - قد تصرف بالبيع للمعترض في المنزل المطلوب نزع ملكيته وتحصل على حكم في الدعوى بصحة التعاقد عنه ، وكان قد سجل صحيفة الدعوى في ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٧ وتأثر بالحكم على هامش تلك الصحيفة كالثابت من الشهادة الرسمية المقدمة والصادرة من مكتب شهر عقارى شين الكوم في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ وكان أثر هذا التسجيل ينصرف إلى تاريخ تسجيل الصحيفة في ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٧ ، فإن ملكية العقار تكون قد انتقلت إلى المعترض قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية في ٣١ مارس سنة ١٩٦٨ الذى اتخذته مباشرة الإجراءات أساساً لإجراءات التنفيذ العقارى (٣) كالثابت من الصورة الرسمية من محضر ليداع قائمة شروط البيع المؤرخ في ٢ من يوليو سنة ١٩٦٨ ، وإذا كان المستأنف ضدها مباشرة الإجراءات لذلك لا تعلق أن تكون دائنة عادية

---

(١) نقض منى جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤ - المبروعة المتقدمة - الطعن رقم ١٩٠ من ٣٢ ق . ص ٧٢٤ .

(٢) نقض منى جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤٢١ - الطعن رقم ٢٨٨٦ نقض منى جلسة ١٩٨٠/١/٢٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١ الطعن رقم ٥٦٧ من ٤٢ ق ٢٧٣ .

(٣) انظر أصول التفتيش الجبرى - المؤلف - ١٩٨٣ ص ٣٢٣ وما بعدها .



المستأنف ضده والمدين ، ولا تملك حقاً عينياً على العقار محل النزاع يحتاج به على من تنقل إليه ملكيته ، فإنه لا يجوز لها أن تتخذ إجراءات التنفيذ العقارى على ذلك العقار الذى خرج من ملك مدينها (١) .

#### — تسجيل الصحيفة والأفضلية :

ومن المقرر بأنه فى حالة نزاحم مشتري لعقار واحد من مالك واحد فإن الأفضلية بينهما لصاحب العقد الأسبق فى التسجيل . ففى تبين أن أحد المشترين المتزاحمين قد رفع دعوى بصحة تعاقدته وبمحل عريضتها قبل تسجيل عقد المشتري الآخر ثم بمحل الحكم الصادر له بصحة التعاقد فإن هذا الحكم يعتبر أسبق تسجيلاً ويفضل عقد المشتري الآخر ، ولا محل بعد ذلك لإقحام المادة ١٤٦ مدنى لإجراء حكمها على المشتري بهذا العقد المسجل باعتبار أنه خالف خاص كان يعلم بحكم صحة التعاقد فيسرى عليه ذلك الحكم أو البحث فى أن علمه هذا كان مقترناً بعلم بمصوّل تنازل عن الحكم المذكور مما يحد من أثره لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغنى فى تحقق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشترط فى المادة ١٤٦ مدنى (٢) .

#### ثانياً : آثار تسجيل الصحيفة :

##### ١ - الأثر الرجعى لتسجيل الصحيفة :

من المقرر أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع - كما أن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن التسجيل لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو حق عيني آخر على عقار ونقله وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ولا يحتاج على ذلك بأن قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص

---

(١) نقض مدنى جلسة ١١/١١/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الثقى - السنة ٣٠ ج ١ الطعن رقم ٧٩ ص ٤٦ ق . ص ١٩٩ .

(٢) نقض مدنى جلسة ٢٧/٢/١٩٥٨ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ - ص ٢٢٦ بند ٧ - نقض مدنى جلسة ٢٧/٤/١٩٥٠ - المجموعة المتضمنة - ج ١ ص ٦٢٧ بند ٩٠ .

بالشهر العقاري أجاز بالمادتين ١٥ - ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينه عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى . وهذا استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه (١) .

— التسجيل في حد ذاته ليس له أثر رجعي كتسجيل الدعاوى (٢) :

والمستقر عليه فقهاً وقضاءً أن ليس للتسجيل أثر رجعي . ذلك أن نصوص القانون جاءت مطلقة ، فهي تقرر في وضوح أن عقد البيع يجب شهره بطريق التسجيل ، وأنه يترتب على عدم التسجيل أن الملكية لا تنقل لا فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى غيرهم ، فهذا قانون التسجيل تنص المادة الأولى منه على أن « جميع العقود الصادرة بين الأحياء .. والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله .. يجب إظهارها بواسطة تسجيلها .. ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل .. لا فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم » . وهذا قانون تنظيم الشهر العقاري تنص المادة التاسعة منه أن « جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله .. يجب شهرها بطريق التسجيل — ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل .. لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم » . فالنصوص إذن صريحة في جعل المتعاقدين والغير في مركز واحد بالنسبة إلى انتقال الملكية . ولما كان الشك لا يتطرق في أن انتقال الملكية بالنسبة إلى الغير لا يكون إلا بالتسجيل ومن وقت التسجيل . ولم يقل المشرع في

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ - مجموعة المكتب العيني - السنة ٢٩ ج ١ الطعن رقم ٨٩٠ س ٤٥ ق . ص ١٥٧٠ ، نقض مدني جلسة ١٩٧٢/٢/٢٤ - مجموعة المكتب العيني - السنة ٢٤ غ ١ - الطعن رقم ١٤ س ٣٨ ق . ص ٣٢٩ .

(٢) السهوري - البيع ج ٤ ص ١٢٠ ب ٢٨٩ .

أى نص من نصوص قانون التسجيل ولا فى أى نص من نصوص تنظيم الشهر العقارى أنه يفرق بين المتعاقدين والغير فى انتقال الملكية وأنه يجبل لانتقال الملكية فيما بين المتعاقدين أثراً رجعياً ، فلا تجوز مخالفة نصوص التشريع الواضحة فى هذا الصدد ، ولما أراد المشرع ، فى أحد المواطن ، أن يجعل للتسجيل أثراً رجعياً ، صرح بذلك فى غير لبس . فقضى قانون التسجيل ، فى خصوص تسجيل الدعاوى ، فى المادة الثانية عشر منه على أنه « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة السابعة أو التأشير بها أن حق المدعى ، إذا تقرر بحكم مؤشر طبق القانون ، يكون حجة على من ترتب لهم حقوق وأصحاب الديون العقارية ابتداءً من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها » . ونص قانون تنظيم الشهر العقارى فى هذا الصدد أيضاً ، فى المادة السابعة عشر منه ، على أنه « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر طبق القانون ، يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها » فلو أراد المشرع أن يجعل للتسجيل أثراً رجعياً فيما يتعلق بانتقال الملكية بين المتعاقدين ، لما سكت عن ذلك ، لمنص عليه فى الصراحة التى نص بها على الأثر الرجعى فى خصوص الدعاوى .

## ٢ - الأثر العيني للصحيفة المسجلة :

وتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري على البائع -- وعلى ما قضت به المادة ١٧ من قانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى يجلت أثره بالنسبة لجميع من ترتب لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة ، وإذا كان هذا الأثر لا يزول بدخول النائب القانونى عن المشتري فى الدعوى للحكم له بالطلبات التى تضمنتها الصحيفة المسجلة وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه « أن محكمة الموضوع قد حصلت بأدلة سائفة ومما له أصله الثابت فى الأوراق أن الطلبات الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى هى ذات الطلبات الواردة بصحيفة افتتاحها المسجلة ، والتى طلبت فيها المطعون عليها الأولى الحكم بصحة ونفاذ

عقد البيع الصادر لولديها ، وأن ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر في دخول المطعون عليه الثاني فيها كولى شرعى على ولديه المشتريين طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور ، وهى ذات الطلبات الميئنة بصحيفة الدعوى الأصلية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأفضلية هذا العقد لتسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة عنه قبل الحكم الصادر بصحة عقد الطاعة ، لا يكون قد خالف القانون (١) .

وإذ كان المشرع قد نص في المادة ١٧ شهر عقارى على أنه « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها » فإن مفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للطاعنين بصحة ونفاذ عقدهم بالنسبة لربع القدر المبيع دون باقى العقار استنادا إلى ما قرره « لما كان المستأنف عليهم الثلاثة الأخيرون قد سجلوا صحيفة الدعوى الابتدائية لطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المحرر بينهم وبين باقى المستأنف عليهم إلا أنه لم يصدر بعد حكم نهائى للتأشير به على هامش تسجيل الصحيفة ، وبذلك تكون ملكية العين مازالت للبائعين فيعتبر تصرفهم فيها إلى المستأنفين بموجب العقد صادرا من مالكيين وطالما أن الأخيرين سجلوا عقدهم برقم ٠٠٠٠ »

---

(١) انظر أحكام النقض الآتية : نقض ملف جلسة ١١/٢١/١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ - الطعن رقم ٣٥٠ س ٣٩ ق . ص ١٢٦١ ، نقض ملف جلسة ١١/١٩/١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٩ ع ٣ - الطعن رقم ٢٩٢ س ٣٤ ق . ص ١٣٧٨ ، نقض ملف جلسة ١٣/٤/١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ع الطعن رقم ٣٣٧ س ٣٣ ق . ص ٨٢٨ ، نقض ملف جلسة ١٩/١٠/١٩٦٧ - المجموعة المتقدمة - ٣٤ - الطعن رقم ٢٠٦ س ٢٤ ق . ص ١٥٢٤ .

أى قبل صدور حكم لصالح المستأنف عليهم الثلاثة الأخيرين بصحة ونفاذ عقدهم والتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل الصحيفة ، فإنه على أساس المفاضلة بين المشتريين بأسبقية التسجيل تخلص الملكية للمستأنفين ويكون حقهم طلب رفض الدعوى فيها زاد عن نصيب المستأنف عليه الأول وهو الربع في القدر المبيع الذى استوفى أركانه القانونية « وإذ كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون (١) .

### ٣ - الصحيفة المسجلة لا تقوى على نقل الملكية :

وإذا كانت القاعدة أنه لا يترتب على التسجيل أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله . وأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى إذ أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبق القانون انسحاب أثر الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ( مادة ١٧ شهر ) إنما قصد حماية أصحاب هذه الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل مصانفها ولم تقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى التعاقد انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذى يقرر حق المدعى فيها (٢)

### ٤ - التسجيل لا يصحح العقد الباطل :

لما كان التسجيل لا يصحح عقداً باطلاً ولا يخلق عقداً غير موجود ، إذ من الخطأ القول بأن الملكية تنقل بالتسجيل وحده ، بل هى تنقل بأمرين أحدهما أصلى وأساسى هو العقد الصحيح الناقل للملكية ، وثانيهما تبعى ومكمل

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢ ج ٢ -  
الطعن رقم ٣٦٥ س ٣٦ ق . ص ٧٠٠ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٩٦٩/١/٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ج ١ الطعن  
رقم ٥٢٧ س ٣٤ ق . ص ٦٩ .

وهو التسجيل ، فإذا انعلم الأصل فلا يغني عنه مجرد التسجيل (١) . .  
والتسجيل لا يمنع من طلب الحكم ببطالان البيع ، أو بفسخه ، أو بصوريته ،  
وبالتالي تقرير عدم انتقال الملكية إلى المشتري ، ولكن لما كان يترتب على ذلك  
الإضرار بالغير حسنئ النية ، الذين تعاملوا مع المشتري بشأن المبيع في الفترة  
ما بين التسجيل والحكم بالبطلان أو بالفسخ أو بالصورية ، فقد أوجب  
القانون شهر الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في عقد البيع وجوداً  
أو صحة أو نفاذاً . حتى يعلم الغير بهذه الطعون ، ويكون ذلك بالتأشير  
بالدعوى على هامش تسجيل البيع ، فإذا كان البيع لم يسجل ، سجلت الدعوى  
نفسها ، وجعل أثر شهر هذه الدعاوى أن حق المدعي إذا تقرر بحكم مؤثر به  
طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم عينة ابتداء من تاريخ تسجيل  
الدعوى أو التأشير بها ، ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذي كسب  
حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليهما ( مادة ١٧ شهر عقارى )  
ويعتبر الغير حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم بالسبب الذي  
تستند إليه الدعوى .

#### ٥ - تسجيل الصحيفة يجعل الحكم الصادر فيها حجة على المشتري والبائع :

إن الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع  
يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد  
تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن  
المشتري يعتبر ممثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه  
خلف خاص ، إلا أن البائع لا يعتبر ممثلاً للمشتري في الدعوى التي لم يكن  
ماتلاً فيها بشخصه وترفع على البائع بشأن ملكية العقار موضوع البيع ،  
وإن تناولت العقد المبرم بينهما ، طالما أن المشتري يستند في ملكيته إلى وضع  
يده المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، ذلك أنه متى توافرت في وضع اليد

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٤٢/٦/٢ - مجموعة مر - ع - ٦٧ - ١٨٢ ، نقض  
مدني جلسة ١٩٤٢/١١/٢٥ - المجموعة المتقدمة - ٨٠ - ٢٢٠ .

شرائطه القانونية فإنه يعد سبباً يكفي بذاته لكسب الملكية مستقلاً عن عقد البيع فلا ينقطع التقادم بالحكم الصادر في تلك الدعوى (١) .

#### ٦ - تسجيل الصحيفة والأسبقية :

وإذا كان البائع قد تصرف في العقار المبيع إلى مشتري ثانى وأقام كل من المشتريين دعوى بطالب صحة التعاقد عن البيع الصادر له ومطلبت الصحيفة فإن يوم واحد وساعة واحدة ثم سجل كل منهما حكم صحة التعاقد الصادر له فإن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتماً بأسبقية الرقم في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إذ أن الشارع قد عني بوضع نظام لطلبات تسجيل المحررات ولم يترك الأمر فيه لمحض الصلغة نظراً لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد ، ولما كانت الملكية من البائع إلى المشتري لا تنتقل إلا بتسجيل التصرف المنشئ للملكية - وهو عقد البيع - فإذا لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المنتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته لمنتصرف إليه . كما أن تسجيل حكم إثبات التعاقد يحدث نفس الأثر الذي يحدثه تسجيل عقد البيع باعتبار أن الحكم بإثبات التعاقد إنما هو تنفيذ عيني لا التزام البائع بنقل الملكية وتسجيل صحيفة تلك الدعوى باعتبارها منطوية تحت دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث أنه متى حكم له بطلباته فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة - إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون - دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من البائع من تصرفات (٢) .

وتأسيساً على ذلك فإن مفاد المادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقاري -

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٧/٥/١٩٧١ - مجموعة الكتب التي - السنة ٢٢ ج ٢ -  
الطعن رقم ٣٩٥ س ٣٦ ق . ص ٧٠٠  
(٢) نقض مدني جلسة ١٩/٦/١٩٥٨ - مجموعة القواعد القانونية - ٣٨ ص ٢٢٧  
بند ١٠ .

( القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ) إجراء المفاضلة عند تراحم المشترين في شأن عقار واحد على أساس الأسمقية في الشهر طالما أن التعاقد حصل مع مالك واحد حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله ، ولا يغير من ذلك وجود أسمقية لآخر في تقديم الطلب إلى جهة الشهر العقارى إذ أن مجرد الأسمقية في تقديم الطلب لا تنال من الآثار القانونية المترتبة لصاحب التسجيل السابق ، كما أنه لا يغير من هذا النظر عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من قانون تنظيم الشهر العقارى . ذلك أن ما انتظمته هذه النصوص - وعلى ما جرى به قضاء النقض - لا يعدو أن يكون تبياناً للقواعد الإدارية المحددة للإجراءات والمواعيد الواجب على مأموريات الشهر العقارى اتباعها عند بحث الطلبات أو مشروعات المحررات المقدمة للشهر بشأن عقار واحد ، فالخطاب بهذه النصوص موجه إلى المختصين بمأموريات الشهر العقارى وإذ لم يرتب المشرع بطلان الشهر على مخالفتها فإن الأفضلية تكون لمن سبق في تسجيل التصرف الصادر له ولو كان هو صاحب الطلب اللاحق (١) .

ولقد استقر قضاء محكمة النقض من أن مناط المفاضلة بين المشترين في حالة تراحمهم هو السبق في التسجيل وأن الأسبق تسجيلاً يفضل على سائر المشترين ولو كان متواطئاً مع البائع على الإضرار بحقوق الغير (٢) .

وإذا كانت الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بالتسجيل ( مادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ ) ، وأن العقد الذى لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه . فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل إليه الملكية ، ويبقى العقار على ملك المورث ، وينقل منه إلى ورثته .

- 
- (١) نقض مدنى جلسة ١٩٦٨/١١/١٩ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٩ ع ٣ -  
الطن رقم ٢٩٢ س ٣٤ ق . ص ١٩٧٧ ، نقض مدنى ١٩٦٦/٢/١٥ - مجموعة الكتب  
الفنى - لسنة ١٧ ع ١ - الطن رقم ٢١٣ س ٣١ ق . ص ٢٩٥ .  
(٢) نقض مدنى جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ - المجموعة المتقدمة - ع ٢ - الطن رقم  
١٩٠ س ٣٢ ق . ص ٧٢٣ .



فإذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفاً صحيحاً وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد . وعلى ذلك فإن عقد البيع الصادر من كل من المورث والوارث يعتبر صحيحاً إلا أنه غير ناقل للملكية ولا تكون الأفضلية إلا بعد التسجيل ، ومع مراعاة أحكام شهر حق الإرث المتصوص عليها في القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ سالف الذكر (١) .

ولذلك فتسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري الذى - تقرر بالحكم - حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى فإذا المدعى قد سجل صحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من البائع قبل تسجيل عقد المشتري الثانى من ذات البائع فإنه لا يحتاج بهذا التسجيل الأخير ومن ثم فلم تنتقل الملكية به إلى المشتري الثالث بالنسبة له ولا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى إذا ما أشهر بهذا الحكم وفق القانون كان حجة على المشتري الثانى .

ثالثاً - التسجيل ودعوى صحة التعاقد وصحة التوقيع :

(أ) دعوى صحة التعاقد :

— علة تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والمقصود منها :

ابتدع العمل هذه الدعوى لمواجهة بها امتناع البائع من القيام بالأعمال الواجبة للتسجيل ، حتى ولو كان معترفاً بصلور البيع منه . فسواء كان البائع منكرًا للبيع أو معترفاً به ، فهو ما دام متمتعاً عن القيام بالأعمال الواجبة لتسجيل

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٦/١١/١ - مجموعة المحكمات الفنى - السنة ١٧ ع ٤ الطعن

العقد استطاع المشتري إجباره على ذلك ، بأن يرفع عليه دعوى يطلب فيها الحكم بثبوت البيع أو بصحته ونفاذه « action en réalisation » فإذا ما صدر هذا الحكم جعل منه المشتري سنداً يغنيه عن عقد البيع الصالح للتسجيل ، فهو سند رسمي أقوى من السند العرفي المصدق فيه على التوقيع ، وهو في الوقت ذاته يثبت وقوع البيع صحيحاً نافذاً . فيجوز إذن للمشتري أن يسجل هذا الحكم باعتباره سنداً قاطعاً على وقوع البيع ولا يحتاج في تسجيله إلى تدخل البائع ، ومتى سجله انتقلت إليه ملكية المبيع .

بل إن العمل سار مرحلة أبعد من ذلك ، وغل يد البائع عن التصرف في العقار للمبيع من وقت رفع الدعوى بصحة التعاقد ، حتى لا يكون المشتري تحت رحمته أثناء المدة الطويلة التي قد يستغرقها نظر الدعوى ، فيبادر البائع إلى التصرف في العقار لشخص آخر ويبادر هذا إلى تسجيل عقده قبل تسجيل الحكم بصحة التعاقد فلا يكون هناك جدوى من هذا الحكم ذلك بأن يسجل المشتري صحيفة دعوى صحة التعاقد ، ومن وقت تسجيلها لا يستطيع البائع أن يتصرف في العقار ، حتى إذا صدر الحكم بصحة التعاقد بعد ذلك أشر المشتري به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، فيصبح أى تصرف صادر من البائع من وقت تسجيل صحيفة الدعوى بصحة التعاقد غير نافذ في حق المشتري (١) .

ولقد أقرت محكمة النقض فيما جرى عليه العمل ، واعتبرت دعوى صحة التعاقد دعوى استحقاق مآلاً فأدخلتها ضمن دعاوى الاستحقاق التي تسجل صحتها ويكون لتسجيلها الحجية طبقاً للمادة ٧ من قانون التسجيل . وجاء قانون تنظيم الشهر العقاري مؤيداً للقضاء ، فنص صراحة في المادة ٢/١٥ على أنه « يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية » ، ورتب على تسجيلها ، كما جاء في المادة ٢/١٧ « إن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية

---

(١) انظر السجوري — الوسيط في شرح القوانين الملفة — البيع ٤٠ ص ٤٨٨

بتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى (١).

وتأميماً على ما تقدم فالقصد من دعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فإن المشتري لا يجاب إلا إذا كان انتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكناً . فإذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل إلى البائع حتى تاريخ الفصل في الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم في دعواه البائع للبائع له ليطالب الحكم الصادر منه توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى إذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين انتقلت الملكية إليه ، فإن طلب المشتري الأخير صحة ونفاذ عقده يكون غير مقبول (٢) .

#### — نطاق الدعوى :

جرى قضاء محكمة النقض على أن دعوى صحة ونفاذ العقد دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها ، وهذا يقتضي أن يفصل القاضى في أمر صحة العقد ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة إذ من شأن هذه الصورية لو سمحت أن يعتبر ولا وجود له قانوناً فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه (٣) .

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٦٧/١/٣١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ج ١ - الطن رقم ١٦١ ش ٣٣ ق . ص ٧٨١ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٩٦٩/٤/٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ج ٢ الطن ١٤٨ ص ٣٥ ق . ص ٥٧٢ .

(٣) نقض مدنى جلسة ١٩٦٦/٢/١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٢ - الطن رقم ٣٤٧ ص ٣١ ق . ص ٤٨٧ .

ولما كانت الدعوى تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما جعل الحكم قام مقام تسجيل العقد في نقلها وهو ما يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ثم يفصل فى أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر فى هذا الامتناع أو لم يكن (١) .

وتأسيساً على ذلك إذا ما باع زيد قدراً من الأطنان إلى عمرو ثم باع عمرو هذا القدر إلى بكر ثم رفع بكر دعوى على عمرو فلدفع زيد الدعوى بأن عقد البيع الصادر منه إلى عمرو قد فسخ لعدم قيامه بالالتزامات المفروضة عليه فيه ، فإنه بهذا الدفع يكون أمر عقد البيع الصادر من زيد إلى عمرو مطروحاً على المحكمة من نفس زيد بطريق دفع الدعوى المقامة عليه ويكون لزاماً على المحكمة أن تتعرض إليه لا للفصل فى الدفع فحسب بل أيضاً للفصل فيما إذا كان عقد البيع الصادر من بكر والمطلوب الحكم بصحته ونفاذه صدر ممن يملكه أم لا ، إذ لو صح الدفع المذكور لكان عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه منعدم الأثر لزوال العقد الذى بنى عليه (٢) .

وهكذا فنطاق الدعوى وأساسها هو حصول البيع وامتناع البائع عن تنفيذ التزاماته التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري وكان المطلوب فيها هو الحكم بإنفاذ هذه الالتزامات جبراً على البائع ، وذلك بالحكم بأن البيع الذى صدر منه صحيح وبأنه واجب النفاذ عليه وبالإذن فى تسجيل الحكم توسلاً إلى انتقال الملكية فهى بحكم هذا الأساس وتلك الطلبات تستلزم قانوناً من القاضى أن يفصل فى أمر صحة البيع ثم يفصل أيضاً فى أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر فى هذا الامتناع . وإذ كان من الأعذار الشرعية لعدم وفاء المتعاقد بالتزاماته فى العقود المتبادلة أن يكون المتعاقد الآخر لم يوفى بالتزامه فإن هذا يستمر النظر فى أمر قيام المشتري بتنفيذ التزاماته هو حتى يكون أو لا يكون له الحق فى مطالبة البائع بتنفيذ التزاماته .

---

(١) نقض ملف جلسة ١٣/٤/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ع ٣ الطعن رقم ٣٤٧ ص ٣١ ق . ص ٤٨٢ .

(٢) نقض ملف جلسة ٢٧/١٢/١٩٥١ - مجموعة ٢٥ سنة ١٥ - ٦٣٨٢٥ - ٩٧ -

وإذا كان كل هذه الأمور يتحتم أن يعرض لها القاضى للفصل فى الدعوى فلا يصح القول بأن نظر المحكمة فيها يكون مقيداً بذات صحة التعاقد فحسب . وكذلك لا يصح القول بأنه على البائع رفع الدعوى بطلب الفسخ مستقلة عن الدعوى المرفوعة عليه بصحة التعاقد ، إذ استعمال الحق كما يكون فى صورة دعوى به يرفعها صاحبه يكون فى صورة دفع فى دعوى مرفوعة عليه (١) .

### — مسلك البائع والمشتري فى الدعوى :

ولما كان الغرض من دعوى صحة التعاقد هو إجبار البائع على تنفيذ التزاماته التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً ، فإن البائع أن يدفع هذه الدعوى باستحالة تنفيذ هذه الإلتزامات بسبب انتقال الملكية إلى مشتر ثان منه ويستوى فى ذلك أن يتدخل المشتري أو لا يتدخل ، والمشتري أن يطلعن فى مواجهة البائع فى عقد هذا المشتري الثانى عما شاء من الطعون التى يقصد بها إزالة أثر تسجيل هذا العقد ليصل بذلك إلى إثبات إلتزامه بنقل الملكية إليه ممكن وإن كان الحكم الذى يصدر لصالحه بذلك لا يكون حجة على المشتري الثانى ، فإذا كان الحكم قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع بصددوره إلى المشتري الثانى أن يرد على دفاعه بشأنه فإنه يكون مشوباً بقصور يبطله (٢) .

---

(١) نقض مبنى جلسة ١٩٤٨/٥/٨ - مجموعة ٢٥ سة - ١٥ ص ٦٣٩ بنسب ١٠٣ ولذا لما كان الثمن ركن من أركان البيع التى يجب التثبت من توافرها قبل الحكم بانعقاده ، وما يجزئ قاضى الموضوع من هذا التثبت - فى دعوى صحة التعاقد - يجب عليه أن يورده فى أسباب حكمه ليقوم هذا الايراد شاهداً على أنه لم تنفل أمر هذا الركن من أركان العقد المتنازع فيه ، ويمكن به حكمة النقض من أن تأخذ بحقها فى الإشراف على مراعاة أحكام القانون . ومن ثم فإننا كان الحكم الصادر بثبوت حصول البيع بين طرفين والترخيص بتسجيل الحكم ليقوم مقام العقد فى نقل الملكية مجهلاً فيه ركن الثمن المقول بأن البيع تم على أساسه ، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بقصور متيناً نقضه .

(٢) نقض مبنى جلسة ١٩٦٧/١/٣١ - مجموعة المكتب الفنى - السة ١٨ ع ١ - الطعن رقم ١٦١ ص ٣٣ ق . ص ٢٨١ .

ومتى كان المشتري قد رفع الدعوى بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع وأسس دعواه على أنه وفى بالتزامه بالتئن وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الوفاء ، كما دفع البائع الدعوى بعدم وفاء المشتري لكامل الثمن فقضت المحكمة بصحة التعاقد وكان مفهوم ما ذكرته عن ذلك الوفاء أن نظر المحكمة إنما يتعلق بصحة التعاقد فحسب وليس لها أن تتعرض إلى أمر الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد فإنها تكون قد أخطأت في فهم القانون خطأ جرها إلى التخلي عن النظر فيما دفع به البائع من عدم وفاء المشتري لكامل الثمن وفيما رد به المشتري من جانبه وأسس عليه دعواه من أنه وفى بالتزامه بالتئن ويكون الحكم قد شابه قصور ميناء الخطأ في فهم القانون - ذلك أن عقد البيع من العقود التبادلية والبائع لا يجبر على تنفيذ التزامه بأنه لم يوفى إليه بثمن المبيع المستحق وهو دفع يترتب على ثبوته حبس التزام البائع بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزامه (١).

#### — دعوى صحة العقد مائة من رفع دعوى بطلانه :—

ولما كان من المقرر أن الدعوى بصحة العقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل في نقل الملكية وهذا يقتضى أن يفصل القاضى في أمر صحة البيع ويتحقق من استيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ثم يفصل في أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لأن يثار فيها كل أسباب بطلان العقد إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد وعلى ذلك فإنه ما فات الخصم إبداء صيب من هذه الأسباب كان في استطاعته إبداءه في تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة بطلان العقد استناداً إلى هذا السبب . ولا يصح قياس هذه الحالة على صورة رفع دعوى بطلب بطلان عقد لسبب

(١) نفس مدني جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ - مجموعة القواعد القانونية - ٣٠٢ من ٢٠٢

من أسباب البطلان إذ في هذه الصبورة تنحصر وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وحده فرفضه أو تقبله وهي حين تنتهي إلى رفضه يقتصر قضاؤه على هذا الرفض ولا يتعدى ذلك إلى القضاء بصحة العقد ومن ثم فإن حكمها برفض هذا السبب لا يمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بطلب بطلان ذات العقد لسبب آخر من أسباب البطلان ، أما دعوى صحة ونفاذ العقد فالأمر مختلف إذ المحكمة لا تقف عند حد رفض أسباب البطلان التي توجه إلى العقد ولا تقضي بصحته ونفاذه إلا إذا تحقق لها من الأوراق المقدمة إليها أن التصرف الذي يتناوله العقد صحيح ونافذ (١) .

وترتيباً على ما تقدم فإن الحكم الصادر في دعوى صحة العقد ونفاذه مانع للخصم من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استناداً إلى هذا السبب ، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعوى وكذا في الدعوى الأولى صحة العقد ونفاذه ، وفي الثانية بطلانه ، ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتماً القضاء بأنه غير باطل (٢) .

#### — للبايع أن يرفع دعوى صحة التعاقد طالما له مصلحة في ذلك :

ولإذا كان الفرض الغالب أن المشتري هو الذي يرفع دعوى صحة التعاقد لإجبار البايع على تنفيذ التزامه بنقل الملكية فإن هذا لا يعني أن البايع لا تملك رفع هذه الدعوى به له ذلك إذا ما توافرت المصلحة القانونية في تلك الدعوى وفي طعن على حكم بالنقض للخطأ في تطبيق القانون لأنه قضى برفض طلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعنين للمطعون عليه تأسيماً على أن دعوى صحة التعاقد قد شرعت لمصلحة المشتري وحده حتى يستطيع إجبار

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٦/٤/٢١ - مجزئة للمكتب الفني - السنة ١٧ ج ٢ الطعن رقم ٢٨١ س ٣٢ ق . ص ٩٠٠ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٧٣/٥/١٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ - الطعن رقم ٢١٦ س ٣٨ ق . ص ٧٧٥ .

البائع على تنفيذ التزامه بنقل الملكية بتسجيل الحكم الذى يقوم مقام العقد المسجل ، ولا يجوز للبائع رفعها ، فى حين أن دعوى صحة التعاقد كما تقبل من المشتري فإنه يحق للبائع إقامتها ، وأن مصلحة الطاعنين متوافرة فى صدور الحكم بصحة البيع الصادر منهما للمطعون عليه لأنه تم وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى بالنسبة لما لم يستول عليه. من أطيانها الزائدة عن النصاب ويجب تسجيله ، وإنهما لم يتمكننا قبل حصول التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لهما على العين المبيعة ، وأن عدم التسجيل يترتب عليه بقاء التكاليف بإسمهما مما يستتبع مطالبتهما بالضرائب المستحقة على الأطيان . وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعواهما رغم قيام المصلحة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وقضت محكمة النقض (١) من أن هذا النعى فى محله ، ذلك أن القانون لا يحدد الدعاوى التى يجوز رفعها ، وإنما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون ، وتكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، وإذا كان ذلك وكان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه . وتمسكا بقيام مصلحة لهما فى الحصول على الحكم ، لأن البيع تم وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ويجب تسجيله ، وأنهما لن يتمكننا قبل التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لهما على العين المبيعة ، وأن تكليف الأطيان لا ينتقل إلى اسم المطعون عليه إلا بعد إتمام التسجيل مما يعرضهما لدفع الضرائب المستحقة على الأطيان ، وكان يبين من الحكم الابتدائى - الذى أبداه وأحال إلى أسباب الحكم المطعون فيه - أنه قضى برفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أن البائع لا يملك رفع دعوى صحة البيع ، دون أن ينفى

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ - مجرعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول

- الطعن رقم ٢٤٦ ص ٤٠ ق. ص ٥١٣ و ٥١٤ .



الحكم وجود مصلحة للطاعين في إقامة دعواهما ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه .

— الحكم بصحة ونفاذ العقد وقوة الأمر المقضى :

وفي طعن على حكم مخالفة القانون لأنه قضى بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليهما التاسع والعاشر إلى الطاعين خلافاً لقضاء سابق نهائى بصحة ونفاذ هذا العقد في الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى مركز دمياط والى تدخل فيها المطعون عليهم الثانية الأول - الشفعاء - وصدر الحكم فيها في مواجهتهم ، مما ينطوى على إهدار لقوة الأمر المقضى ويعيب الحكم بمخالفة القانون .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان بين من الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ مدنى مركز دمياط أنه وإن قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعين من المطعون عليهما التاسع والعاشر ، إلا أنه وقد ضمن أسبابه رفض طلب المتدخلين - شفعاء - وقف دعوى صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً في دعوى الشفعة ورفض طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد لأنه قصد به التحايل لحرماتهم من حقهم في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، واستند الحكم في ذلك إلى أن الدفع بالصورية الذى يثرونه هو مما يدخل في دعوى الشفعة ومطروح فيها ، فإن القضاء بصحة عقد البيع المشار إليه لم يفصل بذلك في طلب الصورية على وجه يحاج به المطعون عليهم الثانية الأول طالما أنه قد صرح بعدم الإدلاء برأيه في هذا الطلب مقررأ أنه خارج عن نطاق الدعوى المعروضة عليه . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لبحث صورية العقد المشار إليه لا يعتبر مخالفاً للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه ، ويكون النعى على غير أساس .

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٤/٤/١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ج ٢ - الطعن رقم ٦٠ س ٤٦ ق . ص ٢١ .

. ومن ثم فالقضاء بشطب تسجيل المشتري لعقده قبل التأشير على هامش صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة التعاقد آخر صادر عن ذات الأطيان المبيعة والمسجلة في تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المحكوم بشطبه هو قضاء سابق لأوانه وفيه مخالفة للقانون حتى ولو قضى للمشتري الآخر بصحة ونفاذ التعاقد ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك فعلا على هامش صحيفة تلك الدعوى وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أى حجية بالنسبة لتسجيل العقد (١) .

— صحة ونفاذ العقد لا يتلزم مع الملكية : « تكييف الدعوى » :

ولما كان حكم محكمة أول درجة كان قد قضى للطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه وتثبيت ملكيته أيضاً للمسماة محل هذا العقد ، وجاء الحكم المطعون فيه فوصم الحكم المستأنف بالخطأ في قضائه بثبوت الملكية بعلّة أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم في حين أن ذلك يتصل بمسألة تكييف التقاضي للدعوى المطروحة عليه وإسباغ الوصف القانوني عليها ، وهو تكييف صحيح يتفق مع الوقائع الثابتة بالدعوى وباعتبار أن صحة ونفاذ عقد البيع وتثبيت ملكية المسماة محل هذا العقد أمران متلازمان لا ينفصلان وإذ لم يفتن الحكم إلى هذا للنظر فإنه يكون مخالفاً للقانون .

وقضت محكمة النقض (٢) بأن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كان على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وضعها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها إلا أنها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، وإذ كانت الدعوى قد أقامها الطاعن بطلب لإقتصر على الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه فإن لازم ذلك أن تثبت المحكمة في قضائها بهذا الطلب وحده وما ارتكز عليه

---

(١) انظر نقض مدني جلسة ١٩٥٧/٦/١٣ — مجموعة القواعد القانونية ٣٥ ص ٤٠٣

بند ٨٠ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٨٠/٢/٢١ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٣١ - ١٥ الطعن

رقم ٤٥٥ ص ٤٩ ق . ص ٥٧٩ .

من ميب قانونى طالما لم يطرأ عليها تغيير أو تعديل من الطاعن أثناء سير الخصومة وفى الحدود التى يقررها قانون المرافعات ، وليس صحيحاً فى القانون ما يقول به الطاعن من أن القضاء للمشتري بصحة ونفاذ عقد البيع وثبوت ملكيته للعقار محل هذا العقد أمران متلازمان ذلك أن المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، فيكون فى معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنقل بعد إلى المشتري ولذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع قضاء تثبت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشتري لملكية العقار فعلاً ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً إذ خلص الى تخطئة الحكم الابتدائى بمخالفة القانون للقضاء بما لم يطلبه الخصوم لما ثبت من أن مطلب الدعوى انحصر فى الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بتثبيت ملكيته إلى المساقاة مع قبضائه بصحة ونفاذ عقد بيعها إليه ، ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

#### - رفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة نقل الملكية :

لما كانت دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري إجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً ومن ثم فالبايع هو الخصم الأصيل فيها حتى لو كان قد باع ذات المبيع إلى مشتري آخر . ومن ثم يحق للبائع الطعن فى الحكم الصادر فيها ضده بكافة طرق الطعن المقررة قانوناً ولما كان الاستئناف بعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فإنه يحق للبائع أن يرفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة ثانى درجة باستحالة تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري رافع هذه الدعوى نظراً لانتقال الملكية فعلاً إلى مشتري آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع فى ذاته تعريضاً منه لرفع الدعوى وإنما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من إنتاج أثرها القانونى بغض النظر عن جواز اعتبאו

البيع الثاني تعرضاً من البائع للمشتري الأول . وإذا كان البيع الصادر إلى المطعون ضده السابغ قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم . . . قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابغ حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذى يصدر فيها لصالحهم فى هامش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابغ ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه ، عملاً بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية يكون قد أصاب صحيح القانون (١) :

#### - المحكمة المختصة بالدعوى :

والمحكمة المختصة بنظر دعوى صحة التعاقد ، هى محكمة موقع العقار المبيع أو موطن البائع ، تطبيقاً للمادة ٢/٥٠ من قانون المرافعات وهى تنص على أنه « فى الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه » . ذلك أن دعوى صحة التعاقد دعوى شخصية ، فالغرض أن المشتري لم يكن عند رفعها مالكا للعقار المبيع ، فهو لا يستند فى دعواه إلى حق عيني ، وإنما هو يستند إلى حق شخصي ، إلى التزام البائع بأن ينقل إليه الملكية . وهى دعوى عقارية ، إذ أن الغرض المقصود منها هو اكتساب حق عيني عقارى (٢) .

#### ( ب ) دعوى صحة التوقيع :

- عدم جواز تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع :

لما كان الأصل أن أثر التسجيل لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره

---

(١) نقض منى جلسة ٢١ / ١ / ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - العدد ١٤٥١ من ٤٨ ق . ص ٣٧٥ .

(٢) انظر نقض منى جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ من ٣٥٥ .

أو زواله ، أو الذى من شأنه تقرير هذه الحقوق ، وأن هذا الأثر لا ينسحب على الماضى غير أن المادة ١٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى أجازت استثناء تسجيل صحف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ، ودعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية . وأجازت المادة ١٦ من ذلك القانون استثناء التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها ، ورتبت المادة ١٧ منه على تبيل الاستثناء أيضاً لإسحاب أثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة من ناحية صيرورته حجة على من يترتب لم حقوق عينية على العقار أو ديون عقارية منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

ومنى كان ذلك وجب أن يكون الاستثناء من الأصل مقصوراً على ما استثنى . وإذا كانت دعوى صحة التوقيع سواء كان سندها قانون الموافعات أم قانون التسجيل ، لا تعلق أن تكون وسيلة لاعتبار التوقيع على العقد مصداقاً عليه تمهيداً لتسجيله ، والحكم الصادر فيها لا يعلو أن يقوم مقام تصديق الموظف المختص على التوقيع ، فهى وتلك طبيعتها ، دعوى شخصية لا تندرج ضمن الدعاوى العينية العقارية التى نصت عليها المادة ٧ من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٣ ( مادة ١٥ ) من قانون الشهر العقارى ) ، ولا تأخذ حكمها ، ولئن كان قضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار دعوى صحة العقد بحكم أنها دعوى استحقاق مآلاً من قبيل دعاوى الاستحقاق المنصوص عليها فى تلك المادة ، فإن القول بوحدة الأساس القانونى لهذه الدعوى ولدعوى صحة التوقيع ، وإن صلح مبرراً للتسوية بينهما فى جعل الحكم الصادر فيهما أداة صالحة لتسجيل العقد وما يترتب عليه من أثر أصيل ، لا يبرر التسوية بينهما فى أثر استثنائى منوط بطبيعة دعوى صحة العقد دون دعوى صحة التوقيع .

#### — نطاق دعوى صحة التوقيع :

ولما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع هو مجرد ثبوت أن التوقيع الموضوع على ورقة البيع هو توقيع الياثق ، فإنه لا تجوز المناقشة فى هذه

الدعوى في أمر صحة التعاقد ونفاذه كما هو الأمر في دعوى صحة التعاقد ،  
غلا يطلب من المشتري إلا إثبات صحة توقيع البائع على الورقة العرفية ،  
ولا يجوز للبائع بعد تثبيت صحة التوقيع الصادر منه أن يظعن في البيع بأنه باطل  
أو قابل للإبطال أو أنه قد انفسخ أو أن هناك عملاً لفسخه أو أنه غير نافذ  
لكى سبب من الأسباب فكل هذه مسائل لا شأن لدعوى صحة التوقيع بها ،  
وعمل بجها يكون في دعوى صحة التعاقد . ذلك أن الحكم بصحة التوقيع  
لا يستفاد منه غير أن التوقيع الموضوع على ورقة البيع هو توقيع البائع ،  
غلا يفيد هذا الحكم أن البيع صحيح نافذ . ومن ثم كان تسجيل البيع مصحوباً  
بحكم صحة التوقيع غير مانع للبائع بعد ذلك من الطعن فيه بجميع الطعون  
المتقدمة الذكر في دعوى مستقلة يرفعها على المشتري (١) .

ومن ثم فلا يتعرض فيها القاضى لذات التصرف موضوع الورقة من  
جهة صحة أو بطلانه ونفاذه أو توقيفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه ، ولا ينصب  
الحكم الصادر فيها إلا على التوقيع فقط ، إلا أن تسجيل الحكم الصادر بصحة  
توقيع البائع على عقد بيع عرفى ينقل ملكية العقار المبيع الى المشتري المحكوم  
له بصحة التوقيع ويجعله المالك في حق كل أحد . فإن كان البائع الذى  
صدر الحكم بصحة توقيعه وأثبت عليه أنه لم يدفع دعوى صحة التوقيع بأى دفع  
يظعن على العقد بأنه قد حصل العلول عنه بعد صلوره فيجب عليه ،  
لكى يكون هذا العلول حجة على من توثبت لهم حقوق عينية على المبيع ،  
أن يرفع دعوى بالفسخ ويسجلها أو يؤشر بها على هامش تسجيل الحكم  
بصحة التوقيع ، فإن هو فرط ولم يفعل ، وكان المحكوم له قد سجل الحكم  
الصادر بصحة التوقيع ثم تصرف هذا المحكوم له في المبيع وسجل المشتري منه  
عقده ، فإن التسجيل ينقل الملكية الى هذا المشتري في حق البائع الأول  
المحكوم عليه بصحة توقيعه هو كذا . وهذا على فرض سوء نية المشتري الأخير  
لأن حالته هي كحالة المشتري الثانى الذى اشترى وسجل عقده وهو يعلم بسبق  
تصرف البائع في العقار بعقد لم يسجل .

(١) انظر نقض مدنى جلسة ١٩٥١/٥/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - ص ٨٤٩ بند  
١٣٦ ، نقض مدنى جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ - مجموعة أحكام النقض - ص ٦٤٠ بند ٦١١ -

وحالة ذلك الشخص هي كحالة المشتري الأول صاحب العقد غير المسجل والحكم في كلتا الحالتين يجب أن يكون واحداً وهو أنه لا يتجبع على صاحب العقد المسجل الذى انتقلت إليه الملكية فعلاً بالتسجيل بدعوى سوء النية - تلك الدعوى التى جاء قانون التسجيل قاضياً عليها - وبناء على ذلك يكون الحكم برفض دعوى الملكية التى أقامها المشتري الأخير على البائع الأول مخالفاً للقانون (١) .

**التكييف القانوني للدعوى وهل هي دعوى صحة توقيع أم صحة تعاقد (٢) :**

إن دعوى صحة التعاقد دون صحة التوقيع هي التي من دعاوى الاستحقاق وتسجيل صحيفتها يحفظ لرافعها حقوقه حتى إذا حكم له فيها بعد ذلك بطلانها وتأثر بهذا الحكم وفقاً للقانون فإن الحكم ينسحب أثره إلى يوم تسجيل الصحيفة ، ويكون هذا التسجيل مفضلاً على كل تسجيل لاحق له . أما دعوى صحة التوقيع فلا تدعو أن تكون دعوى تحفظية وهي لذلك ليست من دعاوى الاستحقاق . والمناط في تكييف الدعوى هل هي تدخل في دعاوى الاستحقاق مآلاً ، أم هي إجراء تحفظي بحث ، هو بجوهر المنازعة القائمة بين الطرفين بناء على حقيقة تشخيص غرض المدعى من دعواه . فإذا كانت الدعوى التي رفعها المشتري ومجل صحيفتها قد أثبت رافعها في صلب صحيفتها جوهر النزاع القائم بينه وبين البائع وأن له حق طلب الحكم بصحة التعاقد والتوقيع ، وفي أثناء نظرها قام النزاع على المفاضلة بين تسجيل صحيفتها وتسجيل عقد المشتري الثاني وفصلت المحكمة في الدعوى فإن فاضلت بين هذين التسجيلين وانتهت بالحكم لمصلحة المدعى بما لا يتفق وما كان يرى إليه المشتري الثاني من تدخله في الدعوى - ولذا كان ذلك فإن جريان الحكم في منظوره بالقضاء بصحة التوقيع لا يتعارض مع اعتبار الدعوى دعوى صحة تعاقد ، فإن أسبابه في الظروف والملايسات التي صدر فيها تدل على أن الغرض الحقيقي من الدعوى لم يكن صحة التوقيع بل صحة التعاقد ، وما جرى المخطرق على تلك البصيرة لا يمكن أن يكون له تأثير في هذه الحقيقة إذ العبرة هي بما رى إليه

(١) نقض ملف جلسة ١٩٤٤/٤/٦ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة - ١٠

(٢) انظر المؤلف تكييف الدعوى .

ص ١٤١ بك ١٢٣

(٣) م ٧ - صحف الدعوى (

للتصوم في دعواهم وبالطريق الذي سيروها فيه واتجه إليه قضاء المحكمة نحو الفصل فيها (١).

### - المقارنة فيما بين دعوى صحة التوقيع وصحة التعاقد :-

إن دعوى صحة التعاقد دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد ، فتتناول محله ومذاه ونفاذه والحكم الذي يصدر فيها هو الذي يكون مقررًا لكافة ما انعقد عليه الرضاء بين المتعاقدين بغير حاجة معه إلى الرجوع إلى الورقة التي أثبت فيها التعاقد أولاً . وهي ماهيتها هذه تعتبر دعوى استحقاق مآلاً . أما دعوى صحة التوقيع فهي دعوى تحفظية شرعت لتطمين من يده سند عرفي على آخر إلى أن الموقع على ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينزاع في صحته . وهي بالغرض الذي شرعت له وبالإجراءات المرسومة لها في قانون المرافعات ، بمنع على القاضي أن يتعرض للتصرف الملبون في الورقة من جهة صحته أو بطلانه أو نفاذه أو توقيعه ، وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب إلا على التوقيع الموقع به على الورقة ولئن كان يجوز تسجيل هذا الحكم على اعتبار أنه من الملحقات المكملة للعقد البيع بشرط أن يكون هذا العقد مستوفياً للبيانات المطلوبة في قانون التسجيل ، إلا أن هذا التسجيل لا يعلو أثره الأثر لتسجيل العقد العرفي المصلق من أحد الموظفين أو المأمورين العموميين طبقاً للمادة السادسة من قانون التسجيل - الملفي - على الإمضاءات الموقع بها عليه - ولذلك فإنه ليس لصاحبه به وجه أفضلية إلا من تاريخ التسجيل من غير أن يكون له أثر رجعي مبتلىء من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع . وإذن فدعوى صحة التوقيع ، وهذه ماهيتها ، لا تدخل ضمن الدعاوى المشار إليها في المادة السابعة المذكورة وبالتالي فتسجيل صحيتها لا يترتب عليه ما يترتب على تسجيل عرائض تلك الدعاوى (٢) .

مشارطة التحكيم ليست من قبيل التصرفات أو الدعاوى وإجابة الشر :

ولما كانت المادتان ١٥ ، ١٧ « شهر عقارى » دللتا على أن المشرع استقص الدعاوى الواجب شهرها وهي جميع الدعاوى التي يكون بغرض

(١) نقض مدني جلسة ١٠/٢٩/١٩٤٨ - مجموعة عمر ٣ رقم ١٨٣ ص ٤٨٩ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٢/٢/١٩٣٩ - مجموعة عمر ٢ - رقم ١٦٧ ص ٥١٢ .



منها الطعن في التصرف القانوني الذي يتضمنه المهرر واجب الشهر وجوداً أو صحة أو نفاذاً وكذلك دعاوى الاستحقاق ودعوى صحة التعاقد وجعل التأشير بهذه الدعاوى أو تسجيلها يكون بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدتها بحلول المحكمة ورتب على تسجيل الدعاوى المذكورة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون فيكون حجة على من ترتبت لم حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . والثابت أن التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التي هي سلطة مخولة لصاحب الحق في الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حقه له أو لحمايته ، كما أن مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عيني عقاري أصلي أو من قبيل مصرف الدعاوى وإنما هي مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على محكمين والازول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفاً للمضوم بالحضور أمام هيئة التحكيم . مما يفاده أن مشاركة التحكيم لا تكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ ( شهر عقاري ) وإن سجلت أو أشر بها لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم المحكمة وتأشير به أن يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم ، لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط (١)

#### خلاصة :

ونخلص مما قدمناه أن هناك فروقاً جوهرية بين دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع تتلخص فيما يأتي (٢) :

- ١ - المطلوب في دعوى صحة التعاقد هو إثبات صدور عقد البيع من البائع وأنه بيع صحيح نافذ وقت صدور الحكم ، أما المطلوب في دعوى صحة التوقيع فهو مجرد إثبات أن التوقيع الذي تحمله ورقة البيع العرفية هو توقيع البائع .
- ٢ - ويترتب على ذلك أن البائع في دعوى صحة التعاقد يستطيع أن يظن في البيع بالاطلاق أو الإبطال أو الفسخ أو الانفساخ أو عدم النفاذ لأي سبب ، ولا يستطيع ذلك في دعوى صحة التوقيع .

(١) نقض مدني جلسة ١٠/١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ٢ الطعن

ولم ٤٣٥ س ٤٤ ق . ص ٧٠٨ .

(٢) انظر السجوري ، البيع ، المراجع السابق ، ص ٥٠٠ بند ٢٧٥ .

٣- ويرتب على ذلك أيضاً أن الحكم بصحة التعاقد يجعل البيع في مأمن من أن يظن فيه فيما بعد بالطعون المتقدم ذكرها ، أما الحكم بصحة التوقيع فلا يمنع من الطعن في البيع بجميع أوجه الطعون المتقدمة الذكر .

٤- ويجوز للمشتري أن يرفع باسم البائع للبائع دعوى صحة التعاقد ، ولا يجوز أن يرفع دعوى صحة التوقيع .

٥- وهناك فرقاً هام يتعلق بتسجيل صحيفة الدعوى . فقد رأينا أن صحة التعاقد تسجل بصحفتها ، ومن وقت تسجيلها لا يستطيع البائع أن يتصرف في العقار ، حتى إذا صدر الحكم بصحة التعاقد وأشر به المشتري على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، أصبح أى تصرف صادر من البائع من وقت تسجيل صحيفة الدعوى غير نافذ في حق المشتري . أما دعوى صحة التوقيع فليست من الدعاوى التي تسجل بصحفتها ، وإذا سجلت فليس لتسجيلها أثر من ناحية عدم الاحتجاج بتصرف يصدر من البائع . والعبرة فيها بصدر حكم بصحة التوقيع وتسجيل الورقة العرفية مع هذا الحكم ، ومن وقت هذا التسجيل فقط لا ينفذ في حق المشتري أى تصرف يصدر من البائع ويسجل بعد تسجيل المشتري لعقده مصحوباً بالحكم . فإذا تصرف البائع لمشتري آخر بعد رفع دعوى صحة التوقيع ، بل بعد تسجيل صحيفة هذه الدعوى إذا أمكن ذلك ، وسجل المشتري الآخر عقده قبل أن يسجل المشتري الأول عقد البيع الصادر له مصحوباً بالحكم بصحة التوقيع ، فإن المشتري الآخر هو الذى يفضل على المشتري الأول .

من أجل هذه المزية الأخيرة في دعوى صحة التعاقد ، وهى إمكان الاحتجاج بتسجيل صحيفة الدعوى فيها ، تضاف إليها مزية أن الحكم بصحة التعاقد يضمن جميع أوجه النزاع في شأن عقد البيع ويكون الحكم حجة قاطعة على أن البيع صحيح نافذ ، غلبت دعوى صحة التعاقد في التعامل على دعوى صحة التوقيع (١) وبالرغم مما في هذه الدعوى الأخيرة من يسر في الإثبات وتجنب للدفع التي رأيناها في دعوى صحة التعاقد ، وبالرغم من أن الرسم المقرر على دعوى صحة التوقيع أقل من الرسم النسبي على دعوى صحة التعاقد (٢)

(١) وهذا في عهد قانون التسجيل ، أما في قانون الشهر العقارى فقد استبعدت صحيفة هذه الدعوى من بين المحررات الواجب شهرها ، وقد امتدت مكاتب الشهر عن شهر أى حكم بصحة التوقيع صدر بعد أول يناير ١٩٤٧ .

(٢) انظر دكتور إسماعيل هاشم ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ بته ١١٤ ، دكتور لبيب شلب ، المرجع السابق ص ١١٤ بته ٩٤ .

## الفصل الثاني

### إعداد الصحيفة وكيفية

#### تمهيد وتقسيم :

بعد أن بينا فيما تقدم أن صحيفة الدعوى تتمتع بكيان ذاتي متميز وأن هذه الصحيفة لا تقوم بوظيفة واحدة وإنما تقوم بعدة وظائف وأن كانت ثانوية بالنسبة لوظيفتها الأصلية وهي حمل الدعوى إلى القضاء ، إلا أن هذه الوظائف في غاية الأهمية العملية والتي تلعب دوراً حاسماً في النزاع .

والصحيفة على هذا النحو لا تنشأ ولا تتكامل إلا على ضوء عناصر أساسية إذا ما توافرت تلك العناصر توافرت الصحيفة وإلا انهار بناء تلك الصحيفة . والصحيفة حتى هذه المرحلة تكون في حيازة « المدعى » والذي يسيطر عليها سيطرة كاملة بحيث يظهر عليها بمظهر « السيادة » ، ولكن هذا التحكم في الصحيفة إن لم يمارس على ضوء القانون الإجرائي فسدت الصحيفة وأعتبرت إجراء غير قانوني .

ولذلك نص قانون المرافعات في مادته ٦٣ على أن ترفع الدعوى بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ويجب أن تشتمل الصحيفة على البيانات الآتية :

- ١ - اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته ولقبه وموطنه .
- ٢ - اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن له موطن معلوم فآخر موطن كان له .
- ٣ - تاريخ تقديم الصحيفة .
- ٤ - المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .
- ٥ - بيان موطن مختار للمدعى في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها .

## ٦ - وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدها .

وهناك علة سعى إليها المشرع الإجرائي لاشتغال صحيفة الدعوى أو صحيفة الطعن على تلك البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات وأن كل ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله (١) .

ويجب أن يسود العمل مبدأ عاماً من المبادئ التى تقوم عليها صحف الدعوى (٢) وهو أن بيانات صحيفة الدعوى تكلل بعضها البعض ، فيكفى فى البيانات الخاصة بإعلان الشركة ذكر اسمها ومركز إدارتها للدلالة على أن المطلوب إعلانه هو الشركة بغیر حاجة إلى ذكر اسم ممثلها . فإذا أعلن مصفى الشركة بصحيفة دعوى بشأن أمور تتعلق بصمم تصرفاتها فإن المقصود بإعلانه أن يكون بصفته مصفياً لا بصفته الشخصية لأن صفة المصفى تلازمه

---

(١) نفس مدنى جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ ، مجموعة المكتب الفنى ، السنة ٢٧ المجلد الثانى - الطعن رقم ٤١٨ ق ٤١ ص ١٨١٠ .

- ولقد نصت المادة ٣٦ من قانون الاجراءات المدنية الودائى رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢ على أن تشمل هريضة الدعوى على البيانات الآتية :

( أ ) الهكئة المرفوعة أمامها الدعوى .

( ب ) اسم المدعى ومهته أو وظيفته ومحل إقامته .

( ج ) اسم المدعى عليه .

( د ) إذا كان المدعى عليه قاصراً أو غير أهل للدفاع من مصالحه وجب بيان ذلك .

( هـ ) الوقائع التى تكون سبب الدعوى وتاريخ نشوئها .

( و ) الوقائع التى تشير إلى أن الهكئة مخصصة بنظر الدعوى .

( ز ) طلبات المدعى .

( ح ) إذا كان المدعى قد ترك جزءاً من طلباته على سبيل المثال المقاصة أو الإسقاط ويجب تحديد قيمة ذلك الجزء .

( ط ) بيان قيمة الدعوى .

(٢) هكئة استئناف القاهرة جلسة ١٩٥٤/١/٢٨ ، الاستئناف رقم ٥٤٤ م ٥٨٠ ج تيجارى ، المجموعة الرسمية ، ج ١ ، السنة ٦٢ ص ٥٦ .

حتى يقضى بزوالها بحكم نهائي ، كما أن للشركة وهي في دور التصفية شخصيتها الاعتبارية ولا تزول إلا إذا تمت التصفية .

وبالإضافة إلى تلك البيانات التي ينص عليها قانون المرافعات ينص قانون المحاماه على بيان إضافي في غاية الأهمية وهو التوقيع على الصحيفة بمعرفة محام وإلا بطلت الصحيفة .

وتأسيساً على ما تقدم نقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

مبحث أول : بيانات الصحيفة في القانون الإجرائي

مبحث ثان : بيان توقيع الصحيفة في قانون المحاماه



## المبحث الأول

### بيانات الصحيفة في القانون الإجرائي

#### البيانات الأساسية النموذجية :

لما كانت الصحيفة هنا تلعب الدور الاسامي لها بحمل الدعوى إلى القضاء وكانت الصحيفة إجراء مستقل عما تحمله من دعاوى فلا خلط بين الصحيفة والدعوى المشتمة عليها ، إلا أنه لما كانت الدعوى هي المتسيدة على الصحيفة فكان لا مفر من أن يبرز بالصحيفة عناصر الدعوى واضحة جلية ، حتى تبلى الصحيفة وقد تضمنت الجانب الشكلي البحث لها كصحيفة والجانب الموضوعي البحث التي من أجله وجدت الصحيفة ، فيجدر بالقاضي أن ينظرها ، وتصير منظورة .

وتأسيساً على هذا المنهج نقسم البيانات النموذجية الواجب توافرها في الصحيفة كالتالي :

مطلب أول : بيان الأطراف « الخصوم »

مطلب ثاني : بيان الصفة .

مطلب ثالث : بيان الموطن

مطلب رابع : بيان المهل

## المطلب الأول

### بيان « الأطراف » أو « الخصوم »

#### - المفهوم الفني للطرف أو الخصم :

الخصم أو الطرف في الخصومة ، هو من يقدم بإسمه طلباً إلى القاضي للحصول على حماية قضائية أو من يقدم في مواجهته هذا الطلب ، فإذا قدم الطلب نيابة عن شخص أو وجه الطلب إلى شخص باعتباره نائباً عن غيره ، فإن الخصم هو الأصل وليس النائب . ومن هذا يبدو أن فكرة الخصم ترتبط بمجرد تقديم طلب الحماية القضائية بإسم شخص وذلك بصرف النظر عما إذا كان من قدم الطلب بإسمه هو صاحب الحق أو المركز القانوني الموضوعي المطلوب حمايته أم لا ، وما إذا كانت له صفة في الدعوى أم ليس له صفة . كذلك الأمر بالنسبة لمن يقدم ضده الطلب ، فهو يعتبر خصماً بصرف النظر عما إذا كان هو الطرف السليبي في الحق في الدعوى . ولهذا لا يعتبر خصماً المالك على الشيوع الذي لا يشترك في تقديم الطلب بشأن الملكية ولو لم يكن هو المالك . وتحديد فكرة الخصم على هذا النحو يتسق مع استقلال الخصومة عن كل من الحق الموضوعي والحق في الدعوى . فإذا لم يكن الشخص قد وجه طلباً أو وجه إليه طلب فلا يعتبر خصماً ولو كان ماثلاً في الخصومة (١) .

وتأسيساً على ما تقدم فلا يكفي لتوافر مفهوم الخصم أن يكون الخصم طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد وقف من الخصومة موقفاً

---

(١) دكتور فصي والي ، للرجع السابق ، ص ٣٥٢ بند ١٩٤ ، نقض مدني جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٣١ - الطعن رقم ٥٤٥ س . ص ١٩٨ نقض مدني جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٥ الطعن رقم ٥٠٠ ص ٣٩ . ١٤٢٨ .

سلياً ولم يكن للطاعن أى طلبات قبله ولم يحكم عليه بشيء ومن ثم فلا يجوز اختصاصه (١) لا فى الاستئناف أو النقض .

### - فكرة الخصم وفكرة التمثيل القانونى للخصم (٢) :-

وينبغى التمييز بين الصفة فى الدعوى - سواء كانت صفة عادية أو استثنائية - وبين الصفة الإجرائية وهى صلاحية الشخص لمباشرة الإجراءات القضائية للدعوى . فقد يستحيل على صاحب الصفة فى الدعوى مباشرة الدعوى . وفى هذه الحالة يسمح القانون لشخص آخر بتمثيله - مثال ذلك تمثيل المولى أو الوصى للقاصر ، وتمثيل الحارس العام لمن وضع تحت الحراسة ، وتمثيل رئيس مجلس إدارة الشركة للشركة .

والممثل القانونى فى هذه الحالة لا تكون له صفة فى الدعوى وإنما تكون له فقط صفة فى مباشرة إجراءات الدعوى ممثلاً لصاحب الصفة فى الدعوى . وإنما يظل المدعى أو المدعى عليه فى الدعوى هو صاحب الصفة الأصلية أو الاستثنائية حسب الأحوال . والواقع أن أصحاب الصفة فى الدعوى هم أطراف الدعوى . أما أصحاب الصفة الإجرائية فهم أطراف فى الحضور فحسب دون أن يكونوا أطرافاً فى الدعوى .

وتبدو أهمية التفرقة بين الصفة فى الدعوى والصفة الإجرائية فيما يلى :

١ - وسيلة التمسك بعدم توافر الصفة فى الدعوى هو الدفع بعدم قبول الدعوى . أما تخلف الصفة الإجرائية فيجرى التمسك به من طريق بطلان الإجراءات .

٢ - مؤدى زوال الصفة فى الدعوى بالنسبة لأحد أطرافها أثناء سير الخصومة إلى أن تصبح الدعوى غير مقبولة . وذلك لأن شروط الدعوى

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٤ ، مجموعة المكتب الثقى ، السنة ٢٥ ، الطعن رقم ٤٥١ ص ٣٨ ق . ص ١٤٩٤ .

(٢) انظر دكتور وجبى واخب ، مبادئ القضاء المدنى ، ١٩٧٦ ص ١٤٥ .



يجب أن تتوافر عند الحكم في موضوعها . أما زوال الصفة الإجرائية للتشيل القانوني أثناء السير في الخصومة فيؤدي إلى انقطاعها وفقاً للمادة ١٣٠ مرافعات ولكن ينبغي التمييز بين الصفة الإجرائية وصفة الوكيل في الخصومة ، أى المحامى الذى يوكل للدفاع عن الخصم . إذ لا يعد المحامى طرفاً في الخصومة إنما هو وكيل عن أحد الخصوم ، ولذا لا يؤدي زوال الوكالة أثناء سير الخصومة إلى انقطاعها .

### المدعى والمدعى عليه (١) :

ويقترض كل طلب بالحماية أمام القضاء خصمين ، من يقدمه ومن يوجه إليه . ويسمى الأول بالمدعى والثانى المدعى عليه . ويغير مدع ومدعى عليه لا توجد خصومة مدنية . ولهذا يسميان بالطرفين الأصليين في الخصومة . ويلاحظ أن الذى يميز المدعى ليس فقط أنه من يقدم الطلب وإنما يميزه أنه من يقدم طلباً يتضمن رفع دعوى معينة . ولهذا إذا تقدم شخص بدعوى دين معين ، فتقدم من وجه إليه الطلب بطلب سماع شهود فإنه يبقى مدعاً عليه وعلى العكس إذا تقدم بطلب ثبوت دين له في ذمة المدعى وإجراء المقاصة القضائية ، فإن المدعى عليه في الطلب الأول يعتبر - بالنسبة لطلبه - الذى يتعلق بدعوى تختلف عن الدعوى محل الطلب الأول - مدعياً - ويعتبر من يوجه إليه الطلب مدعاً عليه ، بصرف النظر عن موقفه في الخصومة ، فهو كذلك سواء حضر أو لم يحضر ، وسواء حضر وقدم دفاعاً أو دفعاً للطلب الموجه إليه أم لم يفعل . (٧)

ومن المهم تحديد ما إذا كان الخصم مدعياً أو مدعاً عليه . فمركز المدعى يختلف عن مركز المدعى عليه ، وذلك من الناحية التالية :

١ - يتحدد الاختصاص المحلى كقاعدة عامة بالنظر إلى موطن المدعى عليه .

---

(١) انظر دكتور لخمى وال ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ بند ١٩٥ .

Jean Vincent : Procédure civile 12 édition 1976 P. 56 No. 50-51, P. 58 No. 34.

(٢) انظر مؤلفنا في النظرية العامة للطلبات المعارضة ١٩٨٤ .

٢- يتحمل المدعى - عادة - عبء الإثبات .

٣- المدعى في دعوى الحق لا يستطيع أن يرفع دعوى الحيازة ، وعلى العكس فإن المدعى عليه في دعوى الحق يمكنه رفع دعوى الحيازة .

٤- يراعى المدعى عليه بالنسبة لقواعد الحضور والغياب .

٥- يتحدد عناصر طلب المدعى بعناصر الدعوى التي رفعها ، ويقيد حقه في تغييرها . على عكس المدعى عليه الذي يتمتع بمرونة في تغيير موقفه في الدفاع . ويمكنه إجراء هذا التغيير ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

٦- المدعى عليه آخر من يتكلم .

٧- لا يمكن أن يكون المدعى مقضياً عليه بقضاء إلزام إلا بمصاريف الخصومة وإذا حدث وحكم على المدعى بالنسبة لطلب عارض قدمه المدعى عليه ، فإنه يحكم عليه باعتباره مدعياً عليه فيه .

• نتائج ترتب على فكرة « الخصم » :

١- من المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معلومة ولا ترتب أثراً (١) .

٢- لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ويشترط في الطاعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء كان خصماً أصلياً أم متدخلأ أم مدخلاً في الخصومة ، أما من لم يكن طرفاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم فلا يجوز له الطعن بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون ولو كان الحكم قد أضر به ، وإنما حسبه أن ينكر حجية الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو أريد تنقيذه عليه . إذ المناط من تحديد

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٣١ - ١ الطعن

رقم ١٠٥١ ص ٤٥ ق . ص ٣١٨ .

الخصم في الدعوى هو توجيه الطلبات منه أو إليه . ولذلك فن لم يكن طرفاً في الخصومة ورفع طعناً يكون غير مقبول بالنسبة له (١) .

ولذلك فن المقرر في قضاء النقض (٢) أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يتخل عن منازعة خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل مدخلاً في الدعوى أو متدخلًا للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل اختصاصه في الطعن ، وكان الين من الأوراق أن الطاعنين وإن اختصموا في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتهم يلزم المطعون عليه الأخير - المؤجر - بتحرير عقد إيجار المطعون عليهم الثلاثة الأول عن شقة النزاع تأسيساً على مشاركتهم مورث الطاعنين - المستأجر الأصلي - في الانتفاع بها ككتب للمحاماه ، إلا أنهم وقد نازعوه في هذا الطلب باعتبار أن شغل المذكورين لأجزاء في هذه العين إنما كان بصفتهم مستأجرين من الباطن من مورثهم وأنهم طلبوا رفض الدعوى ، وتمسكوا أمام الاستئناف بهذا الدفاع فلمهم يكونون خصوماً حقيقيين بحيث يتوافر لهم المصلحة في الطعن على الحكم ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس .

٣- والشركة ذات شخصية مستقلة عن شخصية مديرها ، باعتبارها الأصلية في الدعوى المقصود بملأتها بالخصومة دون مثلها فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل (٣) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩/١٢/١٩٧٨ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٩ - ٢٨ رقم ٧٠٩ ص ٤٢ ق . ص ١٩٩٤ .

(٢) نقض مدني جلسة ٩/٣/١٩٧٧ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٨ - ٢٧ رقم ٤١٧ ص ٤٢ ق . ص ٦٣٩ .

(٣) نقض مدني جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٩ ، مجموعة المكتب الفني ، ٣٠ ع ٣ ، الطعن رقم ٢٤/٢١٢ ، ٢٥/١٧ ق . ص ١٠٥٣ ، نقض مدني جلسة ٢٦/١/١٩٧٩ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٧ المجلد الأول ، الطعن رقم ٦٥٥ ص ٤٠ ق . ص ٣٠١ .

٤- ولا يجوز أن يختصم أمام محكمة التقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه ، ولا يكفي لاعتباره كذلك أن يكون مختصماً أمام محكمة أول درجة . وإذا كان من الثابت أن محكمة الاستئناف قد قضت بحكم سابق على الحكم المطعون فيه ، ببيان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثاني ، وبذلك لم يعد خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن بالتقض يكون غير مقبول بالنسبة له (١) . ولذلك فالحصومة في الطعن إنما تكون بين من كانوا خصوماً أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإذا كان الطاعن قد أدخل أحد المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف ، فقد صار خصماً له أمامها . وإذا صدر الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف الموجه إليه فإنه يكون قد صلب لصالحه ويكون الطعن بالتقض الموجه إليه من الطاعن طعنًا مقبولا .

#### - الوارث وهي يعد خصماً :

من المقرر أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة فيستفيدون مما يديه من دفاع مؤثر في الحق المدعى به ، قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها لو أن الوارث كان قد خاصم أو خصم طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها (٢) . أما إذا كان كل من الورثة يطالب بنصيبه الخاص في التمييز الذي يستحقه عن مورثه ، وحكم برفض دعواهم فأنفرد أحدهم برفع استئناف عن هذا الحكم طالباً إلغائه والحكم له بمقدار نصيبه وحده في التمييز ، فإن عمله هذا يكون لنفسه فقط ولمصلحة الشخصية لا لمصلحة

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ١٤٢٠ ، الطعن رقم ٥١٥ من ٣٤ ق . ص ١٩٢ ، نقض مدني جلسة ١٩٦٨/٤/١ ، مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩٦٩ ، الطعن رقم ١٥٧ من ٢٠ ق . ص ٧٢٠ ، نقض مدني جلسة ١٩٦٩/٥/١٠ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ١٩٧٠ ع ١٧ ط ٣ الطعن رقم ٢٨٩ من ٣٢ ق . ص ١١٨٩ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٧٨/٥/٣ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٩ - ١٠ ، الطعن رقم ٢١٨ من ٤٣ ق . ص ١١٦٢ ، نقض مدني جلسة ١٩٧١/١٢/٢٢ ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٢ ط ٢ ، الطعن رقم ٣٤١ من ٣٣ ق . ص ١٠٨٠ .

عموم التركة كنائب شرعى عنها وقائم في الخصومة مقامها ومقام باقى الورثة وبالتالى لا يعتبر الحكم الصادر فى الاستئناف باستحقاقه لخصته الميراثية فى التعويض قضاءً باستحقاق باقى الورثة لأنصبتهم فى التعويض (١) .

#### - الوارث من الغير :

ولا يعتبر الوارث قائماً مقام مورثه فى التصرفات الماسة بحقه فى التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث بل يعتبر فى هذه الحالة فى حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة حقيقته بكافة طرق الإثبات لأنه فى هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة . ولا تقف نصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحته حالاً دون هذا الإثبات ، ذلك أن هذه النصوص لا يجوز حاجة الوارث بها إذا ما طعن على العقد بأنه فى حقيقته وصية إلا إذا فشل فى إثبات صحة هذا العقد . فإذا ما كان يريد الوارث إثباته بالبينة هو أن هذه النصوص وإن كانت فى ظاهرها تدل على تنجيز التصرف إلا أنها لا تعبر عن الحقيقة وأنه إنما قصد بها الاحتيال على أحكام الميراث بستر الوصية فإن اعتماد الحكم هذه النصوص مصادرة للمطلوب كما أن استكمال العقد الساتر للوصية لجميع أركانه وعناصره كعقد بيع لا يجعله صحيحاً لأنه فى هذه الحالة يخفى احتيالا على القانون .

#### - علم مطالبة الوارث بحقوق شخصية له :

ومتى كان الين من الوقائع التى تضمنتها صحيفة الدعوى الابتدائية أن المدعى قد استهدف بدعواه بصفته أحد الورثة مخاصمة البنك المدعى عليه طالباً بالحكم لتركه مورثه ممثلة فى شخصه ببراعة ذمته من المدين المتخذ بشأنه

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٦٤/٢/٦ ، مجموعة المكتب للقى ، السنة ١٥ ج ١ الطعن رقم ٩١ من ٢٩ ق . ص ٢٠١ .

إجراءات نزاع الملكية للأطيان الزراعية الخلفة عن المورث وأنه وإن لم يذكر صراحة بصحيفة الدعوى أنه يمثل باقى الورثة فى محاصمة البنك إلا أن صفته كوارث تنصبه خصما عن باقى الورثة واضحة جلية من بيانه لوقائع الدعوى بشقيها الأصيل والفرعى على حد سواء طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها وليس فى أوراق الدعوى الابتدائية ما يدل على أن المدعى قد جعل الحقوق التى يطالب بها حقوق شخصية له ، كما لا يستفاد من الحكم الابتدائى أنه قضى فيها على هذا الاعتبار فهو وإن لم يشر فى منطوقه صراحة على الحكم للورثة إلا أن المستفاد ضمنا أنه قد التزم الوقائع التى عرضها المدعى بصحيفة دعواه والمستندات المقدمة فيها هى تؤدى إلى أن المطعون ضده قد خصم البنك المدعى عليه بصفته ممثلا للتركة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ عني بلبراز هذه الصفة وقضى فى الدعوى على هذا الأساس فإنه لا يكون قد عدل شخص المحكوم له فى الدعوى الأصلية أو استجاب لطلب جديد فى الدعوى الفرعية وإنما قصد بيان هذه الصفة وتحديد ما يتفق مع الواقع المطروح فى الدعوى وبني على ذلك أن طاب المطعون ضده - المدعى - أمام محكمة الاستئناف الحكم له شخصيا بالمبلغ محل الدعوى الفرعية هو فى الواقع الطلب الجديد الذى لا يقبل أمام محكمة الاستئناف والذى واجهته المحكمة بالرفض (١)

- الدفاع عن عموم التركة وليس عن نصيب الوارث :

#### مصلحة التركة ومصلحة الوارث : (٢)

من المقرر أن التركة منفصلة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائن عليها حق عيني تبعي بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤولضىء منها للورثة ويصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها.. وإذا كانت القاعدة أن الحق العيني التبعي لا يقبل التجزئة فإنه على هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة فى شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفى أن يديه البعض

(١) نقض. لدى جلسة ١٩٧٧/٦/٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ - ١ - الطعن رقم ٢٢٦ من ٤٢ ق. ص ١٤٠٠ .  
(٢) نقض. لدى جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ ج ١ - طعن رقم ٢٧٦ من ٣٠ ق. ص ٢٨٥ .

ليفيد منه باقى الورثة . هو الدفاع عن نصيبه المحدد فى التركة وإنما الدفاع عن عموم التركة ككتاب شرعى عنها :

وإذ كانت مورثة الطاعنين قد رفعت الدعوى بدينها حالة الحكم لها به على تركة مدينها مورث المطعون ضده - ممثلة فى أشخاص ورثته ولم تطلب الحكم على كل واحد منهم بمحصته التى تلزمه فى هذا الدين ، ولما حكم لورثتها الطاعنين بهذا الدين على التركة لئلا تخلوا بمقتضى الحكم لإجراءات التنفيذ على أعيانها جملة وبلا تجزئة لنصيب كل وارث فيها ووجهوا تلك الإجراءات إلى الورثة ومنهم المطعون ضده بوصفهم ممثلين للتركة ولم يوجهوها إليهم على اعتبار أن كل منهم مالك لنصيب محدد فى الأعيان المنفذة عليها ، وكان المطعون ضده حين طعن فى إجراءات التنفيذ بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع لم يقصر اعتراضه على الإجراءات المتخذة على نصيبه الميراثى فى الأعيان المنفذة عليها وطلب إبطال الإجراءات المتخذة عليها جميعاً بما فى ذلك انصباء شركائه فيها ، فإن المطعون ضده فى إبدائه لهذا الاعتراض لم يكن يعمل لمصلحة نفسه وفى حلود نصيبه ، إنما لمصلحة عموم التركة ككتاب شرعى عنها ، وقائم فى الخصومة مقامها ومقام باقى الورثة ومن ثم فإنهم يفيدون من اعتراضه (١) .

— توجيه المطالبة للوارث من تركة مورثه :

لما كان المدعى قد طلب أمام محكمة أول درجة إلزام المدعى عليهما بالمبلغ موضوع الدعوى - وهو دين فى ذمة مورثهما - دون أن يضمن طلباته أنه يطلب إلزامهما بهذا المبلغ من تركة مورثهما ، إلا أنه لما كان الثابت من مصيقتى الدعوى الابتدائية وتعديل الطلبات أمام محكمة أول درجة وما ورد فى مذكرته المقدمة لها ، أن المدعى اختصم المدعى عليهما ابتداءً

---

(١) نفس مدعى جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ - مجموعة المكتب التنى - بالسج ١٦ ع ١٦ الطعن رقم ٢٧٦ س ٣٠ ق ١ من ٣٧٥ .

بوصفهما ورثة المدين وأنه يطلب إلزامهما بدفع المبلغ من تركة المورث وبالتالي فإن ما أضافه في صحيفة الاستئناف من إلزامهما بدفع هذا المبلغ من تركة المورث لم يكن إلا بياناً وتحديداً لطلبه الأصلي ولا يعتبر من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يقبل إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٣٥ مرافعات (١) .

- الوارث لا يمثل غيره الحاضر :

وإذ كان نزول الطاعن عن اختصاص المستأنف عليهما يتساوى في الأثر مع عدم اختصاصهما أصلاً ، وكان النزاع غير قابل للتجزئة لأنه ينصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيولتها إلى الورثة ، فإن لازم ذلك هو بطلان الاستئناف لعدم اختصاص الوارثين المذكورين فيه لا يصح في صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهم نائبين عنهما في الاستئناف باعتبارهم جميعاً من الورثة لأنهما كانا مائلين في الدعوى إلى أن صدر الحكم المستأنف لصالحهما ولا ينوب حضر في الطعن عن كان حاضراً مثله في الخصومة التي صلب عليها ذلك الحكم (٢) .

---

(١) نقض مفق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ - ١ - الطعن  
رقم ٣٨٨ من ٤٣ ق . ص ٧٤٩ .

(٢) نقض مفق جلسة ١٩٨٠/١/٢٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - ١ - الطعن  
رقم ٦١٩ من ٤٣ ق . ص ٣٣٤ .



## المطلب الثاني

### بيان الصفة

وجوب رفع الدعوى من ذى صفة على ذى صفة

#### - مناط الصفة :

العبرة في الصفة هي بحقيقة الواقع ، ولا يعتبر الشخص طرفاً في خصومة بتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوع به ، فإن انتحلت صفة النيابة أو أضفاها الحكم على شخص بلا مبرر ، فهذا أمر كاف لاعتباره طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بما يحق له الطعن فيه ، ويكون ذلك جائزاً من صاحب الصفة الحقيقي (١) .

وإذا كان لا نزاع بين الطرفين في أن المدرسة منشأة فردية مملوكة للمطعون ضده ، وبالتالي لا تعد شخصاً اعتبارياً له ذمة مالية مستقلة ، بل هي جزء من ذمة صاحبها ، مما يعيب تلك المنشأة من أضرار إنما يصيب ذمة المطعون ضده شخصياً ، وبالتالي يكون هو صاحب الصفة في المخاصمة أمام القضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء برفض الدفع بانعدام صفة المطعون ضده في التماضي فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون (٢) .

#### - الصفة والقيمة مادية :

إن التحقق من صفة رافع الدعوى هو تحصيل تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وأنه لا تريب على المحكمة إن هي

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ - ٢ الطعن رقم ١١١٠ س ٤٧ ق . ص ١٩٨٤ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٧٣/٦/١٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ع ٢ الطعن رقم ٥٢٥ س ٣٧ ق . ص ٨٨٦ .

استخلصت من عقد الإيجار وبطاقة التهجير أن المطعون عليه هو أحد المهجرين من محافظة بورسعيد ، وتم التنازل له عن شقة النزاع ، ورتب على ذلك توافر صفة في إقامة الدعوى بطلب تخفيض الأجرة ، ولا على الحكم بعد ذلك إن هو اطرح ما قدمه الطاعن من أوراق لا تنفي هذه الصفة لأن قيام الحقيقة التي اقتنع بها في الرد الكافي المسقط لكل حجة تخالفها (١) .

والصفة على هذا النحو واقعة مادية جائز إثباتها بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم يكون للحكمة الموضوع أن تستخلص توافرها بما تقتنع به من أدلة الدعوى ، ولا سلطان عليها في ذلك طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله (٢) .

ولما كانت للشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تدور إشهار إفلاسها لو توافرت شروطه بما يترتب عليه إفلاس الشركاء المتضامنين فيها ، ولئن كان الطاعن لم يمثل في الدعوى ، إلا أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مذكرة أنكر فيها صفته كشريك في الشركة الواقعية التضامنية ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أقام الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية هذه ، إلا أنه لم يورد أى دليل على أن الطاعن كان شريكاً متضامناً فيها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على الرضخ من ذلك بإشهر إفلاس الطاعن بهذه الصفة فإنه يكون معيباً بالقصور في التيسيب في هذا الخصوص (٣) .

---

(١) نقض ملف جلسة ١٩٧٦/٣/٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول الطعن رقم ٤٨٧ ص ٤٢ ق . ص ٥٥٧ .

(٢) نقض ملف جلسة ١٩٨٠/١/٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - ١ الطعن رقم ٧٩٩ ص ٤٥ ق . ص ١١٤ .

(٣) نقض ملف جلسة ١٩٧١/١/١٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ج ١، الطعن رقم ٢٦٢ ٣٦ ق . ص ٦٣ .

- اكتساب المدعى للصفة أثناء نظر الدعوى :

أنه وإن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة في رفعها إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه الصفة أثناء نظر الدعوى مراعيًا المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في القانون ، فإن العيب الذي شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح بعد زوال العيب منتجة لأثارها منذ بدايتها ، ولا تكون المدعى عليه مصلحة في التمسك بهذا الدفع (١) .

أما إذا كانت الصفة قد توافرت منذ رفع الدعوى ثم زالت بعد ذلك فهذا يؤدي إلى انقطاع سير الخصومة بقوة القانون . ثم إنه من المتصور عملاً أن تعود الصفة مرة أخرى بعد الزوال . ومتى كانت قد اختصمت في الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها ولية على القاصرين . وأثناء سير الاستئناف عزلت من الوصاية بمقتضى حكم مما يترتب عليه انقطاع سير الخصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف سيرها إلا بإعلان صاحب الصفة في النيابة عن القاصرين . وكانت الطاعة قد استعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصاية الذي يرتد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ . وكانت لم تعلن - بعد عودة الصفة إليها - بقيام الخصومة حتى تستأنف سيرها في مواجهتها إذ يفترض جعلها بعد عزلها من الوصاية ، وانقطاع تلك الخصومة بقوة القانون . لما كان ذلك فإن كل ما تم في الخصومة من إجراءات بعد انقطاع سيرها يكون باطلاً بما في ذلك الحكم المطعون فيه (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٣/١/٢٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ١ الطعن رقم ٥٢٤ س ٣٧ ق . ص ١٠٩ ، نقض مدني جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ - الطعن رقم ١٧٤٧ س ٥١ ق . غير منشور .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ - مجموعة المكتب الفني - ٢٥ الطعن رقم ٢٢٤ س ٤٠ ق . ص ١٥١٥ .

### — موقع الصفة في الصحيفة :

لئن كان يلزم لصحة الطعن رفعه من المحكوم عليه بذات الصفة التي كان محتصفاً بها في ذات الخصومة التي صدر بها الحكم المطعون فيه ، إلا أنه لما كان القانون لم يشترط في بيان هذه الصفة موضعاً وحيزاً من صحيفة الطعن أو الدعوى ، فإنه يكفي لصحته أن يرد عنها بصحيفته في أى موضع منها ما يفيد إقامة الطاعن له بذات الصفة . لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أن الطاعن وإن لم يشر في صلبها إلى صفته كحارس قضائي على المقار الواقعة به عين النزاع ، وهي الصفة التي أقام بها الدعوى المطعون في حكمها وصدور الحكم على أساسها ، إلا أنه ردد هذه الصفة في مواضع متعددة من الصحيفة سواء في بيان وقائع النزاع أو في أسباب الطعن ، مما يدل على أنه ألزم في طعنه الصفة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة على غير أساس<sup>(١)</sup> .

### زوال الصفة والتتبع المترتبة على ذلك :

#### ١ — قد تنوافر الصفة بتكليف قانوني آخر :

إذا كان المدعى قد مثل في الدعوى تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها ابتداءً بواسطة والدته بوصفها وصية عليه ، فإن بلوغه سن الرشد بعد ذلك أثناء سير الدعوى — إذا لم تنبه المحكمة إليه — لا يكون من شأنه أن يحول دون اعتبار حضور والدته عنه حتى صدور الحكم في الدعوى. — وعلى ما جرى به قضاء النقض — حضوراً مستجلاً لآثاره القانونية ، ذلك أنه يبلوغه سن الرشد يكون قد علم بالدعوى بواسطة والدته التي كانت وصية عليه ، ورضى باعتبار صفة والدته في تمثيله لازالت قائمة على أساس من النيابة الاتفاقية بعد أن

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٩/٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٢ : الطعن رقم ٤٨٤ ص ٤٥ ق . ص ٣٨٩ ، نقض مدني جلسة ١٩٧٦/٢/١٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول - الطعن رقم ٣٥٤ ص ٤٢ ق . ص ٤١٤ .

كانت نيابتها عنه نيابة قانونية ، فإذا التزمت والدة المدعى موقف التجهيل بالحالة التي طرأت على ولدها ببلوغه سن الرشد إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي فوجه المحكوم عليه استئنافه إليها بالصفة التي أقيمت بها الدعوى ابتداءً ، وكان قد تمحّد بموجب الحكم الصادر من محكمة أول درجة أطراف الخصومة بالنسبة للاستئناف ، وكان الأصل أن ليس الخصم أن يفيد من خطئه ولا ينقص ما تم على يديه فإن اختصاص المستأنف ضده في الاستئناف ممثلاً بواسطة والدته يعد اختصاصاً صحيحاً ومتبعاً لأثاره القانونية . وإذا استمرت والدته على موقف التجهيل أثناء سير الاستئناف فإن الحكم يصدر في هذا الاستئناف كما لو كان قد حضر المستأنف بنفسه الخصومة فيه (١) .

إذا فُصِرورة الوصي نائباً اتفاقياً متبعة استمراره في مباشرة الخصومة بوصفه وصياً رغم زوال تلك الصفة عنه أثناء سير الدعوى دون تنبيه المحكمة إلى ذلك ، لا تكون إلا إذا كان القاصر قد مثل في الخصومة تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها ابتداءً في شخص الوصي عليه ثم بلغه سن الرشد بعد ذلك ، ومن ثم لا تنسحب هذه القاعدة على من كان بالغاً سن الرشد من قبل رفع الدعوى وبالتالي لم يصبح اختصاصه بداءة .

### ٣ - زوال الصفة يؤدي إلى استنفاد الولاية :

ومنى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدّعى ، وكانت محكمة الاستئناف قد رأت أن الحكم المستأنف باطل لمصلوره في مواجهة شخص لا يمثل النقابة الطاعنة بعد زوال صفة ممثلها السابق ، فإنه لا يصح إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد بل يتعين على محكمة الاستئناف أن تمضي في نظرها ، وأن تفصل في موضوعها

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ٤ العدد رقم ١٥٩ ص ٣٢ ق . ص ١٦٨٠ ، نقض مدني جلسة ١٩٨٠/١/١٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - ١ العدد رقم ٥٤٥ ص ٤٨ ق . ص ١٩٩ .

في مواجهة الممثل الحقيقي للثقة . إذ أن الاستئناف في هذه الحالة يطرح عليها الدعوى بما احتوته من طلبات ودفع (١) .

### ٣ - زوال الصفة يؤدي إل سقوط الخصومة :

لما كانت مدة سقوط الخصومة لا تبدأ في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة إلا من اليوم الذي يقوم فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي . فإذا كان الاستئناف قد رفع أصلاً من والد المطعون عليهم بصفته ولي عليهم ثم زالت عنه هذه الولاية يملوهم سن الرشد فإنه يترتب على زوال صفته في مباشرة الاستئناف والسير فيه وانتقال هذه الصفة إليهم أن مدة سقوط الخصومة في هذه الحالة لا تبدأ من اليوم الذي صدر فيه حكم محكمة النقض بإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف وإنما من اليوم الذي يتم فيه إعلان المستأنفين بوجود الاستئناف (٢) .

### ٤ - زوال الصفة ينتج دفماً بعدم قبول الدعوى :

إذا لم تتوافر الصفة لدى كل من المدعي والمدعى عليه ، سواء قبل رفع الدعوى أو أثناء نظرها ، فإن هذا الزوال ينشئ بقوة القانون الإجرائي الخصم الآخر دفماً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة .

ولما كانت المادة ١٩ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية (أ) ... »

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٧/٥/١٩٧١ - مجموعة للكتب الفقهية - السنة ٢٢ ع ٢ العلوم رقم ٤٨١ ض ٣٦ ق . ص ٧٠٢ .

(٢) نقض مدني جلسة ١١/٧/١٩٦٥ - مجموعة للكتب الفقهية - السنة ١٦ ع ١٢ العلوم رقم ٦٢ ص ٣١ ق . ص ١٩٦٥ .

(ب) القيام بشئون التعليم ... « . وتنص المادة ٣٤ منه على أن « تباشر مجالس المدن بوجه عام في دوائرها الشئون ... التعليمية والثقافية ... » كما تنص المادة ٥٣ على أن « يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحكمة وغيرها من الهيئات في صلاته بالغير » . وإذا كانت المطعون ضدها حين أقامت دعواها قد قصرتها على الطاعنين الثلاثة الأول وهم وزير التربية والتعليم بصفته ومراقب التعليم ، ممن لا صفة لهم وفقاً لأحكام القانون المشار إليه في المثلول أمام المحكمة للتقاضى في خصوص النزاع القائم فيما بين المطعون ضدها وبين مراقبة التعليم بالبلدشين ، فإن دفعهم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لرفعها على غير ذي صفة يكون صحيحاً في القانون (١)

#### — الرضا في التمثيل ليس طليق فيجب ألا يصطلمن بالقانون :

وبما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم انتهى إلى رفض الدفع منهم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، على سند من أنهم ارتضوا أمام محكمة أول درجة تمثيل الجهات الحكومية التي يعملون فيها ولا يحق لهم الدفع بعد ذلك بعدم تمثيلهم لها ، في حين أن أيأ منهم لا يمثل الجهة الإدارية التي يرأسها في التقاضى ، لأن هذه الجهات الإدارية ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة فنطقة بنها التعليمية — الطاعن الثاني — يمثلها وزير التربية والتعليم ، ورئيس قلم الودائع والكتاب الأول بمحكمة المنصورة وميت غمر — الطاعنان الأخيران — إنما يمثلهما وزير العدل ، بالإضافة إلى سكوت الطاعنين عن إبداء الدفع أمام محكمة أول درجة لا يمنحهم الصفة في تمثيل هذه الجهات لأن القانون وحده هو الذى يعين الشخص الذى يمثل الجهة الحكومية أمام القضاء ، ولأن الدفع بعدم القبول يجوز إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى .

(١) نفى على جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ - الطم  
رقم ٨٠١ س . ص ١٥٠٨ .

وقررت محكمة النقض بأن هذا النعى صحيح (١) ، ذلك أن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة القانونية عنها ، وهي نيابة المراد في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون والأصل أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيها يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير ، فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدعى وفي الحدود التي يبينها القانون ، لما كان ذلك وكان الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها غلا بالمادة ١١٥ مرافعات ، وكان سكوت الطاعنين عن التمسك به أمام محكمة أول درجة لا يسقط حقهم في إبدائه أمام محكمة الاستئناف وكان لا يجوز القول بأن الطاعنين ارتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي يعملون بها أمام محكمة أول درجة ، وأنه لا يجوز لهم من بعد الدفع بعدم تمثيلهم لها لأن صفة الوزير أو من يعينه القانون في التمثيل أمام القضاء مقرررة بالقانون ولا يملك الطاعنون بهذه المثابة أن ينصبوا أنفسهم نائبين قانونيين عن الجهات التي يتبعونها بقبولهم تمثيلها أمام القضاء في الدعاوى المرفوعة عليها ، وطالما أنه ليس لأهم شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، وكان لا يسوغ التبرع بما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١١٥ سائلة الذكر من أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائماً على أساس فلانها تؤجل الدعوى لإعلان ذى الصفة بدلا من الحكم بعدم القبول تبسيطاً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو يصعب منه تحديد الجهات التي لها صفة في التداعى لأن إختصاص ذى الصفة عملاً بهذا النص المستحدث لا يكون له محل إلا أمام محكمة أول درجة فقط إذ لا يجوز أن يختصم أمام محكمة الدرجة الثانية من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى ، لما كان ما تقدم

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٧/٢/٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ - العدد



وكان كل من الهيئات الطاعنة لا تعتبر شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هي في تقسيمات الدولة مصالح أو فروع تابعة لوزارات معينة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تحول مديرها النيابة عنها قانوناً وتمثيلها في التقاضي وكان الحكم فيه إذ بني قضاءه برفض الدفع بعدم القبول على سند من أن الطاعنين قد ارتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي يرأسونها قد حجب نفسه بذلك عن تقصي الممثل القانوني لها بالتطبيق للأصول العامة أو للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### ١- المغايرة في الدليل لا ينفي الصفة :

ولا يؤثر في اعتبار صفة المدعى - في رفع الدعوى - أن يكون السند الذي اعتمد عليه في ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايراً لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادراً بعد نقض الحكم السابق ، ذلك أن التمسك بسبب جديد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليس من شأنه تغيير موضوع النزاع ، وأنه نفاذاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٥ مرافعات يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة تغيير حيدبه والإضافة إليه (١) .

#### ٢- إصباح الصيغة للصفة :

مضى كان الطاعن قد اختصم في الدعوى الابتدائية بصفته ناظراً على الوقف وكان الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها وإن وجه إليه دون ذكر هذه الصفة إلا أن ما جاء بعريضة هذا الاستئناف يفصح من أن اختصاصه فيه كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية فإن إعلان الاستئناف على الوجه الذي تم به يكون كافياً في الدلالة على أنه موجه إلى الطاعن بصفته ناظراً على الوقف ، إذ المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة

(١) انظر المؤلف - النظرية العامة للطالبات المرافعة - ١٩٨٤ - ص ٢٣٠ .

المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم فإن كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون (١).

#### ١- الصفة والتصفية :

ومن المقرر أن تمثيل المصطفى للشركة في فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التي تستلزمها التصفية والدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها ، أما إذا تعلق الأمر بالشروع في تنفيذ الحكم القاضي بحل الشركة وتصفيتها ويعلن أحد الشركاء مصفياً لها فإنه لا يعدو أن يكون حكماً من الأحكام التي يراد تنفيذها هنالك ، لا تختلط صفة المصطفى مع صفة المحكوم له ، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ بالمنازعة فيما قضى به الحكم من تعيينه مصفياً أو سلطاته في التصفية أو بصحة الإجراءات التي اتخذها بحسابه مصفياً لشركة تحت التصفية وإنما يتعلق الأمر بمجواز تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفة كصطفى ملحوظة وإنما تبرز صفة كطالب تنفيذ محكوم له (٢) .

وتأسيساً على ما تقدم فعند حل الشركة تبقى شخصيتها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية . وحتى تمت التصفية وتحدد الصافي من أموال الشركة انتهت مهمة المصطفى بأن يجمع بين أيدي الشركاء الأموال الباقية التي تصبح ملكاً مشاعاً للشركاء ترى قسمته بينهم ، كما يجب عليه أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة للقيد ، محو قيد الشركة من السجل التجلري خلال شهر من إقفال التصفية ، فإذا لم يقدم طلب المحو كان لمكتب السجل التجاري أن يحو القيد من تلقاء نفسه وذلك إعمالاً بحكم المادة ١٣ من قانون السجل التجاري . ويرتب على ذلك إنهاء أعمال التصفية وزوال الشخصية المعنوية للشركة نهائياً وبالتالي زوال الصفة .

وإذا رفعت دعوى من شركة بالمطالبة بدين لها على الغير ثم حكم بانقطاع سبب الخصومة لانقضاء هذه الشركة ، فإن مجرد حضور جميع الشركاء أمام

(١) نقض منقذ جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ٤ -  
الطعن رقم ٤٨ س . ق ٣١ (أحوال شخصية) ص ١٩٩٨ .

(٢) انظر المؤلف أصول التنفيذ الجبري - ١٩٨٣ - ص ١٢ - ١٣ .

الحكمة وطلبهم استئناف السير في تلك الدعوى بغير تقديم ما يدل على أن الذين المطالب به لم يصفى لا تتحقق به صفتهم في المطالبة به لاحتمال أن يكون هذا الدين قد شملته التصفية وآل إلى أجنبى عن الشركاء — فإذا كانت المحكمة قد أرادت التحقق من هذا الأمر فطلبت إلى الشركة الطاعة بتقديم عقد التصفية. الثابت التاريخ ولما امتنعت عن تقديمه اعتبرت الدليل غير قائم على بقاء هذا الدين بغير تصفية ورتبت على ذلك عدم ثبوت صفة الشركاء في المطالبة به فإنها لا تكون قد خالفت القانون (١).

— تعدد الصفات للشخص الواحد وتعدد الأشخاص لوى الصفة الواحدة :

ويجب التمييز في مجال الصفة والصفة كما بين تعدد الصفات للشخص الواحد وما بين تعدد الأشخاص الذى يكون لهم صفة واحدة ، إذ في الحالة الأولى سيكون بصدد طرف واحد ذو صفات متعددة ، وبالتالي إذا ما انهارت إحداها ظهر بالصفة الأخرى ، أما في الفرض الثاني نكون بصدد أطراف متعددين لهم صفة واحدة بحيث إذا ما ظهر أحدهم بتلك الصفة كان ظهوراً صحيحاً وإذا ما انهارت الصفة في أحد ذاتها لم يصلح أيأ منهم للظهور بتلك الصفة :

١ — ومؤدى نص المادة ٤٥٤ مرافعات — وعلى ما ورد بالمذكورة الإيضاحية — أن دعوى الاستحقاق الفرعية لا ترفع إلا من الغير أما من يعتبر طرفاً في إجراءات التنفيذ فوسيلته التمسك بحق له على العقار هي الاعتراض على قائمة شروط البيع ، على أن الشخص قد يعتبر طرفاً في التنفيذ بصفته وغيراً بصفته أخرى وعندئذ يكون له بصفته الثانية أن يرفع دعوى الاستحقاق الفرعية ، ولا يقال في هذا المجال أنه يتعين عليه أن يبلى كل ما لديه بجميع صفاته مرة واحدة بطريق الاعتراض ما دام قد أخبر بإجراءات التنفيذ يلحس هذه الصفات — إذ في ذلك مصادرة لحقه في اتخاذ الوسيلة القانونية

---

(١) نقض ملف جلسة ١٩٢٥/٦/١٠ — مجموعة المكتب الفني — السنة ١٥ ع الطعن رقم ٤٧٣ من ٣٠ ق . ص ٧٥٣ .

«المناسبة في الوقت المناسب وفقاً لكل صفة من صفاته . ولما كانت الطاعة اعترضت على قائمة شروط البيع بوصفها وارثة للمدين الجاري التنفيذ على تركته أما دعاؤها الماثلة - الفرعية - فقد رُفِعَتْ بمقولة أنها مالكة للأطيان محل التنفيذ ملكية ذاتية لا تستمد سندها من المدين ومن ثم فهي بهذه الصفة لا تعتبر طرفاً في إجراءات التنفيذ وإنما تعد من الغير ويجوز لها بالتالي إقامة دعوى الاستحقاق الفرعية وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

٢. ولما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء في جميع الدعاوى التي ترفع منها أو عليها ، وكان مجلس الإدارة قد اختار لجنة ثلاثية من أعضائه لتولى إدارة الأعمال وتمارس سلطات العضو المنتدب حتى يثبت نهائياً في شغل هذا المركز ، فإن هذه السلطات تنتمى إلى اللجنة الثلاثية التي حلت محل العضو المنتدب ، وإذ لم ينص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى من أعضاء هذه اللجنة بالإدارة فإن لكل عضو من أعضائها أن يقوم وحده بأى عمل من أعمال الإدارة المختلفة التي عهد بها مجلس الإدارة إلى اللجنة ويدخل فيها توكيل المحامين والامتناع على الأعضاء على أن لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان هذا الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً عملاً بالمادة ١٠٥ من (٢)

#### خصائص للصفة بالصحيفة :

وفي هذا المجال الخاص ببيانات صحيفة الدعوى ، يجب على قاضى النزاع ألا ينظر إلى الصفة بالصحيفة نظرة سطحية بل عليه أن يتبين خصائص تلك الصفة وإلا انتهى به الأمر إلى مخالفة القانون ، كما يتعين على المحامى أو المتقاضى

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ٢ الطعن رقم ٤٧٣ س ٤٤ ق . ص ٦٨٥ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ع ٧ الطعن رقم ٢٣٨ س ٣٠ ق . ص ٩١٧ .

الذى بعد الصحيفة أن يستبين ذلك ليجتنب بالصحيفة نحو الصحة لا البطلان ،  
وتتميز الصفة بالآتي :

#### ١ - الصفة تدور مع حوالة الحق :

ومنى كان الواقع فى الدعوى أن الطاعن أقامها بطلب التعويض الناشئ -  
عن إخلال الشركة المطعون عليها تنفيذ عقد المقاولة على أساس أن هذا العقد  
الذى أبرمه مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن تضمن الاشتراط لمصلحة  
أعضاء الجمعية ، إلا أن الطاعن اعتمد أمام محكمة الإحالة على أن الجمعية  
أحالت إليه حقوقها بما فى ذلك الحق فى التعويض بموجب عقد حوالة أعلن  
للشركة أثناء نظر الاستئناف ، وكان يترتب على هذه الحوالة اعتبار الطاعن  
صاحب صفة فى طلب الحق موضوع الحوالة ، ولا يستطيع المدين الوفاء  
للمحيل بعد نفاذ الحوالة فى حقه ، فإن توجيه الدعوى إليه من المحال له الذى  
أصبح وحده صاحب الصفة فى المطالبة بالحق يكون صحيحاً ، وتنطى كل  
مصلحة للمدين فى التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لأن المدين وفقاً لنص  
المادة ٣١٢ مدنى أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التى كان له أن يتمسك بها  
قبل التحيل وقت نفاذ الحوالة فى حقه ، كما يجوز له التمسك بالدفع المستمدة  
من عقد الحوالة . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يرتب على الحوالة أثرها  
فى اعتبار صفة الطاعن فى المطالبة بالحق موضوعها لأنها لم تقدم إلا فى الاستئناف  
بعد صدور حكم النقض ، فإنه يكون قد خالف القانون (١) .

#### ٢ - ثبات الصفة لها بين محكمى الموضوع :

والأصل . فيمن يختصم فى الطعن - بالاستئناف - أن يكون إختصاصه  
بالصفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٧٣/١/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ ج ١ الطعن .

فيه ، من محكمة الدرجة الأولى ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطعن موجه إلى المطعون ضدها بصفته الشخصية وبصفته حارساً قضائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لها بصفته الشخصية لأنها لم تقم الدعوى الابتدائية ضد الطاعن بهذه الصفة وإنما أقامتها بصفته حارساً قضائية ، وما كان يجوز إدخالها خصماً بصفته الشخصية في الاستئناف وكان قضاء الحكم المطعون فيه - في هذا الخصوص - ليس محل نعي من الطاعنين وإنما أقيم طعنهم على أسباب لا تعلق لها بالمطعون ضدها بصفته الشخصية ، فإن اختصاصها بهذه الصفة يكون غير مقبول (١) .

### ٣ - الوزير صاحب الصفة على وزارته وما يتبعها من مصالح :

الوزير - وعلى ما جرى به قضاء النقض - هو الذي يمثل الدولة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وعلى ذلك فإن وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة فيما يدعيه الطاعن قبل المصلحة التابعة لها . ومن بينها مصلحة الجمارك - وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الدعوى رفعت على غير ذي صفة وهو مدير عام مصلحة الجمارك ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه (٢) .

وقد بلغا المشرع في بعض الأحيان إلى إسناد الصفة إلى رئيس الهيئة أو المصلحة بحيث لا يجوز إسناد الصفة إلى الوزير المتبوع ، فمثلاً الإذاعة كانت طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٥١٧ لسنة ١٩٥٦ مؤسسة عامة وكان يمثلها في التقاضي مديرها العام ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨

---

(١) نقض مدني جلسة ١٧/٣/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ - ١ - الطعن رقم ١٨٩ من ٤٠ ق . ص ٦١١ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٢/٣/١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ ألبطل الأول الطعن رقم ٣٢٠ من ٤٥ ق . ص ٧٢٦ ، نقض مدني جلسة ١٤/٥/١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ح الطعن رقم ٢٩٨ من ٣٤ ق . ص ٩٤٤ ، نقض مدني جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ٣ - الطعن رقم ١٥١ من ٤٣ ق . ص ٦٥٨ .

لسنة ١٩٦٦ بتنظيم هيئة الإذاعة فجعل منها هيئة عامة ، ونص في المادة ٣٥ على أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء . ومن ثم فقد زالت عن المدير العام صفته في تمثيلها هيئة الإذاعة ، وأصبح رئيس مجلس إدارتها هو وحده صاحب الصفة في تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها ، ولذلك لا يجوز للمدير العام أن يرفع الدعاوى أو الطعون بصفته ممثلاً للهيئة ، وإلا كانت غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة .

#### ٤ - الصفة لتدور مع الشخصية المعنوية لا الممثل القانوني :

من المقرر أنه إذا أقيمت الدعوى بصحيفة من الشركة المدعية سواء أمام محكمة أول درجة أو ثاني درجة ، وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الأصل المقصود بالخصومة دون ممثلها ، فإن ذكر اسم الشركة المدعية أو الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن ، يكون كافياً لصحة الصحيفة في هذا الخصوص ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى أو الطعن لرفعه من غير ذي صفة لعدم إضاح اسم الممثل القانوني للشركة يتعين الرفض . إذ العبرة بالصفة هنا للشركة ذات الشخصية المعنوية دون ممثل هذه الشركة ، وإن هذه الصفة تدور وجوداً وعلماً مع شخصية الشركة لا شخصية من يمثل تلك الشركة - وما يسرى على الشركة يسرى على البنك حيث يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديره ، ولذلك كانت الصفة للبنك وليس لممثله (١) .

#### ٥ - الممثل القانوني والصفة :

وإذا كان صاحب الحق شخصاً اعتبارياً فتثبت الصفة في الخصامة عنه

---

(١) انظر : نقض مدني جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الثاني - الطعن رقم ٣٧١ ص ٤٢ ق . ص ١٦٩٩ ، نقض مدني جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٣ - الطعن رقم ١٤٥ ص ٣٦ ق . ص ١٢١٦ ، نقض مدني جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ج ٤ الطعن رقم ٢٦٥ ص ٣٣ ق . ص ١٨٣ :

لن يمثله ، ولا يتناقض ذلك مع كون الصفة أصلاً للشخصية الاعتبارية ، ولما كان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن « شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين » والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين « لا يجوز لهم أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل » - تدل على أن الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز أن يتولى إدارتها ولا يعد ممثلاً قانونياً ، بل يقوم بذلك واحداً أو أكثر من الشركاء المتضامين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبي عنها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل وصار المطعون عليه شريكاً موصياً ومن ثم فليس له الحق في تمثيلها أمام القضاء ، ولا يرد على ذلك بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه هو صاحب الحيازة لعين النزاع مخصصاً إياها لإدارة الشركة وإن كان لا يمثل الشركة قانوناً إلا أنه يجوز له أن يلود عن حيازتها فيها خصصها له .. ذلك بأنه إذا استأجر شخص مكاناً لتشغله شركة طبقاً للمادة ١٥٣ مدني يعتبر متعهداً بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً أن تستأجر المكان ، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى التزامه وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بصفة الشخصية علاقة بالمكان المؤجر ، وأخذاً بهذا فإن حيازة المطعون عليه لعين متنى ولا يملك الادعاء باستجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي عن عقد الإيجار طبقاً للمادة ٥٧٥ مدني ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليه لرفعها على غير ذى صفة فإنه يكون قد خالف القانون (١).

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٨٠/١/٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - الطعن رقم



## — الصفة والبطان والانعدام :

### البطان الناشئ عن الصفة غير متعلق بالنظام العام :

من المقرر في قضاء النقض أن بطان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا يتعلق بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ، فإذا كان الثابت أن الطاعة وإن تمسكت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة الحراسة في رفعها ، إلا أنها لم يتمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يقبل منها التحدى بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع (١) . ولذلك إذا ما تنازل عن ذلك البطان صاحب المصلحة فيه ، فإن تنازله يسقط حقه في التمسك به (٢) . وإذا كان المذعى عليه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة المدعى في رفع الدعوى بكونه غير مالك أو بانعدام مصلحته فيها لزوال حق الارتفاق الذي يطالب به ، فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) .

ومن ثم فالبطان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى بطان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته إذ لا شأن لهذا البطان بالنظام العام (٤) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ع ٣ - الطعن رقم ١٠ س ٢٤ ق . ص ١٠٨٥ ، نقض مدني جلسة ١٩٧٩/١/١٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ١ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ع ١ الطعن رقم ١٣٦ س ٢٣ ق . ص ٤١٨ .

(٣) نقض مدني جلسة ١٩٦٨/٥/٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ع ٢ الطعن رقم ٤٠٣ س ٣٤ ق . ص ٩١٦ .

(٤) نقض مدني جلسة ١٩٧٧/٤/٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ع ١ - الطعن رقم ١٥١ س ٤٢ ق . ص ٨٨٥ .

### ١ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة :

والدفع بعدم القبول لانعدام صفة المدعي في رفع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو دفع موضوعي يقصد به الرد على الدعوى برفضها ، ويترتب على الحكم بقبوله أن يخسر المدعي دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها ، وتستنفد محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها في الفصل في الموضوع ، ويطرح الاستئناف المرفوع به هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على المحكمة الدرجة الثانية لتظر موضوعها لا يفر من ذلك الحكم بقبول الدفع وقضاؤها برفض الدعوى أو بعدم قبولها لم يتعرض لساير ما أثير أمامها في صدد الموضوع لاستعاضته عن البحث فيها أو أن المدعي عليه دفاعه على الدفع بعدم القبول مكتفياً به من إبداء سواء ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء الحكم أن تعيد القضية لمحكمة الدرجة الأولى لتظر موضوعها (١) .

### ٢ - الصفة ودعوى البطلان الأصلية :

ولقد حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام ووضع آجالاً محددة لإجراءات معينة ، ولا يكون بحث أسباب العوار التي قد تلحق الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة ، فإذا كان الطعن في الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز ، أو كان قد استغلق ، فلا سبيل للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية ، وذلك احتراماً للأحكام وتقديراً لحجييتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وأنه وإن جاز في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية شأن حكم مجرد من الأركان الأساسية للأحكام ، إلا أنه متى كان الطاعن قد أقام دعواه الحالية بصفته الشخصية بطلب بطلان الحكم

(١) انظر نقض مدني جلسة ١٩٨٠/٢/١٢ مجموعة المكتب الثاني - السنة ٣٩ ج ١  
الطعن رقم ٣٥٢ من ٤٦ ق. - من ٤٨١ نقض مدني جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ - مجموعة  
المكتب الثاني - السنة ٢٩ ج ٢ الطعن رقم ١٤٦٢ من ٤٧ ق. - من ٢٠٥٣ نقض مدني  
جلسة ١٩٧٩/٥/٧ - مجموعة المكتب الثاني - السنة ٢٤٣٠ الطعن رقم ٧٥٨ من ٤٨  
ق. من ٢٩٧ .

المصادر ضد الشركة - التي كان يمثلها في تلك الخصومة بصفته مديراً والشريك المتضامن فيها - التي كان يمثلها في تلك والحكم المؤيد له استثنائياً ، استناداً منه إلى صدور هذين الحكمين ضد الشركة بعد حلها ، وإذ أصبح الحكم الصادر ضد الشركة نهائياً بتأييده استثنائياً واستغدت بذلك وسائل الطعن فيها ولم ينبه الطاعن بتغيير الصفة رغم مثوله في الخصومة قبل حل الشركة وبعد حلها ، وكان العيب الذي وجه إلى الحكمين المشار إليهما على النحو الذي يشره الطاعن لا يفقدهما الأركان الأساسية للأحكام ، فإن الحكم المطعون لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى إلى القضاء بعدم قبول دعوى البطلان الأصلية في هذه الحالة (١).

(١) نقض منى جلسة ١٧ / ١ / ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ع ١  
الطن رقم ١٢٠ ص ٣٣ ق ١٠٤ .  
ولقد استمر قضاء النقض على أن انعدام الصفة لا يبرر رفع دعوى البطلان الأصلية ، ومن قبضتها = إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من القول بانعدام الحكم الصادر في الدعوى - إفلاس - لانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل الشركة وانتهى إلى أن هو المدير الفعلي للشركة فهو الذي يؤتم بمقتضى الصفقات وتوقيع الأوراق باسم الشركة وبذلك يعتبر شريكاً متضامناً ويصح تنليم الأوراق الملقة للشركة في مركزها . وقد تسلم إعلان دعوى الإفلاس في مركز الشركة بالفعل ولذلك يكون إعلانها بالدعوى صحيحاً طبقاً للمادة ١٤ مرافعات فإن الحكم يكون قد قرّر بإيجاب لا خطأ فيها قانوناً إنعقاد الخصومة في الدعوى بما يقتضيه منه القوى بانعدام الحكم (نقض منى جلسة ١٩٧٢/٣/٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ع ١ الطن رقم ١٨٣ في ٣٧ ق . ص ٣١٦ )

ولا يعمل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بوقف تنفيذ حكم واجب التنفيذ لمجرد رفع دعوى بطلانه ذلك أن الطعن في الأحكام يكون بطريق من طرق الطعن المقررة قانوناً لا بطريق رفع دعوى مبتدأة بالبطلان على أنه أن جاز في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى البطلان الأصلية فإنما يكون ذلك من حكم تجرد من الأركان الأساسية للأحكام وليس هو شأن الحكم الصادر ضد شخص لا صفة له كمصطفى في الشركة ( بحكمة استئناف القاهرة جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٦٥ استئناف رقم ٥٤٤ السنة ٨٠ ق المجموعة الرسمية لسنة ١٩٦٢ ع ١ ص ٥٧ )

### المطلب الثالث

#### بيان الموطن

##### - مفهوم الموطن :

ومن البيانات الأساسية بصحيفة الدعوى بيان موطن أطرافها ، والموطن طبقاً للمادة ٤٠ مدنى - وعلى ما جرى به قضاء النقض - هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة إقامة فعلية على نحو من الاستقرار وعلى وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ولو تخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة إلا أن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها فى الموطن ، استثناءً بالمعايير السالفة ، من الأمور الواقعية التى تخضع لسلطة قاضى الموضوع ، باعتبارها مسألة تقديرية لا معقب عليها فيها لمحكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً وله أصل من الأوراق (١) .

وإذا كان الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، فإن هذا الوصف لا ينطبق على « منزل العائلة » إلا إذا ثبتت إقامة الشخص المراد إعلانه على وجه الاعتقاد والاستقرار . فلذا اعتبر الحكم المطعون فيه منزل العائلة موطناً للطاعنين : المدعى عليهم - يجوز توجيه إعلان الحكم المستأنف عليهم فيه بغير إثبات إقامتهم فيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٢) .

وتأسيساً على ما تقدم فإن محكمة النقض تكون قد التزمت بمنهج التصوير

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٩٧٨/١٢/٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ - ٢٨ الطعن رقم ١٤٤ س ٢٥ ق ص ١٨٥٠ ، نقض مدنى جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ ع ٣ الطعن رقم ١٠٣ س ٣٨ ق ص ٢٩٢ .

(٢) نقد مدنى جلسة ١٩٦٩/٣/١٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤١٧ الطعن رقم ٣٨

الواقعي للموطن والمركز على الإقامة الفعلية ، ومؤدى ذلك ألا يعد المكان الذى يتلقى فيه الطالب العلم دون أن يقيم فيه موطناً له (١) .

#### — الصحيفة والموطن :

ولما كان الموطن هو المحل الذى يقيم فيه الشخص على وجه الاحتياط والاستيطان ، وأن تقدير توافر هذين العنصرين هو من الأمور التى يستقبل بتقديرها قاضى الموضوع . وكان ما تمسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة إعلان دعواه إلى المطعون عليها .. مردود بأن مجرد إعلان الصحيفة في المكان الذى أورده فيها ينهض حجة على اتخاذها موطناً لها وتوافر الاعتياد والاستيطان . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع طرفي الدعوى وما قدماه فيها من مستندات وخلص إلى أن إقامة المطعون عليها بشقة والدة زوجها إقامة عارضة ، وأنها بصفتها مستأجرة أصلية لشقة الزاع أحق بها من الطاعن باعتبار أن إيجارته له موقوفة ومقرونة بعودتها من الخارج وكان ما أثاره — الطاعن — لا يعدو جدلاً فيها هو مقرر لقاضى الموضوع . وعلى ما جرى به قضاء النقض ، من سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديرأ صحيحاً وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليها منها (٢) .

#### الموطن شرعاً :

والرأى عند فقهاء الشريعة الإسلامية — وطبقاً لما جرى به قضاء النقض — أن الموطن الأصل هو موطن الإنسان في بلده أو بلدة أخرى اتخذها داراً توطن فيه مع أهله وولده ، وليس من قصده الارتحال عنها ، وهذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن وفقاً لنص المادة العشرين من لائحة

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٦٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤٢٠ الطعن رقم ٧٣ من ٣٥ ، ١٠٥ من ٣٨ ق من ٨٠٢

(٢) نقض مدني جلسة ١ / ٣ / ١٩٨٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ ج ١ الطعن رقم ٤٧٨ من ٤٩ ق من ٦٨٤

ترتيب المحاكم الشرعية من أن « محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً فيه عادة » (١) .

وإذا كان المشرع الوضعي في المادة ٤٠ مدني قد اعتد بالتصوير الواقعي للموطن - وعلى ما جاء بالمذكورة الإيضاحية - إستجابة للحاجات العملية واتساقاً مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية التي أفضحت عنها المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - سألقة الذكر - فلم يفرق بين الموطن وعلى الإقامة العادي ، وجعل المول عليه في تعيينه الإقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون إقامته بصفة مستقرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتقاد ، ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات غيبة مقاربة أو متباعدة .

إختلاف فكرة الموطن في القانون الداخلي عنه في القانون الدولي الخاص :

والموطن وفق المادة ٤٠ من القانون المدني إنما يتناول معناه في نطاق القانون الداخلي باعتباره رابطة بين الشخص ومكان معين بالدات في الإقليم الذي يقيم فيه عادة ، دون اعتداد بما إذا كان الشخص الذي يحدد موطنه بمقتضاها ينتمي إلى جنسية الدولة التي توطن فيها أم لا ، ويختلف عن فكرة الموطن في القانون الدولي الخاص التي تبني على صلة تقوم بين الشخص وبين إقليم دولة معينة مؤنسة على الجنسية ، تغلب عليها العلاقة الروحية وتخضع لمبدأ السيادة الإقليمية وتزاعى فيها الاعتبارات السياسية ويرتب عليها أثرها في تمتع الأجانب بالحقوق أو بيان القانون الواجب التطبيق عند تنازع القوانين ، وهي آثار مغايرة لما تحققه للأجانب فكرة الموطن في سائر فروع القانون الداخلي من قبيل إعلان الأوراق القضائية أو تحديد الاختصاص المحلى

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٧/٦/١ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ج ١ الطعن رقم ٣٦

س ٤٥ « أحوال شخصية » ص ١٣٠٤ نقض مدني جلسة ١٣٠٤-١٣-٢٣ - ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ٢ الطعن رقم ٤٥ س ٤٨ ق . « أحوال شخصية » ص ٢١١٦ .

وبالتالى فلا يستساغ القول بإنقاذ تقرير موطن للأجانب المقيمين  
فى بلد لا ينتمون بحقيقتهم إليه (١) .

مالا يعتبر موطن :

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى أن ميعاد الاستئناف فى  
هذه الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان المحكوم ضدها بالحكم الابتدائى بسبب  
تحلفها عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى . وعدم تقديم  
مذكرة بدفاعها ، قرر أن إعلانها بالحكم فى المنزل . . . لا يفتتح به ميعاد  
الاستئناف لأن هذا المكان لا يعتبر موطناً لها . وقد استند الحكم فى ذلك  
إلى شهادة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تفيد أن المطعون ضدها  
وزوجها اعتبرا مهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية وأنها لم تحضر إلى مصر  
طوال سنة ١٩٧٣ وهى السنة التى رفعت فيها الدعوى الابتدائية وتم خلالها  
إعلانها بالحكم الصادر فيها ، ثم أوضح الحكم أنه لا يغير من ذلك ما جاء  
بتلك الشهادة من أن المطعون عليها تقيم لدى حياتها بالمنزل سالف الذكر  
عندما تحضر إلى مصر إذ هى ملزمة قانوناً بالإبلاغ عن محل إقامتها لبيان  
وجودها بالأراضى المصرية (٢) .

- كفاية الموطن بالصحيفة :

ولئن كان تقدير كفاية الموطن الأصل للبدعي فى صحيفة دعواه أو عدم  
كفايته هو من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع إلا أنه يجب  
أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، ولما كان الثابت من بيان  
المطعون عليهم لموطنهم الأصل فى صحيفة افتتاح الدعوى أنهم اقتصرُوا على  
ذكر أنهم « بندر منلوط » ، وإذا كان الحكم المطعون فيه رغم منازعة

---

(١) نقض ملف جلسة ١/٦/١٩٧٧ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ج ١ الطعن رقم

٣٦ ص ٤٥ « أحوال شخصية » ص ١٣٥٥

(٢) نقض ملف جلسة ٢٧/٣/١٩٧٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ ج ١ الطعن رقم

٧٧٣ ص ٤٧ ق ص ٩٤٩

الطاعة في كفاية هذا البيان قد استدلت على كفايته بسبق تسليم الخطابات المرسلة من مكتب الخبير إلى المطعون عليهم والتي لم يوضح على مظاريفها عنوان تفصيلي ، وكان تسليم هذه الخطابات للمطعون عليهم لا يفيد بطريق اللزوم أنها سلمت إليهم في موطنهم ، ولا أن تلك البيانات كافية للتعريف على هذا الموطن ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسييب (١) .

#### — الغاية من ذكر الموطن بالصحيفة :

ومنى كان قد ثبت بصحيفة الطعن موطن المحامين الموكل أحدهما عن الطاعن الأول والموكل ثانيهما عن الطاعة الثانية ، وكان هذا الموطن معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملاً بالمادة ١/٧٤ مرافعات ، فإن تعيينه في صحيفة الطعن يجعل منه موطناً مختاراً للطاعن يكون هو الموطن بالنسبة لهما في كل ما يتعلق بالطعن وفقاً لما تقتضيه المادة ٣/٤٣ مدنى ، ويتحقق بذلك الغاية من ذكر موطن الطاعنين في صحيفة الطعن ، وهى إعلام ذوى الشأن به حتى يمكنهم إعلان الطاعنين فيه بالأوراق اللازمة لسير الطعن ، وطبقاً لما تقتضيه المادة ٢/٢٠ مرافعات ، فإنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء (٢) .

#### علم بيان الموطن بالصحيفة والره :

ولما كانت المادة ١/١٢ مرافعات قد أوجبت أن تشتمل صحيفة الدعوى على بيان موطن المدعى فقد أفادت أن يكون هذا البيان كافياً لإعلان ذوى الشأن بهذا الموطن اعلاتاً يمكنهم من معرفته والاهتداء إليه ، ومن ثم فإن البيان

(١) نقض مدنى جلسة ١٨/٢١ / ١٩٧٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ المجلد الثانى

الطعن رقم ٨٩ ، س ٤٠ ق ص ١٩٢١

(٢) نقض مدنى جلسة ٢٨/٣ / ١٩٧٥ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٦ ج ١ الطعن رقم

٥٩٥ س ٣٩ ق ص ١٧٦



الناقص الذي لا يمكن معه التعرف على المواطن يستوى في أثره مع إغفال هذا البيان (١).

ولإذ تنص المادة ٢/٢١٤ مرافعات على أنه « إذا كان المطعون ضده هو المدعى ، ولم يكن قد بين في صحيفة إفتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، سجاز إعلانه بالطن في موطنه المختار » . ومن ثم يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه - إذا كان هو المدعى - في موطنه المختار المبين في صحيفة إفتتاح الدعوى سواء كانت هذه الصحيفة قد خلّت تماماً من بيان المواطن الأصلي للمدعى أو كان البيان قاصراً لا يمكن معه الاهتداء إلى الوطن الأصلي ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر تطبيق حكم تلك الفقرة على حالة خلو صحيفة الدعوى من البيان المذكور ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢).

وفي طعن على حكم الخطأ في تطبيق القانون قرر الطاعنون بأنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته إعلاناً صحيحاً خلال الشهور الثلاثة التالية لإيداعها قلم الكتاب إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع تأسيساً على أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت لم في موطنهم المختار بمكتب وكيلهم في حين أنهم أثبتوا في صحيفة إفتتاح الدعوى محل إقامتهم الواجب إعلانهم فيه .

وقضت محكمة النقض (٣) بأن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت إعلاناً صحيحاً للمطعون ضدهم بموطنهم

---

(١) نقض مدني جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ المجلد الثاني

الطن رقم ٥٨٩ س ٤٢ ق ص ١٦٢٠

(٢) نقض مدني في جلسة ١٢-٥-١٩٨٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ ج ٢ أعلن

رقم ٢٢٧ س ٤٨ ق ص ١٢٤١

(٣) نقض مدني جلسة ٦/١ / ١٩٧٨ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٩ ج ١ الطعن رقم

٨٤٦ س ٤٥ ق ص ١٤٠٣

المختار خلال الأشهر الثلاثة التالية لإيداعها قلم الكتاب لعدم إثباتهم محل إقامتهم في صحيفة الدعوى الابتدائية ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مرافعات قد أجازت إعلان الطعن في الموطن المختار إذا كان المعلن إليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وكان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من صحيفة افتتاح الدعوى التي أقاموها للتدليل على أنها تضمنت بيان موطنهم الأصلي .

ولقد نصت المادة ١/١٢ مرافعات على أنه إذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطن مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصاً أو غير صحيح جاز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانها بها في الموطن المختار .

وترتيباً على ما تقدم فإن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين : أولهما إذا كان الموطن المختار — للمطعون عليه — مبنياً في ورقة الحكم . وثانيهما إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وفي غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطعن في الموطن المختار ، لأن الأصل أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي .

#### — العلاقة بين الموطن الأصلي والمختار :

وإذا كان مؤدى نصوص المواد ١٠ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٦٣ مرافعات و٤٣ مدق — يدل على أنه وإن كان الأصل أن يتم إعلان الأوراق القضائية في الموطن الأصلي للخصم إلا أن المشرع أجاز إعلانها في الموطن المختار إن وجد إذ أنه أجاز للخصوم في الدعوى إتخاذ موطن مختار لهم تعلن إليهم فيه الأوراق المتعلقة بتلك الدعوى ، وأوجب على المدعى أن يبين في صحيفة دعواه موطناً مختاراً في البلد الكائن بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن أصلي فيها ، فإذا اتخذ الخصم موطناً مختاراً ورأى إلغاءه وجب عليه أن يغير خصمه صراحة بذلك وإلا صح إعلانه فيه ، ولا يهض مجرد إتخاذ الخصم موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى دليلاً على إلغاء الموطن السابق ما لم يغير خصمه صراحة

بهذا الإلغاء ، إذ ليس ثمة ما يمنع قانوناً من أن يكون الخصم أكثر من موطن أصلي أو مختار (١) .

وليس في القانون ما يلزم الخصم المحكوم له إذ غير موطنه بأن يخطر خصمه بموطنه الجديد ، وما ورد في المادة ١٢ مرافعات من صحة إعلان الخصم بمحله المختار إذا كان قد ألغى هذا المحل ولم يخطر خصمه بذلك إنما يتعلق بالمحل المختار دون الموطن الأصلي ، وعلى ذلك فإذا استأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده فإن عليه أن يقوم بإعلان خصمه بالاستئناف في موطنه الجديد في الميعاد القانوني على الرغم من عدم إخطاره بهذا التغيير إذ أنه هو المكلف بموالة استئنافه واتخاذ إجراءاته في مواعييدها فإن كان يجهل الموطن الجديد لخصمه وعجز عن الاهتداء إليه فاعليه إلا أن يقوم بتوجيه الإعلان إليه في النيابة بعد أن يذكر في ورقة الإعلان آخر موطن معلوم له .

#### التمسك بالموطن المختار حق للمتمسك غير مقيد :

ولما كان يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون عليه — إذا كان هو المدعى — في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن مناط صحة إعلان الطعن في الموطن المختار في هذه الحالة هو خلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الأصلي وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيداً عليه .

وإذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي سواء بصحيفة افتتاح الدعوى أو في ورقة إعلان الحكم فإنه يصح إعلانه في الموطن المختار ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل هذا الإعلان تأسيساً على أن الطاعن ليس على جهل تام بموطن المطعون ضده الأصلي بسبب علاقة العمل بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ ج ١ الطعن رقم

١٢٣٩ س ٤٧ ق ٥ ١١٧٣

... (٢) نقض مدني جلسة ١٩٨٠/٤/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ ج ١ الطعن رقم

٢٧ س ٤٤ ق ١١٤٤

**- مدى صلاحية مكتب المحامي لأن يكون موطناً :**

وفي طعن على حكم لمخالفة القانون لإعماله حكم المادة ٢١٤ مرافعات مع قصره على مفهوم الموطن المنصوص عليه في المادة ٤٠ مدني - وهو الموطن الأصلي - دون الموطن الحكي الذي نصت عليه المادة ٤١ مدني وهو المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة أو يباشر فيه الوكيل أعمال موكله والذي يعتبر موطناً بالنسبة لتلك الأعمال وبالتالي يعتبر موطناً للموكل يصبح إعلانه فيه لدى الوكيل ، ومن ثم ينصرف حكم المادة ٢١٤ مرافعات - مع عموم نصها وعدم تخصصه - إلى الموطن الأصلي والحكي معاً.

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي مردود بما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لنص المادة ٢١٤ مرافعات من أن المقصود بلفظ الموطن - دون وصف في المادة المذكورة - هو الموطن العام للشخص وفقاً لأحكام القانون المدني وذلك رغبة في توحيد المصطلحات في قانون الموضوع وقانون الإجراءات . وإذا كان الموطن كما عرفت المادة ٤٠ مدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة فإنه يكون بذاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المقصود بالموطن الذي أوجبت المادة ٢١٤ مرافعات أن يتم إعلان الطعن فيه للحصم ، ولما كان مكتب المحامي وفقاً لهذا التعريف لا يعتبر موطناً له فإن إعلانه بالطعن الخاص به في مكتبه يكون باطلاً ، ولا يغير من ذلك جواز اعتبار مكتب المحامي موطن أعماله بوصفه المكان الذي يباشر فيه مهنته على نحو ما نصت عليه المادة ٤١ مدني ، إذ أن ذلك يقتصر على الأعمال المتعلقة به والمتصلة بمهنته وعمله كحمام ، ومن ثم لا يتعداها إلى ما يتعلق بغيرها من الأعمال أو يغيره من الأشخاص ، لما كان ذلك فإنه لا يستقيم في صحيح القانون - اعتبار مكتب المحامي موطناً لموكله - في مفهوم ما نصت عليه المادتين ٤٠ ، ٤١ مدني .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ مجموعة المكنية التي السنة ٣٠ ج ١ الطعن رقم

إذاً فالأصل العام أن تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي ، ولكن يجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون ، وصدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص من شأنه طبقاً للمواد ١٠ ، ٧٢ ، ٧٤ مرافعات يجعل موطن هذا الوكيل معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل هو فيها .

وإذا كان الثابت في الدعوى أن محكمة الاستئناف حجزت الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، وقدم المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعنين مذكرة بدفاعهما في الميعاد ثم قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة ثم كلفت المطعون عليهما بإعلان الطاعنين ، فأعلنوهما بمكتب ذلك المحامي بوصفه موطنهما المختار وتسلم هو شخصياً الإعلان دون أن يعترض أو ينفي وكالته عن الطاعنة الأولى وهو ما يستفاد أنه كان وكيلًا عنها في الاستئناف ، وقد تولى هو بصفته وكيلًا عن الطاعنتين الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض ، وأن يكون هذا بناءً على توكيل آخر ، لما كان ذلك فإن الإعلان سالف الذكر يكون صحيحاً وإذا اعتد به الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون (١) .

ويستفاد من نص المادتين ١/١٠ مرافعات و ١/٤٣ مدني مجتمعين ، هو جواز إعلان الخصم في الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني معين متى كان هذا الموطن المختار ثابتاً بالكتابة وكان الإعلان متعلقاً بهذا العمل ، ما لم يفصح المراد بإعلانه كتابة عن إلغاء هذا الموطن ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن إعلان الطاعنين بصحيفة الدعوى وجه إليهم في مكتب وكيلهم المطعون عليه الثاني المتفق على اعتباره موطناً مختاراً لهم بالحرر سند الدعوى والمبرم بين المطعون عليه الأول والمطعون عليه الثاني بصفته وكيلًا عنهم ، وكان هذا الإعلان متعلقاً بهذا الاتفاق وكان الطاعنون لم يفصحوا عن إلغاء هذا الموطن المختار ولم يقدموا دليلاً على علم المطعون عليه الأول بقيام نزاع

(١) نقض مدني جلسة ١٠/١٩٧٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ج ١ الطعن رقم

بينهم وبين المطعون عليه الثاني وإنهائهم للتوكيل الصادر منهم له قبل تحرير الاتفاق المشار إليه وفي علائهم بصحيفة الدعوى في موطنهم المختار ، فإن النعى يكون على غير أساس (١) .

حالات عدم الاعتداد بالموطن المختار :

١ - عدم اتخاذ الموطن المختار في ورقة إعلان الحكم :

تأسيساً على نص المادة ١/٢١٤ مرافعات فإنه يشترط لإعلان الطعن في المحل المختار أن يكون الخصم قد اتخذ هذا المحل في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينة قانونية على قبول إعلانه بالطعن فيه ولو لم يصرح بذلك .

وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يثبت أن المطعون عليها قد أعلنت الطاعن بالحكم الابتدائي وبالتالي لم تفصح عن رغبتها في اتخاذ محل مختار لها ، وكان الطاعن قد أعلن المطعون عليها بصحيفة الاستئناف في مكتب محاميا الذي كان يمثلها أمام محكمة أول درجة ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا ولا يغير من ذلك أن تكون المطعون عليها قد اتخذت من مكتب المحامي المذكور محلا مختارا لها في منازعاتها الأخرى مع الطاعن طالما أنها لم تتخذه محلا مختارا لها في ورقة إعلان الحكم الابتدائي (٢) .

٢ - عدم إعلان الحكم المستأنف ورفع استئناف مقابل :

وإذا كان التأييد بالدعوى أن المطعون عليهم لم يعلنوا الشركة الطاعنة بالحكم المستأنف وبالتالي لم يفصحوا عن رغبتهم في اتخاذ محل مختار لهم وكانت الشركة الطاعنة قد أعلنتهم مع ذلك بصحيفة استئنافها في مكتب المحامي الذي

---

(١) نقضت في جلسة ١٩٧٩/١/٨ - مجموعة المكتب الثاني - السنة ٣٠ - ١٤٣٠ - الطعن رقم ١٥٧٠ ص ٤٨ ق . ص ٢٩٣ .

(٢) نقضت في جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ - مجموعة المكتب الثاني - السنة ٢٦ - ١٤٢٦ - الطعن رقم ٦٨٠ ص ٤٠ ق . ص ٦٣٣ .

كان يمثلهم أمام محكمة أول درجة فإن هذا الإعلان يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليهم قد أعلنوا الطاعنة باستئناف مقابل بعد أن رفعت استئنافها متخذين من مكتب هذا المحامى محلا مختاراً لهم ، ذلك أن اتخاذهم المحل المختار في هذه الحالة لا تتحقق به ما اشترطه الشارع لصحة إعلان الطعن من وجوب اتخاذ المحل في ورقة إعلان الحكم ، ولا تعتبر قرينة قانونية على قبول الإعلان فيه ، وإنه تدل فقط على رغبته المطعون عليهم في إعلانهم بالأوراق القضائية المتعلقة باستئنافهم في المحل المختار (١) .

### ٣ - عدم التلازم فيما بين الموطن التجارى واختار ولو اتخذوا بداءة :

وليس في القانون ما يمنع من أن يتخذ الشخص من موطنه التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين ، وفي هذه الحالة لا يترتب على تغيير الموطن التجارى تغيير الموطن المختار لهذا العمل ، ما لم يفصح صاحبه عن رغبته في تغييره . وإذا كانت المادة ٤٣ مدنى تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار فإن أى تغيير لهذا الموطن يبنى الإفصاح عنه بالكتابة ، ولا يغير من ذلك علم الطرف الآخر بتغيير الشخص لموطنه التجارى الوارد بالعقد طالما أنه لم يفصح كتابة عن إرادته في اتخاذ هذا الموطن الجديد موطناً مختاراً لتنفيذ الإجراء المتفق عليه في العقد (٢) .

### ٤ - الإفصاح عن الإرادة وعلمه وإفائه :

ومن المقرر قانوناً أن وصول التعبير عن الإرادة إلى من وجه إليه يعتبر قرينة على العلم به إلا إذا أثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه .

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ج ٢ الطعن رقم ١٦٤ س ٣٦ ق. ص ٩٤١ .

(٢) نقض مدنى جلسة ٢٢/١٢/١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢ ج ٣ الطعن رقم ٩٣ س ٣٧ ق. ص ١٠٧١ .

ولما كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها قد أرسلت للطاعن لإخطاراً بالبريد المسجل على موطنه المختار المبلين بالعقد مفصحة عن إرادتها في عدم تجديد التعاقد لمدة أخرى ، وأن الطاعن هو الذى تسبب بخطئه في عدم العلم بمضمون هذا الإخطار عند وصوله حيث ترك موطنه المختار المبلين في العقد دون أن يخطر الشركة المطعون ضدها كتابة بتغييره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل الأثر القانوني لهذا الإخطار من وقت وصوله إلى الموطن المختار ، فإنه لا يكون قد خالف القانون (١) :

ولذلك قصد المشرع إلزام الخصم بإخبار خصمه بإلغاء موطنه المختار وتوقيع الجزاء عليه إذا تخلف عن اتخاذ هذا الإجراء بأن اعتبر إعلانه في الموطن المختار إعلاناً صحيحاً وهذا الإلزام والجزاء المترتب على عدم الاستجابة له إنما يتعلق بالموطن المختار دون الموطن الأصلي . أما إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه ، بما مفاده أن القانون يفرض على الشخص أن يخطر خصومه بموطنه الأصلي الجديد ولا تحمل مغبة إعلانهم له في موطنه السابق ، فإذا كان الطاعن قد أعلن بصفته الاستئذف في موطنه الأصلي ، فإن تجنيده في مرحلة لاحقة على تدخله في الدعوى لا يؤثر في صحة الإعلان طالما لم يخبر خصمه بذلك (٢) .

. — الموطن للأجنبي المباشر نشاط تجارى أو حرفه في مصر :

لما كانت المادة ٤١ ملق تنص على أن المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفه يعتبر موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص في المادة ٥٣ / ٢ من ذلك القانون على أن الشركات التى يكون مركز إدارتها الرئيسى في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها إلى القانون الداخلى — أى موطنها — هو المكان الذى توجد فيه

---

(١) نقض ملق جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٧١ — مجموعة المكتب القنى — السنة ٢٢ ج ٣ ،

الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٧ ق ، ص ١٠٧٢ .

(٢) نقض ملق جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ — مجموعة المكتب القنى — السنة ٢٨ ج ٢ ،

الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق ، ص ١٦٩٣ .



الإدارة المحلية ، والنص في المادة ١٣/٥ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل ، فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي للشخص — طبيعياً كان أو اعتبارياً — موجوداً في الخارج ولكنه يباشر نشاطاً تجارياً أو حرفة في مصر ، اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطناً له في مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط ، ولما كان لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطاً تجارياً في مصر وكيلاً ملاحياً ينوب عن مالكها — سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً — في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر العربية ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً للمالك السفينة تسلم إليه فيه الإعلانات وتمتسب منه مواعيد المسافة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات .



## المطلب الرابع

### محل الدعوى

#### تهديد وتقسيم :

ولقد نصت المادة ٦٣ مرافعات على أن تتضمن صحيفة الدعوى بيان محل الدعوى — بعناصره الثلاثة وهي تحديد القرار الذى يطلبه المدعى والحق أو المركز القانونى الذى تهدف الدعوى إلى حمايته بهذا القرار ، ومحل هذا الحق أو المركز القانونى . وأن تتضمن الصحيفة سبب الدعوى . أى العناصر أو الظروف الواقعية أساس الدعوى . ولقد عبرت المادة ٦٣ عن محل الدعوى وسببها بعبارة « وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدها » . ويلاحظ أن بيان كل من محل الدعوى وسببها يجب أن يكون محددًا مكانياً . فجرد ذكر وقائع أو طلبات أو أسانيد عامة غير محددة لا يكفي لتحقيق هدف المشرع . كما يلاحظ أن المشرع فى المادة ٦٣ — على خلاف المادة ٧١ من قانون المرافعات الملقى — لم يتطلب بيان الأدلة التى يستند إليها المدعى لإثبات وقائع الدعوى (١) .

وفى هذا البيان تتجلى قدرات ومهارات وخبرات « المحامى » من إبراز موضوع الدعوى — محلها — فى يسر وسهولة دونما خلط أو غموض أو تجهيل ، مستخدماً المنطق فى عرض الواقع الصحيح المنتج مستعيناً بالقانون المنطبق متمسكاً به ، على ضوء منهج سليم للصحيفة .

ونجاح الدعوى أو فشلها يدور ويرتبط مع هذا البيان وكيفية استخدام

---

(١) انظر دكتور قصى والى — المرجع السابق — ص ٥٠١ به ٢٦٠ ، ولقد نصت المادة ٧١/٢ من قانون رقم ٧٧ لسنة ٤٩ — المرافعات الملقى — على أنه يجب أن يبين فى الصحيفة « وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعى وأسانيدها » . أما المادة ٦٣/٢ فقد أسقطت عبارة « وأدلتها » .

الحامى له بالصحيفة . فهنا تظهر « صنعة الحامى » وكلما أحسنها وأتقنها كلما جاءت الصحيفة متينة البناء جديرة بالقبول وبطلبية الطلبات (١) .

ولكن ما هى القواعد التى تحكم وتنظم هذا البيان ؟ .. الواقع أنه طبقاً للنص المنظم فالمرشح لم ينص إلا على ذلك البيان مجرداً وقاصراً وإنما تكلفت مبادئ محكمة النقض بذلك التفصيل والإحكام لهذا البيان ، ولذلك تسيد المنهج القضائى فى تلك الجزئية ، وصارت قواعد النقض مبادئ ذات إلزام لكل من المتقاضى والقاضى .

ونستطيع أن نستعرض ذلك البيان على مسألتين :

المسألة الأولى : واقع الصحيفة وضوابطه .

المسألة الثانية : تحديد الطلبات بالصحيفة .

---

( ١ ) وينص قانون المرافعات السودانى القائم رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٨٣ فى المادة ٣٧ منه على أنه « إذا كانت عريضة الدعوى طويلة أو غير واضحة أو وجد بها خطأ أو نقص فى البيانات الواجب ذكرها فى العريضة رفضت المحكمة تصريح الدعوى وطلبت تقديم عريضة أفضل ما لم يصحح الخطأ أو يستكمل فى نفس الجلسة » .

### المسألة الأولى : واقع الصحيفة وضوابطه :

لكي يكون الواقع المبين بالصحيفة منتجاً وصحيحاً يتعين مراعاة الضوابط التالية :

#### أولاً - طرح الوقائع المادية طرحاً صحيحاً بما يتفق مع ظروف المدعى :

يجب على « الحاي » عندما يقوم بإعداد صحيفة الدعوى أن يبدأ بتسجيل الوقائع المادية الثابتة والصحيحة والتي تخلف ويقتضها المدعى وتتفق مع ظروفه حتى ولو كانت تتعارض مع مصالح الخصوم إذ أن للمدعى مصلحة شخصية فيها ، وإذا ما كانت الواقعة تشكل جانبين أو أكثر أخذ الحاي منها الجانب الذي يتسق ويتفق أكثر مع مصالح موكله وسلك به أقصر الطرق وأيسرها .

ومثال ذلك إذا ما أقام الما قول بناء لصاحبه دون أن يحرر بينهما عقد مكتوب ، وكنل صاحب البناء عن الوفاء بحقوق الما قول ، فلجأ الأخير إلى عماميه لكن يحصل على حكم بمستحقاقه ، فالوقائع هنا هو واقعة البناء المؤسسة على عقد غير منون ، فإذا ما طرح الحاي ذلك الواقع على علاقته ودونما إعمال فكره لرفضت الدعوى على أساس أن هذا الواقع يصطدم بعقبة قانونية في الإثبات ، وهذا الطرح لم يكن صحيحاً ولم يكن منتجاً من زاوية المدعى ، ولكي يكون هذا الواقع منتج ومطروح الطرح الصحيح ، يتعين على الحاي أن يطرح ذلك الواقع طرحاً مادياً بحثاً دون الإلتجاء إلى فكرة العقد وإنما يطرحه من خلال أن ذلك الما قول أقام البناء للمدعى عليه والذي أثرى من جراء ذلك العمل بغير سبب ولذلك يتعين إلزامه بمقدار ما أثرى ، وهذه واقعة مادية بحجة جائزة الإثبات بغير العقد ، ويكون الحاي قد تجاوز العقبة .

ولذلك تخطيء المحكمة في القانون لو أقامت قضاءها على أن هناك عقداً مبرماً بين الطرفين شفاة يلتزم بمقتضاه المدعى بأن يشيد للمدعى عليه بناء تحدد قيمته بسعر السوق وقت البناء ، وهي واقعة قانونية لا يجوز إثباتها بالبينة

قبل صاحب البناء طالما أن قيمته تزيد عن النصاب ولم يقدم المدعى دليلاً كتابياً يرخص له بإقامة البناء ، وأنه يتعين قبول الدفع الذى أبداه المدعى عليه بعدم جواز إثبات العقد بالينة .

وتأسيساً على ما تقدم قضت محكمة النقض (١) من أنه لما كان الطاعن - المدعى - قد أقام دعواه بطلب إلزام المطعون عليه - المدعى عليه - بقيمة المبنى موضوع النزاع على أساس أنه أقام هذه المباني لصالح المطعون عليه على أرض مملوكة للآخر دون أن توجد بينهما رابطة عقدية وهو ما يحوله إثبات هذه الواقعة المادية بكافة الطرق حتى لا يثرى المطعون عليه على حسابه بلا سبب ، مما مفاده أن الطاعن لا يستند إلى عقد مقاوله كسبب لدعواه بل يستند أصلاً إلى أحكام الإثراء بلا سبب ، وكان مؤدى نص المادة ١٧٩ مدنى أنه إذا تولى شخص عملاً لآخر وأدى هذا العمل إلى افتقاره في جانب ذلك الشخص وإلى إثراء بالنسبة إلى الآخر ، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانوني فإن الثرى يلتزم بتعويض المفقّر بأقل القيمتين الإثراء والافتقار ، ولما كان الإثراء والافتقار من الوقائع المادية فإنه يصح إثباتهما بجميع وسائل الإثبات ومنها البينة والقرائن ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على سند من أنها لم تقوم على عقد مقاوله تزيد قيمته عن ٢٠ جنيه دون أن يثبت بالكتابة ، ورفض على هذا الأساس إجابة الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات أنه هو الذى أقام المباني المذكورة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

#### ثانياً - شرح الواقع بالصحيفة شرحاً صحيحاً :

وعلى المحامى بعد أن يصل إلى الواقع المادى الصحيح المتبع في الدعوى ، أن يقوم بشرح ذلك الواقع المتمثل فيه عناصر الدعوى ، بعد أن يطلب من المحكمة الحكم له بطلبه أو بطلباته بصدر صحيفة الدعوى .

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٦ مارس ١٩٧٦ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول  
العلم رقم ٢٩ لسنة ٤١ القضائية ، ص ٦٦٤ .

ومثال ذلك أن المدعية إذا رفعت دعواها ضد المدعى عليهم طالبة الحكم باسترداد حيازتها للشقة الكاتنة . . . وتسليمها لها خالية ، وقالت شرحاً لها أنه بموجب عقد مؤرخ . . . استأجر زوجها الشقة المشار إليها من المالكة السابقة وكانت تقيم بها معه طوال حياته واستمرت على ذلك بعد مماته وقد انتهز إليها المدعى عليه الثاني ، فرصة غيابها فاحتل الشقة واستولى على بعض مقولاتها واختلس عقد الإيجار ، وحرر عنه المحضر رقم ... جنح ... وإذ ادعت المدعى عليها الثالثة - زوجة ابنها - أنها تقيم بالشقة مع أن إقامتها وزوجها كانت على سبيل التسامح ، كما تنازل ابنها عن عقد الإيجار إلى المدعى عليهم .. والذين آلت إليهم ملكية العقار دون وجه حق وأجراها صورياً إلى المدعى عليه الرابع - فقد رفعت الدعوى بالطلبات سالفة البيان (١) .

ويجب أن يكون الشرح على هدى المبادئ والقواعد المهيمنة على الدعوى مجردة ، ولما كانت المادة ٩٥٨ مدني تنص على أن « لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدانها ردها إليه ، فإذا كان فقد الحيازة خفية بدء سريان السنة من وقت أن ينكشف ذلك . ويجوز أن يسترد الحيازة من كان حائزاً بالنيابة عن غيره » يدل على أن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب ، ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ، والمراد بالقوة المستعملة لسلب الحيازة كل فعل يؤدي إلى منع الحيازة الواقعية ، لا فرق في ذلك بين القوة المادية أو المعنوية فيجوز أن يبنى الاغتصاب على أساليب الغش والتدليس والحداع وغيرها من المؤثرات المعنوية .

---

(١) انظر نقض مدني جلسة ٥ مايو ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول  
الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ القضائية ، ص ١٠٦٩ .

ويجب أن يكون شرح الوقائع على ضوء المعيار الجامع المانع بحيث لا يطول في الصحيفة ولا يقصر فيها وإنما تأتي مستوفاة ودقيقة .

مثال ذلك أن المدعى أقام دعواه ضد المدعى عليهم وطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض وقال بياناً لها أن ابنه المرحوم ... البالغ من العمر أربعة عشر عاماً نزل إلى حوض السباحة المنشأ بتنادى البنك الأهلى الذى يمثله المدعى عليهما الأولان فغرق ولم يجد من ينقذه وراح ضحية لإهمال المدعى عليه الثالث - مدير النادى - والعاملين المعينين على الحوض التابعين للمدعى عليهما الأول والثانى ، وإذ ثبت من التحقيق الذى أجرى فى محضر العوارض رقم .... أن العامل المشرف على الحوض لم يكن موجوداً بجانبه وإنما كان موجوداً بغرفة الماكينات ، وأن العامل المعين متقلاً كان متغيباً عن النادى فى ذلك اليوم ، وإذ سبب هذا الخطأ ضرراً بالمدعى لوفاة ابنه فقد أقام الدعوى بطلباته (١) .

ولما كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو - وعلى ما جرى به قضاء النقض - من مسائل الواقع التى تستغل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الأسباب السائغة المؤدية إلى ما انتهت إليه . وإذ يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت بغياب المتخذ عن النادى يوم وقوع الحادث ، وأنه وقت نزول الصبي إلى الماء لم يكن المشرف موجوداً بساحة الحمام ولكنه انصرف إلى غرفة الماكينات ، وأن طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائماً بالحمام مع صغار السن من النزول إلى الماء متى كان انقضاء غير موجود . ولما كانت تلك الأخطاء قد شرحت بالصحيفة شرحاً وافياً كافياً ، فإنه لا يجوز للحكم أن يرتكن بها إلى الصبي ويرتب عليها قضاءه بانتفاء علاقة السببية بين خطأ المشرف وبين الصبي ، ما كانت تمكنه أصلاً من النزول إلى الماء ، إذ كان المشرف موجوداً والمتخذ غائباً لأن واجب المشرف فى حالة عدم وجود المتخذ منع الضيعة من نزول الحمام ، فإن الحكم يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

(١) انظر نقض مدنى جلسة ٢٩ يناير ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١  
الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ القضائية ، ص ٣٥٧ .

**ثالثاً — يجب عند التمسك بالصحيفة بقانون أو بقاعدة قانونية أن يكون ذلك مطابقاً للواقع :**

لما كانت الصحيفة هي الوعاء الإجرائي التي تستوعب الدعوى بكافة عناصرها ، وكانت الوقائع هي السبيل الذي يحوى ويضم تلك الدعوى ، فإذا ما أراد المدعى أن يستند إلى قانون فإن ذلك كله يكون واقع متراس ، فيجب أن يكون الاستناد خادماً لهذا الواقع لأنه سيصير معه وحدة واحدة تقع في الواقع ، وإلا اتسدت الوقائع بعلم التجانس وساد فيها التناقض والاضطراب ، وهذا مدعاة لخسران الدعوى ، إذ يدل ذلك على عدم فهم واقع الدعوى الصحيح .

فإذا ما تمسك المدعى بصحيفة دعواه بأن نص المادة ٦٠ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ يوجب احتساب مدد الخدمة الوطنية لمن يحتفظ لهم بوظائفهم مدة تجنيدهم وبالتالي لا يجوز حرمان المهند من العاملين بالمؤسسات التي يقل عدد عاملها عن خمسين عاملاً من ميزة احتساب مدة الخدمة الوطنية في مدد خدمتهم وخبرتهم ، فضلاً عن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه جاء قطعاً في تقرير ضم مدة الخدمة الوطنية ويتعين تطبيقه على واقعة الدعوى .

وهذا الذي يجهل في صحيفة الدعوى ليس صحيح ، ذلك أن المادة ٦٠ من قانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية تنص على أنه « يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقل عدم موظفيهم ومستخلصيهم وعاملهم عن خمسين أن يحتفظ لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله ، أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده » ، مما مفاده أن المشرع لاعتبارات رآها لم يوجب على الهيئات والأفراد الذين يقل عدد العاملين لديهم عن خمسين أن يحتفظوا للمجندين منهم بوظائف أو بأعمال مدة تجنيدهم ، ولما كان في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ قد صلب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والنص في



المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة ٦٣ من ذلك القانون النص الآتي :

« تحتسب مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للمجندين والذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في أقدمياتهم » . ونص في المادة الثانية على أن « ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ م » . فلن مؤدى نص هاتين المادتين أن التسوية بين المجندين من العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع العام في خصوص إحساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون إلا اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه ، لأن الأصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، وإذا انتفى هذا الاستثناء ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أن الطاعن جند في المدة من ١٢ يوليو سنة ١٩٥٦ حتى شهر يناير ١٩٥٨ فإنه ينطبق عليه نص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ والذي كان ينص قبل هذا التعديل على أن يحتفظ للمجندين بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة ، وتبعاً لذلك لا يحق للطاعن وهو عامل بإحدى شركات القطاع العام أن يطالب بإحساب مدة خدمته العسكرية مدة خدمة مدنية ما دام أنه لم يكن يعمل بإحدى الجهات -

سابقة الذكر (١)

#### رابعاً - يجب مراعاة أثر الإجراءات والبطان المترتب عليها بدقة :

وعندما تكون صحيفة الدعوى معدة لطلب بطلان الإجراءات المتخذة ،

---

(١) نقض مدني جلسة ٨ مايو ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول ،  
العلم رقم ٥٩٥ لسنة ٤٠ القضائية ، من صفحة ١٠٧٣ - ١٠٧٤ .

فيجب على المدعى أو محاميه ، أن يقوم بإعداد جيد للصحيفة مبيناً الإجراء الباطل ودرجة ذلك بدقة مرتباً على ذلك بطلان الآثار التي وقعت وبصرف النظر عن المدة طالما أن البطلان قد وقع ولم يتحصن .

فإذا كان المدعى قد أقام دعواه ضد المدعى عليهم ، وقال بياناً لها أنه يمتلك بصفته الشخصية وبوصفه ممثلاً لشركة . . . المحل التجارى المبين بصحيفة الدعوى ومخلاف نشب بينه وبين العاملين بالبنك المدعى عليه الثالث فقد أوقع هذا الأخير حجزاً إدارياً على موجودات المحل وفاءً لدين أدى باستحقاقه ، وأثناء قيام هذا الحجز أوقعت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حجزاً إدارياً خر . . . شمل مقومات المتجر المادية والمعنوية وفاءً لمبلغ ستة آلاف جنيه يمثيل المستحق من اشتراكات التأمين على العمال ، وقد اتفقت الهيئة الحاجزة مع البنك على توحيد يوم بيع المحجوزات في الحجزين معاً وحدد له تاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، بيد أن الهيئة نكصت عن اتفاقها فافتردت بتعجيل يوم البيع في الحجز المتوقع منها إلى يوم ١٣ أكتوبر ١٩٦٦ دون مسوغ أو سبب مشروع وبالرغم من اعتراض البنك الحاجز الآخر ورفع إشكالا في التنفيذ فقد قضت الهيئة في إجراء البيع في هذا اليوم وقبل أن يتم الإعلان عنه إعلاناً قانونياً . ولقد اتخذت في سبيل ذلك إجراءات صورية مشوبة بالغش والتواطؤ انتهت إلى إثبات رسو المزداد على المدعى عليه الثاني بشمن بخس ، ولذا فقد أقام دعواه طالباً الحكم بانعدام وصورية البيع الذى أجرى يوم ١٣ أكتوبر ١٩٦٦ وفى عادة المحجوزات إليه وتمكينه من تسلم المحل التجارى (١) .

وإذا كان البيع الجبرى هنا قد وقع باطلا لمخالفة القانون لترتب على ذلك بطلان الإجراءات المبنية عليه ولأسترد المدعى مقولاته والعين ذاتها ، والعكس بالعكس ، أما إذا كان المحل التجارى قد رفع بشأنه دعوى إخلاء مثلاً لعدم سداد القيمة الإيجارية وفصل فيها بقضاء نهائى بطرده قبل اتخاذ إجراءات

---

(١) انظر نقص مذى جلسة ١٠ يناير ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١ ،  
العمان رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ القضائية ، ص ١٢٧ .

البيع الجبرى ، فع بطلان إجراءات البيع الجبرى إلا أنه لا يستطيع استرداد العين لانقضاء العلاقة الإيجارية فيما بين المدعى والمؤجر قبل البيع الجبرى وتحرير عقد إيجار مبتدأ لمستأجر آخر ، وبالتالي كان طلب التمكن من المحلات هنا لا محل له .

خامساً - يجب أن تكون المصلحة دائماً وأبداً واضحة في صحيفة الدعوى :

ويجب على المدعى أن يبرز في وقائع دعواه مناطها وهو المصلحة ، حيث أنه لا دعوى بلا مصلحة وأن المصلحة مناط الدعوى وشرطها الوحيد ، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال عرض واقع الدعوى .

فإذا كان المدعى قد رفع الدعوى ضد المدعى عليه الأول - المستأجر - والمدعى عليه عليه الثانى - مالك العين - بطلب الحكم بإخلاء الأول من الشقة الميئنة وتسليمها له خالية مما يشغلها ، وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد مبرم فى .... استأجر المدعى عليه الأول من المدعى عليه الثانى الشقة رقم .... بالعقار رقم .... بعقد استعمالها سكناً خاصاً له ، وقد تبين أنه استأجر لذات الغرض شقة أخرى بالمنزل رقم .... محتجزاً أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى ، بالخالفة لما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ (١) ، وإذ كان فى حاجة ماسة لاحتجاز شقة النزاع لغرض الزواج ، واتفق مع المالك - المدعى عليه الثانى - على تأجيرها إليه بعد إخلائها . ودفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لانقضاء المصلحة لسكن المدعى بشقة بذات العقار .. وقضت محكمة أول درجة برفض الدفع وإخلاء المدعى عليه الأول من إحدى الشقتين الواردتين بصحيفة الدعوى حسب اختياره ولقد تأيد هذا الحكم استثنائياً .. فطعن عليه بالنقض .

... ولقد أسس الطاعن نعيه على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى رفض الدفع بانتفاء المصلحة إلى أن

(١) وهذه المادة تقابل المادة ١/٨ من قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الجريدة الرسمية - ج ٣٦ الصادر فى ٨ سبتمبر ١٩٧٧م .

المطعون عليه الأول من طلاب السكن فتقوم له مصلحة في طلب الإخلاء ، في حين أن هذا لا يكفى وحده للقول بتوافرها ، بل يتعين ألا يكون له مسكن في ذات البلدة ، وهو ما لم يستظهره الحكم رغم تمسكه في مرحلتي التقاضي بأن للمطعون عليه الأول مسكناً خاصاً بذات العقار الكائنة به شقة الرابع .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، وأنه يجوز لكل صاحب مصلحة سواء كان مالكا للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب استئجار فيه أن يطلب إخلاء الخالف — لما كان ذلك ، وكان مقتضى إعمال هذا النص بما يتفق والحكمة التي تنفيها المشرع منه وهي — وعلى ما تفصح عنه المذكرة الإيضاحية — الحرص على توفير المساكن وتيسير السبل أمام طلاب السكن ليصلوا إلى بغيتهم ، أنه يشترط لتحقيق المصلحة القانونية في الدعوى المقامة من طالب السكن ألا يكون له مسكن خاص بالبلد الموجود به المسكن المطلوب إخلاؤه ، أو يقوم لديه المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فيه وإلا ترتب على إجابة طلبه وقوعه فيما نهى عنه القانون .

لما كان ما تقدم — وكان البين من الأوراق — أن الطاعن دفع بعلم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المطعون الأول فيها لأن له مسكناً خاصاً بذات العقار الموجودة به شقة النزاع وقد رد عليه الحكم الابتدائي بقوله : إن المدعى

---

(١) أنظر نقض مدني جلسة ٢٥ أبريل ١٩٧٩ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٤٣٠ —  
الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٨ القضائية ، ص ١٩٢ وما بعدها ، نقض مدني جلسة ٣٠ أبريل ١٩٨٠  
مجموعة المكتب الفني — السنة ٣١ ج ١ ، الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ القضائية ، ص ٢٦٤ ج ٤  
نقض مدني جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٣٦ ج ٢ ، الطعن رقم ٧٥٦  
سنة ٤٠ القضائية ، ص ١٧٦٧ .

من طالبي السكنى ومن ثم تكون له مصلحة في إقامة هذه الدعوى ومن ثم يضحى هذا الدفع على غير أساس من الواقع والقانون جدير بالرفض .  
ولاذ تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف معلقاً على ما أوردته الحكم المستأنف بأن القضاء بالإخلاء لا يرتب التزاماً قبل المالك بالتعاقد مع من يصدر الحكم لصالحه فلا تكون له مصلحة مؤكدة في إقامة الدعوى ، فقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله « فلا عمل للقول بأن الدعوى غير مقبولة لانتفاء المصلحة لدى رافعها إذ الثابت من أقوال شاهدي المستأنف عليه الأول - المطعون عليه الأول - أن وعداً بالتعاقد قد صدر من المستأنف عليه الثاني .. له بأن يقوم بتحرير عقد إيجار له عن الشقة موضوع الدعوى في حالة إخلائها من المستأنف - الطاعن - فمصلحة المستأنف عليه الأول قائمة ولا شك » . لما كان ما سلف وكان ما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي من قبل في هذا الخصوص لا يواجه دفاع الطاعن القائم على انتفاء مصلحة المطعون عليه الأول في إقامة الدعوى لوجود مسكن خاص له بالبلد الكائنة به شقة النزاع ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصر التسيب بما يستوجب نقضه .

**سادساً - يجب أن تتضمن صحيفة الدعوى وصفاً قانونياً لواقع الدعوى صلباً وهامشاً :**

ويجب على المحامى وهو يعد صحيفة الدعوى ويسرد وقائعها مردداً مرتباً سليماً ، أن يسنغ على واقع تلك الدعوى الوصف الصحيح لها والمتفق مع الواقع الصحيح والقانون السليم ، وهو بهذا العمل يركز الوقائع تركيزاً دقيقاً ويكشف عن منهج معالجته للدعوى .

ولقد جرى العمل على تخصيص هامش الصحيفة الأيسر لإبراز ذلك الوصف القانوني الذي يعطيه لها المحامى ويوقع أسفل منه .

وهذا الوصف هو تكييف للدعوى (١) قام به المحامى ، ولا يقيد به

محكمة الموضوع ، إذ يجب عليها إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، إذ أن عملية التكييف هذه سلطة يستأثر بها قاضى الدعوى ولا يتمتع بها الخصوم .

ولما كان عقد البيع ولو لم يكن مشهراً ينقل إلى المشتري الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها ، وكان الواقع أن المدعى أقام الدعوى بطلب طرد المدعى عليه من المنزل موضوع النزاع وتسليمه له ، تأسيساً على أنه اشتراه بعقد عرفي وأن المدعى عليه يضع اليد على المنزل دون سند قانوني فإن التكييف القانوني السليم للواقعة هو أنها دعوى بطرد القاصب للمنزل التكييف ووصف الدعوى بأنها دعوى استحقاق المنزل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الاستئناف عن تحقيق سند حيازة المدعى عليه للمنزل وأحقية المدعى في طلب طرده منه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور (١) .

سابعاً - يجب الاهتمام بالألفاظ والمصطلحات بالصحيحة ووضعها يفهم في موضعها المناسب :

ويجب على المحامى وهو بصدد إعداد الصحيفة أن يلتقى عليها بصيغة قانونية مهتماً بالألفاظ والمعاني المؤدية إلى جوهر الدعوى ، بأسلوب بسيط ودقيق ، وأن يعي المصطلحات القانونية الواجب استخدامها بالصحيحة والمنطبقة على واقع الصحيفة ولا تعرض لخسارة دعواه من تلك الزاوية .

فإذا ما كان المدعى قد أجر عين لآخر بمقتضى عقد إيجار وتضمن العقد عدم جواز التنازل عن العقد الغير دون إذن منه ، وإذ تم مخالفة هذا الحظر بالفعل وأراد المحامى أن يرفع دعوى الإخلاء لمخالفة شروط العقد ، حيث أن المستأجر باع حق الإيجار « بالجدك » فإنه لكي تكون الوقائع متجة لطلب الطرد من العين ، ألا تشكل العين « متجراً » - محل تجارى - كمصطلح قانوني

---

(١) انظر نقض مدني جلسة ٢٢ أبريل ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١

الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٤٦ القضائية ، ص ٦١٧٨ .

ذات مدلول معين ، بحيث أنه يجب على المحامي أن يتناول بصحيفة دعواه تلك المسألة فنياً وأن يبين أن عناصر المتجر متخلفة في تلك الدعوى ، وإلا يخسر الدعوى .

وإذا ما استخدم المدعى - محاميه - بصحيفة الدعوى طلب الإخلاء على أساس أنه أجر عين النزاع إلى المدعى عليه بقصد استعمالها محلاً للبيع منتجات الألبان ، وإذ تنازل المستأجر عن حق الإيجار إلى المدعى عليه دون إذن منه ، وخالف المتنازل إليه شروط العقد المعقولة ، وغير الاستعمال إلى محل بقالة ولحق بهم من جراء ذلك التغيير ضرراً ، فقد أقام الدعوى ولكنها رفضت وتأييد ذلك الرفض استثنائياً .

ولقد طعن على هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون لأنه يشترط لإعمال المادة ٥٩٤/٢ مدنى تحقق شروط معينة بأن يكون أهل المؤجر أنشئ به مصنع أو متجر وأن يضطر المستأجر لبيعه ولا يترتب على البيع ضرر للمؤجر وأن يقدم المشتري تأمينات لضمان وفائه بالتزامات المؤجر ، كما يجب طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ أن يشمل البيع المقومات المعنوية والمهمات والبضائع كل منها على حدة وإلا كان البيع باطلاً .. وإذ كانت هذه الشروط لم تتوافر في البيع محل النزاع ، فما كان للحكم أن يعتد به لإجازة التنازل عن الإيجار .

وقررت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي مردود ، ذلك أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدنى منقول معنوى يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجازة والرخص والإجازات وحقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية ، ومقومات مادية أهمها المهمات كمآلات المصنع والأثاث التجارى والسلع ، كما يشمل الحقوق والالتزامات إذا اتفق

(١) لقض مدنى جلسة ٩ نوفمبر ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٦ ج ٢

اللمن رقم ٣٩١ سنة ٤٥ قضائية ، ص ١١٣ .

(م ١١ - صحف الذغناوى) .

على ذلك ، ويتحتم حتى يقوم ببيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، دون باقي المقومات المعنوية أو المادية ، مما مؤداه أنه • يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذى كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، وإذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التى يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية فى ذلك ما يلزم للانتفاع بالحل ، شريطة أن تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ولا يشترط لانعقاد العقد أو إثباته أن يكتب أو أن يشهر لأنه عقد رضائى يتم بإرادة طرفيه ، كما لا يشترط فيه أن يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حدة ، وما استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره وبيان العناصر المبيعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحتفظ البائع بحقه فى امتياز البائع وبحقه فى الفسخ ولا أثر له على قيام العقد (١) .

ومن المقرر فى قضاء النقض (٢) أن إجازة بيع مستأجر المصنع أو المتجر إنما هو استثناء من الأصل المقرر وهو التزام المستأجر باحترام عقد الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار ، إقتضاه حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى فى حالة اضطراب صاحبه إلى التوقف عنه ، ويشترط

(١) والمصنع كصطلح يبنى فى صحيح الوصف إدارة إنتاج تدخل ضمن عناصر الدالة المالية للشركة التى تملكه فلا يتمتع بشخصية اعتبارية ولا تكون له من الحقوق أو الإلتزامات ما يتخلف عنه أو يخلفه كما لا يستتبع نقله بالضرورة دمج الشركة المنقول منها فى الشركة المنقول إليها بما يبرر خلافة الأخيرة للأولى فيما لها من حق وما عليها من التزام بل تبقى الشركة الأولى على حالها قائمة ومستقلة عما أُضيف اليه بفعل تابعها المخطئ . ( نقض مدنى جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٩ ج ٢ ، الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ القضائية ، ص ١٨٤٧ - نقض مدنى جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول ، الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٠ القضائية ، ص ٩٧٧ ) .

(٢) نقض مدنى جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١ ، الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ القضائية ، ص ١٢٧٤ نقض مدنى جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ١ ، الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٣ القضائية ، ص ٦٩٢ ، نقض مدنى جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١ ، الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ القضائية ، ص ٥٤٨ .



لتطبيقه أن يكون المكان المؤجر مستعملاً لممارسة الأعمال ذات الصلة التجارية ،  
والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواها من الأماكن التي  
لا يمارس فيها هذا النوع من النشاط ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يجوز  
التوسع فيه أو القياس عليه .

ويشترط لإسباغ الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة أن يستخدم  
عمالاً أو آلات يضارب بها على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات ،  
أما إذا اقتصر الأمر على مباشرة حرفة بمفرده ، انتفت صفة المضاربة ويصبح  
من الحرفيين ولا يعتبر أنه قد أنشأ متجرأً بالمكان المؤجر إذ تقوم صلته بعملائه  
في هذه الحالة على ثقتهم في شخصه وخبرته ، بخلاف المحل التجاري الذي  
يتردد عليه العملاء لثقتهم فيه كمنشأة مستقلة عن شخص مالكها .

**ثامناً - يجب أن تكون الوقائع الالابنة بالصحيفة وقائع حقيقية لا صورية :**

فإذا ما رفع المدعى صحيفة دعواه طالباً بالحكم قبل المدعى عليه بإخلاء  
الشقة المينة بتلك الصحيفة والمؤجرة له مفروشة وتسليمها مع المفولات  
والأثاث الموضح بالكشف الملحق بعقد الإيجار تأسيساً على انتهاء مدة العقد .  
فإنه يتعين أن تكون واقعة التأجير مفروشة مناط الدعوى ، واقعة حقيقية  
لا صورية ، إذ أن ثبوتها مانع من امتداد العقد وعدم ثبوتها مؤدى إلى الامتداد .  
ومن ثم كان النجاح والفشل في الدعوى مردود إلى جدلية أو صورية الوقائع :

فالمدعى عليه - المستأجر - له أن يدفع بأنه فضلاً عن صورية كشف  
المفولات الملحق بعقد الإيجار بأن قيمة هذه المفولات تافهة وبداخل أغلبها  
في تهيئة المكان المؤجر للانتفاع به خالياً بما لا يمكن معه تغلب منفعتها على  
منفعة العين المؤجرة وبما يكشف عن أن ما ورد بالعقد لم يقصد به سوى  
التحايل على قانون إيجار الأماكن للتخلص من الأحكام الآمرة المتعلقة بتحديد  
الأجرة القانونية والامتداد القانوني .

ولما كان الواقع الصحيح أن هناك إيجار مفروش بالفعل وليس هناك  
صورية أو تحايل على القانون ودليل ذلك مستمد من مطالعة قائمة المفولات :

المرفقة بعقد الإيجار والموقع عليها من المستأجر بالاستلام ومن أقوال شاهدي المؤجر التي صادفت الواقع وتطمئن إليها المحكمة وأن شقة النزاع تحوى متقولات ومفروشات ترى المحكمة أنها كافية ومفيدة في الانتفاع بها وأن منفعتها تغلب على منفعة المكان خالى مما ينتفى معه شبهة التحايل على القانون (١)

تاسماً - في صحف الاستئناف يجب أن يوضح بالوقائع أن الحكم المستأنف قابل للاستئناف المباشر ولا يعارض مع نص المادة ٢١٢ من المرافعات :

ولما كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن قابلية الأحكام للطعن فيها مسألة تتعلق بالنظام العام تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ، وأن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات « أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالإثبات وحتى ولو كانت منية لجزء من الخصومة ، واستثنى المشرع أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر ، من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائده في ذلك أن القابلية للتنفيذ (٢) - وعلى ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جديدة للطعن فيه على استقلال حتى ينسحب له طلب وقف نفاذه ، مما مفاده أنه يقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى في معنى تلك المادة أحكام الإلزام التي تصدر في طلب موضوعي لأحد الخصوم ، وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل ، فتخرج من عدادها الأحكام الموضوعية التي يعتبر صدورها في ذاته بمثابة وفاء بالتزام الدين أو محققاً

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٥٨ سنة ١٠ القضائية ،

غير منشور . . .

(٢) وتنص المادة ٢١٢ من المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى لخصومة كلها ، وذلك فيلزم الأحكام الوتبية والمستجيبة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة لتنفيذ الجبرى . .

بمجردة لكل ما قصد المدعى من دعواه . ولما كانت أحكام الالتزام التي يقتصر التنفيذ الجبرى عليها هى تلك التى تتضمن المدعى عليه أداءاً معيناً يقبل التنفيذ الجبرى بحيث لا تقتصر على تقرير حق « مركز قانونى » أو « واقعة قانونية » بل تتعلق إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له ، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة فى إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية ، لما كان ذلك ، وكان المناط فى تعرف ما للحكم الصادر من قوة الالتزام هو بتفهم مقتضاه وتقضى مراميه على أساس ما يبين من الحكم - إذا لم يبين المنطوق - ما ينصب عليه التنفيذ بالرجوع إلى ما تنازع حوله الطرفان أمام المحكمة وما جاء بأسباب الحكم (١) .

---

( ١ ) نقض مبنى جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٣ - الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٨ القضائية ،

« غير منشور » .

### المسألة الثانية : الطلبات بالصحيفة :

وإذا كانت الوقائع التي يجب إثباتها بالصحيفة يراعى في سردها وشرحها القواعد سالفة الذكر ، فإن الطلبات المبدأه بتلك الصحيفة هي الأخرى منظمه بقواعد إجرائية وفنية يجب مراعاتها عند تحرير الصحيفة وهي : -

#### (أولاً) يجب أن يكون الطلب جازماً وصريحاً :

لما كانت الطلبات التي يجب على المحكمة أن تتقيد بها هي الطلبات الصريحة الجازمة ، فإنه يتعين على المحامي الممثل للصحيفة أن يتمسك بهذه القاعدة أثناء إعدادها للصحيفة بأن يكون الطلب صريحاً واضحاً ورازماً لا تردد فيه ، وهذا الطلب إذا ما أبدى على تلك الصورة كان مقيداً لسلطان القاضي ، إذ المقرر أنه يجب على القاضي التقيد في حكمه بحدود الطلبات المقدمة إليه (١) والعبرة بتحديد طلبات الخصم ، هي بما يطلب الحكم له بصحيفة الدعوى أساساً ، أو بما انتهت إليه الطلبات بالذكرات النهائية والطلبات المعدلة ، وإذا كانت الشركة المدعية لم تطلب الحكم على المدعى عليهما بالتضامن ، وإنما أشارت في صحيفة افتتاح الدعوى إلى أن مسئوليتهما تضامنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بالتضامن تأسيساً على أن المدعية أشارت إليه بصحيفة الدعوى ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، إذ أنه ليس كل ما يشار إليه ويذكر بالصحيفة يشكل طلباً ، وإنما الطلب هو ما تمسك به المدعى تمسكاً صريحاً ورازماً وليس عرضاً أو بطريقة عفوية ، فهذا يمثل طرح لواقع وليس طرح لطلب بالمفهوم الفني للطلبات ، وشتان ما بين طرح الطلب وطرح واقع له (١) .

---

(١) أنظر قرب ذلك : نقض ملف جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٢٥ ، الملحق رقم ٥٠٠ ص ٣٩ ق ، ص ١٤٢٩ ؛ نقض ملف جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤ نفس المجموعة - الملحق رقم ٢١٨ ص ٣٨ ق ، ص ٣٩٠ . وانظر في ذلك على وجه التفصيل مؤلفنا في التكييف القانوني للدعوى ص ٢٦٢ وما بعدها .

## ويرتب على ذلك النتائج الآتية :

### ١ - المطالبة الصريحة تقطع التقادم بعكس المطالبة غير الصريحة :

ومن المقرر أن المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه . ولما كانت مطالبة البنك المدعى من القضاء بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء السابق صدوره لصالحه على المدعى عليها - وإن كانت تمهد للتنفيذ به - إلا أنها لا تعتبر مطالبة صريحة بالحق المثبت في أمر الأداء والمهدد بالسقوط ، ولا تنصب على الحق بل هي تعالج صعوبة تقوم في سبيل المدعى الذي فقد الصورة التنفيذية الأولى من أمر الأداء المشار إليه ، فالحق في استلام صورة تنفيذية ثانية بغير الحق الصادر به الأمر ، ومن ثم فلا أثر لهذه المطالبة به لانقطاع مدة التقادم (١) .

### ٢ - الطلب غير المطروح :

ولا تريب على المحكمة إن هي لم تعرض لطلب غير مطروح عليها على موجب القاعدة المتقدمة ، فإذا كانت دعوى المدعى بأحقية للفتة التاسعة تقوم على شغله وظيفة مقرر لها تلك الفتة بحكم جداول التوظيف والتقييم الخاصة بالشركة المدعى عليها ... وقد دار النزاع على هذه الواقعة بالذات أمام محكمة الموضوع وانتهت المحكمة إلى عدم ثبوتها ورفضت دعوى المدعى بأحقية للفتة التاسعة لانتفاء أساس هذا الطلب - لما كان ذلك - وكان المدعى قد نفى في مراحل الدعوى أنه كان يشغل وظيفة مساعد المقرر لها الفتة الحادية عشر والعاشر فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي لم تعرض لاستحقاق المدعى الفتة العاشرة ما دام هذا الطلب يكن مطروحاً عليها (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٢ -  
الطن رقم ٢١٥ س ٤٦ ق ، ص ٢٣٢ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ ،  
الطن رقم ٥٥٤ س ٤٨ ق ، صفحة ٦١٥ .

### ٣- الطرح الضمني للطلب :

وقد يكون الطلب غير مطروح بالصحيفة طرْحاً مباشراً ولكنه مطروح على المحكمة بصورة ضمنية بذات الصحيفة فيعتبر طلباً متمسكاً به وجازماً .  
ولذا كان يبين من صحيفة إفتتاح الدعوى أن المدعى أقام الدعوى بطلب طرد المدعى عليه من المنزل محل النزاع وتسليمه إليه استناداً إلى ملكيته له فدفعها المدعى عليه بأنه المالك للمنزل بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فلأن الدعوى على هذه الصورة تكون دعوى ملكية لا يغير من طبيعتها أن المدعى لم يطلب فيها الحكم بالملك إذ أن طلبه الحكم بطرد المدعى عليه منزع من حقه في الملك لا من حقه في الحيازة التي لم يتعرض لطلب حمايتها (١) .

### ٤- إغفال الفصل في الطلب بقاءه على حاله معلق أمام المحكمة :

النص في المادة ١٩٣ مرافعات على أنه ( إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ) - مفاده - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك - ما فاتها الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل في طلب موضوعي لأن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها أما صراحة أو ضمناً وأن النص في منطوق الحكم على أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات لا يعتبر قضاءً منها في الطلب الذي أغفلته لأن عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محلًا لبث هذا الحكم ولا تمتد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً .

وإذ كان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أنها حددت بها

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٩ - مجموعة الكتب الفقهية - السنة ٣٠ ج ٢ -

العلم رقم ٤٤٧ ص ٤٦ ق ، صفحة ٢٠٢ .

التعويض المطلوب بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض عن الأضرار التي لحقت ما أصيب به من إصابات نتيجة خطأ المطعون ضده . . . . . والذي آل إليها هي وابنها المشمول بوصايتها بطريق الإرث ، والتعويض المستحق لها ولابنها عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما ، وكان التعويض الموروث المطالب به يعتبر طلباً مستقلاً عن التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعنة ولابنها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو متطوقه إلى طلب التعويض المورث فإنه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب (١) .

وإذ كان الثابت أن المطعون عليه اعترض أمام اللجنة على الثمن المقدر للوحدة من العقار المزروعة ملكيته وعلى مساحة كليهما وأن اللجنة انتدبت خبيراً لتقدير هذه المساحة وتقدير قيمتها وقدم الخبير تقريراً تضمن أن مساحة العقار تبلغ .... ، فإن مفاد نص قرار اللجنة صراحة على رفض الطلب الخاص بالمساحة أنها رفضته ضمناً عن بينه بما لا يعتبر إغفالاً في حكم القانون ، إذ أن مناط الإغفال - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهر أو غلط الفصل في طلب موضوعي إغفالاً كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها ، أما إذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب كان وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة في القانون (٢) .

### (ثانياً) الطلبات بالصحيفة ليست طلبات نهائية :

ومن المقرر أن العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها التي تضمنتها صحيفتها ، ولما كان الثابت أن المدعى حدد طلباته في مذكرته الختامية محليداً جامعاً بأن طالب بأحقية في التسيك في الفئة السادسة وإلزام

---

(١) نقض ملف جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٣ ، الطعن رقم ٥٨٠ من ٤٧ ق . صفحة ٣٣٣ .

(٢) نقض ملف جلسة ١ مارس سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ١ ، الطعن رقم ٣٥٠ من ٤٦ ق ، صفحة ٦٧٧ .

الشركة المدعى عليها أن تدفع له مبلغ .... ولم يذكر فيها طلب الرقبة إلى الفئة الخامسة ولم يقدم ما يفيد إحالته إلى الطلبات الواردة بصحيفة لفتح الدعوى أو الإشارة إليها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الطلب لم يعد مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى بعد أن تنازل عنه المدعى بعدم تمسكه به في مذكرته الختامية ، فإنه لا يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور (١) .

وترتيباً على ذلك فالطلب الوارد بالصحيفة قابل للتعديل والتبديل ولا يعتبر طلباً ختامياً إلا إذا أصر عليه المدعى طوال ترديد الدعوى دون تعديله ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من عدم قبول الدعوى تأسيساً على أن الوزارة الطاعنة وجهت طلباتها في صحيفة الدعوى إلى الشركة المدعى عليها بصفتها الشخصية ولم يعتد إلا بطلبات المدعية بصحيفة الدعوى ولم يتم اعتباراً للتعديل الذي ورد بالذاكرة المقدمة من المدعية ووجهت بها طلباتها إلى الشركة المدعى عليها بصفتها وكالة عن الشركة الناقلة للرسالة ولم يبين أثر هذا الإجراء في شأن توجيه الدعوى إلى المدعى عليها بهذه الصفة فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ ، الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٢٨٥ .

- ولما كانت العبارة بالطلبات الختامية في الدعوى لا المتضمنة بصحيفة الافتتاح وإذ كان المدعون قد حددوا طلباتهم في صدر مذكرتهم تحديداً جامعاً ولم يذكروا من بينها طلب الفوائد - الوارد بالصحيفة - وأصرروا على هذه الطلبات دون أن يحيلوا إلى الطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى ويشيروا بأية إشارة إلى الفوائد في طلب هذه الذاكرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لم بالفوائد مع عدم طلبها في طلباتهم الختامية يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وبالتالي خالف القانون .

نقض مدني جلسة ٩-يوليو سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ٣ ، الطعن رقم ١١٦ سنة ٣٣ قضائية ، صفحة ١٤٣٣ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ج ٢ ، الطعن رقم ١٥٤ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٩٤١ .



**( ثالثاً ) تأسيس وإسناد الطلب بالصحيفة وإلا صار الطلب بلا ركائز :**

يجب في جميع الأحوال أن يطرح الطلب بالصحيفة مؤسساً على أساس قانوني أو واقعي صحيح وإلا غدا الطلب وصار بلا فاعلية وبلا مضمون خليق بالرفض . فالدعوى بطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وإن وصفت بأنها دعوى بطلان إلا أنها في حقيقتها وبحسب المقصود منها إنما هي دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، وهذه الدعوى لا تسقط بالتقادم لأن ما يطلبه رافعها إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده العاقدان وترتب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لها واعتبار العقد الظاهر لا وجود له ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحاً مهما طال الزمن (١) .

وإذ كان المدعى قد أسس دعواه بطلب طرد واضح اليد على العقار مشراه على عقدي البيع العرفيين الصادرين له وكان عقد البيع - ولو لم يشهر - ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب تسليم العين المبيعة وطرد الغاصب منها استناداً إلى أن العقد العرفي يمنح المشتري الحق في إستلام المبيع لأنه أثر من الآثار التي تنشأ عن عقد البيع الصحيح . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعن لم يكتسب ملكية المنزل محل النزاع لعدم شهر عقد شرائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢) .

**( رابعاً ) التمييز ما بين الطلبات الأصلية والاحتياطية :**

قد تعدد الطلبات الأصلية للمدعى في صحيفة دعواه ، وقد يضيف إليها

---

( ١ ) نقض مدني جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ١ ،  
الطن رقم ٩ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ٤٥٠ .

( ٢ ) نقض مدني جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٢ ،  
الطن رقم ٤٤٥ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٤٦١ .

طلبات عارضة (١) عملاً بالمادة ١٢٤ ، وعندئذ يكون مطلوبه الحكم له بها جميعها . وقد تتعدد طلبات المدعى في صحيفة دعواه ، أو بعدئذ بصورة عارضة إضافية عملاً بالمادة ١٢٤ ، ولا يقض الحكم له بها جميعها ، وإنما يتقدم بطلب يتمسك بالحكم به في المرتبة الأولى وبصفة أصلية ، ويتمسك بطلب آخر — أو أكثر — بصورة احتياطية ، من يتمسك بملكية عين أو تنفيذ عقد ، بصورة احتياطية يتمسك بالتعويض .. وفي كل هذه الأحوال وما شابهها يقصد المدعى أولاً — وفي المرتبة الأولى — الحكم له بالطلب الأصلي ، ويقصد في حالة رفضه الحكم له بالطلب الاحتياطي المرتبط بالأول (٢).

وبالتالي لا تملك المحكمة نظر الطلب الاحتياطي إلا في حالة رفضها للطلب الأصلي ، ولا يملك الخصم الطعن على الحكم الصادر بإجابة الطلب الأصلي بحجة الرغبة في إجابة الطلب الاحتياطي ، لأن القانون قد افترض أن مصلحة القانونية تتحقق كاملة بإجابة الطلب الأول ، ولأن الحكم فيه من جانب المحكمة يجبر عليها طلبه الاحتياطي ، والعكس غير صحيح ، بمعنى أن إجابة الطلب الاحتياطي لا تحقق كامل المصلحة للمدعى الذي يملك دائماً الطعن عندئذ على الحكم الصادر برفض طلبه الأصلي .

### ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

١ — إن ما نصت عليه المادة ٢٣٤ مرافعات من أن على المحكمة إذا ألغت الحكم الصاهر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية ، إنما ينصرف إلى الطلب بمعنى المطالبة القضائية التي يتحدد بها نطاق الخصومة وهو ما قد يبيده من طلبات احتياطية يطلب الحكم بها إذا رفض طلبه الأصلي ، ومن ثم يخرج عن نطاقه ما يبيده المدعى عليه في الدعوى من دفع وأوجه دفاع يرمى بها إلى رفض طلب المدعى وأبداها في صورة دفاع أصلي وآخر احتياطي فتعتبر تلك الأوجه

(١) انظر مؤلفنا « الطلبات العارضة » ١٩٨٤ .

(٢) انظر بحث الدكتور أحمد أبو الوفا — الطلب الاحتياطي — المحاماة السنة ٥٨ ج ٣ — ٤

(مارس — أبريل ١٩٧٨) ، ص ١٥٩ .

جميعها مطروحة على المحكمة الاستئنافية ، فتتظر الاستئناف على أساسها وما يقدم لهامان أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة عملاً بالمادة ٢٣٣ مرافعات (١)

٢ - ولما كانت المادة ١/٢٣٥ مرافعات تنص على أنه « لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها » لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه أمام محكمة أول درجة وقصر طلباته فيها على الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع وتسليم المبيع إلا أنه أضاف إلى هذا الطلب في صحيفة الاستئناف طلباً احتياطياً هو الحكم بفسخ العقد ورد ما دفع من عربون ، وكان طلب فسخ العقد ورد العربون يعتبر طلباً جديداً يختلف في موضوعه وسببه عن الطلب الأصلي وهو صحة العقد ونفاذه ، فإن إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يكون غير مقبول حتى لا يفوت على أحد الخصوم بشأنه إحدى درجات التقاضي ، وإذ قبلت المحكمة الاستئنافية هذا الطلب الجديد وأجابت المطعون ضده إليه ، فإن حكمها المطعون فيه يكون قد خالف القانون (٢) .

٣ - ويختلف الطلب الاحتياطي عن الطلب المندمج ، فالطلب المندمج هو ذلك الطلب الذي يترتب على الطلب الأصلي ويستتبعه بحيث يعتبر القضاء في الطلب الأصلي قضاءً فيه ، وهو لا يكون كذلك إذا ثار بشأنه نزاع خاص . وإذا كان التسليم في خصوص الدعوى يستند إلى الملكية ويترتب عليها بما مؤداه اندماج في طلبها وكان لا دليل على نزاع يستقل به فالتسليم المفرض فيما يدل من منازعة الطاعة لا يحمل الحكم طلبه ، ولم يرق عليه دليل بالإضافة إلى أن الفرز أو الشيوخ وصف للملكية لا يؤثر في جوهر التسليم كما أن معارضة

---

(١) انظر نقض ملف جلسة ٢ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكاتب الفنية - السنة ٢١ ج ١  
الطن رقم ٩٢٢ سنة ٤٨ القضائية ، صفحة ٢٧٦ ؛ نقض ملف جلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٨ -  
مجموعة المكاتب الفنية - السنة ٢٩ ج ٢ ، الطعن رقم ١٢٩١ سنة ٤٧ قضائية ، صفحة ١٩٤١ .  
(٢) نقض ملف جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكاتب الفنية - السنة ٣٠ ج ١ -  
الطن رقم ٩٥٩ سنة ٤٧ قضائية ، صفحة ٨٦٥ .

التسليم بقرار الاستيلاء المؤقت ينفيها ما قام عليه دفاع الطاعنة من إسقاط لهذا القرار واستبدال عقود شرائها به (١) .

٤- والطلب الاحتياطي المدرج بالصحيفة غير الطلب المنسوخ في الطلب الأصلي . فالنص في المادة ٥٧٤ ملغى على أنه « إذا ترتب على عمل جهة حكومية في حدود القانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة جاز للمستأجر تبعاً للظروف أن يطلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة » - يدل على أن مناط حتمي المستأجر في طلب فسخ عقد الإيجار عند تعرض الحكومة له في العين المؤجرة هو أن يكون من شأن هذا التعرض الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة حرماناً جسيماً بحيث ما كان للمستأجر ليتعاقد لو علم به منذ البداية ، أما إذا لم يبلغ الحرمان من الانتفاع هذه الدرجة من الجسامة جاز للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة بشرط أن يكون هناك نقص كبير في الانتفاع بالعين يسوغ إنقاص الأجرة ، أما إذا كان النقص في الانتفاع يسيراً فلا يكون هناك مبرراً لا لفسخ عقد الإيجار ولا لإنقاص الأجرة ، ولما كان الطاعنان قد طلبا فسخ عقد الإيجار وإلغاء أمر الأداء الصادر بإلزامهما بالأجرة ، وكان إنقاص الأجرة يعتبر بمندرجاً ضمن هذه الطلبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جعل مناط طلب فسخ عقد الإيجار أو إنقاص الأجرة هو النقص الكبير في الانتفاع بالعين المؤجرة دون أن تترك الفرق بين درجة الجسامة المطلوبة في الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة والتي تجيز طلب الفسخ وتلك التي تجيز طلب إنقاص الأجرة فقط وسوى بينهما ، واعتبر أنه يجب في الحالتين أن يكون النقص في الانتفاع كبيراً وقضى برفض طلب إنقاص الأجرة فإنه يكون قد خالف القانون (٢) .

٥- وقد لا يتعدد مطلوب المدعى وإنما تتعدد أسانيد هذا الطلب أو

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٨ ح - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ ،  
المن رقم ٢٩٨ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ٥٥٢ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ ،  
المن رقم ٩٨ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ١٩٢٥ .

أسبابه (١) ، فيكون طلباً واحداً يقوم على أكثر من سبب قانوني واحد ، ولا غرضاً في ذلك عملاً بالمادة ١٢٤ أو عملاً بالمادة ٢/٢٣٥ في الاستئناف . وبعبارة أخرى ، الدعوى يطلب واحد يقوم على عدة أسباب قانونية إفرضة المشرع أمام كل من محكمة الدرجة الأولى والثانية ، وعندئذ تقدر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بقيمة الطلب مرة واحدة ، ويجوز في الاستئناف الإضافة إلى سبب الدعوى مع بقاء موضوعها على حاله ، ويجوز لمحكمة الاستئناف الحكم في الاستئناف على أساس هذا السبب أو على أساس سبب آخر أبداه المدعي في صحيفة دعواه ، ولو لم يتعرض له محكمة الدرجة الأولى في حكمها ، كما يجوز لها إعمال القانون وإنزال حكمه إنزالاً صحيحاً على ما استخلصته من وقائع الدعوى وفي حدود طلبات المدعي دون أن تخرج عن مقصوده فيها ، وعندئذ لا تكون قد قصت في طلب جديد في الاستئناف في غير ما استنفاه المشرع في هذا الصدد ، ولا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون لأن المسائل القانونية الصرفة تكون قائمة أمام المحكمة بغير حاجة إلى إثارتها من جانب الخصوم ، ولا يعنيه المدعي في الأحوال المتقدمة إلا أن تحكم له المحكمة بطلبه سواء على سبب من الأسباب التي استند إليها ، أو على أساس قانوني آخر ارتأته المحكمة أنه هو التطبيق السليم لحكم القانون في هذا الصدد . كن يقيم دعوى بطلب تعويض على أساس المسؤولية العقدية ، فتحكم له المحكمة به على أساس المسؤولية التقديرية - في حدود وقائع الدعوى

---

(١) ويقصد بالسبب القانوني ، هو الأساس القانوني الذي يبنى عليه الدعوى سواء أكان عقداً أم إرادة منفردة أم فعلاً غير مشروع أم إثراء بلا سبب أم نصاً في القانون ، وبذلك لا ينصرف معنى السبب القانوني إلى الأدلة أو وسائل الدفاع المقدمة في الدعوى .

وإذا كانت الدمية قد طليت بدعواها لإلزام المدعي عليه بأن يدفع لها ثمن البضاعة التي اشترأها منها واستندت في ذلك إلى أدون متعددة بتسليم البضاعة وما يقابلها من فواتير بأسمائها ، فإن هذه الفواتير وتلك الأدون لا تملو أن تكون أدوات لإثبات الحق للمدعي به وهي وإن حررت في تواريخ متباعدة وبمبالغ متفاوتة فإن ذلك لا يدل بداية على تمدد العقود التي صدرت ففاضاً لها ويوجب تقدير قيمة كل منها على حدة .. إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون تلك الأوراق مستقلة إلى تصرف قانوني واحد معقود بين المدعي والمدعي عليها .

نقض مدني جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٥ ع ١ ،  
للطن رقم ٥٩ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ٥٤ .

وطلبات الخصوم - وذلك لأن القاضي يملك وصف وقائع الدعوى الوصف الصحيح المطابق للقانون ، دون الاعتماد بوصف الخصوم إذا كان مخالفاً للقانون ، وملك بالتالي لإرساء القاعدة القانونية السليمة على تلك الوقائع وإضفاء الأساس القانوني عليها ، ولا يوصم في كل هذا بأنه غير سبب الدعوى من تلقاء نفسه ما دام قدم كل هذا في حدود طلبات الخصوم ووقائع تلك الطلبات (١) .

ومن ثم لا تملك محكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها في المواد المدنية ، ويجب عليها أن تقصر بحثها على السبب الذي أقيمت عليه الدعوى . فإذا كان الواقع في الدعوى أنها رفعت على البنك بطلب فروق العملة الناتجة عن عملية تحويله الاستمارات الخاصة بـ ثمن البضاعة التي استوردها المدعى إلى عميل البنك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام مسؤولية مدير عام البنك على وقوع خطأ شخصي منه هو إغفاله لتلوين العملية مثار النزاع في دفاتر البنك وأن هذا الخطأ قد أضر بمصلحة المطعون ضده رافع الدعوى وبحقه الصريح في تتبع أعماله التجارية وهو ما يفيد أن الحكم اعتبر مسؤولية المطاعن مسؤولية تقصيرية وأن الدعوى المرفوعة عليه هي دعوى تعويض فإنه يكون قد غير أساس الدعوى وأخطأ في تكييفها وخرج على وقائعها بواقع جديد من عنده ، ومن ثم يكون مخالفاً للقانون (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ج ١ ، الطعن رقم ٥٥ س ٣٣ ق ، صفحة ٣٨٧ ؛ نقض مدني جلسة ٤٩ أبريل سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ٢ - الطعن رقم ٦٤ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٦٩٩ ؛ نقض مدني جلسة ٣ يونيو سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ج ٢ ، الطعن رقم ٤٢١ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٧٢٤ ؛ نقض مدني جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ ج ١ - الطعن رقم ٣٣ قضائية ، صفحة ٨٧ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ج ٣ - الطعن رقم ٤٧٩ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ١٣١٦ .

## المبحث الثاني

### بيان توقيع الصحيفة في قانون المحاماة

#### - النص المنظم للبيان :

نصت المادة ٥٨ من قانون المحاماة الجديد رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ على أنه  
« لا يجوز في غير المواد المدنية التقرير بالظعن أمام محكمة النقض أو  
المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقررين لديها سواء كان ذلك عن أنفسهم  
أو بالوكالة عن الغير .

كما لا يجوز تقديم صف الاستئناف أو تقديم صف الدعاوى أمام محكمة  
القضاء الإدارى إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها .

وكذلك لا يجوز تقديم صف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء للمحاكم  
الابتدائية والإدارية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها  
على الأقل .

وكذلك لا يجوز تقديم صف الدعاوى أو طلبات أوامر الأداء للمحاكم  
الجزئية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين وذلك متى بلغت  
أو تجاوزت قيمة الدعوى أو أمر الأداء خمسون جنهما .

ويقع باطلا كل إجراء يتم بالخالف لأحكام هذه المادة (١) .

#### - المحكمة من استلزام توقيع المحامى على الصحف :

قصد المشرع من توقيع المحامى على صحيفة الدعوى « رعاية الصالح العام  
وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامى على تحرير

---

( ١ ) وهذه المادة تقابل نص المادة ٨٧ من قانون المحاماة الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

مصحف الاستئناف والدعاوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق ، ولذلك تقع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على قوى الشأن - وإذ يوجب قانون المرافعات على المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب ، فإن توقيع المحامى على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع .

ولذلك فإن المشرع وقد استلزم توقيع المحامى ورتب البطلان على عدم التوقيع ، إلا أن هذا الإلزام لا يجب أن يفهم بعيداً عن حكيمته ، وبالتالي فالتوقيع على صورة صحيفة الدعوى يتساوى مع التوقيع على أصل صحيفة الدعوى ، ومن ثم فإن إذا قضى ببطلان صحيفة الدعوى تأسيساً على خلوها من توقيع المحامى عليها دون أن يعبر النظر إلى التوقيع على صورة تلك الصحيفة وهو أمر لو ثبت لغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن مثل هذا الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه (١) .

ولقد أوجب قانون المرافعات الحالى فى المادة ٢٥٣ منه على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض فى القيام بالإجراءات وفى المرافعة أمامها ، والحكمة فى ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر إلا فى المسائل القانونية ، فلا يصبح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون البحث .

وتأسيساً على ذلك لا يجوز القول بأن عدم التوقيع على مصحف الدعاوى وإن ترتب عليه البطلان ، فهو بطلان غير متعلق بالنظام العام ، لأن الغرض من توقيع مصحف الدعاوى والاستئناف والنقض هو انعقاد الخصومة صحيفة بين طرفيها ، وبالتالي فإن القواعد المنظمة لتحرير هذه الصحف وإعلانها هى

---

(١) انظر نقض مدنى جلسة ٢ مايو سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ ع ٢ -  
الطعن رقم ٥١٩ من ٣٥ ق ، صفحة ٧٠٣ .



قواعد مقررة وليست أمرة وقصد بها رعاية مصلحة الخصوم دون مصلحة الجماعة ، ولازم ذلك كله ومقضته هو وجوب اعتبار الدفع ببطلان الصحيفة لعدم التوقيع عليها من محامى من الدفوع الشككية التى يجب التمسك بها وإيدأؤها قبل أى طلب أو دفاع فى الدعوى وإلا سقط الحق فيها دون حاجة لمناقشة نوع البطلان وهل يتصل بالإجراءات أم بشكل الخصومة . فهذا القول وما ترتب عليه من نتائج منهج غير صحيح وعاطىء لعدم فهم مناط وجوه التوقيع من المحامى على صفح الدعوى .

ليس من مقتضى التوقيع على الصحيفة من محامى أن يقوم بتحريرها :

والسؤال المنطقي إذا كان توقيع المحامى على صفح الدعوى قد استلزمه المشرع وارتفع به إلى درجة البطلان المتصل بالنظام العام فى حالة مخالفته ، فهل يعنى ذلك أن هناك إلزام ولو بالمصاحبة على أن الذى يقوم بتحرير وإعداد الصحيفة محامى أيضاً لذات الحكمة من التوقيع قياساً ؟ .

وفى طمن على حكم بالنقض لمخالفة القانون فيما قضى به من رفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف إلى أنه يكفى أن تكون الصحيفة موقعة من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف ، وإلى أن الطاعن قد تنازل عن التمسك بهذا الدفع فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه لأن مجرد التوقيع على الصحيفة من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف لا تتحقق به الغاية من نص المادة ٨٧ من قانون المحاماه - الملغى - وإنما يجب أن تحرر الصحيفة بمعرفة ، ولأن هذا الدفع مما يتصل بالنظام العام فلا يمنع القضاء به تنازل الخصم عنه .

وقضت محكمة النقض بأن هذا النعى غير صديد ذلك أنه وإن كان البطلان المترتب على عدم توقيع محامى مقرر أمام محكمة الاستئناف على صحيفة الاستئناف هو بطلان حتمى ويعتبر متعلقاً بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يثره الخصوم ، إلا أن النص فى المادة ٨٧/٢ من قانون المحاماه الملغى - مادة ٢/٥٨ من القانون الحالى - على أنه لا يجوز تقديم صفح الاستئناف

أو مصف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإدارى إلا إذا كانت موقعة من أحد الخصامين المترين أمامها « — مما يدل فى وضوح وجلاء على أن كل ما يتطلبه المشرع هو أن يكون المحامى الموقع على صحيفة الاستئناف مقرر أمام محكمة الاستئناف ولم يستوجب أن يكون هو نفسه محرر الصحيفة ، فإنه لا يجوز الخروج على هذا النص أو تأويله أو إضافة قيد آخر إليه بدعوى الاستهداء بحكمة النص أو بدعوى البحث عن مقصد الشارع منه لأن هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه (١) .

القواعد المنظمة للتوقيع على الصحيفة وعلمه وناتج ذلك :

١ - تعلق البطلان بالنظام العام لعدم توقيع الصحيفة :

جرى قضاء النقض على أن عدم التوقيع على صحيفة الدعوى من المحامى يترتب عليه حتماً عدم قبولها ، وأن البنى الوارد فى قانون المحاماه والنص على بطلان الصحيفة التى لم يوقعها محامى يقع حتماً إذا ما أغفل هذا الإجراء بغير حاجة لإثبات وقوع ضرر للفصل نتيجة هذه المخالفة إذ شرط ذلك أن لا ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، فإن هو نص عليه فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على إغفاله فى الغالب ، والبطلان المترتب على عدم توقيع محامى على مصف الدعاوى هو مما يتعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف (٢) .

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ - الطعن رقم ١٣٨٤ من ٤٧ ق ، « فير منشور » .

(٢) انظر نقض مدنى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ج ٤ - الطعن رقم ٢٤٥ من ٢٣ ق ، من ١٥٥٣ ؛ نقض مدنى جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ ج ٢ - الطعن رقم ٤٠١ من ٣٠ ق ، من ٤٧٩ .  
• وانظر فى فكرة النظام العام فى تمييز قواعد البطلان : رسالة البطلان فى قانون المرافعات الدكتور نصى والى - طبعة أولى ، ١٩٥٩ ، ص ٤٨٥ وما بعدها ، بند ٢٦٣ .

## ٢ - الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وأثره على عدم توقيع الصحيفة :

وإذا ما كان البطلان الناشئ عن عدم توقيع الصحيفة متعلقاً بالنظام العام وأنه ينشأ دفْعاً بذلك الخصم ، إلا أن التحدى بالدفع بأن الصحيفة - الاستئناف باطلة لعدم توقيعها من المحامى المقرر أمام محكمة الاستئناف ، أو أن المحامى الموقع عليها مستبعد لإسمه من جدول المحامين ، ذلك عمله ألا يكون قد صدر من المحكمة حكم بقبول الاستئناف شكلاً ، فإن قوة الأمر المقضى التى اكتسبها حكمها تحول دون جواز التمسك أمامها بدفع جديد خاص بشكل الاستئناف ولو كان ماساً بقواعد النظام العام ، كذلك لا يقبل إثارة هذا الدفع لدى محكمة النقض كسبب لنقض الحكم الأول لأنه يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق ما إذا كان المحامى الموقع على عريضة الاستئناف مقيد أو مستبعد وكان واجباً أن يثار لدى محكمة الاستئناف لتحقيق هذا العنصر الواقعى قبل أن تصدر حكمها بقبول الاستئناف شكلاً .

## ٣ - مدى تصحيح إجراء علم التوقيع على الصحيفة :

ولما كان عدم التوقيع على الصحيفة يرتب البطلان المتصل بالنظام العام ألا يجوز تصحيح ذلك البطلان ؟ .. وإذا كان جائزاً تصحيحه فما مدى ذلك ؟ فهل يتم أمام محكمة أول درجة وثانى درجة .

فى طعن على حكم بالنقض لمخالفة القانون لأن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى لعدم التوقيع عليها من محامى مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ولكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع استناداً إلى أن محامى المطعون ضدهما قد وقع على هذه الصحيفة أمام محكمة الاستئناف بجلسة ... مما يصحح البطلان العائى لهذه الصحيفة وإنتهى الحكم إلى تقرير بطلان الحكم الابتدائى لسبب آخر هو عدم صحة الإعلان ، وهو من الحكم خطأ فى القانون ذلك أن تصحيح البطلان العائى بصحيفة الدعوى ينبى أن يتم بإجراء صحيح أمام محكمة الدرجة الأولى وقبل صدور الحكم فى الدعوى لا أمام محكمة الاستئناف .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي في محله ، ذلك أن تصحيح الإجراء الباطل يجب أن يتم في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها هذا الإجراء ، فالإعلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى ، ينبغي أن يتم تصحيحه أمام محكمة الدرجة الأولى ، وقبل صدور حكمها الفاصل في النزاع ، إذ بصلور هذا الحكم يخرج التراع من ولاية المحكمة ويمتنع إجراء التصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن توقيع المحامي على صحيفة افتتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف بجلسه ... شأنه تصحيح البطلان العالق بهذه الصحيفة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ كان ذلك وكان لا يحمل الحكم ما أورده بعد ذلك من أن المحامي قد وقع على ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى متضمنة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يكفي لتصحيح البطلان العالق بالصحيفة ، ذلك أن المحكمة وقد انتهت في حكمها إلى بطلان هذه الورقة لانعدام أثرها بعدم إعلانها في الوطن الأصلي للطاعن ، فإنها لا تصلح لتصحيح البطلان ، إذ الإجراء الباطل لا يصح إجراء باطل ولو اختلف سبب البطلان .

وليس معنى هذا أنه لا يجوز التصحيح أمام محكمة الاستئناف مطلقاً ، وإنما الغير جائز هنا وهو تصحيح صحيفة افتتاح الدعوى المطروحة أمام محكمة الدرجة والحالية من التوقيع ، أمام محكمة الاستئناف ، إذ كان يجب التصحيح على هذه الصحيفة أمام الدرجة الأولى ، وإنما يجوز التصحيح أمام محكمة الاستئناف إذا ما رفعت صحيفة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف دونما توقيع من المحامي ، فله حق التصحيح بالتوقيع على تلك الصحيفة طالما كان ميعاد الاستئناف مازال قائماً (٢) . وبالتالي ينبغي عدم الخلط ما بين تصحيح

---

( ١ ) نقض مدني جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول الطعن رقم ٤٢٧ س ٤٠ ق ، صفحة ٣٥٨ - وانظر دكتور نصي والي في رسالته مائفة الذكر ، صفحة ٥٢٥ وما بعدها بند ٢٨٧ .

( ٢ ) انظر نقض مدني جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ج ٢ الطعن رقم ٣٨٧ س ٣٥ قضائية ، صفحة ٦٥٠ .

صحيفة الافتتاح أمام الاستئناف وهذا غير جائز وفيما بين تصحيح ذات صحيفة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف وهذا جائز .

إذاً هذا البطلان المتعلق بالنظام العام والناسئ من عدم توقيع المحامى على صحيفة الدعوى جائز تصحيحه في مرحلة التقاضى الذى وقعت فيها المخالفة فقط ، بحيث لا يجوز مد التصحيح إلى مرحلة التقاضى التالية .

٤ - العبرة بقيد المحامى لا بسداده الاشتراك المقرر للقيد :

وإذا كان المحامى الذى لم يوقع على صحيفة الاستئناف قد قام بسداد اشتراكه المقرر للقيد بالاستئناف قبل تقديم الصحيفة الموقع عليها وأن الدفع بالبطلان قد طرح بعد أن قبل المحامى أمام محكمة الاستئناف وقيد بالفعل ، فإن هذا القيد الذى تم بعد التوقيع على الصحيفة لا يصححها حتى ولو قام المحامى بالفعل في مثل هذه الحالة بالتصحيح أثناء الاستئناف ، إذ أن البطلان هنا متعلق بالنظام العام وأن الصحيفة وقت طرحها لم تكن مستوفاه طبقاً للقانون (١)

٥ - ليس للمحكمة بحث قيد المحامى دونما طلب :

وإذا ما دفع ببطلان الصحيفة لعدم توقيع المحامى عليها وانتهت المحكمة إلى رفض هذا الدفع وجود توقيع لمحامى مقبول للمرافعة أمامها على أصل الصحيفة ، ولما كان الطاعن على الصحيفة لم يدعى بأن التوقيع الذى أثبتت المحكمة وجوده على أصل الصحيفة ليس لمحامى أو أنه لمحامى غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الاستئناف ، فإنه لا يجوز النعى على الحكم بعدم التثبيت من قيده بجنول المحامين المقررين أمامها ، كما لا يجوز للمحكمة أن تستجيب لمثل هذا الطلب ، كما لا يجوز لها من تلقاء نفسها أن تبحث مثل هذا البحث (٢) .

(١) انظر نقض مدنى جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١  
الطعن رقم ٥٨٥ س ٤٨ ق ، صفحة ٥٠٦ .

(٢) قرب هذا نقض مدنى جلسة ٧ فبراير ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١ - الطعن رقم ٥٨٥ سنة ٤٨ ق . الصفحة ٥٠٦ .

## ٦ - التوقيع على أصل الصحيفة دون صورها :

ولما كان القصد من توقيع المحامى على صف الدعاوى ، رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت ، لأن إشراف المحامى على تحرير الصحف يشيع فيها أحكام القانون ، ويجعلها قائمة على أسس منطقية وقانونية وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيراً ما تنشب بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعود باضرار على ذوى الشأن مما مفاده أن توقيع المحامى على أصل الصحيفة أو على صورتها يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع ، ومن ثم فإن خلو الصورة من التوقيع لا يترتب عليه بطلان ما .



### محكمة الموضوع وعلاقة الخصم بمحاميه :

#### ١ - ليس للمحكمة أن تتصدى لتلك العلاقة إلا في حالة الإنكار :

من المقرر في قضاء النقض (١) بأن لخصوم سواء أمام محكمة أول درجة أو الاستئناف توكيل غير محام في التوقيع نيابة عنهم على صحيفة الاستئناف . وأنه لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، وبالتالي إذا لم ينكر الخصم وكالة الوكيل في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الدعوى ولم ينكر حضوره عنه أمام المحكمة ، فلا يجوز لها أن تتصدى من تلقاء نفسها لبحث تلك الرابطة .

#### ٢ - التزام المحكمة بتكليف العلاقة بين الخصم ومحاميه :

وفي نهي على حكم مخالفة القانون لأنه كيف العقد المبرم بين الطاعن وبين المطعون ضدهم الأربعة الأول بأنه عقد وكالة رغم أنهم لم يحرروا توكيلا عنهم وتضمن العقد على النص على مصاريف انتقال والزام حضور المطعون ضده الأول جميع جلسات الدعاوى مع الطاعن ومن ثم بات واضحاً أنه عقد مقاوله ورد على أعمال مادية محكمة .

وقضت محكمة النقض (٢) بأن هذا النهي مردود ، ذلك أن المناط في تكليف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو بما عناه المتعاقدون منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه وقائع الدعوى ومستنداتها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستنداً إلى ما ثبت بالعقد المبرم بين الطرفين من أن الطاعن وهو محام اتفق مع المطعون ضدهم الأربعة الأول على أن يقوم بالدفاع عنهم كمدعين بمحقق مدنية في قضية جنحة حتى الحصول على حكم

---

(١) قرب ذلك انظر - نقض مدني جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني -  
لجنة ٣١ ج ١ ، الطعن رقم ٦٧ س ٤٦ ق ، صفحة ٤٢٠ .  
(٢) الحكم المتقدم ، صفحة ٤٢١ .

نهاى فيها ثم إقامة الدعاوى المدنية اللازمة للحصول على التعويض الهائى وإلى حضوره عنهم كمدعين مدنيين فى اللجنة واستئنافه للحكم الصادر فيها ضدهم بصفته وكيلًا عنهم وإقامة الدعوى المدنية بإسمهم واستئنافه للحكم الصادر فيها ، وكانت هذه الأعمال تتطلب فيها صفته كوكيل وإن استتبع القيام بأعمال مادية فهذه تعتبر تابعة للعمل القانونى الذى باشره لصالحهم ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون حين اعتبرته وكيلًا عنهم .

### هل يشترط توقيع الصحيفة إذا كانت مرفوعة ضد محامى ؟

جاء قانون المحاماه الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بحكم مغاير لقانون المحاماه الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن صحيفة الدعوى المرفوعة ضد أحد المحامين ، إذ تضمن القانون الملغى نص المادة ٨٧/٥ والتي كانت تنص على أنه .. ( ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الفرعية الإذن المنصوص عليه فى المادة ١٣٥ ) .

وقضت محكمة النقض (١) من أن المادة ١٣٣ من قانون المحاماه الملغى ٦٨ حالى - كانت تنص على أنه ( لا يحق للمحامى أن يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ويجوز فى حالة الاستعجال صدور الإذن من رئيس المجلس وإذا لم يصدر الإذن فى الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب كان للمحامى أن يتخذ ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة - وقد جرى قضاء هذه المحكمة - أخذاً بظاهر النص وإعمالاً لحكمته من قيام نقابة المحامين على حسن العلاقة بين أعضائها - على أن الخطاب فيه موجه إلى المحامى الشاكى أو متخذ الإجراء سواء عمل لصالح نفسه أو وكيلًا عن غيره ، ولما كانت المادة ٨٧ من ذلك القانون - فيما نصت عليه بقراؤها ١ و ٢ و ٣ و ٤ - تحقيقاً لما رآه الشارع من وجوب أن يستعين المتقاضون فى الهام من منازعاتهم

---

(١) انظر حكم النقض المتقدم ، صفحة ٤١٨ ، ٤١٩ .



أمام المحاكم بمختلف طبقاتها ودرجاتها بالمحامين المقررين لديها حتى تنجو الخصومة من المهاترة وينتفى اللدد فيها ، ومنه وجوب تقديم صحف الاستئناف موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمته ، وقد نصت في فقرتها الخامسة والأخيرة على أن البطلان جزاء لمخالفة أحكامها ، فإن هذا الجزاء يهدو قسوته إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يكن رافعها لسبب أو لآخر قد تمكن من توكيل محام أو كان من وكله من المحامين لم يصدر له من النقابة الفرعية لسبب أو لآخر الإذن المنوه عنه في المادة ١٣٣ من قانون المحاماه الملغى - ٦٨ الحالي - مما حدا بالشارع إلى أن يرد للمتقاضين حجتهم الأصلية في أن يباشروا منازعاتهم بأنفسهم إذا كانت مرددة بينهم وبين أحد المحامين وفي هذا تقول الفقرة المذكورة بعد أن رتببت جزاء البطلان على مخالفة أحكام الفقرات الأربعة السابقة عليها أنه ( ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الفرعية الإذن المنوه عنه في المادة ١٣٣ ) - فأعظمهم من قيد الاستعانة بالمحامين ، وليس بصحيح في القانون القول بأن هذا الإعفاء مقيد بشرط أن يكون وكيل المدعى في دعوى مرفوعة ضد محام قد تقدم بطلب للحصول على إذن من مجلس النقابة ولم يصدر له الإذن ، إذ لو تحقق هذا الشرط لكان فيها نصت عليه المادة ١٣٣ من جواز أن يتخذ المحامي ما يراه من إجراءات قضائية مباشرة ، إذا لم يصدر الإذن في الدعاوى المدنية خلال أسبوعين من تاريخ طلبه - كل الغناء ولبيد النص على الإعفاء لغو لا طائل منه ولا فائدة منه (١) .

وإذا كان هذا هو حكم قانون المحاماه الملغى ، فإن القانون الجديد جرى على أن صيغة الدعوى المرفوعة ضد أحد المحامين يجرى عليها ما يجرى على صحف دعاوى الخصوم من غير المحامين ، وأما ما نصت عليه المادة ٢/٦٨ - ٣ محاماه جديد من أنه ( لا يجوز في غير الدعاوى المستعجلة

(١) انظر نقض ملغى جلسة ٨ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١

الطعن رقم ٩٧ ص ٤٤ ق ، صفحة ٩٩ .

وحالات الادعاء المدنى أن يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له إلا بعد استئذان النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى . وإذا لم يصدر الإذن فى الحالتين المبينتين فى الفقرتين السابقتين خلال خمسة عشر يوماً كان للمحامى أن يتخذ ما يراه من إجراءات دون أن يرتب المشرع البطلان جزاء على مخالفة هذا النص ، فقد دلت على أن عدم الحصول على الإذن وإن كان يعرض المحامى للمسئولية التأديبية طبقاً للمادة ٩٨ محاماه ، لأن واجب الحصول على الأذن إنما يقع على عاتق المحامى دون موكله ، إلا أنه لا يبطل عمله فلا يعد عيباً جوهرياً يمس مصف الدعاوى أو الطعون .

#### - إدارة قضايا الحكومة والتوقيع على الصحف :

ومؤدى نص المادة ٦ من قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، أن هذه الإدارة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون إختصاصاً قضائياً وكذلك عن الهيئات العامة التى تباشر مرافق الدولة ، ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ، ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجت بالمرافق التى تقوم بتسييرها عن جمود النظم الحكومية ، ففتحها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة . أما شركات القطاع العام ، التى يكون الغرض الأساسى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى ، وتستقل بميزانيات تعد على نمط الميزانيات التجارية وتقول إليها أرباحها بحسب الأصل وتتحمل بالخسارة ، فلها لا تعتبر من الأشخاص العامة التى تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة وفقاً لنص المادة ٦ من القانون المذكور . وإذا كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام ، فإن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عنها أمام القضاء ، ومن ثم يكون توقيعها

---

( ١ ) انظر نقض مدنى جلسة ٢ مارس سنة ١٩٧٦ - مجتوعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ للجلد الأول ، الملن رقم ٥٧٩ س ٤٢ ق ، صفحة ٥٣٤ .

على صحيفة الطعن لا يتحقق الشرط الذى تتطلبه المادة ٢٥٣ مرافعات -  
من وجوب توقيع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض .(١)  
ويكون الطعن باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

ولما كانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانوناً أن تنوب عن تلك  
الشركات أمام المحاكم ، فإن توقيعها على صحف الطعون لا يتحقق شرط  
توقيع الصحيفة من محام مقبول أمام تلك المحكمة ويضحي الطعن باطلا ،  
ولا يغير من هذا النظر ما قالت به الشركة من أنها متفرعة عن المؤسسة العامة  
للمصانع الحربية والمدنية التى تعتبر فى حقيقة الأمر هيئة عامة ، وأن تسميتها  
مؤسسة عامة هى تسمية خاطئة ذلك أن القرار الجمهورى رقم ١٤٧٨ لسنة ٦١  
الصادر بإنشاء تلك المؤسسة نص فى مادته الأولى على أنها تعتبر مؤسسة عامة .  
ذات طابع إقتصادى ... فضلا عن أنها تعتبر وحدة إقتصادية قائمة بذاتها  
على تنفيذ مشروع إقتصادى ومن ثم لا تعتبر من أشخاص القانون العام ،  
كما أنه لا وجه للاحتجاج بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الإدارات .  
القانونية التى تجبز لما إنابة إدارة قضايا الحكومة فى مباشرة قضية خاصة بها ، -  
إذا كان الطعن قد رفع قبل العمل بأحكام ذلك القانون .

---

(١) نقض مدنى جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب القنى - المنة ٢٦ ج ١ ،  
الطعن رقم ٣٥٠ س ٤١ ق ، صفحة ٩٠١ ؛ نقض مدنى جلسة ٧ مايو سنة ١٩٧٥ -  
نفس المجموعة ، الطعن رقم ٤٤٥ س ٤٠ ق ، صفحة ٩٣٠ - ٩٣١ ؛ نقض مدنى جلسة  
٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - نفس المجموعة ج ٢ ، الطعن رقم ٣١١ س ٤٠ ق ، ص ١٧٤٧  
وصفحة ١٧٤٣ .



## الباب الثاني

### « الصحيفة و بدء الخصومة »

#### تمهيد وتقسيم :

وعندما تعد الصحيفة على نموذجها القانوني والواقعي ، تكون الصحيفة قد تأهلت لمرحلة إجرائية جديدة ، وهي طرح الدعوى المحمولة بالصحيفة إلى المحكمة المختصة ، بحيث تتصل المحكمة بالدعوى إتصالاً إجرائياً وفق القانون الإجرائي ، وفي هذه المرحلة تنشأ العلاقة المباشرة فيما بين الدعوى والمحكمة ، ولكي تنشأ هذه العلاقة فلها منهج إجرائي ذو ضوابط إذا ما توافر صارت الدعوى متعلقة بالمحكمة وخرجت من سيطرة « المدعى » والمعد لها إلى « سيطرة المحكمة » ، ولذلك صار من المقرر أنه منذ طرح الصحيفة على المحكمة طرحاً صحيحاً تبدأ حالة الخصومة .

ولكي ترفع الدعوى رفعاً قانونياً وتتصل المحكمة بها فإن هناك قاعدة واستثناء لذلك ، يتساوى في الأثر القانوني وهو رفع الدعوى أمام المحكمة ولكن بأوضاع وبكيفية مختلفة .

ومن ثم نقسم هذا الباب إلى فصلين هما :

فصل أول : القاعدة في رفع الدعوى

فصل ثاني : الاستثناء في رفع الدعوى

## الفصل الأول

### القاعدة في رفع الدعوى

تمهيد وتقسيم :

سلك المشرح الإجرائى فى رفع الدعوى واتصال المحكمة بها قاعدة أصولية هى الصحيفة المودعة قلم كتاب المحكمة ، ثم أورد استثناء على تلك القاعدة يتجلى فى رفع الدعوى ليس بإجراء الصحيفة المودعة وإنما لإنشاء وسيلتين إجرائيتين تعادلان الصحيفة المودعة وهما :

١ - التكليف بالحضور . ٢ - عريضة أمر الأداء .

وإذا ما كانت الصحيفة المودعة هى الطريق العادى لرفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ، فيثور تساؤل : هل يتأثر ذلك الطريق العادى بسداد الرسم المقرر على الصحيفة أو بعدم سداده ؟ ..

وترتباً على ما تقدم نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

مبحث أول : إجراء الصحيفة المودعة - إيداع الصحيفة

مبحث ثانى : عدم سداد الرسم المقرر وإيداع الصحيفة

## المبحث الأول

### إجراء الصحيفة المودعة

#### « إيداع الصحيفة »

#### هيمنة القانون الإجرائي لا الموضوعي :

القانون الموضوعي والقانون الإجرائي يكونان معاً القانون في الدولة ، ويعملان من أجل غاية واحدة هي تحقيق الاستقرار العادل بين أفراد الجماعة . وهما لا يتنازعان من أجل تحقيق هذه الغاية ، بل يتكاملان من أجلها . فالقانون الإجرائي عند إعماله لا يحل محل القانون الموضوعي في تنظيم الرابطة الاجتماعية بل يظل نظامها الموضوعي هو نظامها القانوني الأوضح . وإنما تستهدف قواعد القانون الإجرائي الضمان الأكيد لأن يتجه النشاط القضائي فعلاً إلى تحقيق القانون الموضوعي . أي أن القانون الإجرائي بعبارة أخرى يقود النشاط القضائي في الاتجاه الذي يحلله القانون الموضوعي لنظام الروابط الاجتماعية . وهذا ما يعبر عنه بأن القانون الإجرائي يمثل وسيلة من وسائل تحقيق القانون الموضوعي (١) .

(١) انظر دكتور وجدي راجب « النظرية العامة للعمل القضائي » طبعة ١٩٧٤ ، ص ١٥٤ . وهناك استقلال في بين القانون الإجرائي والقانون الموضوعي ، فقتشتل نصوص القانون الإجرائي ، شأنها شأن نصوص القانون الموضوعي حل الخصائص الكفيلة بتطبيقها العمل . فهي تتضمن كل خصائص القاعدة القانونية ، وهي عامة مجردة ملزمة يترتب على مخالفتها جزاء . فالقاعدة الإجرائية شأن كل قاعدة تتركب من واقعة أساسية مجردة هي غالباً عمل قانوني ، إجراء أو عمل إجرائي ، وأثر قانوني يتمثل في نشأة أو إنهاء سكتة أو واجب أو عبء القيام بإجراء أو عمل إجرائي معين . وهكذا بحيث يترتب على مجرد تحقق الواقعة الأساسية وجود المركز الإجرائي الذي تفرضه القاعدة . وهي قاعدة ملزمة تضمنها جزاءات إجرائية كالحكم بعدم الاختصاص أو عدم القبول .. وقد يكون الجزاء غرامة مالية أو توقيف . وتجسد هذه القاعدة ضماناً فاعليتها في الجهاز القضائي ، أي القاضي الذي يقوم بتنفيذها أو يشرف عليها ، وفي سائر الطعن المختلفة . =

من أجل هذا قضت محكمة النقض من أنه إذا كانت القوانين المتعلقة بالتنظيم القضائي والمرافعات المدنية والتجارية وهي المشتمة على الإجراءات والأوضاع التي تلزم مراعاتها عند اللجوء إلى القضاء وكيفية الفصل في الدعوى وقواعد إصدار الأحكام والنطق فيها وتنفيذها لا شأن له بمجهر

== وليس أدل على قوة هذا الفهم من أن الجهاز القضائي هو الضمان الأخير لغاوية القواعد الموضوعية أيضاً .

وهذا يؤدي إلى التسليم بوجود قواعد قانونية إجرائية مستقلة عن القواعد القانونية الموضوعية .  
وتبدو مظاهر الاستقلال الفني بينهما على النحو التالي :

أولاً : تجد قواعد القانون الموضوعي ابتداء تطبيقاً مستقلاً تماماً عن أي قاعدة إجرائية ، فتطبق متى تحققت الواقعة الأساسية الموضوعية الخاصة ، وينشأ الحق أو المركز القانوني كإنها دون حاجة إلى القانون الإجرائي . فالإجراءات وإن كانت وسيلة للقانون الموضوعي إلا أنها ليست وسيلة الضرورية .. وهكذا ينشأ عن عقد البيع مثلاً مجموعة من القواعد والإلزامات على أطرافه . ويترتب على الإخلال بها جزاءات موضوعية كالإلزام بالتعويض . أو الفسخ ، ويمكن بلوغها دون تطبيق القواعد الإجرائية .

ثانياً : تجد بعض قواعد القانون الإجرائي تطبيقاً مستقلاً تماماً في القواعد الموضوعية في النشاط القضائي . وهي القواعد المتعلقة بسير الإجراءات ، وهي قواعد إجرائية بحتة وهو ما يسمى بالقانون الإجرائي الشكل . وذلك كالقاعدة المنظمة لإعلان صحيفة الدعوى أو أي إجراء آخر .. ففي هذه الحالات لا تتصل القواعد الموضوعية عند تطبيق القاعدة الإجرائية .

ثالثاً : القواعد المنظمة لمضمون النشاط القضائي أو ما يسمى بالقانون الإجرائي الموضوعي . كالقاعدة المنظمة لشروط قبول الدعوى أو الحكم في موضوعها . وهذا هو مجال التقاء القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية . إذ يتطلب التحقق من شرط المصلحة في الدعوى أو شرط الصفة الرجوع إلى قواعد القانون الموضوعي . بل إن قانونية المصلحة ليست إلا استناد المصفي في دعواه إلى قواعد القانون الموضوعي المبردة ، وكذا يقتضي الحكم في الموضوع تطبيق القانون الموضوعي على الوقائع الثابتة . بحيث تستند أسباب الحكم إلى قواعده .

وفي هذه الحالات تكون إزاء قوالب إجرائية ذات محتوى موضوعي . وهكذا يتقابل تطبيق القانون الإجرائي والقانون الموضوعي ، وهذا الالتقاء هو مظهر لوحدهما الوظيفية . حيث يبدأ القانون الإجرائي من أزمة القانون الموضوعي . ولكن يظل من الملامح فنياً تمييز القاعدة الإجرائية التي تحكم تطبيق القانون الموضوعي عن القاعدة ذاتها .

فالقاعدة الموضوعية لا تعالج هنا في ذاتها ، وإنما من خلال الإجراءات ، وفي حدودها الموضوعية والشخصية ، ومن حيث يحد بها القانون الإجرائي لترتيب آثار معينة . أي أنها ==



الحقوق الموضوعية ولا بالتبصوص المنظمة لها . وكان المصلح الوحيد لهذه القوانين هو التشريع المتمثل أساساً في مجموعة المرافعات المدنية والتجارية الصادر بها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، والتشريعات المكحلة دون ما اعتداد بأية مصادر أخرى ، فإنه لا محل للمحاجة في هذا المجال بما تقضى به المادة الأولى من التفتين المدني من استناده إلى بعض المصادر عند تخلف النص التشريعي باعتبار القانون الأخير من القوانين الموضوعية المقررة للحقوق التي تبنيها وتحدد كيفية نشوئها وطريقة انقضاءها ، بينما قانون المرافعات يقرر الوسيلة التي بمقتضاها تؤدي هذه الحقوق ، بحيث يلزم الشككية كى يطعن الأفراد إلى المحافظة على حقوقهم متى اتحلوا الأوضاع التي نص عليها القانون ضماناً لسير القضاء ومنعاً من أن يترك الأمر فيه لمطلق التقدير (١) .

== تعالج هنا في حدود القوالب الإجرائية . وهكذا يبنى الرجوع إلى القواعد الإجرائية حل حدة لتعديد هذه القوالب وأثارها الإجرائية . كما يبنى تطبيق القواعد الموضوعية على حدة عن مفسون هذه القوالب .

وهكذا يتبين الاستقلال الفنى بين القانونين ، بحيث يبنى القانون في وحدته الوظيفية كمبرة تميز حل محلين لكل منها كيانها الذاتي وحركتها الذاتية ، ولكن بينهما فقط لا تكون للبرية . ( دكتور وجدي راجب ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ - ١٥٧ ) .

( ١ ) مثال ذلك ما نصت عليه المادة ١/٩٢٣ من أن « يكون ملكاً خالصاً لصاحب الأرض ما يحدده فيها من بناء أو فراض أو منشآت أخرى يقيمها بمواد مملوكة لغيره ، إذا لم يكن ممكناً لزوع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت ضرر جسيم ، أو كان ممكناً نزعها ولكن لم ترفع للنهوى باستردادها خلال سنة من اليوم الذي يطم فيه مالك المواد ، أنها اندمجت في هذه المنشآت » .

ونصت المادة ١/٩٢٤ من أن « إذا قام شخص بمواد من هذه منشآت في أرض يطم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن كان له وجه ، وذلك على ميعاد سنة من اليوم الذي يطم فيه بإقامة المنشآت ، أو أن يطلب استبقاء المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة ... » ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « يجوز لمن أقام المنشآت أن يطلب نزعها إن كان ذلك لا يلحق بالأرض ضرراً » .

ونصت المادة ٩٢٥ من أن « إذا كان من أقام المنشآت المشار إليها في المادة السابقة يعتقد بحسن نية أن له الحق في إقامتها ، فلا يكون لصاحب الأرض أن يطلب الإزالة ... » ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « إذا كانت المنشآت قد بليت حلاً من الجسامه يرضخ صاحب الأرض أن يؤدي ما هو مستحق عنها ، كان له أن يطلب تسليم الأرض لمن أقام للمنشآت نظير تمويض عادل » .

### - اصطلاح « الطلب » يعادل اصطلاح المطالبة القضائية :

ولقد جرى التتمين المدق في العديد من نصوصه (١) على استخدام اصطلاح « الطلب » أو « مطلب » قاصداً بها المطالبة القضائية باعتبارها الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الحق إلى القضاء ليعرض عليه ما يدعيه طالباً للحكم له به .

وصياغة عجز المادة ١/٩٢٤ بالجمع بين الحق في طلب الإزالة والحق في طلب التمييز خلال ميعاد السنة يؤكد المراد بمعنى « الطلب » وهو « رفع الدعوى » وإلا جاز القول بأنه يكفي مجرد إبداء الرغبة بأى طريق في طلبه خلال سنة دون حاجة للانتحاء إلى القضاء في هذا الميعاد مرعياً ، إلا برفع طلب الإزالة إلى القضاء وإلا سقط الحق فيه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتفسيره كلمة « يطلب » الواردة في المادة ٩٢٤ مدني بأنها تعنى مجرد إبداء الرغبة في الإزالة ولو بكتاب مسجل شفويًا ، فإنه يكون قد انحرف عن المعنى الذي تؤديه هذه الكلمة ، وإذا رفض على هذا الأساس دفاع الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده في طلب الإزالة فإنه يكون قد خالف القانون (٢) .

### - إيداع الصحيفة ببدء التصويمة :

وإذا نصت المادة ١/٦٣ مرافعات على أن ( ترفع الدعوى إلى المحكمة بناماً على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ) ، فإن مفادها أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كأثر إجرائي -

(١) نقض مدق جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ ، الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ القضائية ، صفحة ٢٦١ .

(٢) نقض مدق جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ ، الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ القضائية ، صفحة ١٢٦٥ .

وتنص المادة ٩٢٦ مدق على أنه « إذا أقام أجنبي منشآت بمواد من عتده بعد الحصول على ترخيص من مالك الأرض فلا يجوز لهذا المالك إذا لم يوجه اتفاق في شأن هذه المنشآت أن يطلب إزالتها » ويجب عليه إذا لم يطلب صاحب المنشآت نزحها ... ..

بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات السابق إجراءً لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لبداً المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب تعليقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً ، فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ، ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى (١) .

### ترفع الدعوى بإيداع الصحيفة لا بإعلانها :

تردد المشرع الإجرائي في كيفية رفع الدعوى ما بين وسيلتين هما : إجراء الصحيفة المودعة قلم الكتاب وإجراء الصحيفة المعلنة ، ففى قانون المرافعات الملغى انتهج المنهج الثاني وفى قانون المرافعات الحالي سلك المسلك الأول . فقد نصت المادة ٦٩ مرافعات ملغى على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقضى القانون بغير ذلك » . ومن ثم فإن الدعوى لم تكن تعتبر مرفوعة إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه . وإن أداء الرسم عليها وتقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب أو المحضرين مجرداً لا يعتبر رفعاً لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه في المادة ٧٥ مرافعات ملغى من أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتنتج آثارها إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه .

ولكن المشرع في قانون المرافعات الحالي سلك مسلكاً مغايراً واعتبر الدعوى مرفوعة منذ إيداع الصحيفة بقلم الكتاب لا بإعلانها ، ورتب الآثار القانونية على الإيداع لا الإعلان (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ٣ ، الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ القضائية ، صفحة ٢١٥ ؛ نقض مدني جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ج ١ ، الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ القضائية ، صفحة ١٣١٣ .

(٢) وتنص المادة ٣٥ من قانون المرافعات السوداني على أن « تعتبر الدعوى مرفوعة من تاريخ دفع الرسم أو من تاريخ تقديم الريبة إذا كان المدعى قد أوفى من دفع الرسم بمقتضى قانون أو بقرار من المحكمة » .

وترتيباً على ما تقدم فالتص في المادة ٦٣ مرافعات وما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا النص يدل على أن تلك المادة تضمنت طريقة رفع الدعوى ، فصنت على أن الدعوى ترفع بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة ما لم ينص المشرع على غير ذلك ، وبهذا أدخل المشرع تعديلاً جوهرياً فيه الكثير من التيسير على رافع الدعوى وغنى عن البيان أن الآثار التي تترتب على إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة هي الآثار التي يرتها قانون المرافعات على رفع الدعوى ، والتزم المشرع في الحالات التي رأى فيها الإحالة إلى أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول الخاص برفع الدعوى وقيداً أن يعبر عن مراده بعبارة « وفقاً للأوضاع المعتادة لرفع الدعوى » وهو يقصد بذلك أن تترتب آثار الإجراء بمجرد إيداع الصحيفة قلم الكتاب وأن يتم إعلان الصحيفة بعد ذلك عن طريق قلم المحضرين ، أما في الحالات التي رأى فيها المشرع لاعتبارات قنرها ، الخروج عن القاعدة التي أخذ بها في رفع الدعوى فقد إلزم بالتعبير عن مراده عبارة « بصحيفة تعلن للنصم » أو عبارة « تكليف بالحضور » وهو يقصد بذلك أن يتولى طالب الإجراء مباشرة إعلانه عن طريق قلم المحضرين إلى خصمه وألا تترتب آثار الإجراء إلا من تاريخ إتمام إعلانه للنصم .

ولقد كان قانون المحاماه المملفي ٦٩ لسنة ١٩٦٨ ينص في المادة ١١٣ منه على أنه « يجوز للمحامي والموكل استئناف القرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام محكمة الاستئناف ... » مما مفاده أن المشرع كان يرى بالنسبة لاستئناف تلك القرارات الخروج على القواعد العامة لرفع الاستئناف ، التي تعتبر الاستئناف مرفوعاً بمجرد تقديم الصحيفة لقلم الكتاب إلى أن يكون استئناف هذه القرارات بتكليف المستأنف خصمه بالحضور أمام المحكمة المرفوع إليها الاستئناف .

ولقد حرص المشرع في قانون المحاماه الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على إلغاء هذا الاستثناء والعودة إلى الطريق العادي لرفع الاستئناف حيث نص في المادة ١/٨٥ منه على أنه « لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية إلا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان

القرار ، ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا ما تجاوزت القيمة ذلك » . وهكذا حذف المشرع من النص الجديد العبارة التي كانت تسمح بالخروج عليه وهي عبارة « وذلك بتكليف خصمه بالحضور إلى محكمة الاستئناف » . ولقد أحسن المشرع صنعا حتى يوحد إجراء رفع الدعوى بصحيفة دائما .

### ما لا يعتبر رفع للدعوى :

وفي طعن بالنقض ، ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لعدم إتباع الطاعن الإجراءات الاحتيمية المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب الثالث من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إذ كان يتعين عليه الالتجاء إلى تلك الإجراءات بداءة قبل إقامة الدعوى بالمطالبة بقيمة التكليف التي أنفقها على صيانة العقار والتي تضاف إلى الأجرة الشهرية . في حين أن المشرع في القانون المذكور لم يمنع رغم عن ذلك ، من الالتجاء وسلوك الطريق العادي في إقامة الدعوى مباشرة بالمطالبة بالتكاليف المذكورة ، وإن اللجنة المنصوص عليها فيه ، لها الاختصاص في حالة تقديم المستأجر شكوى لتراسخ المالك عن القيام بالتحسينات .

وقضت محكمة النقض (١) من أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (٢) - والمتعلق على واقعة الدعوى - أن المشرع ناط بالجهة الإدارية المختصة معانة وفحص المباني والمشآت وتقدير ما يلزم إتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال ترميمها أو صيانتها لجعلها صالحة للغرض المخصصة

---

(١) نقض مدعى جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ القضائية .  
« حكم غير منشور » ..

(٢) ولقد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مدلا لبعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ( الجريدة الرسمية العدد ٣١ تابع « ج » في ٣٠ يوليوسنة ١٩٨١ ) .

من أجله إذا كان الترميم أو الصيانة يحققان ذلك ، وتختص اللجان المنصوص عليها فيه بدراسة التقارير المقدمة من الجهات الإدارية المختصة - سائلة الذكر وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات في شأنها وتعلن للنوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ، وأباح المشرع لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرارات الصادرة من اللجان المذكورة في ميعاد معين أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون وهي المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، وقد أوجبت المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، على المالك إخطار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بموعد البدء في تنفيذ أعمال الترميم والصيانة وذلك قبل الشروع في ذلك لتقوم هذه الجهة بمتابعة التنفيذ ، والهدف من ذلك منعاً من إلحاق الضرر بالأشخاص والأموال ولتقدير تكاليف الترميم تقديراً سليماً ، كما أوجبت عليه فور إتمام أعمال الترميم أو الصيانة إخطار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بطلب اعتماد المبالغ التي أنفقته ، وعلى تلك الجهة البست في الطلب وإخطار كل من المالك والمستأجرين بقرارها في هذا الشأن خلال ثلاثة أسابيع وبمجرد إبلاغ ذوى الشأن بقرار اللجنة يكون من حق المالك تقاضى الأجرة إعتباراً من أول الشهر التالي لإتمام الأعمال على أساس زيادة الأجرة بواقع ٢٠٪ من قيمة أعمال الترميم ، مما مفاده أن لإجراءات المطالبة بقيمة التكاليف التي أنفقها المالك لصيانة عقاره والتي تضاف إلى الأجرة الشهرية ، قد جاءت استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى ، وأن طريق المطالبة بها إنما هو طريق حتى واجب الاتباع ذلك أنه طالما تقرر نظام كاستثناء من الأصل يتعين الالتجاء إليه أبداً كانت الجهة التي كانت تتولى الفصل فيه ، ومن ثم فإن سلطة المحكمة الابتدائية تقتصر عند حد الطعن في القرارات التي تصدرها اللجان المنصوص عليها في المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فهي جهة طعن وليست جهة تقدير ابتداء ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى ، استناداً إلى تنكب الطالب الطريق الذي نص عليه المشرع في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، للمطالبة بقيمة التكاليف التي أنفقها على صيانة عقاره سائلة البيان ، وإقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء للمطالبة بقيمة تلك التكاليف يكون قد التزم صحيح القانون.

### مساواة الاستئناف بالدعوى برفعه بصحيفة مودعة :

— التوحيد بين الطعن والدعوى من حيث طريقة رفعهما :

والنص في المادة ٢٣٠ مرفعات على أن يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوعة إليها الاستئناف وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى مفاده أنها أخذت في رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفة قلم الكتاب ، فوحد المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن فاكتمل فيها بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بدلاً من إعلانها ، ولذلك أسقط حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرفعات ملغى — المقابلة للمادة ٢٣٠ — التي كانت تقضى بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوماً من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، وذلك اتساقاً مع النظام الذي كان قد قرره في رفع الدعوى ، وواجب المدعى في إجراءاتها حيث كانت تقضى في فقرتها الأولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ، ومن ثم فحذف هذه الفقرة كان نتيجة عنول المشرع عن رفع الدعوى أو الاستئناف بتكليف بالحضور واكتفاه في رفعها بإيداع صحيفتها قلم الكتاب فأصبح إعلان الدعوى أو الاستئناف إجراء يتم به اتصال الدعوى أو الاستئناف بالخصم لأنه وإن كان يكفي لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يترتب عليها — كأثر إجرائي — بدأ الخصومة ، إلا أن انعقاد الخصومة مشروط بتنام إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه أو إلى المستأنف عليه ، فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية .

— طريقة رفع الاستئناف في القانون الملغى :

وإذ أوضح المشرع بنص المادة ٢/٧٥ — ٣ مرفعات ملغى — والمعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — أن المدعى هو الذي تسلم له أصل ورقة الإعلان والصور من قلم الكتاب ليقوم بتسليمها إلى قلم المحضرين ، فقد أراد المشرع بهذا النص أن يرتب على إيداع صحيفة الدعوى قلم المحضرين الآثار القانونية التي يرتبها قانون المرافعات على رفع الدعوى بما في ذلك قطع التقادم

ولما كان ذلك ، وكان المشرع قد نص في المادة ٤٠٥ مرافعات ملغى المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة إفتتاح الدعوى ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في التعليق على هذه المادة : « وقد أدخل المشرع تعديلات جوهرية في إجراءات رفع الاستئناف بأن وحد طريقة وجعلها بصحيفة تعلن للمحضور وفقاً للإجراءات التي رسمها في شأن رفع الدعوى وسوف يترتب على ذلك إعتبار الاستئناف مرفوعاً في الميعاد إذا قدمت صحيفته لقلم المحضرين في ذلك الميعاد بعد أداء الرسم وذلك على الوجه السابق لإيضاحه بشأن صحيفة الدعوى » - فقد قصد المشرع بذلك مرتبطاً بما نصت عليه المادة ٢/٧٥ - ٣ مرافعات ملغى المشار إليها أن يعتبر تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم المستحق عليها كاملاً لإعلانها هو الإجراء الذي يتم به رفع الاستئناف كما هو الشأن في صحيفة الدعوى ، وإن عدم اتخاذ هذا الإجراء في الميعاد المحدد له قانوناً يترتب عليه سقوط الحق في الاستئناف ولا يعد الاستئناف مرفوعاً بمجرد تقديم صحيفته لقلم الكتاب وقيده في الجلول وسداد الرسم عنه (١) .

#### - إجراء الصحيفة المودعة تمتد إلى قضاء النقض :

وإذا كان الإجراء الذي تعتبر به الدعوى مرفوعة أمام محكمة أول درجة هو إجراء الصحيفة المودعة قلم الكتاب ، وهو ذات الإجراء المتبع أمام محكمة الاستئناف ، وكذلك الحال أمام محكمة النقض ، حيث نصت المادة ٢٥٣ مرافعات على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا التعليل الذي أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاً على المادة ٢٥٣ سالفه الذكر إنما قصد به تبسيط

---

(١) انظر نقض مدني جلسة ٤ أبريل ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ج ٢٠٢ ، الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ القضائية ، صفحة ٨٣٧ ؛ نقض مدني جلسة ٦ يونيو سنة ١٩٦٨ ، نفس المجموعة المتقدمة ، الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٤ القضائية ، صفحة ١١٢٥ ؛ نقض مدني جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٦٨ ، المجموعة المتقدمة ج ٣ ، الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ج ٣ ، ص ١٥٤٣ .



الإجراءات ، وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالظعن ، فاستحسن المشرع استعمال عبارة « يرفع الظعن بصحيفة تودع » بدلا من عبارة « يرفع الظعن بتقرير يودع » - منعا لكل لبس هذ إلى أن العبرة هي بتوفر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الظعن ، بحيث لا تريب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات ، لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحقت ، الأمر الذي يكون معه الدفع بظلال الظعن لرفعه بغير الطريق التقارنى في غير محله (١) .

وهكذا نجد أن المشرع قد وحد الطريق الذي يسلكه المتقاضى في رفع الظعون ، وأنه قد إختار في ذلك إعتبار الظعن مرفوعاً بمجرد إيداع الصحيفة قلم الكتاب الذي يتولى بعد أداء الرسوم المقررة قيد الظعن وإعلانه عن طريق قلم المحضرين .

والمقرر أن رفع الظعن بإيداع صحيفته على الوجه المتقدم هو أحد المفترضات الإجرائية التي يجب توافرها لكي تستطيع محكمة النقض نظر موضوع الظعن ، بحيث إذا رفع الظعن لرئيس المحكمة على صورة عريضة ، أو بتقرير في قلم كتاب محكمة أخرى ، أو بورقة من أوراق المحضرين تعلن للمحكمة أو الخصم ، فإن الظعن يكون غير مقبول ، ويكون على المحكمة أن تحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها لتعلق الأمر بالنظام العام . ومن ثم إذا لم يحصل الظعن على الوجه المقرر في القانون ، كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه (٢) .

#### — رفع الدعوى بطريقة « مبتدأة » وبطريقة « مندمجة » :

من المقرر في قضاء النقض أن الدعوى كما يجوز أن ترفع بطريقة مبتدأة « بصحيفة » وقاصرة عليها ، يجوز رفعها وإقامتها بطريقة مندمجة في دعوى

---

(١) نقض مدني جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ ،  
الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق ، ص ١١٥٤ ؛ نقض مدني جلسة ٨ يناير سنة ١٩٨٠ -  
مجموعة المكتب الفني ، السنة ٣١ ج ١ ، الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .  
(٢) نقض مدني جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ ،  
الطعن رقم ١٤١٤ ، ص ٣٤٢ .

أخرى . ولما كانت الدعوى يطلب تخفيض الأجرة للأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية مبناهما بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً ، فتصل بالنظام العام ، ولا يعد سكوت المستأجر عنها نزولاً عن الحق المطالب به لا صراحة ولا ضمناً ، وكانت بهذه المثابة تختلف عن دعوى استرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية ، التي تنصب على مطالبة المستأجر بحق مالى يتمثل في فروق الأجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأقصى للأجرة القانونية ، فلا تتعلق بالنظام العام ، وتسقط بكل عمل يستخلص منه نزوله عن هذا الحق . لما كان ذلك وكان يتعين رد أى مبلغ يزيد عن الحد الأقصى للأجرة طبقاً للقواعد العامة في دفع غير المستحق - مما مقتضاه أن الحق في الاسترداد سقط بالتقادم بانقضاء أقصر المدتين إما بمضى ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذى يعلم منه المستأجر بحقه في الاسترداد ، أو في جميع الأحوال بانقضاء خمسة عشر سنة من وقت دفع الأجرة وفق المادة ١٨٧ مدنى . لما كان ما تقدم وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية ، كما يجوز رفعها مستقلة مبتدأة يجوز رفعها وإقامتها مندمجة في دعوى لتحقيق الأجرة ، مما مفاده أن إقامتها ليست معقولة على صدور حكم نهائى بتحديد الأجرة (١) .

**إجراءات قانون العمل لا تحول دون اللجوء إلى إجراء الصحيفة المودعة :**

وفي طعن على حكم للخطأ في تطبيق القانون لأن المطعون ضده - العامل المدعى - لم يسلك في دعواه بإلغاء قرار إنهاء خدمته الطريق الذى رسمته المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ (٢) والتي أوجبت على العامل تقديم طلب وقف قرار الفصل إلى مكتب العمل خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره بالعمل لتسوية النزاع ودياً ، فإن لم تتم التسوية أحال الطلب إلى المحكمة المختصة للفصل فيه وإنما أقامها مباشرة أمام محكمة الموضوع فضلاً

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٤٢٠ ج ٢ ، ط ٤٠  
الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق ، صفحة ٤٢٠ .

(٢) حل على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

عن أنه بدلا من أن يرفع الدعوى أمام المحكمة الجزئية طبقاً لنص تلك المادة فقد رفعها أمام المحكمة الابتدائية وهي غير مختصة نوعياً بنظرها .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل التي خولت المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الملغى - العامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر الحق في رفعها ونظمت إجراءاتها هي دعوى بإجراء وقفي هو وقف لتنفيذ قرار الفصل ريثما يفصل في دعواه الموضوعية والتعويض ، وكانت دعوى المطعون ضده بإلغاء قرار إنهاء خدمته هي دعوى بطلب موضوعي لا تتسع له نطاق الدعوى الأولى وتختص بنظره المحكمة الابتدائية باعتباره طلباً غير مقرر القيمة وذلك عملاً بالمادة ٤١ مرافعات ، وكان عدم التزام العامل بالأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها لا يحرمه من حقه في أن يرفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادي لرفع الدعاوى ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب يكون على غير أساس (١) .

#### — رفع الدعوى بغير الطريق القانوني « الصحيفة المودعة » :

ومما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأن الدعوى كان يتعين رفعها بصحيفة تودع قلم الكتاب طبقاً للمادة ٦٣ مرافعات ، في حين أنها أقيمت بطلب لرئيس المحكمة بتوقيع الحيز التحفظي الاستحقاق وتحديد جلسة ، فدفع برفعها بغير الطريق القانوني ، إلا أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفع وسايرتها في ذلك محكمة الاستئناف بمقولة أن الغاية من الإجراء قد تحققت باتصال علم الطاعن بالدعوى فلا بطلان ولو تعلق بالنظام العام عملاً بالمادة ٧٠ مرافعات ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير سديد في القانون إذ أن انعقاد الخصومة يجب أن يتم على النحو الذي رسمه القانون ولا يقوم مقامه أى إجراء آخر وإذ حدد القانون طريقة رفع الدعوى في

(١) انظر نقض مدني جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ ق ، صفحة ٢٨٦ .

حالة استصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاقى بطلب أمر بالأداء أو بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة حسب الأحوال فى ميعاد معين من توقيع الحجز ، وكان أى من هذين الإجرائين لم يتخذ ، بل رفعت الدعوى بغير طريقهما فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطالان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى يكون قد خالف القانون .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الدفع المبدي من الطاعن ببطالان الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى الذى رسمته المادة ٦٣ مرافعات هو فى حقيقته دفع بعدم قولها لرفعها بغير هذا الطريق ، لما كان ذلك وكان مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ مرافعات ، أنه فى الأحوال التى يوقع فيها الحجز بأمر قاضى التنفيذ يجب على الحاجز رفع الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وفقاً للقواعد العامة فى رفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز وإلا اعتبر كأن لم يكن ، وبذلك عدل المشرح - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٦٠٥ مرافعات سابق ، تعديلاً اقتضاه الاتجاه لاعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه بالحجز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز ، لكفاءة بإلزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطريق المعتاد فى الميعاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز متى كان ذلك وكان المطعون عليه الأول لم يقم دعواه بثبوت الحق بصحيفة مودعة بقلم الكتاب بل طرحت على المحكمة بالجلسة التى حلدها - دون موجب - رئيس المحكمة الأمر بتوقيع الحجز والتى تضمنها إعلان الطاعن « المحجوز عليه » بالحجز ، وكان تحديد الجلسة فى أمر الحجز وإعلان الطاعن به على النحو السالف لا يجرى عن وجوب إتباع السبيل الذى رسمه القانون لائتمال المحكمة بالدعوى ، ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الغاية من الإجراء قد تحققت بطرح الدعوى على المحكمة مما يصحح الإجراء ولو كان تعيينه راجعاً لأمر من النظام العام أو عدم استيفاء الدعوى لشروط

---

(١) نقض مدنى جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠٢٠ ج ٢  
الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٨ لقضائية ، صفحة ٧١٦ - ٧١٧ .

رفعها جزاء عدم القبول وليس البطالان تحقق الغاية من الإجراء - حسباً تنص على ذلك المادة ٢٠ مرافعات ، لا يكون إلا بصدد جزاء البطالان ولا يعتداه إلى غير ذلك من الجزاءات ، ولما كان ما تقدم فإنه تنوافر للدفع مقومات قبوله ... ولما كان من شأن قبول الدفع آتف الذكر أن تضحي الدعوى غير مقبولة فيتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى.

### - علم جواز القياس على إجراء رفع الدعوى :

ولا يجوز استخدام القياس على طريق رفع الدعوى ، لأن من شأن ذلك توسيع ذلك النطاق وتجاوز ما رسمه المشرع الإجرائي ، وهذا يؤدي إلى مخالفة القانون ولا يجعل المحكمة متصلة بالدعوى إتصلاً قانونياً . كما أن هذا القياس متعدي حتى ولو توافرت العلة فيها بين الإجراء المبتكر بالإجراء المنصوص عليه ، لأن المشرع الإجرائي قد أورد في هذا المقام قاعدة واستثناء واردين على سبيل الحصر .

وفي طعن بالنقض على حكم لمخالفته القانون ، حيث قرر الطاعنان بأنهما تمسكا بعدم قبول التظلم لرفعه بغير الطريق القانوني لإقامته بتقرير في قلم الكتاب دون سلوك الطريق المعتاد لرفع الدعاوى مع أن المنازعة تلور حول أساس الالتزام بالرسوم الصادر بها الأمر مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول التظلم .

وقررت محكمة النقض بأن هذا النمي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه « في الأحوال التي يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ، ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ، ويجوز للنوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ منه التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري ويحصل التظلم.

أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بمقرتها المكتب الذى أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن . قد ورد عاماً مطلقاً دون تخصيص ، ينص على التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أياً كانت طبيعة المنازعة وسواء انصببت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أو تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ، ولا محل للقياس على حالة المعارضة فى الرسوم القضائية ، ذلك أن النص فى المسادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصاً بنص على المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر بما مفاده أن طريق المعارضة الذى رسمته المادة ١٧ المشار إليها قاصراً على حالة المنازعة فى مقدار الرسوم القضائية المقررة ، أما المنازعة على الإجراءات العادية المنصوص عليها فى قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما أنصبت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ، وأنه وإن كان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون كذلك إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة فى قانون المرافعات .

#### - رفع الدعوى قد يعلق على مسلك إرادى :

نظم المشرع - وعلى ما جرى به قضاء النقض (١) - فى المواد من ٢٨١

---

(١) نقض مدنى جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ٣ ،  
الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ القضائية ، صفحة ١٦٩ .

(١) نقض مدنى جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ ج ٥ ،  
الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ القضائية ، صفحة ١٠٠٩ ، نقض مدنى جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٧٥ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٦ ج ١ - الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ القضائية ، صفحة ٢١٣ .

إلى ٢٩٠ مرافعات ملغى الطريق الذى يجب إتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق التى يحتاج بها الخصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم اتبع ذلك بالمادة ٢٩١ ( ٥٩ إثبات ) التى أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها سماعهم الحكم بتزويرها ، ففى إذا ما حكم له بذلك آمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، أما إذا احتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى ، فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة التى ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ مرافعات ملغى ( م ٤٩ إلى ٥٩ إثبات ) ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية ، إذ أن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعلو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبدائها أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أما تنظره .

إذا فُناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد احتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، أما عند الاحتجاج بالورقة فى دعوى منظورة فيتعين للادعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمته المادتان ٤٥ ، ٥٨ من قانون الإثبات ، ذلك أن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعلو أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى فلا يكون لغیر المحكمة التى تنظر هذا الموضوع أن تنظره مما يشكل قاعدة آمرة . لما كان ذلك ، وكان الواقع فى الدعوى بسبق الاحتجاج فى الدعوى ... بالإقرارين المنشوين إلى مورث الطاعنين ، مما يكون معه رفع دعوى أصلية بتزويرها مخالفاً لقاعدة من النظام العام لم يخلط بواقع لم يسبق طرحه ولم تكن عناصر إعمالها خافية فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى ومن الاستئناف المضموم إليها . يكون الحكم الملغى فيه إذ تناول بالبحث موضوع هذه الدعوى قد قام به سبب فيلطل

يجز لهذه المحكمة (التقضى) أن تشره من تلقاء نفسها وأ تحكم بما يقتضيه قيامه من تقضى الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وقضاء الدعوى بعقم قبولها (١)

#### طلب سقوط الخصومة وكيفية رفعه :

وطبقاً لنص المادة ١٣٦ مرافعات يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة للمحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة . ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين والإكثار غير مقبول .

وطلب سقوط الخصومة هو في واقع الأمر دفع ببطالان إجراءات الخصومة الأصلية ، أجاز المشرع في المادة ١٣٦ مرافعات تقديمه إلى المحكمة التي أمامها تلك الخصومة ، إما بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع (٢) .

#### إجراء رفع الدعوى وقوة الأمر المقضى :

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطالان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور وذلك على خلاف حكم سابق في استئناف آخر عن ذات الحكم المبتأنف - قضى نهائياً ببطالان الاستئناف لوجوب رفعه بعريضة تودع قلم الكتاب - وكان الحكم الاستثنائي الأول حكماً نهائياً صدر بين الخصوم أنفسهم وفصل في ذات النزاع وحاز قوة الشيء المحكوم فيه في خصوص ما قضى به قطعياً في منطوقه وأسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من بطلان الاستئناف المرفوع بتكليف بالحضور بصحة الاستئناف المرفوع بعريضة تقدم لقلم الكتاب فإنه يتعين إحترام حجية هذا الحكم النهائي عند نظر

(١) أنظر نقض منى جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكاتب القنى - السنة ٣٠ ع ١.

الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق ، صفحة ٨٨١ نقض منى جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - المجموعة المتقدمة - السنة ٣٠ ع ٣ - الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٩ ق ، صفحة ٢٩٤ .

(٢) نقض منى جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكاتب القنى - السنة ٢٧ المجلد الأول

الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٢ ق ، صفحة ١٤٠٠ .



الاستئناف الثاني عن ذات الحكم المستأنف ولو كان الحكم الاستئنافي الأول قد خرج في قضاؤه على صحيح القانون أو خالف قاعدة من قواعد النظام العام لأن قوة الأمر المقضى تسمح به في هذا المقام ، على قواعد النظام العام وتنطلي الخطأ في تطبيق القانون (١) .

### الإحالة وإجراء رفع الدعوى بغير الطريق القانوني :

ومن المقرر قانوناً أن الإحالة وإن كانت وجوبية للمحكمة المحيلة والإزامية للمحكمة المحال إليها الدعوى بحيث لا يجوز لها أن تحيلها مرة أخرى ، ويتعين عليها نظرها معتمدة بالإجراءات أمام المحكمة المحيلة ، التي رفعت إليها الدعوى ؛ ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يظل صحيحاً وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت إليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها . حتى ولو كانت الإحالة في ذاتها خاطئة وإذا لم يستأنف الخصوم هذا الحكم صار نهائياً وحاز قوة الأمر المقضى التي تعلق بالنظام العام (٢) .

وفي هذا المقام نميز بين فرضين هامين : الأول - الإحالة مع كون الصحيفة لا وجود لها . والثاني - والإحالة مع وجود الصحيفة وانعدام الدعوى .

وفي الفرض الأول حتى مع كون الإحالة ملزمة للمحكمة المحال إليها الدعوى ، إلا أن مقتضى ذلك أن تكون يصدد صحيفة قانونية قائمة ومتتجة لأكتارها ، أما إذا انصببت الإحالة على معلوم فلا صحيفة أصلاً وبالتالي وردت الإحالة على غير ما عمل لها وصارت هنا غير ملزمة للقاضي المحال إليه الدعوى ويتعين عليه القضاء بطلان الصحيفة .

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ج ٢ -  
البلن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٦ القضائية ، صفحة ٦٥١ .

(٢) نقض مدني جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٢ -  
البلن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٦ القضائية ، صفحة ٩١ ؛ نقض مدني جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٢ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - البلن رقم ٦٦٨ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٦٨١ .

والفرض الثاني ، جاء في معنى هام بصده ، طعناً على حكم للقصور في التسيب ومخالفة القانون ، لأن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لبطان حكم الإحالة إلى محكمة الجزرة الابتدائية الصادر من قاضي الأمور المستعجلة تأسيساً على أن القاضي المستعجل لا يملك الإحالة إذا قضى بعدم اختصاصه نوعياً بنظر الدعوى ، إذ يعتبر هذا القضاء بمثابة رفض الدعوى .

وقضت محكمة النقض (١) أن هذا النعي في محله ، ذلك أن قاضي الأمور المستعجلة مختص وفقاً للمادة ٤٥ مرافعات بالحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخفى عليها من فوات الوقت ، فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الأمر باتخاذ قرار عاجل ، وألا يمس هذا القرار أصل الحق الذي يترك للنوى الشأن يتناضلون فيه أمام القضاء الموضوعي ، فإذا تبين أن الإجراء المطلوب ليس عاجلاً أو يمس بأصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه منهيّاً للتراع المطروح عليه بحيث لا يبقى منه ما يصبح إحالته لمحكمة الموضوع ، أما إذا تبين أن المطلوب منه حسب الطلبات الأصلية أو المعدلة فصل في أصل الحق فيعين عليه أن يتخلى عن الفصل في الدعوى ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها ويحيلها لمحكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروض عليه عملاً بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ مرافعات لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت أمام محكمة الجزرة للأمور المستعجلة بطلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد الطاعن من العين المؤجرة تأسيساً على إساءة استعمالها مما يهدد سلامة المبنى ويعرض الأرواح للخطر ، تتوافر معه حالة الاستعجال ، وكان الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بعد أن حدد الحالات التي يختص فيها القضاء المستعجل بالفصل في طلب طرد المستأجر من العين المؤجرة وبين أن النص في عقد الإيجار على الشرط الناسخ الصريح ، واستعمال المستأجر العين المؤجرة بغرض نخل للأدب ، وإحداث المستأجر تغييراً مؤثراً في كيان العين المؤجرة أو في الغرض الأصلي

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ ع ٢ ÷  
الطعن رقم ١٨٠ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٦٩٢ - ٦٩٣ .

من استعمالها بغرض الإضرار بالمؤجر ، خلص إلى عدم اختصاصه إستناداً إلى أن عقد الإيجار لم يتضمن النص على الشرط الفاسخ الصريح وإلى وجود نزاع جدى فى حصول المخالفة المنسوبة إلى المستأجر وكان البين من ذلك أن القاضى المستعجل حكم بعدم اختصاصه بنظر النزاع لما استبان له أن الإجراء المطلوب بمسأله الحق ، وليس لانتوائه على فصل فى أصل الحق بما يعتبر معه حكمة منياً للنزاع المطروح عليه بحيث لا يبقى من بعد ما يصح إحالته لمحكمة الموضوع ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بطريق القانونى لأن الحكم بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر النزاع هو فى حقيقة حكم برفض الدعوى فلا يجوز له إحالتها إلى محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع رغم أنه جوهري ، ومضى فى نظر الدعوى والفصل فيها فإنه يكون معيباً بالقصور ، والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، ولما كان الثابت أن الدعوى لم تستوفى شروط قبولها ، إذ طرحت على محكمة الموضوع وبغير الطريق القانونى فإنه يصح الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .

عدم رفع الدعوى بالطريق القانونى ينشأ دفعا بعدم القبول يتعلق بالنظام العام وفى طعن بالنقض على حكم للخطأ فى تطبيق القانون ، لأن محكمة أول درجة اتصلت بالدعوى عن طريق تكليف الطاعن بالحضور للجلسة التى حددتها القاضى الأمر بتوقيع الحجز التحفظى الاستحقاقى ، فى حين أن المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات القائم - والمنطبق على واقعة الدعوى - إستوجب لاتصال المحكمة بدعوى ثبوت الحق وصحة الحجز رفعها بصحيفة تودع قلم الكتاب وفق المادة ٦٣ من ذات القانون وهو إجراء متعلق بالنظام العام لاتصاله بإجراءات التقاضى ، وإذ اعتد الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بالسبيل الذى سلكته الشركة المطعون عليها فى رفع دعاوها وقضى بقبولها وفصل فى الموضوع فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان الطاعن لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه لما كان مبنى النعى هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لعدم إتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، وكان جهده المطالبة متعلقاً بإجراءات التقاضي المختصة من النظام العام ، وكانت عناصره التي يمكن الإلزام به تحت نظر محكمة الموضوع فإنه تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ مرافعات على أنه و ... وفي الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر قاضي التنفيذ يجب على الحاجز خلال ثمانية الأيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر كأن لم يكن » - يدل على أنه في الأحوال التي يوقع فيها الحجز بأمر من قاضي التنفيذ يجب على الحاجز رفع دعوى صحة الحجز وفقاً للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من الحجز . وإلا اعتبر كأن لم يكن ، وبذلك عدل المشرع وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - الحكم الذي كان وارداً في المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات السابق تعديلاً لإقتضاه الاتجاه لإعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع مصنفها قلم الكتاب ، فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه بالحجز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز ، لإكتفاء بإلزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطريق المعتاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز . لما كان ما تقدم وكان البين من ملف الدعويين الابتدائية والاستئنافية أن الشركة الحاجزة - المطعون عليها - لم تقم برفع دعوها بثبوت الحق بصحيفة مودعة قلم الكتاب ، بل طرحها على المحكمة في الجلسة التي حددها القاضي الأمر في أمر الحجز دون موجب ، والتي تضمنها إعلان الطاعن المحجوز عليه بالحجز ، وكان تعديد الجلسة في أمر الحجز على النحو السالف لا يجزىء عن وجوب إتباع السبيل الذي إسنه القانون لاتصال المحكمة بالدعوى فإن تنكب المطعون عليها هذا الطريق متجافية عن حكم المادة ٦٣ من قانون

---

(١) نقض مدني جلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكث للفقهاء - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٧٤٦٤ .

المرافعات من شأنه أن تصحى دعواها غير مقبولة .: وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والتضاء بعدم قبول الدعوى .

### رفع الدعوى ودرجات التقاضى :

· زوما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأن محكمة الاستئناف وقد خلصت إلى بطلان الحكم الابتدائى لعدم إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً الأمر الذى أدى إلى تخلفه عن حضور جميع الجلسات . فإنه كان يتعين على المحكمة والخصومة لم تنعقد بين طرفيها أمام محكمة أول درجة ألا تتصدى للفصل فى موضوعها وإذ خالفت هذا النظر فإنها تكون قد فوتت درجة من درجات التقاضى .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ١/٦٣ مرافعات إذ تنص على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك » - فإن مفادها أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه - كأثر إجرائى - بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان فى ظل قانون المرافعات الملقى ، لإجراء لازماً لانتقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائى زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية منها بالفصل فى الدعوى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان الحكم الابتدائى لإخفال المحضر الذى باشر الإعلان إثبات أنه لم يجد الطاعن فى موطنه وقت الإعلان وهو أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان ثم رتب الحكم

---

(١) نقض مئى جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ج ١ -  
المن رقم ١٩ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ١٣١٥ .

على ذلك بطلان ما تلا الإعلان من إجراءات ومنها الحكم المستأنف وإذ  
إسبرسل الحكم في نظر الموضوع والفصل فيه بمقولة أن العيب في الإعلان  
لا يصل بالخصومة إلى حد الانعدام في حين أنه يترتب على بطلان إعلان  
المدعى عليه لصحيفة لإفتتاح الدعوى زوال الخصومة التي بدأت معلقة على  
شرط الإعلان الصحيح ، مما كان يقتضى من الحكم المطعون فيه الوقوف  
عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف حتى لا يحرم الطاعن — وهو من تقرير  
البطلان لعدم صحة إعلانه — بنظر الدعوى على درجتين باعتباره من أصول  
التقاضى . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقوله إن محكمة أول درجة  
استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينما الخصومة أمامها لم تنتقد  
وزالت فإنه يكون قد خالف آلة نون وأخطأ في تطبيقه .



## المبحث الثاني

عدم سداد الرسم المقرر وإيداع الصحيفة

العلاقة بين رفع الدعوى بصحيفة والرسم

ماهية الرسم :

تنص المادة ١/٦٥ مرافعات « على المدعى عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدي الرسم كاملاً ... » - والرسم الذى يستأديه قلم الكتاب - وعلى ما جرى به قضاء النقض - إنما يجيء بمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو حقوق تعرض عليه ، فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ، ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة القرع من أصله ، وينبنى على ذلك وجوب التزام ما يقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسوم ، فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ممتنعاً إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من طرق الطعن ، ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم .

وإذا كانت قوائم الرسوم موضوع النزاع صادرة في مواد وصاية أو حساب في قضية ولاية على المال ، مما تختص المحكمة الابتدائية بالفصل فيها ابتداءً عملاً بالمادتين ١/٩٧٢ ، ١/٩٧٣ من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية المضافة إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، لأن مال القاصر يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، فإن الحكم الصادر في المعارضة في هذه القوائم يكون جائزاً استثناءً (١) .

ولما كانت الرسوم القضائية - وعلى ما جرى به قضاء النقض - هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة ، فتدخل في مدلولها وعمومها ، وإذ تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أن « تتقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة ، أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص

(١) انظر نقض ملف جلسة ١ مارس سنة ١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ ج ١

الطعن رقم ١٠ سنة ٣٨ ق « أحوال شخصية » ، صفحة ٢٧٨ .

القانون على مدة أطول ، فإنه يتعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبحكم عمومته وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقادم بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٧ مدني (١) .

- الطلبات معلومة القيمة يستحق عنها رسم نسبي :

- الطلبات مجهولة القيمة يستحق عنها رسم ثابت :

والأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء النقض - (٢) أنها معلومة القيمة ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير . ومن ثم فإن الدعوى التي يرفعها صاحب الشأن لإقامة الدليل على أداء العوض بشأن الضريبة العامة على الإيراد ، تكون معلومة القيمة ، وتقدير قيمتها بقيمة المال محل التصرف فتخضع للرسم النسبي طبقاً لما قرره المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولذا تنص المادة ٢١ من قانون الرسوم المعدل بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بأنه « في جميع الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه ، يسرى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ، ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ ، فيسوى الرسم على أساس ما حكم به » - ولذا ورد هذا النص عاماً فإنه ينطبق على تسوية رسوم الدعوى عن درجتي التقاضي ، ولا على لتخصيص عمومها بقصد تطبيق حكمه على تسوية رسوم الاستئناف دون الرسوم المستحقة على الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ويؤكد ذلك ما جاء بتقرير لجنة العدل عند عرض مشروع ذلك القانون على مجلس الشيوخ بأنه ( إذا صدر حكم محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي فلا يستحق إلا الرسم الذي دفع مقدماً لمحكمة الاستئناف عن أربع مائة جنيه - عدل إلى ألف جنيه بعد قانون رقم ٦٦

---

(١) نقض مدني جلسة ١ مارس سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
إطن رقم ٩١٥ سنة ١٩٤٣ ق ، صفحة ٥٨٦ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني ، السنة ٢٦ ج ١ ،  
إطن رقم ١٤٩ سنة ١٩٤٠ ق ، صفحة ١١١٩ .



لسنة ١٩٦٤ - ويرد ما حصل بالمحكمة الابتدائية زائداً عن ذلك - إذ العبرة دائماً بما تحكم به محكمة الاستئناف .

والشيء المتنازع عليه في دعوى تصفية الشركة (١) هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيها وقت طلب التصفية ، لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، وعلى أساس هذه القيمة يتم تقدير الدعوى ، ولذلك تكون دعوى معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسبي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية المراد قسمتها ، وإذا كان الطالب في الدعوى الصادر بشأنها أمر تقدير الرسوم هو تعيين وصف لتصفية الشركة ، بأن الحكم إذا اعتبر تلك الدعوى مجهولة القيمة يستحق عليها رسم ثابت يكون قد خالف القانون .

ومؤدى الفقرة ١٦ من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية المعدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ - أن المشرع اعتبر للدعوى المتعلقة بتقرير الأرباح التي يستحق عنها الضرائب معلومة القيمة ويفرض عليها رسم نسبي على أساس الأرباح المتنازع عليها بين المصلحة والمطعون عليهم أمام محكمة أول درجة هي في حقيقة الواقع تقدير الفرق بين ما قضت به لجنة الطعن وانتهى إليه الحكم الاستئنافي ، أخذاً بأن المستفاد من نصوص المواد ٣ ، ٩ ، ٢١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن تقدير المصاريف يكون على غير أساس المبلغ المقضى به في آخر الأمر وهو الحكم الصادر من محكمة الاستئناف ولا يتعارض ذلك مع تقدير المصاريف أمام محكمة الدرجة الثانية تقدير المستفاد لأن الحكم الصادر في الاستئناف سواء كان بالتأييد أو بالتعلييل يعد بمثابة حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف (٢) .

(١) انظر نقض مدني جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ الطعن رقم ٢٢٠ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٦٤١ ؛ نقض مدني جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ج ٣ - الطعن رقم ٥٠٦ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ١٥٢٤ .

(٢) انظر أحكام النقض الآتية :

- نقض مدني جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ١ - =

### علم سداد الرسم والبطلان :

ولما كان ما تقدم فإن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء النقض - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم دفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا ينبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة . وإذ تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأن تستعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاءاً على عدم أدائه (١) .

إذن إذا رفعت الدعوى بإيداع الصحيفة بقلم كتاب المحكمة ، وتم قيدها وأعلنت إعلاناً صحيحاً واتصلت المحكمة بها ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى ببطلان الصحيفة أو بتطبيق أدنى جزاء على ذلك سوى أن تقرر المحكمة باستبعاد القضية من جدول الجلسة ، ويترتب على ذلك عدم السير في الدعوى إلى أن يتم سداد الرسوم وتعجيل القضية ، فإذا ما انقضت سنة من تاريخ إستبعادها من الجدول ، سواء كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة أول درجة أو ثاني درجة ، ودون أن يقوم المدعى أو المستأنف بهذا الإجراء ، جاز للمدعى عليه أو للمستأنف ضده بحسب الأحوال أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة ، لأن عدم السير في الدعوى الابتدائية أو الاستئنافية يكون في هذه الحالة بسبب امتناع المدعى أو المستأنف عن القيام بإجراء أوجه عليه

---

= العلم رقم ٤١٢ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ٦٦٥

- نقض مدني جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ع ٤ -  
العلم رقم ٣٩ سنة ٣٢ قضائية ، صفحة ١٨٧٦ .

- نقض مدني جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ ع ٢ -  
العلم رقم ٤٤٨ سنة ٣٧ قضائية، صفحة ١٣٨٧ .

(١) نقض مدني جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ع ١٩٠ -  
العلم رقم ٩٩٠ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ١٩٨٥ نقض مدني جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٧٣ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤٢٤ - العلم رقم ٤٩٠ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ١٤٥ .

القانون ، ولا محل للتحلى بأن ميعاد سقوط الخصومة لا يبدأ إلا من التاريخ الذى يسدد فيه المدعى أو المستأنف الرسم ، لأن القضية يقف السير فيها بصدد القرار باستبعادها من جدول الجلسة ولا يتسنى لإعادة السير فيها إلا بسداد الرسم وتعجيلها ، ولا وجه للقول بأن الطرف الآخر - المدعى عليه أو المستأنف عليه - مسئول هو الآخر عن عدم موالاة السير فى الاستئناف لعدم وجود ما يحول بينه وبين أداء الرسم ، ذلك أن المشرع لم يلزم سوى المدعى أو المستأنف بأداء الرسم المقرر على استئنافه (١) .

ولكن .. ما الحكم إذا ما تمكن المدعى عليه أو المستأنف عليه من سداد رسم الدعوى سواء أمام محكمة أول درجة أم ثانى درجة ؟ .

من المقرر أن استبعاد المحكمة للدعوى من الجلسة لا يعطل من الآثار القانونية التى تنتجها الدعوى ، وقد يكون الخصم مصلحة يقينية من الفصل فى الدعوى لحسم ذلك النزاع وإنهائه ، بدلاً من تعجيدته فى أى وقت ، وحيث أن المشرع الإجرائى لم يربط فيما بين رفع الدعوى بالإجراء المتفق عليه وهو بالصحيفة المودعة قلم الكتاب وفيما بين سداد الرسم المقرر ، فالصحيفة عندما تودع بقلم الكتاب تكون الدعوى قد رفعت وبصرف النظر عن أداء الرسم . ومن ثم تستقيم الدعوى أمام المحكمة وذلك بإعلان تعجيل من المدعى عليه أو المستأنف عليه للمدعى أو للمستأنف بالحضور أمام المحكمة . ولا يجوز القول بأن المدعى عليه قد سلك مسلكاً من شأنه إجبار المدعى على المثول أمام المحكمة وهو لا يرغب فى إتمام ذلك ، لأن المدعى قد أظهر رغبته الجادة فى التماضى عندما وصل إلى هذه الدرجة من الإجراءات .

### قواعد الرسوم :

#### ١ - الرسم وتعدد الطلبات والأسباب :

تنص المادة ١/٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « إذا اشتملت

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب القنى - السنة ٢١ ج ٢ -  
الطن رقم ٥٨١ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ٩٢٣ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٦ -  
مجموعة المكتب القنى - السنة ٢٧ المجلد الأول - الطن رقم ٢٥٥ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٤٠٠

الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قلل الرسم باعتبار كل سند على حدة « رومة صود المشرع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب القانوني الذي تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقيد أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون (١) »

#### ٢ - الطلبات على سبيل الخيرة :

ولما كان المدعين قد أقاموا الدعوى بطلب الحكم بإثبات إنقضاء الشركة واحتياطياً بفسخ عقد هذه الشركة وتمسكوا في الخالفين بتعيين مصفى لها لتصفية أموالها ثم ظل طلب الفسخ معروضاً على المحكمة حتى انتهت الدعوى باتفاق الخصوم على إنهاؤها صلحاً . ولما كان يتعين في شأن الرسوم المستحقة على هذه الدعوى والتي قدم فيها الطلبات المشار إليها على سبيل الخيرة أن يؤخذ بأرجح الرسمين المستحقين على هذين الطرفين الخزانة ، وكانت المادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تقضى بالنسبة لطلب الفسخ أن يقدر الرسم عليه بقيمة الأشياء المتنازع عليها مما مفاده في خصوص هذه الدعوى وجوب تقدير قيمة الرسوم عليها بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة رأس المال الثابت في العقد المطلوب فسخه (٢) .

---

(١) نقض منى جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ٦ -  
الطعن رقم ٧١٠ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٠٢٨ .

(٢) وإذا كان رأسمال الشركة المطلوب فسخ هتدعها ٤٠٩٠٢ جنيه ولذا يزيد هذا المبلغ على قيمة موجودات هذه الشركة بمبلغ ٤٧٧٠ جنيه فإنه يتعين عمل بالمادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تقدير رسم الدعوى على أساس أول هذين المبلغين باعتبار أن هو الأرجح خزانة دون النظر ما إذا كان طلب الفسخ الذي ضمنه المدعي عريضة الدعوى ، قد جاء فيهم نافذة أو على سبيل الخطأ لأنه لا عبرة - وعلى ما جرى به قضاء النقض - بحرم المدعي من طلبه وما إذا كان لازماً وضرورياً القضاء له بالمركز القانوني الذي أنصحت عنه عند شرعه لوقائع الدعوى أم كان من قبل النوازل التي لم يكن ذلك المركز في حاجة إلى طلب الحكم بها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أخذاً بنطاق المطعون ضده بأن طلب الفسخ كان يثير مقتضى قولاً منه أن نقض الشركة موضوع تلك الدعوى لم يكن موجوباً بمخبر ومنها لأن تلك الشركة كانت قد انقضت فعلاً وخلف الحكم من ذلك إلى تقدير قيمة الدعوى بقيمة موجودات تلك الشركة والتي يطلبها المبلغ الأول ولم يعمل حكم المدعين ٧ و ٨ من القانون رقم

### ٣- الرسم ومواد الأحوال الشخصية :

ولقد أورد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٦٤ بشأن الرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على النفس أبا لبد « ثانياً » من المادة ٦٤ قواعد تقدير الرسوم النسبية وأسس تقدير العقارات والمنقولات المتنازع فيها ونص بالفقرة « ب » من هذا البند على أنه « بالنسبة للعقارات المبنية يقدر ثمنها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر » - مما يدل على أن الرسوم النسبية تحسب في هذه الحالة على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب للعقارات المبنية أو على قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر أيهما أكبر ولا اعتداد في هذا الخصوص بالتقدير المقرر في صدد رسم الأيلولة على التركات إلا أن مجاله غير مجال قانون الرسوم - سالف البيان ، ولا في اختلاف أسس التقدير الموضوعية لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد إليها كل من القانونين .

### ٤ - الرسم والدعوى العمالية :

مفاد نص المادة ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ - المعدل - من المشرع إنما قصدي عفاء العمال من الرسوم القضائية المفروضة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤ على الدعاوى التي يرفعونها بالمطالبة بحقوقهم المقررة في قانون العمل في جميع مراحل التقاضي وإذ لم يستلزم المشرع في هذا الإعفاء ما تشترطه المادة ٢٣ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية لقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى من إحتيال كسبها فإنه خول المحكمة في حالة رفض الدعوى وتحقق خسارتها رخصة الحكم على العامل الذي رفعها

---

= رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه وانتهى إلى القضاء بتعديل قائمة الرسوم موضوع المعارضة على هذا الأساس بما من شأنه أن يفوت على الخزائنة إقتضاء الرسم المستحق على الدعوى قانوناً ٢٠ فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .  
( نقض مدني جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ع ٣ -  
الطعن رقم ٥٠٦ سنة ٣٤ قضائية ، صفح ١٥٣٧ - ١٥٣٨ ) :

بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي قد كان أعفى منها ذلك لأن الإعفاء إنما شرع ليسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد حقاً له ولا يصح القول بأن هذه المصروفات لا تشمل الرسوم القضائية المعفاء أصلاً لأن المشرع إذ أورد المصروفات في ذات المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي نص فيها على حكم الإعفاء من الرسوم القضائية فقد قصد بذلك إتصال المصروفات بهذا الإعفاء لتتصب عليه تحقيقاً للغرض منه. ويؤكد ذلك أن مفهوم الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقتصر على رسم الدعوى وإنما يشمل طبقاً لما ورد بنص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ونص المادة ٣/٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ رسوم البصوير والشهادات والمخصصات. وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم القيد وإجراءات نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم — مما مفاده أن الرسوم القضائية في صدد الإعفاء منها لا يختلف معناها في نظر الشارع عن المعنى الذي قصده من المصروفات القضائية عند الحرمان (١).

ويرتب على ذلك أن الدعوى العمالية ترفع بإيداع الصحيفة بقلم الكتاب دونما رسم يحصل — على ما سلف — وبالتالي لا يجوز للقاضي استبعاد الدعوى من جدول الجلسات لهذا السبب.

#### ٥ — رسوم الدعوى الاستئنافية :

تسوى رسوم الدعوى الاستئنافية في حالة تأييد الحكم الابتدائي على مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رقع عنه الاستئناف. وتكون التسوية في هذه الحالة — وعلى ما جرى به قضاء القضاة — على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائياً وتكرر القضاء به من جديد في حلود النزاع المرفوع عنه الاستئناف. وستوى عند تقدير رسوم

(١) انظر نقض ملف جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ — مجموعة الكتب التي — السنة ١٧ ع ١ الطور رقم ٢٩٩ سنة ٣١ قضائية ، صفحة ٢٥٧ — مع ملاحظة أن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ قد ألغى وحل عليه القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وللشؤون بالجريدة الرسمية في ١٣ أغسطس ٨٢ العدد ٣٣ (تابع) .

الاستئناف المستحقة لقلم الكتاب أن يكون الخصم الذى حكم عليه بالمضروقات قد خسر دعواه من البداية أو كتبها ابتدائياً ثم خسرها استئنافياً ، لأن العبرة فى استحقاق هذه الرسوم هى بقيمة الحق موضوع الاستئناف سواء أفضى بهذا الحق من المحكمة الاستئنافية للمستأنف أو تأييد القضاء به للمستأنف . فإذا ما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة عن الدعوى الاستئنافية على أساس هذه القيمة ، فإنه إذ ألغى قائمة الرسوم تأسيساً على أنه لا تستحق رسوم جديدة فى حالة رفض الاستئناف على ما يزيد عن مبلغ ٤٠ جنيه الذى حصل عنه قلم الكتاب الرسم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه (١) .

#### ٦ - الرسم والدعوى الضريبية :

ومؤدى نص البند ١٦ من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى المواد المدنية - المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ - أن العبرة عند تقدير رسم الدعوى التى ترفع طعناً فى اللجنة هى بقيمة الأرباح المتنازع عليها ، فإذا تناول الطعن المنازعة فى تقدير أرباح الممول فى عدة سنوات قدر الرسم عن كل سنة على حدة ، ولا يستثنى من ذلك إلا حالة تطبيق قاعدة الربط الحكمى بالنسبة لبعض سنوات المحاسبة ، إذ أن النزاع فى هذه الحالة لا يكون مثاراً أمام المحكمة إلا بالنسبة لتقدير الأرباح فى سنة القياس وحدها وتكون قيمة الأرباح المتنازع عليها فى هذه السنة هى

---

(١) انظر نقض مبنى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ج ٣  
الطعن رقم ٤٤٥ سنة ٢٣٠ ق ٤ ، صلمة ١٠٧٤ ؛ نقض مبنى جلسة ٦ يونيو سنة ١٩٥٧ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ٨ صفحة ٥٦٦ ؛ نقض مبنى جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٣ - الطعن رقم ٣٨٦ سنة ٢٧ قضائية ، صفحة ١٢٢١ .

المناط عند تقدير رسم الدعوى دون ما إعتياد بأرباح السنوات المقضية :  
الخروجها عن نطاق المنازعة ، فإذا كان الممول قد مارس عدة أنشطة وطبقت  
قاعدة الربط الحكمي بالنسبة لأحدها وجب استبعاد قيمة أرباح هذا النشاط  
في السنوات المقضية عند تقدير الرسم (١) .

---

(١) نقض ملغى جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ - مجلدة المكتب الفنى - السنة ٢٦ ج ١٠ -  
البلن رقم ٢٩٤ سنة ٢٨ قضائية ، صفحة ٢٤٩ .



## الفصل الثاني

### الصحف ذات الكيان المنفرد والتميز

#### تمهيد وتقسيم :

وإذا كان ما تقدم هو مقدمات لصحيفة الدعوى العادية التي ترفع إلى المحكمة بمجرد إيداعها بقلم كتاب المحكمة ، أياً ما كان موضوعها حيث لأحصر لها ، فصارت تلك الصحيفة على هذا النحو تمثل منهجاً أساسياً للصحف ، إلا أن هناك صحف للدعوى تنسلخ من ذلك المنهج فتمتاز بالانفراد من حيث طريقة رفعها فتوقع بصحيفة معلقة لامودعة ، في حالات واردة بالتشريع على سبيل الحصر ، ولذلك فهي تقابل صحف الدعوى العادية بكونها صحف دعوى استثنائية أو انفرادية حيث أنها محصورة من حيث موضوعها .

كما أن هناك صحف دعوى ليست لإنفرادية وإنما متميزة ، بميزات ومحددات تجعلها ذات كيان متميز ، وهي تتفق مع الصحف العادية من حيث طريقة رفعها بالصحيفة المودعة ولكنها تختلف عن العادية حيث استلزم المشرع أوضاعاً وبيانات خاصة ذات تميز :

ومن ثم نقسم هذا الفصل إلى فئتين وهما :

مبحث أول : صحف الدعوى المنفردة .

مبحث ثاني : صحف الدعوى المتميزة .

## المبحث الأول

### صحف الدعاوى المنفردة

#### تمهيد وتقسيم :

لما كان صحف الدعاوى المنفردة تقابل صحف الدعاوى العادية من حيث طريقة رفع الدعوى ، وإذا كانت الثانية - ودلى ما تقدم - ترفع بمنهج الصحيفة المودعة بقلم كتاب المحكمة ، فإن صحف الدعاوى المنفردة ، ترفع بصحيفة معلنة وليست مودعة ، واطلاقنا عليها بأنها صحف دعاوى منفردة ينسجم مع كونها استثناء من القاعدة ، وبالتالي كانت صحف منفردة بهذا الطريق ، كما أن كم هذه الصحف وردت في حالات محصورة من التشريع ، فانفردت بذلك النظام ، وكونها منفردة أى لها شروط مختلفة مع الصحف المقابلة .

وهذه الصحف المنفردة أو الصحف الغير منفردة - الأصولية - تلتقى جميعاً - ومع اختلاف المسلك - في أنها ترتب على مجرد الرفع أمام المحكمة ويدللتها كصحف آثار قانونية واحدة :

ولذلك نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي : -

مطلب أول : عريضة أمر الأداء .

مطلب ثانى : الصحيفة المجلنة « التكليف بالحضور » .

مطلب ثالث : الآثار المترتبة على ذلك الصحيفة .

## المطلب الأول

### عريضة أمر الأداء

#### عريضة إستصدار الأمر هي البديل للصحيفة ،

لما كانت صحيفة الدعوى المودعة هي الاجراء الذى بمقتضاه ترفع الدعوى من حوزة المدعى إلى حوزة المحكمة ومن الواقع التى كانت تكن فيه إلى دائرة القانون حيث يسبغ عليها ذلك من خلال القضاء مكتسبه قوة الامر المقضى وقوة التنفيذ، ليتطابق القانون الصحيح مع الواقع فيصير القانون نافذاً نفاذاً قضائياً عندما لا يحترم وينتهك .

ولقد أعطى المشرع لعريضة أمر الاداء أيضاً تلك الوظيفة وتلك الصلاحية لرفع الدعوى أمام القضاء وكأنها صحيفة دعوى سواء بسواء ، لكن العريضة هنا لإجراء بديل أما الصحيفة لإجراء أصيل ، وللملك لاستطيع العريضة أن ترفع من الدعاوى إلا ما نص عليه المشرع على سبيل الحصر ، بينما الصحيفة تحمل وترفع كل ما عدا هو محصور من الدعاوى فلا حصر تحمها ، وذلك لأنها لإجراء أصيل وتموزج قانونى إذا ما استقام على قواعده كان له صلاحية رفع أى دعوى أمام القضاء .

وفى طعن على حكم بالتقضى بخالفة القانون لأنه أعتبر أن طلب إصدار أمر الاداء بديلاً لورقة التكليف بالحضور وهو نظر كان سائقاً فى ظل قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ حيث كان أمر الاداء بمثابة حكم غيابي بينما أصبح بعد التعديل مجرد أمر على عريضة يخضع لها تخضع له الأوامر على العرائض من أحكام فلا يكون طلب إستصداره منشأً لحصومه ، ومن ثم كان على محكمة الاستئناف أن تقف عند حد القضاء بإعلان الأمر دون أن تقضى فى نظر الموضوع .

وقضت محكمة النقض <sup>(١)</sup> بأن هذا النعي مردود ، ذلك أن ما أدخله قانون ١٠٠ لسنة ٦٢ من تعديل على قانون المرافعات السابق بالنسبة لأوامر الاداء مخذه من المادة ٨٥٧ الحكم باعتبار الأمر بمثابة حكم غيابي وإبرازه صفة الأمر باعتباره أمراً وليس حكماً وأن يكون الطعن فيه في صورة تظلم : ليس في صورة معارضة في حكم غيابي ، إنما كان تمشياً مع ما استحدثه القانون المشار إليه من إلغاء طريق الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية كقاعدة عامة ، كما استهدف - وعلى ما أفصحت عنه مذكرته التفسيرية - تفادي الصعوبات التي تترتب على اعتبار التظلم من الأمر كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع الدفع بمسدم الاختصاص النوعي أو المحلي أوبالاحالة ، ومن ثم فليس من شأنه هذا التعديل تغيير طبيعة أمر الاداء كعمل قضائي يصدر من القاضي بمقتضى سلطته القضائية لاسلطته الولائية كطريق استثنائي لرفع الدعاوى يترتب للقانون على تقديم عريضة كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٨٥٧ المصدلة بق ١٠٠ لسنة ٦٢ من أنه يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم ، وما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي بقولها « أسقط المشروع في المادة ٢٠٨ من الفقرة الثامنة من المادة ٨٥٧ من القانون القائم التي تقضى بأن عريضة أمر الاداء يترتب عليه قطع التقادم لأنه إذا كان ثمة ما يبرر وجود هذا الحكم في القانون القائم فلن هذا المبرر ينتفي بعد أن إنجحه المشرع إلى جعل رفع الدعوى بتقديم صحتها لقلم الكتاب ولا شك بعد ذلك أن تقديم عريضة أمر الاداء يترتب عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى ، ومفاد ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار الأمر لازالت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بديلة صميغته الدعوى بها تتصل الدعوى بالقضاء ، فإذا ألغت محكمة التظلم الأمر لسبب لا يتعلق بعيب في هذه العريضة فلها لا تقتصر على إلغائه بل عليها أن تفصل في موضوع النزاع ، وإذا كان الحكم المطعون

---

(١) نقض ملفي جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكعب الفني - السنة ٣١ ج ١ -  
الطعن رقم ١٥٠ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٥١١ .

فيه قد قضى بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه لتخلف شرط تعيين المقدار في الدين المطالب به ولم ينسحب الطاعن بأى عيب على عريضته استصدار الأمر فإن قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الأمر لا يحجبها - وقد إتصلت الخصومة بالقضاء إتصلاً صحيحاً - عن الفصل في موضوع النزاع .

وتأسيساً على ما تقدم ، فلقد استقر قضاء النقض ؛ على أن العريضة التى تقدم لاستصدار أمر الأداء ، هى بنبلة ورقة التكليف بالحضور ؛ وببذلة للصحيفة ، وبها تنصل الدعوى بالقضاء ، ولا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة ذاتها إنما هو شرط لصدور الأمر <sup>(١)</sup> .

العريضة طريق إستثنائي لا يجوز التوسع فيه :

والمقرر قانوناً وطبقاً لنص المادة ٢٠١ مرافعات أن طريق أوامر الأداء هو إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لإبتلاء لا يجوز سلوكه إلا إذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء وكان كل ما يطلبه به دينساً من التقود معين المقدار أو متقولاً معيناً بنوعه ومقداره . والمقصود بكونه معين المقدار ألا يكون الحق موضوع المطالبة هو باقى ثمن إطارات رسا على الطاعن مزادها ونكل عن تنفيذ التزامه بإستلامها فإن هذا الحق لا تتوفر فيه الشروط المتقدمة التى يجب معها إستصدار أمر بأدائه إذ هو غير مثبت بمقداره فى سند كتابي يحمل توقيع الطاعن فضلاً عن أنه مثار نزاع منذ البداية حول إستحقاقه ومقداره . ومن ثم فلا تكون المطالبة به إلا بطريق الدعوى العادية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر نقض مدنى جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ - الطعن رقم ٥٦ سنة ٣٩ القضائية ، صفحة ١٠٨٢ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ج ٣ - الطعن رقم ٣٨٠ سنة ٣٥ القضائية ، صفحة ١٢٢٠ ؛ نقض مدنى جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩ - المجموعة المختلطة - الطعن رقم ٣٧٩ سنة ٣٣ ، ص ١١٧٠ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١ يناير سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١ - الطعن رقم ٨٦٧ سنة ٤٥ ق ، صفحة ١٠٠ ؛ نقض مدنى جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى - البتة ٢٦ ج ١ - الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ٣٢٢ .

إذا المادة ٢٠١ مرافعات وإن كانت تشترط لسلوك طريق إستصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار ، ومقتضى ذلك أن يكون الدين ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ، فإن تخلفت هذه الشروط كان سبيل الدائن إلى المطالبة به هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ، ولما كان نظام أوامر الأداء هو طريق إستثنائى لا يجوز التوسع فيه ، فمن ثم فلا يفتى عن الورقة الموقع عليها من المدين أى مسند آخر حتى ولو كان حكماً قضائياً (١) .

وتأسيساً على ما تقدم فإنه لى يلجأ المدهى إلى عريضة أمر الأداء للمطالبة بدنية ، يجب أن يكون ذلك الدين معين المقدار فى ورقة ، فإذا لم يكن كذلك أو لم يكن ما يطالب به الدائن ديناً من النقود معيناً مقداره ، فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ، ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق إستصدار أمر الأداء ، لأنه إستثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ، ولا يكون طريقاً إلزامياً عند المطالبة بالحق لإنشاء (٢) .

(١) واستقر قضاء النقض على أن يكون الدين المطالب به ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن الدين معين المقدار - فى ورقة من هذا القبيل - فإن سبيل الدائن فى المطالبة به يكون بالطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق إستصدار الأمر بالأداء لأنه إستثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ، ولما كانت الأوراق التى استندت إليها المطعون عليها فى إسترداد المثل الذى دفعته إلى الطامن الأول بصفته هى عقد البيع الصادر منه إليها وإفادة من بنك مصر تضمن إستلام الطامن الأول قيمة شيكن بمبلغى ... و ... والحكم الذى يقضى بإبطال هذا البيع ، لا تفى عما استلزمه القانون لاستصدار أمر الأداء من تعيين مقدار الدين فى ورقة موقع عليها من المدين ، فإنه إذا رفعت الدعوى بالطريق العادى ، فإنها تكون قد رفعت بالطريق الثانوى .

نقض علنى بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى : السنة ٢٨ ج ١ : ١٨٠ - الطعن رقم ٥٠٨٠ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٣١١ .

(٢) وإذا كانت فروق الأجرة التى طالب بها المدهى لم تحت فى ورقة تحمل توقيع المدهى عليه ولم يضمن مقرراتها أو تصبح حالة الأداء إلا عند صدور الحكم على عبء تقرير أهل الخبرة به

### طبيعة أمر الأداء والدفع به :

ولما كان سلوك سبيل أمر الأداء - وعلى ما جرى به قضاء النقص - عند توافر شروطه وإن كان وجوبياً يترتب على مخالفته عدم قبول الدعوى التي ترفع ابتداء إلى المحكمة بالطريق العادى ، إلا أن الدفع به دفع شكلى يتعلق ببطلان إجراءات الخصومة ، ومن ثم متى قبلته محكمة أول درجة فإنها لا تكون قد إستنفدت ولايتها ، بحيث إذا ما ألغى حكمها فى الاستئناف وجب إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل فى الموضوع إعتباراً بأن التقاضى على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائى ، ويكون حكم محكمة الاستئناف باطلاً أن هى تصدت للموضوع ، ويترتب على تصديها الإخلال بالمبدأ ، ولا يزيل هذا البطلان عدم التمسك أمامها بإعادة القضية لمحكمة أول درجة<sup>(١)</sup> .

### العلاقة بين العريضة والصحية كأدوات فنية وقرة الأمر المقضى :

وإذا كان أمر الأداء القاضى بإلزام المستأجر بأداء الأجرة المحددة بمقد الإيجار عن المدة المطالب بها وإن حاز قوة الأمر المقضى ، إلا أنه إذا صدر تنفيذاً لعقد الإيجار أخذاً بالأجرة المتفق عليها منه ، ودون أن يعرض لقانونية الأجرة تبعاً لعدم إثارة نزاع حولها لا يجوز حجية من هذه المسألة ، وإذا كان تحديد الأجرة طبقاً لقوانين إيجار الأماكن من المسائل المتعلقة بالنظام العام التى لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فإن صدور أمر الأداء بالأجر الاتفاقية الواردة بالعقد لا يجوز دون حق المستأجر فى إقامة دعوى بتحديد

---

= بتغيب أجرة شقة النزاع، وكان بين من الأوراق أن المطلوب المدعى بمدها لم يكن قاصراً على المطالبة بالفروق بل صاحب تحديد الأجرة ، فإن استلزام اتباع طريق استصدار الأمر بالأداء بالنسبة للفروق يقوم على غير سند قانونى .

نقض مدنى جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٩٣٩ .

( ١ ) نقض مدنى جلسة ٧ مارس سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١ - الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ٩٣٨ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، مجموعة المكتب الفنى ، السنة ٢٣ ج ٢ ، الطعن رقم ٣٩٣ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ٩٨١ .

الأجرة القانونية لعين النزاع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون إذا اعتبر بالأجرة القانونية لها والتي حددتها الحكم - الصادر بالتضييق - وبين الفروق المستحقة للمستأجر ورتب على ذلك إنقضاء تخلطه عن الوفاء بالأجرة بما لا يبرر إخلاءه من العين المؤجرة فإنه لا يكون قد خالف حجية أمر الأداء سالف الذكر<sup>(١)</sup>.

ومفاد ذلك أنه قد يسلك المدعى إجراء العريضة لأمر الأداء في مسألة مما يجوز فيها الإلتجاء إلى هذا الإجراء ، يسلك المدعى عليه مسلك الصحيحة المودعة عن ذات الموضوع ، فإنه لا تعارض فيما بين الإجراءين لعدم التداخل في نطاق كل منهما ولأن المسلك الأول طالما لم يحز قوة الأمر المقضى بالنسبة للمسلك الثاني ، صبح الإلتجاء إليه كأداة فنية لرفع الدعوى.

وترتيباً على ذلك فإذا كان المدعين قد استصلاً أمر أداء بإلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا لهما مبلغ ١٠٠ وأقصدوا بأن هذا المبلغ هو قيمة أجرة الأطيان الزراعية عن ثلاث سنوات زراعية طبقاً لعقد الإيجار المبرم بين الطرفين ، وتأييد هذا الأمر في التظلم منه وصار نهائياً بعدم إستئنافه ، مما مفاده أن المدعين قد ارتضياً الأجرة المتفق عليها في العقد في المادة المذكورة ولا يعد هذا تنازلاً منهما عن طلب الفسخ إذ لا يتعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التي يترتب الفسخ على التأخر في دفعها<sup>(٢)</sup> وما دام أن الحكم في التظلم قد أصبح نهائياً فإنه يجوز قوة الشيء المحكوم به في هذا الخصوص ومنع الخصوم في الدعوى التي صور فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثبتت ولم يبيحها الحكم الصادر فيها . لما كان ذلك وكان المدعين قد طلباً إلزام المدعى عليهم ببيع الأطيان عن المدة المذكورة فإن دعواهما تكون

(١) نقض ملئ جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الملئ رقم ٤٦٠ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٧٦ .

(٢) نقض ملئ جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥-٢٠ - صفحة ٨٥٣ ، بند ١٣٠ .



عوداً إلى موضوع سبق الفصل فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا جازها إلى هذا الطلب وإلزام المدعى عليهم بالربيع عن تلك المدة فإنه يكون قد خالف القانون لمخالفته قوة الأمر المقضى إلى اكتسبها الحكم المشار إليه وإلى تسمو على اعتبارات النظام العام<sup>(١)</sup> .

#### مصدر الأمر والحجز التحفظي :

ومفاد الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ مرافعات والفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من ذات القانون ، أنه متى توافرت في الدين المطالب به شروط إستصدار أو الأداء - بأن كان ثابتاً بالكتابة ، حال الأداء ، بعين المقدار - فعلى الدائن إذا أراد توقيع الحجز التحفظي ، حجز ما المدين لدى الغير وفاء لديه إن استصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار أمر الأداء . وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حسود سلطة محكمة الموضوع<sup>(٢)</sup> .

---

(١) نقض مدني جلسة ١١ يناير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الملحق رقم ٥٧٩ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٢١٨ .

وَأَمَّا: الأداء النهائي بإلزام المشتري بباقي الثمن هو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقضى مانع من العودة إلى مناقشة مسألة أحقية البائع لباقي الثمن الذي أصبح حال الأداء ، بأية دعوى تالية وبأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها قبل سيرورته إنتهائياً أو أثيرت ولم تثبت فعلا لعدم انفتاح عليها . ( نقض مدني جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ - الملحق رقم ٣١٩ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٣٢٧ ) .

(٢) وملفد الماتين ٥٤٥ ، ٨٥٨ مرافعات سابق ٢١٠ - حال « أن الأمر بتوقيع حجز ما المدين لدى الغير يصدر إما من قاضي الأمور الوقفية وإما من قاضي الأداء تبعاً لطبيعة الدين المحجوز من أجله ، فإن كان الدين من الدين التي تتوفر فيها شروط إصدار أمر الأداء لجأ الدائن إلى قاضي الأداء وإلا فإنه يلجأ إلى قاضي الأمور الوقفية - وينبئ على ذلك أنه إذا صدر أمر الحجز من قاضي الأداء في حالة لا تتوفر فيها شروط إصدار أمر الأداء فإن الحجز يكون باطلاً وكذلك العكس . وإذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بإبطال أمر الأداء المعارض فيه بناء على أنه صدر في غير الحالات التي يجوز فيها إصداره وكان أمر الحجز قد صدر من ذات رئيس الدائرة المختصة بإصدار أوامر الأداء فإن ذلك يستتبع بطلانها لأنه كان يصح صدورهما من قاضي الأمور الوقفية بدلاً من قاضي الأداء .

- نقض مدني جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الملحق رقم ١٤٧ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ٨٠٢ .

حالات الإلتجاء إلى اجراء الصحيفة لا العريضة بصدد أوامر الأداء :

وإذ كان أثر أوامر الأداء هو سلوك منهج الاستثناء برفع الدعوى بعريضة لا بصحيفة ، إلا أن هذا الأثر ليس طليق القيد ، بل ترد عليه ضوابط يتحتم فيها الإلتجاء إلى القاعدة في رفع الدعوى وهو إجراء الصحيفة المودعة رغم أننا بصدد أوامر أداء ، وهي الحالات هي : -

أولاً : حالة إمتناع القاضى عن إصدار الأمر :

ومؤدى النص في المادة ١/٨٥٤ مرافعات ملفى - م ٢٠٤ حالى - أنه «إذا أراد القاضى ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب إعلان خصمه إليها » - يدل على أن المشرع أوجب على القاضى متى لم يرى توافر شروط إصدار الأمر بالأداء في الدين موضوع المطالبة ، أو رأى ألا يجيب الطالب لبعض طلباته أن يمتنع عن إصداره ، ويحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة ، تتبع فيها - وعلى ما جرى به قضاء النقض - القواعد والإجراءات العادية للدعوى المبتدأة دون نظر إلى إجراءات طلب أمر الأداء التى إنتهت بالرفض ، بحيث لا يكفى أن يكون إعلان الطالب خصمه مقصوراً على تكليفه بالحضور أمام المحكمة بالجلسة المحددة ، بل يتعين كذلك إعلانه بصورة من عريضة الطلب المشتملة على وقائع الدعوى وأدلتها وأسانيدها وطلبات المدعى فيها عملاً بالقاعدة الأصلية التى تقضى بها المادة ٦٣ من قانون المرافعات<sup>(١)</sup> .

ثانياً : حالة التظلم من الأمر :

وأجازت المادة ٢٠٦ مرافعات المدين أن يطعن في أمر الأداء الصادر منه ، في صورة تظلم تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة الدعوى ، ولئن

---

(١) نقض ملفى جلسة ٦ مايو سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ع ١ -  
الفرن رقم ٢٢٦ سنة ٢٥ قضائية ، صفحة ٧٢٢ .

إعتبرت المادة ١/٢٠٧ مرافعات المتظلم في حكم المدعى وأوجبت أن يراعى عند التظلم القواعد والإجراءات المتبعة أمام محكمة أول درجة ، وذلك إتجاهاً من المشرع إلى أن يكون الطعن في هذه الأوامر في صورة تظلم تراعى فيه الأوضاع المقررة لرفع الدعوى وليس في صورة معارضة في حكم غيابي ، لتفادى الصعوبات التي تترتب على إعتبار التظلم معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الدفع بعدم الإختصاص النوعي أو المحلي أو بالاحالة ومن ثم فإن إضفاء صفة المدعى حكماً على المدين في التظلم لا يبنى أن تكون الدعوى قد أفتتحت بتقديم عريضة طلب أمر الأداء وهو ما يظهره إشتراط رسم الدعوى كاملاً لقبولها وترتيب كافة الآثار الناجمة عن زرع الدعوى من قطع التقادم وخلافه على تقديمها وفق المادة ٢٠٨ مرافعات ، وإجازة الطعن في أمر الأداء بطريق الاستئناف مباشرة متى سقط الحق في التظلم طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ من ذات القانون ، هو ما اقتضاه أن إعتبار المدين بمثابة المدعى حكماً من التظلم من أمر الأداء الصادر قبله ، لمحكمة معينة تنفيها المشرع وفي حدود النصوص الخاصة الواردة بناب أمر الأداء ، لا يبنى أنه لم يكن هو الذي استفتح الخصومة واقعاً وفعلًا ، وأنه بتظلمه إنما يدرك عن نفسه عادية أمر صدر بإلزامه أداء معين وأن من حقه على هذا النحو الإفادة من الرخص التي يمنحها القانون لرافع الطعن والواردة ضمن الفصل الخاص والقواعد العامة لطرق الطعن في الأحكام .

ولما كان مؤدى المادة ٢/٢١٤ مرافعات أن المشرع إجاز إعلان الطعن في الوطن المختار المبين بالصحيفة في حالة ما إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وكانت المحكمة المستفادة هي قصد التيسر على الطاعن لاسيما وأن ميعاد الطعن في الحكم أصبح كتقاعدة عامة يبدأ من تاريخ صدوره ، والالتحاق مع إجازة إعلان المطعون عليه الذي لم يبين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي أو المختار من قلم كتاب المحكمة ، وكان هذا النص قد جاء مطلقاً من أي قيد غير مقتصر في حكمه على طريق بدون آخر فيسرى

على التظلم بإعتباره طعناً في أمر الأداء وظل الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر يرفض التظلم .

وإذا كان الطالب الذى إستصدار أمر الأداء قد أدخل بالتزام فرضه عليه القانون وهو بيان موطنه الأصيل في عريضة طلب أمر الأداء التى تعد بديلاً لصحيفة الدعوى ، فإنه يحق للمدعى - المتظلم - أن يعلنه بصحيفة الاستئناف في المحل المختار المبين بطلب الأمر ، ويكون هذا الاعلان صحيحاً ، ويضمن الدفع بإعتبار الاستئناف كان لم يكن ، إذا ما أثبت لأساس قانونى يركز عليه .

#### ثالثاً : حالة إعصام الغير :

لما كان أمر الأداء إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى إبتداء فلا يجزى هذا النظام على إدخال الغير في دعوى قائمة ، وإنما تتبع في هذا الشأن الأوضاع المعتادة ارفع الدعوى بصحيفة مودعة .

#### رابعاً : تختلف شروط الأمر :

استلزم المشرع الإجرائى لسلوك طريق أمر الأداء توافر شروطه ومقوماته بحيث إذا ما توافرت كان ذلك المسلك الزامياً بحيث لا يصبح فيه رفع الدعوى بصحيفة مودعة ، أما إذا تخلفت كل أو بعض تلك الشروط ، كان لامفر من الإلتجاء إلى أسلوب الصحيفة المودعة <sup>(١)</sup> .

(١) ومن كان المدعى قد استند في مطالبته للمدعى عليه يرد المبالغ التى استلمها منه على ذمة توريد أثمان إلى مقد توريد هذه الأثمان والتزامه بتسليمها له في موعد محدد وإلى استقالة تنفيذ هذا الالتزام في تاريخ رفع الدعوى لانتفاء الموثم المحدد لتسليم الأثمان فيه ، فإن هذه الطلبات تنطوي ضمناً على طلب إختيار القدر مقدسوخاً من تلقاء نفسه إعمالاً للمادة ١٥٩ مدنى والحكم يرد ما دفعه المدعى اليه عليه نتيجة لهذا التفسير علانية على طلب التصديق المتفق عليه ، وكل هذه الطلبات لا تتمثل في نطاق أوامر الأداء ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها يثير الطريق القانونى دون إصدار أمر أدائى غير محله .

عكة استئناف القاهرة جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ - الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٧٧ في  
تجارى - الجمعية كرمية - السنة ٦٥ ، صفحة ٩٥٩ .

### مساواة صحيفة الدعوى بعريضة أمر الأداء من حيث الآثار .

لما كان نص المادة ٩٦ مرافعات ملغى يدل على أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة ومنتجة لآثارها ومن بينها قطع مدة التقادم أو السقوط إلا من تاريخ إعلان صحيفة إلى المدعى عليه ، واستثنى المشرع من هذه القاعدة أوامر الأداء نظراً لطبيعتها لإجراءاتها الخاصة ، فنص في المادة ٨٥٧ / ٢ من ذات القانون على أنه يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم ، وظل

---

= ولا يجوز في الرجوع على محدد البتة والمظهر مما يتبع طريق أمر الأداء بل يضمن عند مقاضاتها إتباع الطريق المادى لرفع الدعوى وذلك لأن المظهر ليس من ضمن الأشخاص المشار إليهم في المادة ٨٥١ مرافعات ملغى التي جعلت طريق أمر الأداء مقصوداً فقط على الأشخاص المحدثين فيها .

محكمة استئناف القاهرة جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ . - الاستئناف رقم ٨٨٠ سنة ٧٩ ق  
تجارى - المجموعة الرسمية - السنة ١٩٦٢ ج ١ ، صفحة ٧٤ .

ولذلك ترفع دعوى المطالبة بالدين الذى ينشأ من الحساب الجارى بالطريق المادى لا بطريق استصدار أمر الأداء ، وذلك لأن القانون اشترط شروط موضوعية لاستصدار أمر الأداء وهي أن يكون الدين من النقود وثابت بالكتابة وحال الأداء وصحين المقدار . وعلى هذا الأساس لا تتوفر هذه الشروط في الدين المبنى على الحساب الجارى ، لأن المقد الذى يفتح به ذلك الحساب يقتضى بطبيعة الاستمرار في العمليات القانونية على النحو المتفق عليه فيه ولا يشرع في تصفية البلاغة بين طرفي العقد إلا بعد إقفال الحساب ، وملذى ذلك عدم إمكان اعتبار هذا الدين بمثابة من المنازعة الجديدة .

محكمة استئناف اسكندرية جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٦٢ - الاستئناف رقم ١٦٦ سنة ٢٦ ق  
مدى - المجموعة الرسمية - السنة ١٩٦٢ ج ٢ ، صفحة ٦٦٥ .

ولكى يلجأ المدين إلى سلوك عريضة أمر الأداء ، فإن هذا الطريق لا يتبع إلا إذا كان كل مطلوب الدائن هو دين تتوفر فيه شروط استصدار الأمر ، أما إذا كان بعض ما يطالب به مما لا تتوفر فيه هذه الشروط فإن سبيله في المطالبة يكون هو الطريق المادى لرفع الدعوى ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار أمر الأداء ، لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز التوسع فيه .

ولقد قصد المشرع من تمييز مقدار الدين بالسند ألا يكون بحسب الظاهر من عباراته قابلة المنازعة فيه ، وأنه إذا تخلف هذا الشرط وجب إتباع الطريق المادى في رفع الدعوى .

... يقض مدعى جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب للقن - السنة ٢٢ ج ١ -  
الطن رقم ٣٧٢ سنة ٣٦ ق ، صفحة ٣٠٦ .

الأمر على هذا النحو إلى أن صدر قانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق ، على نحو جعل تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد سداد الرسم كاملاً قاطعاً لمدة التقادم أو السقوط ، أما باقى الآثار التى ترتب على رفع الدعوى مطلقاً على ما كانت عليه ، ولما صدر قانون المرافعات الحالى نص فى المادة ٦٣ منه على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ومن ثم فقد رأى المشرع فى هذا القانون إعتبار الدعوى مرفوعة ومنتجة لكل آثارها بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، وتماشياً مع هذا النهج لم يعد هناك ما يبرر النص فى المادة ٢١٨ منه - بالمقابلة للمادة ٢/٨٥٧ ملغى - على أن تقديم طلب أمر الأداء يترتب عليه قطع التقادم وأشارت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات بقولها : « إذا تم ما يبرز وجدد هذا الحكم فى القانون القائم ، فإن هذا المبرر لا يبقى بعد أن إنجبه المشرع إلى جعل رفع الدعوى بتقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى » .

وإذا كان بطلان أمر الأداء يرجع إلى عدم توافر الشروط التى يتطلبها القانون فى الدين المطالب بإصدار الأمر بأدائه ، فإن هذا البطلان لا يمتد لطلب الأمر بالأداء الذى هو بديل لصحيفة الدعوى ويظل لهذا الطلب أثره فى قطع التقادم (١) .

هل يجوز إعتبار أمر الأداء كأن لم يكن .

فى نبي على حكم للخطأ فى تطبيق لأنه أقام قضاءه باعتبار الدعوى كأن لم تكن استناداً لنص المادة ٧٠ مرافعات فى حين أن مدة الثلاثة أشهر التى أوجبت هذه المادة إعلان الصحيفة خيالها لا تسرى إلا على عرائض الدعوى دون عرائض التظلمات فى أوامر الأداء التى أفرد لها

(١) نفس ملغى بجلد ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب ملغى - سنة ٢١ ج ٢ -  
الطبعة رقم ٢٣٥ سنة ٢٥ قضائية ، سلق ١١٣٩ .

قانون المرافعات أحكاماً خاصة في المواد ٢٠١ وما بعدها وليس بينها ذلك القيد الرمى لأعلان صحيفة التظلم .

وقضت محكمة النقض<sup>(١)</sup> بأن هذا النقص مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢٠١ مرافعات قد نصت على أنه « إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى إبتداء تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية إذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء وكان كل ما يطلب به ديناً من النقود معين المقدار أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره » - كما نصت المادة ١/٢٠٦ منه على أنه « يجوز للمدين التظلم من الأجر خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه إليه وبحصل التظلم أمام محكمة المواد الجزئية أو أمام المحكمة الابتدائية حسب الأحوال وترعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى » - ونصت المادة ١/٢٠٧ من ذات القانون على أنه « يعتبر المتظلم في حكم المدعى وترعى عند نظر التظلم القواعد والإجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى » - فإن مفاد هذه النصوص أن المشرع وإن كان قد إستثنى المطالبة بالديون بالكتابة والمتوافر فيها شروط المادة ٢٠١ مرافعات من القواعد العامة في رفع الدعوى إبتداء إلا أنه أخضع التظلم من أوامر الأداء للقواعد والإجراءات المقررة لصحيفة الدعوى وفيها المادة ٧٠ مرافعات المتعلقة بالجزاء على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب .

ولما كان سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ذلك الأجل ، هو جزء مقرر لمصلحة المدين وحده ولا بد لإعماله من التمسك به ممن شرح الجزاء لمصلحته ، ويسقط الحق في توقيع هذا الجزاء بتنازل صاحبه عنه صراحة أو ضمناً وأنه بإعتباره دفعاً شكلياً لا بد من التمسك به في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع وإلا اعتبر المتظلم تنازلاً عن التمسك به ، ولا يقال من هذا

---

(١) نقض مدني جلسة ١ يناير ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ١ -  
الطعن رقم ٣٢٠ سنة ٤٧ قضائية ، صفحة ١٠٧ .

النظر تمسك الطاعن ببطلان إعلان تكليفه بوفاء الدين لأنه إجراء سابق على صدور الأمر ولأن تمسكه ببطلان إعلان أمر الأداء استخلص الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقصد به سوى التوصل إلى إعتبار ميعاد التظلم مفتوحاً لأن التمسك ببطلان أمر الأداء لا يفيد التمسك بسقوط الأمر ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته أن الطاعن لم يقصد بتعميب الإعلان سقوط أمر الأداء ذاته وإنما قصد الرد على الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد فإن النعي بهذا السبب يكون في غير محله <sup>(١)</sup> .

#### بيانات عريضة الأمر :

يقدم الطلب من الدائن شخصياً أو من وكيله في شكل عريضة من تسخينين متطابقتين إلى قلم كتاب المحكمة . ويجب أن يوقع على العريضة من إذا كانت مقدمة إلى المحكمة الابتدائية أو كانت مقدمة إلى القاضي الجزئي شأن حق تتجاوز قيمته خمسين جنياً ، ويجب أن تشمل العريضة على البيانات التي نصت عليها المادة ٢٠٣ من المرافعات وهي <sup>(٢)</sup> :

١ - تحديد المدعى والمدعى عليه ، فبذكر اسم ولقب كل منهما على نحو نافي للجهالة .

٢ - بيان الموطن الأصلي لكل منهما . وفائدة ذكر موطن المدعى هو إنه إذا كان موطنه الأصلي في دائرة المحكمة ، كما أن تحديد موطنه يفيد في تحديد شخصيته . أما موطن المدين ففائدته أن تعلن فيه العريضة والأمر بعد صلوره .

---

(١) نقض منذ جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ٣٤ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٢٢٠ .

(٢) انظر دكتور عبد الحميد وشاشي : أواخر الأداء ، سنة ١٩٥٨ ، صفحة ٦١ بند ٤٩ ؛ والدكتور رمزي سيف - المرجع السابق - صفحة ٧٣٢ بند ٥٦٤ ؛ دكتور فصي والي - المرجع السابق ، صفحة ٩٣٢ بند ٣٩٩ ، دكتورة أمينة النور - المرجع السابق ، سنة ١٩٩٠ .



٣ - محل الدعوى وسببها ، وتعتبر جنبهما المادة ٢٠٣ بتطلب بيان وقائع الطلب وأسانيده ، فيجب تحديد ما يطلبه الدائن . فإن كان ما يطلبه نفوذاً وجب تحديد أصل الحق وفوائده ومصاريفه . وإن كان مثليات وجب تحديدها نوعاً ومقداراً . كما يجب تحديد الوقائع التي يستند إليها المدعى في طلبه . ولا يثنى عن تحديد ما يطلبه الدائن ارفاق سند الدين بالعريضة إذ قد يكون المطلوب أفضل من الثابت في السند لسبق الوفاء ببعضه .

٤ - تعيين موطن مختار للدائن في البلدة التي بها مقر المحكمة ، إذا لم يكن موطنه الأصلي في دائرتها . وفائدة هذا البيان هو أن تعلن للدائن في هذا الموطن الأوراق المتعلقة بالخصومة مثل صحيفة الطعن في الأمر فإن لم يتخذ الدائن موطناً مختاراً أعلنه بهذه الأوراق في قلم كتاب المحكمة تطبيقاً للمادة ١٢ مرافعات . ويلاحظ الدائن لا يلزم بإتخاذ موطن مختار في المدينة التي بها مقر المحكمة إلا إذا كان موطنه الأصلي خارج دائرة اختصاص المحكمة . أما إذا كان موطنه الأصلي يدخل في دائرة اختصاص المحكمة فإن له أن يتخذ موطناً مختاراً في دائرة اختصاص المحكمة ولو لم يكن في المدينة التي بها مقر المحكمة ، كما أنه إذا لم يتخذ موطناً مختاراً له تعلن إليه في الأوراق .

#### مرافعات العريضة <sup>(١)</sup> .

وعلى الطالب تمكيناً للقاضي من الفصل في الدعوى دون مواجهة أن يرفق بالعريضة عند قبيلها الآتي : -

١ - الحق الذي يطالب به . أي الورقة التي تثبت قيام هذا الحق بشروطه التي يتطلبها القانون لصدور أمر أداء به . فيستطيع القاضي للتأكد من إطلاعه على الورقة من وجود الحق وتوافر شروطه . ويبقى هذا

---

( ١ ) انظر دكتور تقي والي - المرجع السابق - صفحة ٩٣٦ بند ٣٩٩ .

السند في قلم كتاب المحكمة حتى ينقضى ميعاد التقلم أو الاستئناف المباشر ،  
أو يفصل فيما رفع منها .

٢ - ما يثبت من قيام الدائن بتكليف المدين بالوفاء قبل الطلب  
بخمسة أيام على الأقل . ذلك أن عبء إثبات حدوث التكليف يقع على  
الدائن . ودليل الإثبات يجب أن يكون ورقة مكتوبة إذ هذه وحدها  
التي يرد عليها الأرفاق . وتكون إما أصل الإعلان الموقع عليه من  
المدين أو غيره بالاستلام إذا تم التكليف بورقة محضرية ، أو أصل إعلان  
يرتسو عدم الدفع ، أو صورة من محضر الحجز التحفظي السابق على  
طلب الأداء ، أو - وهو الغالب - علم الوصول المتضمن توقيع المستلم  
للكتاب الموصى عليه . فإذا ادعى المدين عدم تسلمه الخطاب ، أحيل  
الأمر إلى التحقيق للاثبات .

٣ - المستندات المؤيدة لطلب الدائن غير منسند الدين ، أن وجدت  
ومثلما الأمر بالحجز التحفظي إذا كان المطلوب إستصدار أمر بالأداء وبصحة  
الحجز . وكذلك المستندات التي تثبت وفاء الدائن يلتزمه المقابل أو بتحقيق  
الشرط ، إذ كان الحق المطالب به معلقاً على شرط .

٤ - ما يدل على أدائه الرسم المستحق على الدعوى بالدعوى .

#### نظر الدعوى ،

وينظر القاضى الدعوى في غير جلسة ، ولا يحضر المدعى أو المدعى عليه  
أو الكاتب . كما لا تتدخل النيابة العامة ولو توافرت إحدى حالات التدخل  
ورغبته من المشرع في صدور أمر الأداء بسرعة ، يجب على القاضى أن  
أن يتخذ قراره خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديم العريضة له . ورغم  
أن المادة ٢/٢٠٣ مرافعات التي تحدد هذا الميعاد تحده لأصدار أمر الأداء  
فمن المقرر أن القاضى يلتزم به ولو قرر عدم إصداره . ولأن الميعاد  
يتعلق بتنظيم سلطة القاضى ، ولا يتعلق بحق إجرائى لأحد الخصوم ، فإن  
خالفه القاضى لا يترتب بطلان أو سقوط .

## المطلب الثاني

رفع الدعوى بإجراء الإعلان

### التكليف بالحضور

**مضمون الإجراء :**

ولما كانت المطالبة القضائية La demande en Justice عمل موجه إلى المحكمة في مواجهة المدعى عليه ، فمن المنطقي اقتضاء اتصالها بعلم كل منهما . وبموجب هذا الإجراء ، يحدث الاتصال أولاً بين الطرفين بأن يعلن المدعى عليه بالطلب قبل أن يقدم إلى المحكمة . والمحكمة لاتصل بالطلب إلا بإجراء لاحق على الإعلان . وهذا هو النظام التقليدي الذي كان يأخذ به التشريع المصري قبل مجموعه ١٩٦٨ . ويسمى نظام رفع الدعوى بطريق التكاليف بالحضور . وميزة هذا النظام هي أن تكليف المدعى عليه بالحضور قبل اتصال المحكمة بالطلب يتضمن تهديداً بإجراء هذا الاتصال - الذي يتم بقيد الدعوى - مما قد يحمل المدعى عليه على التسلم للمدعى بخصه أو التصالح معه قبل القيد<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أنه ولو أن المطالبة القضائية تتضمن - بطبيعتها - إجراءين : أحدهما : موجه للمحكمة والآخر موجه للخصم ، إلا أن التشريعات المختلفة تعتبر - في تحديدتها للحظة رفع الدعوى - بالإجراء الأول منها . فحيث ترفع الدعوى بتكليف بالحضور يعقبه القيد ، تعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد التكليف بالحضور ، ويكون القيد إجراء لاحقاً يرمى إلى نظر الدعوى التي سبق رفعها . وحيث ترفع الدعوى بإيداع الصحيفة ، تعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد هذا الإيداع ، وبعتبر إعلان الخصم إجراء لاحقاً يرمى إلى اختياره بدعوى رفعت من قبل .

(١) دكتور فتحي والي - المرجع السابق - ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ بند ٢٥٩ ؛ دكتور أحمد مسلم - المرجع السابق - ص ٥٠٢ بند ٤٦٦ .

### حصر حالات التكليف بالحضور :

ولما كان رفع الدعوى بهذا الطريق هو استثناء وارد على القاعدة العامة ، فإنه ورد في التشريع على سبيل الحصر ، ولا يجوز القياس على تلك الحالات ولو بدعوى توافر العلة أو الحكمة فيما بين المقيس والمقيس عليه ، وإليك الحالات محصورة :

### أولاً : إغفال المحكمة لبعض الطلبات :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفته للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » - ويفترض لإعمال هذه المادة أن يكون الخصم قد تقدم بطلبه الموضوعي في حريضة الدعوى وأنه قام بتأدية الرسم المقرر بصدده كاملاً وأن المحكمة قد أغفلت هذا الطلب إغفالاً كلياً . ولما كانت القاعدة في قانون المرافعات الخالي أن الطلب القضائي ينتج أثره بمجرد إيداع الحريضة قلم الكتاب بعد أداء للرسم عنها كاملاً ، فإنه يكتفى في هذا الصدد بإعلان الخصم بالحضور أمام المحكمة لنظر الطلب المقدم في مواجهته والذي أغفلت المحكمة الفصل فيه (١) .

ويشترط للتكليف بالحضور توافر شرطان أساسيان وهما : -

### ١ - أن تكون بصدد إغفال :

ومفاد المادة ١٩٣ مرافعات - صالفة البيان - وعلى ماجرى به قضاء النقض أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل في طلب موضوعي لأن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمناً وأن النص

---

(١) دكتور أحمد أبو الوفا « الصليق على قانون المرافعات » ج ١ ، ص ٩٢ .

في منطق الحكم على أن المحكمة رفضت ماعدا ذلك من الطلبات لاعتبار قضاء منها في الطلب الذي أغفلته لأن عبارة « ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات » لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محلا لبحث هذا الحكم ولا تمتد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً<sup>(١)</sup>.

والإغفال هنا يجب أن يكون ناتج عن سهو أو غلط في الفصل في طلب موضوعي إغفالاً كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها<sup>(٢)</sup>. أما إذا كان الاستفادة من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب فإن وسيلة التظلم من ذلك تكون بالطعن في الحكم إن كان قابلاً له ، وإذا كان الثابت أن محكمة النقض قد استبعدت - في حكمها السابق - قيام شركة بين الطرفين وقررت أن ماتم بينهما لم يجاوز مرحلة المفاوضات ، وأن مسؤولية المدعى عليه لا تقوم في هذه الحالة على الخطأ العقدي وإنما على الخطأ التقصيري طبقاً للمادة ١٦٣ مدني ، وانتهت إلى تقدير التعويض المستحق للطالب على هذا الأساس الذي رآه ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في طلب التعويض موضوع الدعوى الذي يعتبر طلباً واحداً وإن تعددت عناصره ، مما يتمتع على المحكمة إعادة النظر فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) ولما كان الثابت من صحيفة الاستئناف أن المستأنفة قد حددت بها التعويض المطلوب بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض عن الأضرار التي لحقت ما أصيب به من إصابات نتيجة خطأ تابع المستأنف ضده والذي آل إليها هي وإبنها المشمول بوصايتها بطريق الإرث ، والتعويض المستحق لها وإبنها من الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بها بسبب وفاة مورثها ، وكان التعويض الموروث المطالب به يعتبر طلباً مستقلاً عن التعويض عن الأضرار التي لحقت المستأنفة وإبنها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من أية إشارة سواء في الأسباب أو في المنطوق إلى طلب التعويض الموروث ، فإنه يكون قد أغفل هذا الطلب .

نقض مدني جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ٣ - الطعن رقم ٥٨٠ سنة ٤٧ قضائية ، صفحة ٣٣٥ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ع ١ - الطعن رقم ٥١٤ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ٢١٩ ؛ نقض مدني جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ع ٢ - الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ٨٢٠ ؛ نقض مدني جلسة ٥ يناير سنة ١٩٦١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٢ ع ١ - ص ٤٩٠ .

وقد يغفل القاضي أن يذكر في منطوق حكمه ، ما قضى به في طلب قدم إليه رغم ثبوت الفصل فيه والتعرض له من وقائع الدعوى وأسباب الحكم ، كأن يطلب منه الحكم بأصل الدين والفوائد ، فلا يحكم إلا بأصل الدين في منطوق حكمه رغم أنه يستخلص من الأسباب الرئيسية للحكم بطريقة قطعية وبدون أى شك أنه فصل في طلب الفوائد وأن عدم ذكرها في المنطوق إنما جاء سهواً منه . فهذا لا يعتبر إغفالا في الفصل في طلب موضوعي ، لأن هذا العمل لا يبدو أن يكون خطأ مادياً فقط يستند من اختلاف منطوق الحكم عن عقيدة القاضي ، ويشترط أن يستفاد ذلك بصفة قطعية ودون أن يترك أى مجال للشك <sup>(١)</sup> .

#### ٢ - ميعاد إبداء الطلب :

لم تحدد المادة ١٩٣ مرافعات ميعاداً لإبداء الطلب ، كما لم تحده المادة ٣٦٨ مرافعات ملغى ، وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير أن الطالب لا يتقيد بأى ميعاد من المواعيد المحددة في القانون للطعن في الحكم .

وذهب جانب من الفقه <sup>(٢)</sup> إلى أنه وإن كان الطالب لا يتقيد بأى ميعاد

---

(١) دكتور إبراهيم نجيب - القانون القصص الخاص - ١٩٧٤ - ص ٥٨٢ بند ٤٢٢٣

وإذا كان المدعى قد طلب بصحيفة لفتح الدعوى الحكم له حل المدعى عليهما بإبلاغ الادخار كما طلب الحكم له بتعويض النعمة الواحدة وما يترتب قانوناً على التأخير في أدائه ، وقد دفعت المظنون عندما يسقط حق المدعى بالتقدم ، وأجابها المحكمة إلى هذا الطلب وأقامت قضاها على أنه « أقام الدعوى المطالبة لمستحقته في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٩ أى بعد مضي أكثر من عام لم يتم فيه المدعى بمطالبة المدعى عليهما يكون قد سقط بالتقدم ، وكان الاستئناف ينقل الدعوى بمآلتها قبل الحكم فيها وفي نطاق ما رفع عنه الاستئناف فإنه وقد أقام المظنون ضده استئنافاً في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى التي استندت ولايتها بالحكم في كل الطلبات فإن الحكم المظنون فيه وقد فصل في الطلبن سماً لا يكون قد خالف القانون » .

نقص مدعى جلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكثب الفنى - السنة ٣٠ ج ٣ - العلن رقم ١٢١٩ سنة ٤٥ قضائية - صفحة ٣٣ .

(٢) دكتور أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - صفحة ٥٩٣ بند

من مواعيد الطعن إلا أنه يتقيد حتماً بالقواعد الأساسية المقررة في التشريع لموالاته الاجراءات . ولا يصح أن ينقل الطلب قائماً منتجاً لأثاره القانونية ، دون أن يحركه صاحبه ، ويظل مسلطاً على خصمه . وإذا كان مجرد الادلاء بطلب في صحيفه الدعوى يرتب كل آثار رفع الدعوى وإذا كان قد سبق إعلان الصحيفة في خلال ثلاثة أشهر عملاً بالمادة ٧٠ مرافعات ، وإذا كانت المحكمة هي التي أغفلت ما أغفلت الفصل فيه من طلبات موضوعية ، ويخطئ الطالب في هذا الصدد ، بأن عليه تحريك الطلب الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه والسير به نحو الفصل فيه عملاً بالقواعد العامة . ولما كان القانون يتطلب من المدعى تكليف خصمه للحضور لنظر الطلب القضائي الذي رفعه إلى قلم كتاب المحكمة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه عملاً بالمادة ٧٠ فإن الطالب الذي أغفلت المحكمة نظر طلبه عليه أيضاً أن يكلف خصمه الحضور أمام المحكمة لسماع الحكم في هذا الطلب في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم الذي أنهى الخصومة أمام المحكمة إذا صدر في مواجهته أو من تاريخ إعلانه إذا لم يصدر في مواجهته وإلا اعتبرت الخصومة كأن لم تكن عملاً بالمادة ٧٠ . وكذلك تسقط الخصومة هنا طبقاً لقواعد سقوط الخصومة بسبب عدم السير فيها مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح تم فيها وهو الحكم هنا ، وذلك على تقدير أن الطلب الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه ما زال قائماً أمام المحكمة ، وبالتالي فالخصومة بصده ما زالت قائمة والحكم الذي صدر من المحكمة بصدد الفصل في الطلبات الأخرى لم ينسئ هذه الخصومة بعد .

وذهب فريق آخر من الفقه إلى مخالفة الرأي المتقدم . على أساس أن تقديم الطلب للمحكمة وإعلان الخصم به من قبل يمنع من الرفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، ويكون الطلب إذا لم يفصل فيه معروضاً على المحكمة وإذا غفلت المحكمة الفصل فيه فلنما يكون هذا من قبل عدم السير في الدعوى الذي ينبئ على الخصم أن يتابعه حتى لا تسقط الخصومة وسقوطها غير متعلق بالنظام العام وينبغي أن يتمسك به صاحب المصلحة ، غير أنه يجوز للخصم أن يرفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ لم تعلن صحيفة طلب

الفصل فيها أغفل الفصل فيه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفسه بما بقلم  
الكتاب عملاً بالمادة ٧٠ مرافعات (١) .

والواقع أن هذا الرأي قد جانه الصواب لعدة أسباب منها ١ - أن  
هذا الرأي قد شابه تناقض بين وواضح إذ قرر أن وجود الطلب مرفوعاً  
أمام المحكمة مانع من التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن طالما أن الاعلان  
كان قد تم ، ثم في نهاية الرأي أجاز الدفع باعتباره الدعوى كأن لم تكن ،  
فهو منه ثم أجازوه وهذا تناقض ٢ - هذا الرأي يخالف القانون إذا جرى  
الدفع المتقدم على طلب الفصل في الطلب المغفل والمردع بقلم الكتاب .  
وهنا لا بداع للطلب بل اعلان الطلب للخصم بداءة بتكليفه بالحضور كما  
قرر نص المادة ١٩٣ مرافعات . ومن ثم فإذا لم تعلن الصحيفة فلا دعوى  
ولا صحيفة . وإعمال المادة ٧٠ ليس في محله . إذ مقتضاه أن يكون المدعى  
قد تسبب بفعله في عدم احترام الميعاد والأمر ليس كذلك .

ونذهب إلى أن هناك ميعاد حتى لرفع طلب الاعفال وهو ميعاد ستة  
من تاريخ صدور الحكم الذي أغفل الفصل في بعض الطلبات باعتبار أنه  
آخر لإجراء صحيح صدر في الخصومة ويجب على المدعى أن يجعل الطلب  
المغفل في خلال تلك السنة وإلا كنا أما سقوط ليس الخصومة وإنما إلى  
ذاك الطلب المغفل الذي لم يصدر بشأنه قضاء . وتسقط الخصومة بقوة  
القانون ، فلا يحتاج السقوط إلى قرار به من القاضي وطلبه من المدعى  
حايه (٢) .

#### خلاصة :

وإذا ما توافر الاغفال والمدة التي يجوز فيها طلب الحكم في الطلب  
الذي لم يفصل فيه تحتم على المدعى أن يرفع دعوى ليس بصحيفة مودعة

---

(١) الأستاذ هنري الدين الدفاسوري ، والأستاذ حامد سكاك - التعليق على قانون المرافعات -  
سنة ١٩٨٢ ، الطبعة الثانية ، صفحة ٥٢٨ .

(٢) انظر دكتور نصي وال - المرجع السابق - صفحة ٦٧١ بند ٣١٩ .



ولما بطريق التكليف بالحضور . ومع هذا ذهب رأى مرجوح إلى القول بجواز رفع الطلب بصحيفة مودعة قلم كتاب المحكمة <sup>(١)</sup> على أساس أن المحكمة التي توخاها الشارع من المادة ١٩٣ مرافعات هو التخصيف على من أغفل الفصل في طلبه ومن ثم فله أن يتقدم بطلب الفصل فيما أغفل من طلباته أمام ذات المحكمة وله أيضاً أن يرفع دعوى جديدة بالطلب الذي أغفل الفصل فيه أمام المحكمة المختصة ولا يجوز في هذه الحالة أن يدفع بعدم جواز نظر للدعوى أو بعدم قبولها لأنه لم يفصل في موضوعها .

وهذا الرأي غير صحيح على الإطلاق وقد جانبه الصواب لأنه من ناحية أولى لا يجوز التمسك بحكمة النص أو علته مع وضوح النص وإلا كان ذلك جنوح بالنص إلى ما غير ما ورد به بلا سبب قانوني ومن ناحية أخرى خالف هذا الرأي القانون إذ جاز طرح الطلب المغفل على وجه الانفراد مطروحاً من الدعوى التي تضمنته على محكمة أخرى تخصص به وكأنه طلب مستقل وجديد ، إذ نص المشرع على أن الطلب لا ينفك عن تلك المحكمة التي أغفلته بأي حال من الأحوال . ومن ناحية ثالثة لو رفع المدعي الطلب الذي أغفل على هيئة دعوى جديدة أمام محكمة أخرى فهذه المحكمة لا ولاية لها بالفصل فيه ، كما لا يجوز ذلك أيضاً أمام ذات المحكمة لرفعها بغير الطريق القانوني الذي نص عليه المشرع كاجراء من اجراءات التقاضي المتعلقة بالنظام العام .

#### ثانياً طلب صورة تنفيذية ثانية :

تنص المادة ٢٨٣ مرافعات على أنه ولا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى . وتحكم المحكمة التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة باستليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بنسأء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر :

فإذا ضاعت الصورة التنفيذية ، فإذا لا يكتفى لإجراء التنفيذ إثبات

سبق صدور الصورة وعدم إستعمالها بل يجب الحصول على صورة أخرى . وإذا ادعى طالب التنفيذ ضياع الصورة التنفيذية التي أعطيت له ، فليس من سلطة كاتب المحكمة أو الموثق تحقيق هذا الأمر . وعلى هذا الأخير الأمتناع عن إعطاء صورة ثانية أيّا كانت إدعاءات طالب التنفيذ . وعلى طالب التنفيذ أن يرفع الدعوى إلى القضاء بتكليف الطرف الآخر بالحضور أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ١٨٣ وليس بإبداع الصحيفة قلم الكتاب وفقاً للإجراءات العادية <sup>(١)</sup> . ويقع عليه عبء إثبات فقد الصورة الأولى وله إثبات واقعة الفقد بكافة طرق الإثبات . ولأن الصورة التنفيذية ليست دليل لإثبات ، فلا يلتزم طالب التنفيذ بإثبات ان الصورة قد فقدت لسبب أجنبي لا يد له فيه ، كما هو الحال بالنسبة لفقد السند الكتابي . وتختص بهذه الدعوى المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر أو قاضي الأمور المستعجلة ، إذا تعلقّت بصورة من محرر موثق - م ٩ ق التوثيق - فلا يختص بها قاضي التنفيذ . وإذا ثبت ضياع الصورة الأولى أو تلفها ، فإن المحكمة تأمر بتسليم المدعي صورة تنفيذية أخرى ، ذلك ولو لادعى المدعين الوفاء ، لأن مثل هذا الدفاع دفاع موضوعي لا يختص القضاء - وهو بصدد بحث ضياع الصورة - بنظره .

وإذا قضى برفض هذه الدعوى إستناداً إلى خلو الأوراق مما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الأولى ، فإن هذا القضاء هو في حقيقته قضاء في الدعوى بحالتها . ويجوز رفع الدعوى من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها <sup>(٢)</sup> . وإذا ادعى خلف الدائن ضياع الصورة المعطاة لسلفة ، فعليه أيضاً الألتجاء إلى القضاء للحصول على صورة أخرى .

---

(١) انظر دكتور تقي والي - التنفيذ الجبري - ١٩٨١ ، ص ١٢٢ - ١٢٣ بتد ٢٩٣ دكتور وجسلي وأغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائي - ١٩٧٤ ، ص ٦٠ ، مؤلفنا في أصول التنفيذ الجبري ١٩٨٠ ص ٧٢ وما بعدها ، وعكس ذلك دكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق - ص ٢٤٩ بتد ١٠٤١ .

(٢) نقض ملفي جلسة ٣ يناير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ٩٠٩ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة .

### ثالثاً : المنازعة في إقتدار الكفيل أو الحارس :

ونصت المادة ١/٢٩٥ مراعاتاً على أنه وللوى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الإعلان - م ٩٤ م - ان يتنازع في إقتدار الكفيل أو الحارس أو كفاية ما يودع على ان يتم اعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ المختص ويكون حكمه في المنازعة إنتهائياً . ومفاد هذا النص أن الدعوى لا ترفع بصحيفة مدوعة وإنما بصحيفة معلنة وفى خلال ميعاد قصير هو ثلاثة أيام من اعلان المنفذ ضده بطريقة تقديم الكفالة . (١) وطالما كان ميعاد المنازعة لمنصوص عليه ينصب على إقتدار الكفيل أو الحارس أو كفالة ما يودع فلا محل للتنفيذ بهذا الميعاد طالما أن المحكوم له لم يقدم كفيلاً أو حارساً ولم يودع أوراقاً مالية بل عرض كفالة نفسه شخصياً ، وهذه لا تعتبر كفالة قانونية . ولهذا فإنه فى هذه الحالة الأخيرة تقبل المنازعة ولو بعد الميعاد (٢) .

ويختص بهذه المنازعة قاضى التنفيذ ، بإعتبارها منازعة موضوعية فى التنفيذ ، وتروفع المنازعة من المنفذ منه ضد طالب التنفيذ على أنه يجوز لإدخال الكفيل أو الحارس أو تدخله ليثبت إقتداره ، إذ لا شك فى أن له مصلحة فى إثباته حتى لا تتأثر سمعته المالية . ولا يجوز للمحكوم له إجراء التنفيذ الجبرى حتى ينقضى ميعاد المنازعة أو حتى يفصل فيها . وليس لقاضى التنفيذ أن يأمر باستمرار التنفيذ قبل صدور الحكم فى المنازعة فى الكفالة ويكون الحكم فى المنازعة نهائياً .

وإذا لم يتنازع المنفذ ضده فى الكفالة ، أو رفضت المنازعة فيها ، وجب تمام الكفالة فى صورة الكفيل المقتردر أو تسليم الشئ إلى الحارس فى قلم كتاب

( ١ ) دكتور فضى والى - المرجع السابق - صفحة ٨٢ بند ٣٩ .

( ٢ ) الأمور المسجلة بالقاهرة جلسة ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ - المحاماة السنة ٣١ -

صفحة ٢٤٥ بند ٨٠٥ .

المحكمة بقبول الكفالة أو الحراسة ، إذ يمكن للقاضي إلزامه بقبول الكفالة أو الحراسة وهو لأشأن له بالنزاع .

وإذا إلتى الحكم النافذ معجلاً في الاستئناف - بعد تنفيذه معجلاً - جاز للمنفل ضده أن يرجع على الكفالة ، بموجب حكم الإلغاء لإعادة الحال إلى ما كان عليه . ويكون الأمر كذلك بالنسبة لتسليم حصيلة التنفيذ من خزانة المحكمة أو إسترداد الشيء من الحارس .

ويظل الممارس قائماً بواجبه إلى أن يتحقق سبب قانوني وارد على سبيل الحصر فيعني من مهمته ، ومن بين تلك الأسباب طلب إعفائه من الحراسة بناء على طلبه لأسباب تستوجب ذلك ، فيرفع طلب الإعفاء بتكليف المهجوز عليه والحاجز الحضور أمام قاضي التنفيذ بميعاد يوم واحد ، طبقاً لنص المادة ٣٦٩ مرافعات ، ولا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر . وإذا أعتى الحارس قام القاضي بتعيين حارس ببدله <sup>(١)</sup> .

#### رابعاً : المعارضة في مواد الأحوال الشخصية :

كان قانون المرافعات الملغى يعرف طريقين للطعن العادي في الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية وهما المعارضة والاستئناف . ولما صدر القانون الحالي عدل قواعد الحضور والغياب بحيث لم يعد يصدر حكم غيابي وبالتالي لم يعد هناك مجال لطريق المعارضة . ولم تعد المعارضة مقبولة إلا بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأحوال الشخصية التي يحكم بحضور وغياب الخصوم فيها نص المادة ٨٧١ مكرر من القانون الملغى <sup>(٢)</sup> ولهذا فإن القانون الحالي لم يتضمن الفصل الخاص بالمعارضة . ولكنه أشار في المادة الأولى من قانون الإصدار إلى بقاء نصوص القانون الملغى بشأن المعارضة المعمول بها لكي تحكم مايتعلق بمواد الأحوال الشخصية .

---

( ١ ) محكمة القاهرة الابتدائية - أمور مسجلة مستأنفة - جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ -  
الحاماه السنة ٣٣ - ٩٥ - ٥٨ .

( ٢ ) وهي مازالت سارية المفعول وفقاً للمادة الأولى من قانون إصدار المرافعات الحال  
وتم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

ونصت المادة ٣٨٩ مرافعات ملغى - سارية المفعول - على أن « ترفع المعارضة بتكليف بالحضور أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم المعارض فيه وأسباب المعارضة وإلا كانت باطلة » .

إذا في مواد الأحوال الشخصية عندما يصدر الحكم غيابياً جاز الطعن فيه بالمعارضة ، وترفع المعارضة ليس بصحيفة مودعه وإنما بصحيفة معلنة ،

مايخرج من نطاق الاستثناء :

أولاً : دعوى ثبوت الحق وصحة الحجز :

وفى طعن هام على حكم للخطأ في تطبيق القانون أسس على أن محكمة أول درجة إتصلت بالدعوى عن طريق تكليف الطاعن بالحضور للجلسة التي حددتها التقاضى الأمر بتوقيع الحجز التحفظى الاستحقاق ، في حين أن المادة ٣٢٠ مرافعات والمنطقة على واقعة الدعوى ، استوجبت لإتصال المحكمة بدعوى ثبوت الحق وصحة الحجز رفعها بصيغة تودع قلم الكتاب وفقاً للمادة ٦٣ مرافعات ، وهو إجراء متعلق بالنظام العام لإتصاله بإجراءات التقاضى ، وإذا اعتدت المحكمة الابتدائية المؤيد بالحكم المطعون فيه بالسبيل الذى سلكته الشركة المطعون عليها في رفع دعواها وقضى بقبولها وفصل في الموضوع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وقضت محكمة النقض <sup>(١)</sup> بأن هذا النعى في عمله ، ذلك أنه وإن كان الطاعن لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه لما كان مبنى النعى هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الاجراءات المخصوص عليها في المادة ٦٣ مرافعات ، وكان بهذه المثابة متعلفاً بإجراءات التقاضى المعتبرة من النظام العام ، وكانت عناصره التى تمكن من الإلزام به تحت نظر محكمة الموضوع فإنه تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ مرافعات على أنه

(١) نقض ملغى جلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكاتب الفنى - السنة ٢٩ ج ٢ -

الطعن رقم ٢٠٣ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ١٤٦٤ .

وفي الأحوال التي يكون فيها الحجز فيها بأمر قاضى التنفيذ يجب على الحاجز خلال ثمانية الأيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المختصة للدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

يدل على أنه في الأحوال التي يقع فيها الحجز بأمر من قاضى التنفيذ يجب على الحاجز رفع دعوى صحة الحجز وفقاً للقواعد العامة لرفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز ، وإلا اعتبر كأن لم يكن ، وبذلك عدل المشرع - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الأيضاحية - الحكم الذى كان وارداً في المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات السابق ، تعديلاً لإقتضاه الاتجاه لإعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب ، فلم يستلزم تضمين إعلان المحجور عليه بالحجز تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز ، اكتفاء بالزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطريق المعتاد في الميعاد لإعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز . لما كان ما تقدم وكان البين من ماف الدعويين الابتدائية والاستئنافية أن الشركة الحاجزة - المطعون عليها - لم تقم برفع دعوها بثبوت الحق بصحيفة مودعة قلم الكتاب ، بل طرحها على المحكمة في الجلسة التي حددها القاضى الأمر في أمر الحجز دون موجب ، والتي تضمنها إعلان الطاعن - المحجوز عليه . بالحجز ، وكان تحديد الجاسة في أمر الحجز على النحو السابق لا يجزىء عن وجوب اتباع السبيل الذى استتته القانون لإتصال المحكمة بالدعوى ، فإن تنكب المطعون عليها هذا الطريق متجافية فيه عن حكم المادة ٦٣ مرافعات متى شأنه أن تضحى دعوها غير مقبولة ، وإن خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر ، بأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ... ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه : ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى .

ثانياً : الطعن الضريبى - الدعوى الضريبية :

نصت الملهة ٢/١٥٧ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١<sup>(١)</sup> على أن « يرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور

---

(١) الجريدة الرسمية نشر بمقتضى خاص شهر أكتوبر ١٩٨١ .

يودعها الممول الأمورية المختصة وتسلم احداها للممول مؤشراً عليها من الأمورية بتاريخ تقديمها وثبتت الأمورية ملخص الصحيفة في دفتر خاص وتعد ملخصاً بالخلاف مع بيان أساس تقدير المصلحة للأرباح وعناصر ربط الضريبة » ونصت الفقرة الثالثة « وعلى الأمورية خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها إلى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقراءات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر الممول بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن » .

ونصت المادة ١٦٠ من ذلك القانون على أن تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى أصوات الحاضرين يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويوقع القرارات كل من الرئيس وأمين السر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها .

وتلتزم اللجنة بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضي ويعلم كل من الممول والمصلحة بالقرار بكتاب موصى عليه يعلم الوصول وتكون الضريبة واجبة الأداء على أساس مقدارها المسدد في قرار الطعن ... »

### كيفية رفع الدعوى :

لقد جاء هذا القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بحكم حاسم وجوهى ، في هذا الخصوص ، وقضى على الخلاف الفقهي والقضائي بشأن رفع الدعوى الضرائبية أمام المحكمة فأخضعها لقانون المرافعات في المادة ٦٣ منه بوجوب رفع الدعوى بصحيفة مودعة قلم الكتاب لجميع الضرائب على الدخل ، حيث جرى نص المادة ١٦١ من ذلك القانون على أن يكون « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار . وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للممول

أو محل إقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقاً لأحكام قانون الرفعات المدنية والتجارية المشار إليه » ونصت المادة ١٦٢ منه على أن « يكون الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف أيّاً كانت قيمة النزاع » .

وتأسيساً على ما تقدم فدعوى الضرائب على الدخل ترفع دائماً وأبداً بصحيفة مودعة قلم كتاب المحكمة الابتدائية ، كمحكمة أول درجة ويجلوس الطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف . وتظل ضريبة التركات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الإيداع وتقديم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة <sup>(١)</sup> .

وإذا كانت الدعوى المتعلقة بضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها قد رفعت بصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب ، ودفع مصلحة الضرائب - الطاعنة - ببيان صحيفة الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني - ترفع بتكليف بالحضور طبقاً للقانون الملغى رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وكان الحكم الابتدائي قد قضى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق برفض هذا الدفع ، وكانت الطاعنة قد قبلت هذا القضاء وقصرت استئنافها لهذا الحكم على ما قصور به في الموضوع من سقوط حقها في المطالبة بأية ضريبة عن المبالغ المدفوعة قبل سنة ... وإذا كان الاستئناف لا ينقل الدعوى لمحكمة ثانية درجة إلا في حدود طلبات المستأنف ، فإن الدفع ببيان صحيفة الدعوى لا يكون مطروحاً أمام محكمة الاستئناف ولو كان متعلقاً بالنظام العام ، لأن قضاء محكمة أول درجة الرفض لهذا الدفع قد حاز قوة الأمر المقضي ، وهي تسمح على قواعد النظام العام . لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون أن هي لم تعرض لهذا الدفع <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر نقض مدني جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٦٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤١٥  
الطعن رقم ١٠١ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ١٠٤ ؛ نقض مدني جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ج ١ - الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ٨٧ ؛  
نقض مدني جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ج ٣ - الطعن  
رقم ٣ سنة ٣٣ قضائية ، صفحة ١٢٨١ .

(٢) نقض مدني جلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ -  
الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٢٤٢ .



### المطلب الثالث

#### الآثار المترتبة على رفع الدعوى

يترتب على مجرد رفع رفع الدعوى ، عدة آثار تسمى بالآثار المطالبة القضائية ويمكن تقسيمها الى مجموعتين : الأولى - آثار اجرائية تتعلق بالخصومة وتنبع مباشرة من الطلب سواء كان المدعى محققاً في دعواه أم لا ، والثانية - آثار موضوعية تتعلق بالرابطة الموضوعية محل النزاع أو بروابط مستمدة منها وهذه الآثار تترتب على المطالبة القضائية ، اذا كان المدعى محققاً في دعواه ، ولهذا فهي آثار لا تتأكد الا في لحظة الحكم <sup>(١)</sup> . وهي على التوالي :

أولاً : الآثار الإجرائية : يترتب على مجرد المطالبة القضائية .

١ - بدء الخصومة : ونتيجة لهذا اذ رُفعت نفس الدعوى أمام محكمة أخرى ، جاز للدفع بالإحالة لسبق رفع الدعوى .

٢ - يصبح الحق المطالب به متنازعا فيه <sup>(٢)</sup> ونتيجة لهذا لا يجوز للقضاة ولا لأعضاء النيابة أو المحامين وكتبه المحاكم والمختبرين اللذين تقدم المطالبة أمام المحكمة التي يعملون بدائلتها شراء هذا الحق .

٣ - يتحدد الوقت الذي ينظر فيه الى ولاية واختصاص المحكمة بالدعوى . ولا يؤدي الى تغيير لاحق سواء في قيمة الشيء المطالب به أو في محل اقامة المدعى عليه أو في صفة الخصوم أو في أية واقعة أخرى مؤثرة في تحديد الاختصاص الى جعل المحكمة غير مختصة .

٤ - تحديد نطاق القضية كحل للخصومة . وهو ما يتضمن تحديد

---

( ١ ) انظر دكتور ضحى وال - المرجع السابق - صفحة ٥٠٤ يه ٢٦٢ وما بعدها .

J. vincent : op-cit 58 No. 33.

( ٢ )

سلطات كل من القاضى والخصوم . وليس من سلطة القاضى ان يحكم فيها لم يطلبه الخصوم فى طلباتهم ، او بأكثر مما طلبه الخصوم . فإن فعل هذا كان حكمة قابلا للطعن فيه بطريق التماس اعادة النظر ، ولئن كان القاضى ممنعا عليه تغيير نطاق النزاع *innutabilite du litige* كما حدده الخصوم فى طلباتهم ، فهذا المنع لا يقصر على محل الطلب وإنما يمتد الى جميع عناصر الطلب القضائى . ومع ذلك يعترف المشرح للقاضى بنور إيجابى فى تعديل عناصر الطلب او تغيير نطاق الخصومة من حيث اطرافها ، فيجوز له - ولو من تلقاء نفسه - ان يأمر بإدخال الغير فى الخصومة ان كان ذلك يمتق العدالة او يفيد فى اظهار الحقيقة (م ١١٨ مرافعات) - <sup>(١)</sup> ولكن لا يجوز له بأى حال من الأحوال تفسير السبب - مفهوما بأنه مجموع الوقائع المعروضة عليه - او محل الطلب القضائى . وان كان له ان يثير من تلقاء نفسه اوجه الدفاع المتصلة بالقانون البحث . وان كان الطلب الأصيل او المنتهج للخصومة هو الذى يحدد نطاقها بصفة أولية ويحدد بذلك سلطات القاضى فيها فإنه يجوز تعديلها فيما بعد بإبداء طلبات عارضة فى حالات معينة نص عليها القانون ، ومن ثم تتحدد سلطة القاضى بما يرد فى هذه الطلبات . وبعبارة أخرى طلبات الخصوم هى التى تحدد نطاق النزاع والخصومة ولا يجوز للقاضى ان يتعدى هذه الدوز . <sup>(١)</sup> .

٥ - تنشأ الخصومة بين اطراف معينين . ولهذا فإنه اذا توفى احد اطراف الخصومة بعد بدئها فإن الخصومة لانقضى بل تستمر فى مواجهة الورثة ، ولو تعلق الأمر بدعوى لانتقال الى الورثة . ذلك ان الورثة يستمدون صفتهم من مورثهم الذى تحددت صفته كطرف فى الخصومة عند بدئها . ولا يستثنى من هذه القاعدة الا حالة ما اذا كانت الدعوى بطبيعتها ذات صفته شخصية بحيث لا يتصور حكم فيها بعد وفاة الخصم كدعوى الطاعة .

---

(١) انظر المؤلف - الطلبات المارغة - ١٩٨٤ - صفحة ٢٩ وما بعدها .

(٢) دكتور أبراهيم نجيب سم - المراجع السابق - صفحة ٥٨٣ بند ٢٣٤ ، ومؤلفنا فى تكييف الدعوى - ١٩٨١ - صفحة .

### ثانياً : الآثار الموضوعية : (١)

ولأن الخصومة تقتضى نفقات كما تتطلب لتحقيق الهدف منها بعض الوقت ، فقد حرص القانون على أن يحصل صاحب الحق على حقه بواسطة الخصومة دون أن تقع تبعة أيهما على عاتقه . فصاحب الحق في الدعوى يجب الا يضار من التجائه إلى القضاء ، إذ لا ميل أمامه - بعد أن تقرر عدم اقتضاء الشخص حقه بنفسه . إلا هذه الوسيلة . وأعمالاً لهذا :

( ١ ) من يكسب القضية يحكم له بالمصاريف التي تحملها . ولهذا فإنه يترتب على قبول طلب المدعى ، إلزام المدعى عليه بمصاريف الخصومة لمصلحة المدعى .

(ب) الوقت الذي ينتضى في نظر الطلب يجب ألا يضر بالمدعى . ولهذا فإن الحكم الذي يقبل هذا الطلب يجب أن يطبق القانون كما لو كان هذا التطبيق يتم في لحظة تقديم الطلب. كأثر من آثار المطالبة القضائية لا تتأثر للحكم ، لأن المطالبة تحفظ حق المدعى كما هو عند رفع الدعوى إلى القضاء ، وذلك حتى لا يضار من تأخر المحكمة في نظر دعواه ، وأهم هذه الآثار :

١ - إذا كان الشيء محل النزاع ينتج ثماراً ، فإن حائزه الذي يحكم عليه برده للمدعى يجب عليه - بصرف النظر من حسن نيته - أن يعيد إلى المدعى ثماره لإبتداء من وقت رفع الدعوى . ولا يرجع هذا - كما يقال عادة - إلى أن المطالبة التي تعلن للحائز تجعل الحائز سيء النية - فهذا القول لا يطابق الحقيقة ، لأن الحائز - ولو بعد اعلان الدعوى إليه - قد يكون حسن النية يعتقد أنه صاحب الحق. وإنما يرجع هذا الأثر إلى أن المدعى يجب أن يعامل كما لو كان قد تسلم الشيء الذي يطالب به يوم رفع الدعوى . ولهذا فإن من حقه ثمار هذا الشيء من هذا الوقت . ونتيجة لما تقدم فإن هذا الأثر يترتب - في القانون المصري - على العمل الذي يتم به رفع الدعوى وهو إبداء الصحيفة وليس منذ إعلان الصحيفة للمدعى عليه .

---

(١) انظر هذا الموضوع مرجع الدكتور فتحي والى - المتقدم - ص ٥٠٥ - ٥٠٩ بتد ٢٦٢

٢ - إذا كان محل الالتزام المطالب به مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت رفع الدعوى ألزم المدعى عليه بدفع فوائده القانونية ، إذا طُلب بها ، منذ هذا الوقت ( م ٢٢٦ مدنى ) . وذلك إعتباراً أن المدعى من حقه أن يقبض دينه ، ويستفيد به منذ رفع الدعوى .

٣ - مرور الزمن عند رفع الدعوى حتى صدور الحكم لا يؤدي إلى إنقضاء حق المدعى . ويترتب هذا الأثر ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة <sup>(١)</sup> . ويعتبر المشرع في المادة ٣٨٣ مدنى عن هذا الأثر بأن التقادم « يتقطع » بالمطالبة .

٤ - إذا نقل المدعى عليه حيازة الشيء المطلوب إسترداده إلى آخر ، فإن هذا الانتقال لا يؤثر في بقاءه طرفاً في الخصومة وصدر الحكم ضده برد شيء كذلك إذا تصرف المدعى أو المدعى عليه في الحق المطالب به ، فإن هذا التصرف بعد المطالبة لا يفيد أطراف الخصومة ، إذ تبقى هذه في مواجهة المتصرف دون المتصرف إليه .

٥ - إذا اكتسب الغير حقاً على عقار محل مطالبة قضائية ، فإن هذا الحق لا ينفذ في مواجهة المدعى . على أنه حاية للغير يتطلب القانون لسريان هذا الأثر تسجيل صحيفة الدعوى <sup>(٢)</sup> .

---

(١) نقض مدنى جلسة ١ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١ -  
الطن رقم ٦١٠ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٦٦ .  
(٢) انظر صفحة ٥٥ وما بعدها .

ومضى كان المدعى قد حدد في صحيفة دعواه المبلغ الذى يطالب به وثبت استحقاقه له فإنه ليس من شأنه المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح منه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب . وإذا كانت الشركة المدعية قد حددت المبلغ الذى تطالب به مع فوائده في صحيفة دعواها وترتب فساد منازعة المدعى عليهم في استحقاقه للمبلغ المقضى به لها ، فإن الحكم الملغى فيه إذ لست تاريخ استحقاق الفوائد إلى يوم المطالبة القضائية ملتزماً في ذلك حكم المادة ٢٢٦ مدنى لا يكون خطأ في تطبيق القانون .

- نقض مدنى جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٣ -  
الطن رقم ٣١٠ سنة ٣٢ قضائية ، صفحة ١٢٠٢ ، نقض مدنى جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٠ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ج ٢ - الطن رقم ٧١ سنة ٢٦ قضائية ، صفحة ٧٦٧ =

## مبادئ النقض :

### ١ - فوائد التأخير :

من شروط إستحقاق فوائد التأخير القانونية المطالبة القضائية بها . وهذه الفوائد على ما تقضى به المادة ٢٢٦ مدنى لا تسرى إلا من تاريخ هذه المطالبة ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخاً آخر لسريانها ولا يعنى عن المطالبة القضائية بهذه الفوائد رفع الدائن الدعوى بطلب أصل الدين إذا لم تتضمنه صحيفة الدعوى طاب الفوائد لأنها لا تستحق إلا من وقت المطالبة القضائية بها<sup>(١)</sup> .

### ٢ - قطع التقادم :

ومن المقرر فى قضاء النقض أن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق مالا تعتبر

---

١- نقض مدنى جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٢ -  
الطن رقم ١٩٤ سنة ٣٣ قضائية ، صفحة ١٤٤٦ .

( ١ ) نقض مدنى جلسة ٦ يولييه سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٩ ج ٢ -  
الطن رقم ٣٩٢ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ١١٣٠ .

ويجب أن يكون المبلغ محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية وفقاً لنص المادة ٢٢٦ مدنى ، وبالتالي فلا يجوز أن يكون المبلغ المطالب به تمويشاً خاصاً فى تقديره لطلق تقدير القضاء ، أما حيث يكون التمويش مستنداً إلى أسس ثابتة باتفاق الطرفین بحيث لا يكون القضاء سلطة رحمة فى التقدير ، فإنه يكون معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع المدين فى مقداره ، إذ ليس من شأن منازعة المدين إطلاق يد القضاء فى التقدير بل تظل سلطة التقدير محدودة النطاق ومقصورة على حسم النزاع فى حدود الأسس المنطق عليها ، وإذا كان عقد التأمين الذى استند إليه الطرفان قد تضمن التزام شركات التأمين بالتعويض على أساس القيمة المؤمن بها أو الأسعار الرسمية أو السوقية بحجة التصدير - إذ لم تكن هناك تسعيرة رسمية أهما أقل ، وكان الحكمان الابتدائى والمطعون فيه قد اتزما هذه الأسس كما التزمها الخبير المنتدب فى تقدير التعويض فقدوره على أساس أقل الأسعار السوقية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسريان الفوائد التأخيرية من تاريخ الحكم استناداً إلى أن التمويش المطالب به غير خال من النزاع مقدماً ، وليس بمحدد المقدار ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ( نقض مدنى جلسة ١٤ يولييه سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول -

الطن رقم ١٨٨ - ١٩٣ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٣٥٢ ) .

قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه ، فإن  
تغاير الحقتان <sup>(١)</sup> والطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً للتقادم بالنسبة إلى  
الحق الآخر . ولما كان موضوع دعوى براءة اللمة من رسم الاستيراد إذ  
تختلف طبيعة ومصدراً عن موضوع دعوى الإلزام برده ، إذ لا يعد وأن  
يكون موقف المدعى في الدعوى الأولى موقفاً سليماً يقتصر فيه على مجرد  
إنكار الدين دون أن يرتقى إلى حد المطالبة به ، في حين أن دعوى الإلزام  
هي دعوى إيجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك الاسم وهو  
ما يتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٣٨٣ مدني ،  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على رفع المدعى -  
المطعون ضده - ودعوى براءة اللمة قطع التقادم بالنسبة للحق المطلوب  
رده في دعوى الإلزام فإنه يكون قد خالف القانون <sup>(٢)</sup> .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ١ -  
الطعن رقم ٣٣٥ سنة ٣١ قضائية ، صفحة ١٠٢٥ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٨١٢ .

وإذ كانت الدعوى قد رفعت في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٦ لمطالبة المدعى عليه ( الطاعن )  
بالتعويض عن إلغاء رخص السيارة .. المحكوم المطعون عليه الأول ( المدعى ) المودعة لديه  
إذ سلم لوحاتها المعدنية إلى المطعون عليه الثاني وتمكن بذلك من إلغاء الرخص ، كما أن استناده  
عن رد السيارة واستمراره في حبسها أدى إلى الحيلولة دون التقدم بها إلى قلم المرور لإعادة  
الترخيص لتسييرها واستغلالها ، ومن ثم فإن الدعوى بهذه الصورة تكون ناشئة من عقد الوديعة  
لأن مسؤولية الردع تنشأ عن التزامه قانوناً برد الوديعة عيناً للمودع متى طلب منه ذلك -  
ولما كان الحكم المطعون قد أثار قضاءه برفض الدفع بالتقادم بناء على ما انتهى إليه من أن التقادم  
قد وقف سريانه طيلة المدة التي استغرقها الفصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الأولى حول  
قيام عقد الوديعة وسن الطاعن في حبس السيارة المودعة لديه والذي لم يحسم نهائياً إلا في  
٢٦ فبراير سنة ١٩٦٦ وكان ما استخلصه الحكم من قيام مانع لوقف التقادم في الدعوى الحالية سائماً  
ويكفي لحمله وإذ قدمت صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٦ قبل اقتضاء  
مدة التقادم فإن التي يكون في غير محله .

(٣) نقض مدني جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٤٨ قضائية ، صفحة ١٣٧٩ .

### ٣ - انقطاع التقادم بحكم نهائى وبده تقادم جديد :

وانقطاع التقادم المكسب للملكية بالمطالبة القضائية يظل قائماً حتى يقضى فى الدعوى بحكم نهائى ، فيبدأ تقادم جديد منذ صدور هذا الحكم . ولما كان الحكم بإقضاء الخصومة فى الاستئناف يترتب عليه ذات الآثار المترتبة على سقوط الخصومة بما فى ذلك إعتبار الحكم المستأنف إنتهائياً وفقاً للمادة ٣٠٥ . مراتع ملغى - ١٣٨ حالى - بأن هذه الإنتائية إنما تلحق بالحكم المستأنف من تاريخ انقضاء مواعيد الطعن فيه بالاستئناف ، إذ يترتب على انقضاء الخصومة فى الاستئناف الفاء جميع إجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الاستئناف مما يترتب عليه أن يصبح الحكم المستأنف إنتهائياً من تاريخ لانقضاء ميعاد استئنافه - ومتى كان هذا الميعاد قد انقضى قبل صدور الحكم بإقضاء الخصومة . وبالتالي يزول ما كان للدعوى من أثر قاطع للتقادم ، ويبدأ تقادم جديد من هذا التاريخ ، أما إذا كان ميعاد الاستئناف لم ينقض حتى صدور الحكم بإقضاء الخصومة فى الاستئناف ، فإن الحكم المستأنف يعتبر إنتهائياً فى جميع الأحوال من تاريخ الحكم بإقضاء الخصومة<sup>(١)</sup> .

٤ - صحة الصحيفة ونتاجية الأثر حتى ولو قدمت إلى قلم كتاب محكمة غير مختصة :

والمطالبة القضائية لا تقطع التقادم طبقاً للمادة ٣٨٣ مدنى إلا إذا تمت بإجراء صحيح ، بحيث إذا كانت صحيفة الدعوى باطلة لعب فى الشكل فلا يترتب عليها أثر ولا ينقطع التقادم ، وإذ نصت المادة ٦٣ مراتع على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ، ولما كان يترتب على تقديم الصحيفة قطع التقادم والسقوط طالما كانت الصحيفة مستوفاة لشرائط صحتها ، فإن المشرع لم يشترط لترتيب هذا الأثر أن تقدم الصحيفة إلى قلم الكتاب التابع للمحكمة التى

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول - الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٦٤١ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٩ ج ١ - الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٤٠ ق ٤ ، ص ١٠١٧

ترفع إليها الدعوى ، بل جاء النص مطلقاً غير مقيد بأى قيد ، ولازم ذلك ومقتضاه وجوب اعتبار الصحيفة قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديمها في الميعاد لأى من أقلام الكتاب دون تخصيص<sup>(١)</sup> .

#### ٥ - المطالبة بجزء من الحق قاطعة للتقادم :

والمقرر في قضاء النقض أن المطالبة بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق ما دام أن هذه المطالبة الجزئية تدل في ذاتها على قصد صاحبها في التمسك بكامل حقه ، وكان الحقان غير متقايان بل يجمعهما في ذلك مصبر واحد . وإذا قامت المدعية دعواها بطلب إلزام المدعى

---

(١) ولما كان يبين من الاطلاع على أصل صحيفة الاستئناف أن المستأنف ( الطامن ) وبعد أن أدى الرسم كاملاً عليها - في ظل قانون المرافعات الملقى - سلمها في نفس اليوم إلى قلم محضرى كفر سعد الذى قيدها وقام بتجتها في نفس التاريخ وتأثر بإرسالها إلى قلم محضرى بندر دمياط لإعلانها وإعادتها إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد طرح تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف المسددة بها الرسم كاملاً - وكان نص المادة ٧٥ من قانون المرافعات الملقى يعتبر أن الدعوى قاطعة للتقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين - إلى قلم محضرى كفر سعد في الميعاد الذى يقول المستأنف أنه اتد بسبب العسلة التى صادفت آخر يوم فيه وإضافة يوم للمساواة بين المكان الذى يجب الانتقال منه وبين المكان الذى يجب الانتقال إليه ، واضع بتاريخ تقديمها إلى قلم محضرى بندر دمياط ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك ما جاء بشهادة قلم محضرى كفر سعد أن المستأنف طلب سحب الصحيفة قبل قيدها بالدخاثر ليتولى تقديمها إلى قلم محضرى بندر دمياط بإعلانها بنفسه وتحت مسؤوليته . إذ لا يترتب على ذلك زوال أثرها في قطع التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة لقلم محضرى كفر سعد .

( نقض ملف جلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ - الطمن رقم ٣١٦ سنة ٣٩ قضائية ، صفحة ٧٤١ ؛ نقض ملف جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢ ع ٢ - الطمن رقم ٣ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ٦٦٦ ) .

وإذا كانت الدعوى قد رفضت في ظل القانون الملقى - وكان الحكم قد انتهى إلى رفض الدلع بالتقادم ، وهو قضاء سليم بناء على الوقائع الثابتة في الدعوى ويكفى الرد على الدلع المذكور بأنه لا يجب الحكم الاستناد إلى أحكام قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى لا يسرى على واقعة الدعوى ، والنقول بأن مدة التقادم قطعت بتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب .

( نقض ملف جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول الطمن رقم ٥١١ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ٣٠٨ ) .



عليه وآخر متضامنين أن يدفعاً لها مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وحكم لها بطلباتها ، فإن هذه المطالبة الجزئية وقد دلت على قصد المدعية المذكورة في التمسك بكامل حقها في التعويض تكون من شأنها قطع التقادم بالنسبة إلى طلب التعويض الكامل -- ذلك أنه لا تغاير في الحقيقتين لاتحاد مصلرهما<sup>(١)</sup> .

#### ٦ - المطالبة القضائية لأحد المدينين :

وإذا كانت مطالبة المضرور للمتبوع تعتبر مطالبة قضائية ، قاطعة للتقادم بالنسبة للمتبوع إلا أنها منقطعة بالنسبة للتابع ، وذلك أولاً بما نصت عليه المادة ٢٩٢ مدني من أنه إذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة لأحد المدينين فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقي المدينين . وإذا كان قطع التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامنين لا يترتب عليه أثر بالنسبة لباقي المدينين فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامناً مع المدين الأصلي إلى هذا المدين .

#### ٧ - استلزام أن تكون المطالبة القضائية صريحة وجزالة :

وفي طعن على حكم بالنقض لمخالفته القانون لأنه إنتهى إلى سقوط الحق الثابت في أمر الأداء بالتقادم لمضى أكثر من خمسة عشر عام على آخر اجراء قاطع للتقادم وهو حجز ما للمدين لدى الغير المعلن إلى المطعون ضدهما في ١٩٥٦/١١/٢٩ قد فاتته أن الطاعن قد أقام دعوى بطلب صورة تنفيذية ثانية في ١٩٧١/٣/٣٠ قبل اكتمال خمسة عشر عاماً على توقيع الحجز المشار إليه . وهذه الدعوى في ذاتها تعتبر اجراءً يفوق في أثره التنبيس القاطع للتقادم ، كما تعتبر عملاً قانونياً يدل على تمسك الطاعن بحقه قبل المطعون ضدهما وتقطع به التقادم اعمالاً لنص المادة ٣٨٣ مدني ، هذا فضلاً عن

(١) نقض مدني جلسة ٨ يولييه سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -

الطعن رقم ٤٣٨ السنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٤١٣ ؛ نقض مدني جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ - الطعن رقم ٣٦ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٩٧ .

أن ضياع السند التنفيذي من يد الدائن وانتظاره صدور حكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية يعتبر مانعاً يتعلز معه اتخاذ اجراء قاطع للتقدم بالتطبيق لنص م ١/٣٨٢ مدنى .

وقضت محكمة النقض <sup>(١)</sup> بأن هذا النعى غير سديد ، وذلك أن المطالبة القضائية التى تقطع مدة التقدم هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء وبالحق الذى يراد إقتضاه . ولما كانت مطالبة البنك الطاعن من القضاء بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء السابق صدوره لصالحه على المطعون ضدها ، وإن كانت تمهد للتنفيذ به ، إلا أنها لا تعتبر مطالبة - صريحة بالحق المثبت فى أمر الأداء والمهدد بالسقوط ، ولا تنصب على أصل الحق بل هى تعالج صعوبة تقوم فى سبيل الطاعن الذى فقد الصورة التنفيذية الأولى من أمر الأداء المشار إليه . بالحق فى استلام صورة تنفيذية ثانية يفاير الحق الصادر به الأمر ، ومن ثم فلا أثر لهذه المطالبة فى انقطاع مدة التقدم ، ولا وجه لتمسك الطاعن بما ورد فى نهاية المادة ٣٨٣ مدنى بأن التقدم ينقطع باى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى ، ذلك أن المقصود بهذا النص هو الطلب الذى يديه الدائن فى مواجهة مدينه أثناء السير فى دعوى مقامة ضد الدائن أو تدخل خصماً فيها ، وبين فيه تمسكه ومطالبته بحقه المهدد بالسقوط ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يسبق له أن تمسك أمام محكمة الموضوع ببيان ضياع الصورة التنفيذية الأولى لأمر الأداء الصادر لصالحه على المطعون ضدها وانتظاره صدور الحكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية منه ، يعتبر مانعاً يتعلز معه المطالبة بحقه ومن ثم يوقف سريان تقاومه إعمالاً كنص المادة ١/٣٨٢ مدنى فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع قانونى يخالطه واقع كان يتعين طرحه على محكمة الموضوع لتحقيقه وتقول كلمتها فى شأنه .

(١) نقض مدنى جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ٢ -  
الطعن رقم ٢١٥ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٢٢٤ .

## المبحث الثاني

### صحف الدعاوى المتميزة

« صحيفة الاستئناف وصحيفة التمييز أو التجديد »

تمهيد ونقسم :

ولما كان ما تقدم هو للدراسة تأصيلية لصحيفة الدعوى من زاوية الاستثناء والتميز ، حيث أن المشرع أوضح بجواز رفع الدعوى ليس بصحيفة مودعة وإنما بصحيفة معلنة ، الأمر الذي اقتضى بيان تلك الصحف المتميزة عن الصحف العادية بحالات خاصة وبيانات قد تختلف عن بيانات الصحيفة العادية .

ولذا كان ذلك صحيحاً ، فإن هناك صحف دعاوى تتميز بمميزات تختلف عن صحيفة الدعوى العادية ، لكنها لا تمنح تجاه الاستثناء ، بل هي في ظل القاعدة الأصولية لرفع الدعاوى ، الأمر الذي اقتضانا أن نوردنا في هذا الفصل استكمالاً للنظرة الشاملة لأبعاد تلك الصحف ، بحيث نجد أن هناك صحف دعاوى تختلف عن الصحف العادية من حيث طريقة رفعها ، وصحف أخرى تختلف أيضاً عن الصحف العادية من حيث الكم لا الكيف .

ومن ثم نقسم هذا المبحث الى مطلبين وهما :

مطلب أول : صحيفة الاستئناف .

مطلب ثاني : صحيفة التمييز أو التجديد .

## المطلب الأول

### صحيفة الاستئناف

— الصحيفة جامعة ما بين طبيعة محكمة الاستئناف ووظيفتها :

تتماز صحيفة الاستئناف عما دونها ، بأنها تجمع في طياتها بين خصيصتين جوهرتين أولهما ، إن محكمة الاستئناف من حيث الطبيعة محكمة موضوع وهى بذلك تتساوى مع محكمة أول درجة . وبذلك فالصحيفة الاستئنافية تتضمن مقومات الصحيفة المقدمة أمام أول درجة . وثانيهما ، ان محكمة الاستئناف لها وظيفة أساسية لا تقتصر على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني ، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف أمام محكمة الاستئناف وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء<sup>(١)</sup> . ولذلك يجب أن تلتصق الصحيفة مع هذه الوظيفة وتتماز بيانات أخرى تحمل هذا المعنى وإلا كانت الصحيفة باطلة .

ولذلك نصت المادة ٢٣٠ مرافعات على أن « يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الاستئناف وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف والطلبات وإلا كانت باطلة » . ونصت المادة ٢٤٠ مرافعات على أن تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالأجراءات أو بالأحكام ما لم يقض القانون بغير ذلك . ومفاد ذلك أنه ينطبق على الاستئناف جميع الأوضاع المقررة لرفع الدعوى

(١) نقض مفتي جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ١٠٦١ .

والاجراءات المتعلقة بها ومنها قواعد إعلان الصحيفة ومواعيد التكليف بالحضور فيها .

وإعمالاً لنص المادة ٢٣٣ مرافعات يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق ان أبلهه المستأنف عليه - أمام محكمة أول درجة - من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان قد فصل فيه لغیر مصلحة أثناء سير الدعوى ، ودون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد إنتهى إلى القضاء له بطلباته كلها ، وكان لم يثبت عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً<sup>(١)</sup> .

إذن الاستئناف هو طريق طعن عادي ، به يطرح الخصم ، الذي صدر الحكم كلياً أو جزئياً لغیر صالحه ، القضية كلها أو جزء منها أمام محكمة أعلى من تلك التي أصدرت الحكم . والاستئناف هو الوسيلة التي يطبق م ١ مبدأ التقاضي على درجتين .

وعمل الاستئناف ليس حكم أول درجة ، ولكن نفس القضية التي نظرها قاضي أول درجة . أما ما يكون في الحكم المطعون فيه من عيوب ،

---

( ١ ) نقض مدني جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ - الطعن رقم ٤٢٠٦ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٨٤٢ .

ولما كانت المادة ١٠٩ مرافعات ملني قد جعلت الحكم باختيار الدعوى كأن لم تكن في هذه الحالة جوازيًا للمحكمة ، فإن عمل المحكمة الاستئنافية إذا ما رفع إليها المحكوم عليه بهذا الجزاء إستئنافاً من هذا الحكم متطلباً منه أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بمجالها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ما يقتضي من تلك المحكمة أن تميز النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى بمقولة أنها لا تملك التصويب على هذا التقدير لأنها تكون قد خالفت القانون .

( نقض مدني جلسة ١١ نونبر سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ج ٣ - الطعن رقم ٤٦٢ سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ١٠٣٧ ) .

سواء إتصلت بعدالته أو بصحة ، فإنها تواجهه في الاستئناف بطريق غير مباشر . فالمرشح يفترض أن قاضي الاستئناف لا يقع في الأخطاء التي وقع فيها قاضي أول درجة . ولا يغير من هذا ما ينص عليه القانون من وجوب بيان أسباب الاستئناف ( م ٢٣٠ ) ، فهذا البيان إنما يراد به إضفاء حشد أدنى من الجدلية على إستئناف الأحكام . فلا يفرض القانون أسباب معينة لا يرفع الاستئناف إلا على أساسها . فضلا عن أن عدم صحة السبب الذي يشير إليه المستأنف لا يحول دون المحكمة ونظر الاستئناف كما لا يغير من تلك الفكرة ، ما جرى عليه الاصطلاح من أن حكم ثاني درجة يؤيد أو يلغى حكم أول درجة . فالواقع أنه ولو كان حكم أول درجة معيباً ، فإن المحكمة الاستئنافية تبحث موضوع القضية مباشرة دون حاجة لبثت عيوب هذا الحكم . وهي عندما تصدر حكماً في هذا الموضوع فإنه يحل محل حكم أول درجة ، ويكون الحكم الوحيد في القضية<sup>(١)</sup> .

#### صحيفة الاستئناف :

وصحيفة الاستئناف يجب أن تشتمل فضلاً عن البيانات التي يجب أن تشتمل عليها صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة ، على :

١ - بيان الحكم المستأنف : وبيان الحكم يقتضي بيان تاريخه والمحكمة التي أصدرته ورقم القضية التي صدر فيها .

٢ - أسباب الاستئناف : أي الأسباب من الواقع أو من القانون التي يرى المستأنف أنها تؤدي إلى عدم عدالة الحكم أو عدم صحة . على أن هذا البيان ليس له نفس أهمية بيان الأسباب بالنسبة لطرق الطعن غير العادية : فهو يرمي فقط إلى ضمان جدية الطعن . وقد ترك المشرع للمستأنف تقدير ما يرى بيانه في صحيفة الاستئناف من الأسباب التي يستند إليها في طلب إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله<sup>(٢)</sup> . ولهذا من المقرر أن الأسباب تعتبر مبنية ،

(١) انظر : دكتور فتحي والي - المرجع السابق - صفحة ٧٨٢ بند ٣٥٠ .

(٢) نقض ملفه جلة ٩ أبريل سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكاتب الفنية - السنة ٢٥ -

الطعن رقم ٤٢ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٦٤٩ .

ولو كانت بصيغة عامة ، بشرط ألا تؤدي هذه العمومية إلى الشك في جدية الاستئناف <sup>(١)</sup> . ولكن إذا خلت الصحيفة من الأسباب فإنها تعتبر باطلة <sup>(٢)</sup> .

٣ - طلبات المستأنف : والواقع أن مجرد تقديم صحيفة الاستئناف يعنى ضمناً طلب إلغاء الحكم المستأنف ، والمقرر في قضاء النقض <sup>(٣)</sup> أن طلب إلغاء الحكم المستأنف يعنى ضمناً طلب القضاء بما رفضه الحكم من طلبات المستأنف . ولهذا فإن قيمة هذا البيان هو تحديد الجزء من الحكم الذى يستأنفه الطاعن . فإذا اشتمل الحكم المطعون فيه على أكثر من جزء لغير صالح المستأنف ، وأشار المستأنف إلى بعضها فقط ، فإنه يكون قابلاً للأجزاء الأخرى . فإذا لم يشير إلى الجزء الذى يستأنفه فإنه يعتبر طاعناً بالاستئناف بجميع أجزائه <sup>(٤)</sup> . وتنص المادة ٢٠٣ صراحة على أن تخلف أى بيان من هذه البيانات الثلاثة يؤدي إلى بطلان الاستئناف .

٤ - توقيع محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة التى يقدم إليها الاستئناف والغاية من هذا التوقيع هو ضمان صياغة الصحيفة على نحو ييسر أداء الاستئناف لوظيفته ويضمن جدية الأسباب التى يبنى عليها . فإذا لم يحترم هذا الشكل ، كان الاستئناف باطلاً <sup>(٥)</sup> .

وكما هو الحال بالنسبة لرفع الدعوى ، على المستأنف دفع الرسم كاملاً عند إيداعه الصحيفة قلم كتاب المحكمة . ويقوم قلم الكتاب بقيد الاستئناف

---

(١) نقض ملف جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٩ ع ١ - الطعن رقم ٣١١ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٩٩ .  
(٢) محكمة الإكسكدرية الكلية جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ - الهامام السنة ١٨ ص ٣٦٧ بند ٧٥٠ .

(٣) نقض ملف جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ ع ١ - الطعن رقم ٧١ سنة ٤١ ق ، صفحة ١٢٧٣ .

(٤) (٤) دكتور قنسى والى - المرجع السابق - صفحة ٧٩٢ بند ٣٥٣ ؛ كيو فلدا - المرجع السابق - الإشارة المتقدمة .

(٥) نقض ملف جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - سالف الإشارة إليه .

في السجل الخاص بذلك في نفس يوم إيداع صحيفة ، وثبتت في أصل الصحيفة وصورها بحضور المستأنف أو من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، وفضلاً عن أداء الرسم يوجب القانون إذا كان سبب الاستئناف هو وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر فيه وكان الحكم صادراً بصفة نهائية لا يقبل أصلاً الاستئناف ، أن يودع المستأنف خزانة المحكمة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف مبلغ خمسة جنيهات على سبيل الكفالة . ولا يقبل قلم الكتاب الصحيفة إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع . والغرض من إيداع هذا المبلغ هو ضمان جدية الاستئناف ووضع حد لرفع استئنافات عن أحكام نهائية بزعم أنها باطلة . وإذا لم تودع الكفالة عند إيداع الصحيفة أو على الأكثر في ميعاد الاستئناف ، قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف<sup>(١)</sup> . وإن كنا نرى أن مبلغ الكفالة من الضمان يمكن فيجب على المشرع أن يوازن فيما بين الغاية منه ومعداره ، وليكن المبلغ مائة جنيه مثلاً . على أنه إذا تعدد المستأنفون في قضية واحدة وقدموا صحيفة استئنافية واحدة يدفعون جميعاً مبلغاً واحداً ، ولو اختلفت أسباب طعنهم . فإذا حكم بعد ذلك بعدم جواز الاستئناف - وفقاً للمادة ٢٢١ - لانتفاء البطلان ، أصبح المبلغ من حق الخزانة العامة دون حاجة إلى حكم بذلك .

ويجب أن يتم إيداع الصحيفة خلال ميعاد الاستئناف . وهو كفالة عامة أربعون يوماً ، بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى الموضوعية ، وخمسة عشر يوماً بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى الوقتية . فإذا كان الاستئناف مرفوعاً من النائب العام أو ممن يقوم مقامه فإن ميعاده ستون يوماً . ويستوى في الميعاد أن يكون الحكم صادراً من محكمة جزئية أو من محكمة ابتدائية :

وإذا لم يرفع الاستئناف صحيحاً في الميعاد ، كان غير مقبول . وتقضى المحكمة بعدم قبول الاستئناف ولو من تلقاء نفسها . فإذا دفع بعدم القبول ، ورفضت المحكمة هذا الدفع وقضت بقبول الاستئناف ، فإن قضاءها هذا

---

(١) نفس ملف جلسة ١١ مارس ١٩٧٦ - مجلة إدارة قضايا الحكومة - ١٩٧٧ عدد ١ - صفحة ١٦٦ .



يعتبر قضاء قطعياً تستد به المحكمة ساطتها في هذا الشأن ، فلا يجوز إثارة مسألة قبول الاستئناف مرة أخرى أمامها لأى سبب يتعلق بصحيفة الاستئناف أو بإيداعها في الميعاد ، ولو تعلق هذا السبب بالنظام العام . ومن ناحية أخرى ، فإن قضاءها بقبول الاستئناف يعتبر قضاءً ضمناً يجوز الاستئناف بحول دون العودة إلى إثارة النزاع أمامها في شأن جواز الاستئناف من عدمه . ولهذا ليس المستأنف عليه بعد الحكم بقبول الاستئناف أن يدفع بعدم حواز الاستئناف لقلة النصاب أو لأن المستأنف لم يكن خصماً حقيقياً في الدعوى ولم يحكم عليه بشئ<sup>(١)</sup> .

وتم إيداع صحيفة الاستئناف لدى قلم كتاب المحكمة الاستئنافية المختصة ، وهي المحكمة التي تتبعها محكمة أول درجة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . ويعتبر عدم اختصاص المحاكم الاستئنافية الأخرى متعلقاً بالنظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . على أنه يجب على المحكمة بعد الحكم بعدم الاختصاص أن تحيل الاستئناف إلى المحكمة الاستئنافية المختصة تطبيقاً للمادة ١١٠ من المرافعات .

#### ما لا يجب ذكره بصحيفة الاستئناف :

لما كان من المقرر أن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها تعتبر مستأنفة حتماً مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام فرعية أم متعلقة باجرامات الإثبات ، كما يستوى أن تكون صادرة لصالح المستأنف أم صادرة ضده ما لم تكن قد قبلت صراحة ، وهي تتبع مصير الحكم الصادر في موضوع للدعوى من ناحية قبول الاستئناف وعدم قبوله ، بحيث إذا استأنف هذا الحكم الأخير في الميعاد كانت هي الأخرى مستأنفة في الميعاد وتنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما ابدى فيها من دفع وأوجه دفاع سواء منها ما فصل منه بأحكام فرعية أو ما اغفلت محكمة أول درجة الفصل

(١) نقض منى جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ١ ص ٢٧ رقم ٢٧ سنة ٢٧ قضاية ، صفحة ٢٨٧ .

فيه . وتوتياً على ذلك فإنه ليس من اللازم أن ينص بصفة خاصة على إستئناف الأحكام المشار إليها ، بصحيفة الاستئناف ولا يعتبر إغفال ذكرها في تلك الصحيفة قبولاً لها يمنع من طالب الغائها ، بل يكفي أن يكون المستأنف قد وجه مطالعة إليها في مرافحته الكتابية أو الشفوية أمام محكمة الاستئناف<sup>(١)</sup> .

يجب أن نكون أمام صحيفة استئناف كتكليف قانوني<sup>(٢)</sup> .

الفارق الجوهرى بين صحيفة الاستئناف والطلب العارض في الاستئناف :

وفى نرى هام على حكم لقطاً فى تطبيق القانون بمقولة أن الطاعنين دفعوا بسقوط الحق فى استئناف الحكم بالنسبة لما قضى به فى الشق المستعجل وذلك لفوات ميعاد إستئنافه وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وفقاً لما تقتضى به المادة ٢/٢٢٧ مرافعات ، ولكن الحكم رفض هذا الدفع على أساس أن المطعون ضدهم لم يرفعوا استئنافاً عن الحكم المستأنف فى خصوص طلبهم فرض الحراسة ، لأن محكمة أول درجة لم تفصل فيه وأنهم حددوا طلبهم بطلب عارض فى الاستئناف القصد منه إجراء تحفظى .

وقضت محكمة النقض بأن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر ، أن فهم الواقع فى الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض متى كان إستخلاصها لما إستخلصت سائفاً و له سنده من أوراق الدعوى ، والبن من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه فهم الواقع فى الدعوى بأنه لم يرفع إستئنافاً بشأن فرض الحراسة تأسيساً على قوله « فإن المستأنفين صرحوا فى مذكراتهم بأنهم لم يرفعوا استئنافاً عن الحكم المستأنف فى خصوص طلبهم فرض الحراسة لأن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ولم تكن بحاجة إلى الفصل فيه لأنها فصلت فى الموضوع .

(١) تلقى مدعى جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ عدد ٢ -

الطعن رقم ١٧٦ سنة ٢٢ قضائية ، صفحة ٦٦٢ .

(٢) انظر مؤلفنا « تكليف الدعوى » .

وإذ حدد المستأنفون ماهية طلبهم بأنه ليس استئنافا وإنما هو طلب عارض في الاستئناف ، القصد منه إجراء تحفظي بفرض الحراسة القضائية ، وهو كذلك فعلا .. » لما كان ذلك ، وكان هذا القول سائغا وله سنده ، فإن هذا النعي يكون وارداً على غير محل فهو غير مقبول <sup>(١)</sup> .

#### الاغفال للطلب والاستئناف :

يجب التمييز فيما بين فرضين لإغفال الفصل في الطلب :

##### ١ - الاغفال أمام أول درجة :

من المقرر في قضاء محكمة النقض <sup>(٢)</sup> . أن الطعن بالاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب اغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وإنما يتعين وفقا لنص المادة ١٩٣ مرافعات الرجوع الى المحكمة التي أصدرته لتستدرك ما غابها الفصل فيه ، ولما كان الثابت ان محكمة اول درجة لم تتعرض للفصل في طلب المطعون ضده الأول بتسليمه المنقولات ، وكانت عبارة « ورفضت ما عُد ذلك من الطلبات » الواردة المنطوق حكمها لا تتعرض الا الى الطلبات التي كانت محل بحثها وتمتد الى ما لم تتعرض للفصل فيه ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الأول قد أقام استئنافه للحكم له في طلب تسليمه المنقولات الذي أغفله محكمة أول درجة الفصل فيه فإنه كان يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بقوله وبإجابة المطعون ضده إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون .

##### ب - الاغفال أمام الاستئناف وكيفية :

لما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع إعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه

( ١ ) نقض مدني جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٣ الطعن رقم ٧٦٤ سنة ٤٨ ق « غير منشور » .

( ٢ ) نقض مدني جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ - الطعن رقم ١٥٥٨ سنة ٥١ ق « غير منشور » .

مطروحا على محكمة الاستئناف دون راسع استئناف بشأنه من المستأنف عليه ، ومن ثم يكون لزاماً على محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي وقضت برفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي وتفصل فيه مادام لم يصدر من المستأنف عليه صاحب هذا الطلب ما يفيد تزوله عنه . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد قصرت قضاءها على الطلب الاحتياطي اغفالا كلياً فإن هذا الطلب يظل باقياً أمامها دون فصل . . . . . وعلاج إغفال الفصل في بعض الطلبات يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولا يقبل الطعن بالنقض في الحكم على أساس إغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض طلبات الخصوم <sup>(١)</sup> .

#### ألا يكون الطلب جديداً :

لإتزاماً بالأصل المقرر بأن يكون التقاضى على درجته نهجاً لأنخاذ الاستئناف وسيلة لمباغة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ مرافعات قبول أى طلب جديد أمام محكمة الاستئناف وأوجبت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها وأجازت الفقرة الثالثة من ذات المادة مع بقاء الطلب الأصلي على حالة تغيير سببه والإضافة إليه <sup>(٢)</sup> .

#### ماهية أسباب الاستئناف :

وفي طعن على حكم بالنقض لمخالفة القانون لأنه أقام قضاءه بيطلان صحيفة الاستئناف على أنها خلت من الأسباب في حين أنها تضمنت نعيماً على الحكم المستأنف بأنه أخطأ في تطبيق القانون ، وهو يكفي لأعتبارها صحيحة لأن المادة ٢٣٠ مرافعات لم تستوجب بيان في الصحيفة تفصيل بل اكتفت بذكرها مجملة دون تفصيل .

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ج ٢  
الطعن رقم ٧٠ سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ٥١٩ .

(٢) انظر مؤلفنا في الطلبات المارضة - ١٩٨٤ .

وقضت محكمة النقض<sup>(١)</sup> . بأن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣٠ مرافعات قد أوجبت أن تشمل صحيفة الاستئناف على بيان أسباب الاستئناف وإلا كانت باطلة ، وكان الشارع قد قصد بهذا البيان - ضمناً بجلدية الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلام المستأنف عليه بأسباب الاستئناف ليرد عليها أو يسلم بها ، فلا يغنى عن ذلك أن يعرض المستأنف هذه الأسباب في عبارة عامة تصلح أسباب لأي استئناف ولأن يحيل على ما سيبيئه من أسباب فيما بعد ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المودعة ضمن أوراق الطعن ، أن الطاعن أقامه على مجرد القول بأن الحكم المستأنف أخطأ في تطبيق القانون حسبما سوف يبينه بمجلسات الاستئناف ، وهو ما لا يكفي لتحقيق غرض الشارع المشار إليه ، وكان المطعون فيه قد اعتبر الصحيفة خالية من الأسباب ، ورتب على ذلك قضاءه ببطلانها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

#### تصحيح صحيفة الاستئناف وكيفيته :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، لأنه طلب في صحيفة الدعوى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ، ولما قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى استأنف الحكم وطلب في صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكيته لقطعة الأرض المبينتين بالصحيفة وفي المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف صحح طلباته بأن إضفاء إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، مقررراً أن هذا الطلب سقط سهواً عند تحرير عريضة الاستئناف إلا أن محكمة الاستئناف قضت بعدم استئنائه لإشتماله على طلبات جديدة مستندة إلى أن طلب ثبوت الملكية هو طلب جديد لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى ، وأنها لا تلتفت إلى طلب صحة ونفاذ العقد الوارد في مذكرته لتقديمه لها لأنه لم ييذى بالطريق الذي رسمته المادة ٤٠٥ مرافعات ملغى - ٢٣٠ حالي - ولأن طلب ثبوت الملكية

---

( ١ ) نقض ملف جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ - الطعن رقم ٩٤٧ سنة ٤٩ ق ٥ غير منشور .

الذى طلب في الصحيفة يختلف عنه ويعد من ملحقاته ، ويرى الطاعن أن هذا الذى إستند إليه الحكم المطعون فيه قضائه مخالف للقانون ، ذلك أنه طلب في صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف وهو يعتبر نتيجة طبيعية له ولأن المستفاد مما ورد بصحيفة الاستئناف أن النزاع عرض على محكمة الاستئناف هو ذات النزاع الذى كان معروضاً على محكمة الدرجة الأولى . وأضاف أن الحكم إذا لم يشر إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف الوارد بصحيفة الاستئناف أغفل الرد على هذا الطلب يكون معيباً بالقصور .

وقررت محكمة النقض <sup>(١)</sup> بأن هذا التمسح صحيح ذلك أنه وإن كان طلب ثبوت الملكية يعتبر طلباً مغايراً لطلب صحة ونفاذ عقد البيع لاختلاف الموضوع في كل منهما مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه بإعتبار الطلب الأول طلباً جديداً لعدم إبدائه أمام محكمة الدرجة الأولى صحيحاً ، إلا ذلك الحكم قد أخطأ مع ذلك في قضائه بعدم قبول الاستئناف برمته ، ذلك أنه بين من الصورة الرسمية لعريضة الاستئناف المقدمة من الطاعن ، أنه طلب في ختامها إلغاء الحكم الابتدائي وثبوت ملكيته لقطاع الأرض المبتتين بالصحيفة ، ولما كان طلب إلغاء الحكم الابتدائي يتلرج فيه طلب القضاء بما رفضه هذا الحكم من طلبات المستأنف التى كانت معرضة على محكمة الدرجة الأولى ، إذ أن طلب إلغاء الحكم لا يمكن أن يكون مقصوداً لذاته وإنما الوصول إلى القضاء بتلك الطلبات . لما كان ذلك ، وكان يبين إلى جانب هذا من عريضة الاستئناف أن المستأنف ناقش في أسباب الاستئناف قضاء الحكم برفض طلب صحة ونفاذ العقد وبين ما يعيبه على هذا القضاء مما يفيد صحة ما قرره أمام محكمة الاستئناف من أن هذا الطلب قد أغفل ذكره سهواً عند تحديد الطلبات في ختام عريضة الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن إذا أبدى هذا الطلب صراحة أمام تلك المحكمة وطلب القضاء له به فلا يكون قد أبين طلباً جديداً لأن هذا الطلب كان مطلوباً ضمناً في

(١) نقض ملف جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ - مجموعة الكتب الفنية - السنة ١٦ ج ٣

الطن رقم ٢٩٢ سنة ٢١ قضائية ، صفحة ١٣٧٥ - ١٣٧٦ .

طلب إلغاء الحكم المستأنف ومطروحاً بالتالى على محكمة الاستئناف للفصل فيه وإذ التفت الحكم المطعون فيه عنه بمقولة أنه لم يطلب بالطريق القانونى - للطلب العارض - يكون مخالف القانون ٥

عدم جواز رفع الاستئناف بمذكرة سواء بلاءة أم استكمالاً :

وقررت محكمة النقض<sup>(١)</sup> من أن مقتضى نص المادة ٤٠٥ مرافعات ملغى أن الاستئناف الأصيل لا يكون إلا بعريضة تقدم قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها عدا الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ منه فيرفع الاستئناف منها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى، ولا يجوز فى الحالين رفع الاستئناف بمذكرة وإلا كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله، وإذ كان المطعون عليه قد حدد فى صحيفة الاستئناف طلباته ثم عاد وفى مذكرة مقدمة منه فإستدرك ما فاتته طلبه فى صحيفة الاستئناف، وهو استئناف للحكم بغير الطريق القانونى، ويتعين الحكم بإبطاله ولا يمنع من ذلك عدم التمسك الطاعن بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع لأنه سبب قانونى يتصل بطرق التقاضى وأوضاعه قوامه تلك العناصر الواقعية التى أثبتها الحكم المطعون فيه ولا يفترق إلى بحث أى عنصر واقعى آخر .

إستيفاء صحيفة الاستئناف لبياناتها العامة والخاصة :

ويجب على المحامى محرز الصحيفة - أو المتقاضى - بأن يراعى نصوص المواد ٦٣ ، ٦٧ ، ٢٣٠ مرافعات عند تحرير صحيفة الاستئناف بأن يشملها بالبيانات الواردة بها ومنها بيان المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف ويثبت فيها قلم الكتاب تاريخ الجلسة المحددة لنظره وكذا فى صورتها المتضمنة للئات البيانات ثم يقوم قلم الكتاب بتسليم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إليه ، ولما كان الثابت من مطالعة أصل

(١) نقض مدنى جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب القنى - السنة ١٨ ج ٣  
الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٣١ قضائية ، صفحة ١٠٩١ .

الصحيفة المقدمة لقلم محكمة الاستئناف ومنها الصورة المعلقة للمطعون ضده أنها قد اشتملت على كافة البيانات التي قررتها المواد السالفة بما في ذلك بيان المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف وتحديد الدائرة المنظور أمامها وتاريخ الجلسة المحددة لنظره ، وإذ دون هذين البيانيين الأخيرين على هامش الصفحة الأولى من أصل الصحيفة والصورة المعلقة للمطعون ضده وذلك في يوم تقديم الصحيفة وتضمنت أيضاً طلبات الشركة الطاعنة ، وكان لا يلزم قانوناً أن يرد بيان تاريخ الجلسة في نهاية الصحيفة فإن صحيفة الاستئناف وصورتها المعلقة تكون قد استوفت كافة البيانات الواجبة إشتمال صحيفة الاستئناف عليها وتكون بمنأى عن البطلان<sup>(١)</sup> .

وبين من نص المادة ٤٠٥ مرافعات ملغى « ٢٣٠ حلى » أنه أشار إلى بيانات عامة تتعلق بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم وإلى بيانات خاصة تتعلق بالاستئناف والبطلان للنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من هذه المادة إنما ينصب على اغفال البيانات الخاصة المتعلقة بالاستئناف وأن البيانات العامة التي تركها المشرع للقواعد العامة في البطلان . وإذ كان الغرض الذي رعى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم « الطاعنين » وصفاتهم - وعلى ما جرى به قضاء النقض - إنما اعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحل علمه كافياً ، فإن كل بيان من شأنه أن يعنى بملك يتحقق به غرض الشارع ، فإذا كان الطاعن قد اتخذ له محلاً مختاراً بعريضة استئنافه ، فقد انتفى وجه الضرر من إغفاله بيان موطنه الأصلي بها وتحقق غرض الشارع إذ أنه يتخذ المستأنف هذا الموطن المختار في عريضة الاستئناف يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالاستئناف وفقاً لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ ملغى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان عريضة الاستئناف .

---

(١) نقض ملغى جلسة ١٦ يونيو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ح ٢ -  
البلن رقم ٦٠١ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٦٤٤ .



لاغفال بيان الموطن الأصل للمستأنف فإنه يكون قد خالف القانون<sup>(١)</sup>.

### صحيفة إستئناف الأحوال الشخصية :

وإذا ألغى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ « بإلغاء المحاكم الشرعية » بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما سبقه الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ونص في المادة الخامسة على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقت التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المحلية عدا الأحوال الشخصية التي وردت شأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكمل لها ، فإنه يكون قد دل على أنه أراد أن يبنى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والتي رؤى من الخير الإبقاء عليها ، لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه في ضوابطه وإجراءاته .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بطلان صحيفة الاستئناف إستناداً إلى أنه « وإن كان قد تبين من مراجعة صحيفة الاستئناف أن المستأنفة أخطأت حقيقة في بيان رقم القضية المستأنف الحكم الصادر فيها والمحكمة التي أصدرته إلا أنه ظاهر من تلك الصحيفة بصفة جلية أن المراد استئنافه هو الحكم الذي صدر بإستحقاق المستأنف ضده الأربعة أفدنة شائعة في أطيان نهاوند البيضاء الجركسية وفي هذا تعريف كاف بالحكم المستأنف » - وأن المادة ٣١٠ ق ٧٨ لسنة ١٩٣١ الواجبة التطبيق في هذه

---

( ١ ) انظر نقض مدني جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤ ع ٣  
الطعن رقم ١٠٠ سنة ٢٨ قضائية ، صفحة ٧٥٠ ؛ نقض مدني جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ١٥ ع ٣ - الطعن رقم ٨٠ سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ١١١٩ .

القضية إنما تستلزم فقط في هذا الشأن بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف والأسباب التي بنى عليها وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا وجه للتحدى بالمادة ٣١١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الخصوص وما نصت عليه من أن الاستئناف يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف ، إذ هي تتحدث عن المحكمة التي تقدم إليها ورقة الاستئناف لا عن البيانات التي يجب أن تشتمل عليها هذه الورقة - صحيفة الاستئناف .

#### المصلحة في الاستئناف :

والمستقر في قضاء محكمة النقض أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتدخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده ، وكان يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم ولا عبرة بزوالها من بعد ، لما كان ذلك . وكان الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى المطعون عليه الأول من شركة التأمين بطلب إخلاء العين المؤجرة من الباطن ، فإنه يضحى سديداً ما خلصن إليه الحكم المطعون فيه من أن له صفة ومصلحة في الطعن عليه بطريق الاستئناف واستمراره في مباشرته حتى يقضى فيه ، لا يغير من ذلك انتقال الحق الذي أقيمت به الدعوى إلى آخر . لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن ملكية العقار الكائن به العين المؤجرة قد عادت إلى المطعون عليهم بعد صدور الحكم الابتدائي فإنه يحق لهم التدخل في الاستئناف منضمين إلى المستأنف في طلباته ، وتأثير لثبوت حوالتهم عقد الإيجار إلى المشتري للعقار ، طالما أن الحيل ضامناً لحق الحال إليه ، مما يقتضى الدفاع عنه والابقاء بالحالة التي كان عليها وقت الحوالة<sup>(١)</sup> .

(١) نقض مدني جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - المدة ١٦ ع ١  
الطعن رقم ١٤ سنة ٣٢ قضائية « أحوال شخصية » ، صفحة ٣٣٩ .

(٢) نقض مدني جلسة ٣ مسايير سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ٢ -  
الطعن رقم ٦٣٤ سنة ٤٨ قضائية ، صفحة ٢٥٤ .

### الخصومة في الاستئناف :

الخصومة في الاستئناف تتحدد - وعلى ما جرى به قضاء النقض - بالأشخاص الذين كانوا مختصين أمام محكمة الدرجة الأولى ، والمناط. في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه في الدعوى . وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهما لم يحكم عليهما ابتداء شيء وقد اختصمها الطاعنة استئنافاً ليصدر الحكم في مواجهتهما دون توجيه طلبات إليهما بالذات فهما لا يعتبران خصمين حقيقيين في النزاع .

وإذا كان الثابت أن الطاعن عقد خصومة بينة وبين المطعون ضدهما أمام محكمة أول درجة بطلب لإبطال عقد البيع المبرم بينهما لإضراراً بحقوقه في شركة التضامن القائمة بينه وبين المطعون ضده الثاني فإن نطاق الخصومة أمام محكمة أول درجة تكون قد تحدد بهؤلاء الأشخاص . وإذا استأنف المطعون ضده الأول الحكم الصادر في الدعوى مختصاً الطاعن الذي أوجب إلى طلباته والمطعون ضده الثاني الذي باسمه المحل موضوع العقد فإن الخصومة بهذه الصورة أمام محكمة الاستئناف تكون صحيحة ومتضمنة للأشخاص الذين يجب إختصامهم في الدعوى لأن طلب: بإبطال عقد البيع أو عدم الاعتداد به هو طلب لا يقبل التجزئة ، إذ لا يتصدر أن يكون البيع صحيحاً بالنسبة لأحد طرفيه دون الآخر ، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إليه اغفال إختصام المطعون ضده في الاستئناف<sup>(١)</sup>.

#### (١) أنظر أحكام النقض المدنية الآتية :

- نقض مدني جلسة ١ مارس سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ع ٢ - الطعن رقم ٣٤٧ سنة ٣١ قضائية ، صفحة ٤٨٧ .
- » » ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ع ٣ - الطعن رقم ١١٩ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ١١٣٣ .
- » » ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ ع ١ - صفحة ٥٤٢ .
- » » ٢٧ مايو سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ ع ٢ - الطعن رقم ٤١٣ سنة ٣٩ قضائية ، صفحة ٩٥٢ .

**التميز ما بين الطلب والسبب بالصحيحة :**

وفي طعن على حكم بالنقض لمخالفة القانون ، ذلك أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى بطلب إخلاء المطعون ضده الأخير والطاعن من شقة النزاع لتأخر الأول في الوفاء بالأجرة ولتنازله عن الإيجار للطاعن ، وإذ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى لعدم ثبوت تنازل المطعون ضده الأخير للطاعن عن شقة النزاع ولم تفصل في طلب الإخلاء للتأخر في الوفاء بالأجرة ، فإن فصل محكمة الاستئناف في الطلب الأخير دون طلب الإخلاء للتنازل في الإيجار المحكوم فيه يكون مخالفاً للقانون .

وقضت محكمة النقض<sup>(١)</sup> بأن هذا النعي في محله ، ذلك أن الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يطرح على المحكمة الاستئنافية من الطلبات الموضوعية التي سبق ابدؤها أمام محكمة أول درجة إلا ما فصلت فيه هذه المحكمة لأنها إذا كانت قد غفلت عن الفصل في طلب منها فسيبيل تدارك ذلك يكون بالرجوع إليها عملاً بنص المادة ١٩٣ مرافعات ، فلا يصح للمحكمة الاستئنافية أن تتعرض لطلب موضوعي لم تفصل فيه المحكمة الابتدائية ، وإذ كان البين من أوراق الدعوى أن المطعون ضدهم هذا الأخير أقاموا دعواهم بطلبين : الأول - طلب إخلاء المطعون من الأخير والطاعن لتنازل الأول للأخير عن الشقة المؤجرة بغير إذن كتابي من المالك . والثاني : طلب إخلاء الطاعن والمطعون ضده الأخير لعدم وفائه الأجرة المستحقة عليه ، وهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طلبان مستقلان لا مجرد سببين في دعوى الإخلاء ، وكانت محكمة أول درجة قد فصلت في الطلب الأول وحده برفضه لعدم ثبوت تنازل المدعى

— ١٢ ديسبر سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ - ج ٢ -  
الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٣٩ قضائية ، صفحة ١٤٢٨ .

٨ يناير سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ - ج ١ -  
الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٤٥ قضائية - صفحة ١٢٧ .

(١) نفس ملف جلسة ٦ يناير سنة ١٩٨٢ - الطعن رقم ٧٦٠ سنة ٥١ ق. و فير منشور .

عليه الثاني للمدعى عليه الأول عن شقة النزاع ، فإنها تكون قد قضت في الطلب الأول دون الثاني الذي يبقى معلقاً أمامها ، وعلاج ذلك هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه وفقاً لنص المادة ١٩٣ مرافعات ، وإذا استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم فإن استئنافهم ينصب قانوناً على الطلب الذي فضلت فيه محكمة أول درجة وهو الطلب الأول دون الطلب الثاني الذي لم تفصل فيه ، وإذا عرضت المحكمة الاستئنافية عن نظر الطلب الأول المطروح عليها - وهو طلب الإخلاء - لتنازل المستأجر الأصلي عن شقة النزاع بغير إذن كتابي عن المالك - وعرضت للطلب الثاني - طلب الإخلاء لعدم وفاء الأجرة المستحقة - وهو غير مطروح عليها قانوناً وقضت بالإخلاء استناداً إليه فإنها تكون قد خالفت القانون<sup>(١)</sup>.

### قبول الاستئناف شكلاً وبطلان الصيغة :

وإذا كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في شق من الموضوع بقبول الاستئناف شكلاً ، فإنه لا يقبل بعد ذلك لإثارة أى دفع أمامها يتعلق بهذا الشكل الذي قبلته ، ولما كان الدفع ببطلان صيغة الاستئناف يتضمن

---

(١) وإذا كان الأصل العام أنه لا يقبل أمن الخصوم إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف ، إلا أنه يجوز لم - مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله - تغيير سببه والإضافة إليه وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٣٥ مرافعات ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب الحكم أصلياً بإبطال عقدي البيع واحتياطياً بفسخهما مع رد التأمين والتعويض وقضت المحكمة برفض الدعوى - ثم تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة المطعون ضدها أمدت ببيع الأشتاب الميية إلى شركات القطاع العام فأصبح تنفيذ عقدي البيع موضوع النزاع مستحيلًا وينسخان من تلقاء نفسها بالتطبيق لنص المادة ١٥٩ مدني ، فإذا ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف لا يعلم أن يكون سبباً جديداً فلا يتغير به موضوع الطلب الأصلي الذي كان مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى ، وهو فسخ العقدين إبقاء هذا الطلب على حاله وإن تعددت الأسباب التي ركن إليها الطاعن ، إذ أن طلب الحكم بفسخ العقد لا يختلف في موضوعه عن طلب الحكم بانقضاءه وإن تغير مصدر الحق فيهما .

( نقض مدني جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ - ج ١ ،  
الطعن رقم ١٢٤٩ سنة ٤٧ قضائية ، صفحة ٨٣٧ ) .

تجريحاً للحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً والذي لم يطعن فيه الطاعن بقبول الاستئناف شكلاً والذي لم يطعن فيه الطاعن بطريق النقض في الميعاد ، فحاز قوة الأمر المقضى ، فإن طعنه بعد ذلك برفض الدفع للسبب المتقدم يكون غير مقبول ، لأن الحكم الأول - المتعلق بالشكل - هو الذى حاز قوة الأمر المقضى ، ولم يكن الحكم الأخير إلا تكرار لأمر إستقرت حجتيه ، ويجرى بعد ذلك التمسك بأن هذا الحكم - المتعلق بالدفع بإبطالان الصحيفة - قد أعاد القول فى الدفع بعدم قبول الاستئناف أن تنقيد بالقضاء بقبول الاستئناف شكلاً بغير إيراد أسباب لتأييده (١) .

#### قيد الاستئناف :

طبقاً لنصوص قانون المرافعات الملغى والحالى ، فإن المشرع لم يربط بين واقعة أداء الرسم على الاستئناف وبين تقديم صحيفة إلى قلم الكتاب لقيدها ، وإذ ألزم الحكم المطعون منه هذا النظر ولم يرتب على عدم قيد الاستئناف فى نفس اليوم مذى قدمت فيه صحيفته إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم عليها أى أثر فإنه لا يكون قد خالف القانون (٢) .

#### النقض الكلى للحكم يعيد صحيفة الاستئناف مرة أخرى :

من المقرر أن نقض الحكم كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرته يقتضى زواله ومحجتيه وبه تعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، ومن ثم تعود صحيفة الاستئناف إلى الظهور مرة أخرى متجهة لآثارها ، بحيث يكون الخصوم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة مسالك الطلب والدفع والدفاع ، كان لهم من ذلك قبل إصداره ويكون كمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع

---

(١) نقض مبنى جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ ع ٢ -  
اللدن رقم ٥٢٥ سنة ٣٧ قضائية ، صفحة ٨٨٦ .

(٢) نقض مبنى جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ ع ٣ -  
اللدن رقم ٣١٢ سنة ٣٤ قضائية - ٩٧ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ١٠٦٣ .

الدعوى الذى تحققه مما يقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه واسترجبت نقضه متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض<sup>(١)</sup>.

### صحيفة الاستئناف والدفع الشكلى :

طبقاً للمادة ١٠٨ مرافعات فالدفع الشكلى أو الإجرائى ، هو المتعلق بالإجراءات ويرى إلى تعطيل نظر موضوع القضية أو منعه لسبب يتعلق بإختصاص المحكمة أو إجراءات الخصومة . ويجب إبداء تلك الدفع الشكلى بصحيفة الاستئناف ، وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ، وتطبيقاً لهذا إذا كان ميعاد الطعن فى الحكم يبدأ بإعلان الحكم وكان هذا الاعلان باطلا ، وطعن المحكوم عليه فى الحكم ودون أن يمسك ببطان الاعلان ، سقط حقه فى الدفع به ، فليس له التمسك به بعد هذا . ويلاحظ أن هذه القاعدة مستقلة عن قاعدة وجوب إبداء الدفع قبل الكلام فى الموضوع . ولهذا فإن الحق فى الدفع الإجرائى يسقط بعدم إبدائه فى صحيفة الطعن ، ولو فرض وكان الطاعن لم يتكلم فى هذه الصحيفة فى الموضوع<sup>(٢)</sup>.

---

( ١ ) نقض ملف جلسة ٣ - مايو سنة ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٣ ع ٢  
الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٢٦ ق ، صفحة ٥٩١ ؛ نقض ملف جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٦٣ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٤ ع ٢ - الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٧ ق ، صفحة ٥٢٠ ؛  
نقض ملف جلسة ١١ مارس سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ ع ١ -  
الطعن رقم ٧٧ سنة ٣٠ ق ، صفحة ٣٠٤ ؛ نقض ملف جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٦٦ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ع ٢ - الطعن رقم ٤٩ سنة ٣٢ ق ، صفحة ٨١٢ .  
( ٢ ) دكتور قصي وال - المراجع السابق - صفحة ٥٥٢ - ٢٨٠ .

## المطلب الثاني

### صحيفة التعجيل أو التجديد

مناط صحيفة التجديد ينحصر في كونها صحيفة معلنة لاصحيفة مودعة :

صحيفة التجديد لا يكفى فيها الإبداع بل تعلن لعقد الخصومة مرة أخرى :

لما كانت المادة ٦٣ / ١ مرافعات تنص على أن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك » فإن مفادها أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة إبداع صحيفة للدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه - كأثر لإجرائي - هذه الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه - يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات - السابق الحالي - إجراء لازماً لأن عقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإبداع صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صلور الحكم زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ، ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى ، ولما كان الشطب إجراء لا علاقة له ببدء الخصومة أثناء سيرها فيبطلها من جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة . وتجديدها من الشطب إنما يعيدها لمسيرها الأولى وهو لا يكون إلا بالإعلان ، أسوة بالدعوى التي لا تتعد في الخصومة بعد بدئها إلا بالإعلان الصحيح ، ولما كان ذلك فإن المادة ٨٢ مرافعات إذ نصت على تجديد الدعوى يكون بطلب السير في الدعوى من جديد لا يكون إلا بإنعقاد الخصومة ، ولا يكون إلا بإنعقاد الخصومة ، ولا يكون إنعقادها إلا بطريق الاعلان تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ولا يكفي مجرد تقديم صحيفة تجديد الدعوى من الشطب إلى قلم الكتاب لأن ذلك قاصر على صحيفة الدعوى أو الطعن بإعتبار أن الخصومة فيها تبدأ بهذا الإجراء وتحتاج للاعلان



لتبدأ سيرها وصولاً للحكم في الدعوى ، وإذ تعين الإعلان فإنه يجب أن يتم في الميعاد الذي حدده القانون آخذاً بحكم المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تقضى بأنه إذا بص القانون على ميعاد حتى لإنقاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله .

- صحيفة التعجيل تركز على إجرائين « تحديد جلسة والإعلان » :

وتأسيساً لنص المادة ١/٨٢ مرافعات <sup>(١)</sup> والذي يقضى بأنه إذا بقيت الدعوى مشطوبه ستين يوماً ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم يكن ، يدل على أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب إتخاذ إجرائين جوهرين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول قضايا المحكمة وإعلان المدعى عليه بهذه الجلسة ، ويشترط أن يتم الإعلان قبل إنقضاء الأجل المحدد في النص . ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٧٥ مرافعات ملغى و م ٦٧ حلى « من أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التقادم أو السقوط وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين ( قلم الكتاب) بعد أداء الرسم المقرر كاملاً ، أما باقى الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحفتها . ذلك أنه وأن كان مفاد هذا النص أن مدة التقادم أو السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة بعد أداء الرسم المقرر كاملاً ، إلا أنه وقد جاء استثناء من حكم المادة السادسة مرافعات ملغى ، يعد - وعلى ما جرى به قضاء النقض - قاصراً على صحيفة أفتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها وبطل أثر نص المادة السادسة <sup>(٢)</sup> باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله <sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) ويقابله نص المادة ٩١ مرافعات ملغى ونصه « إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » .

( ٢ ) تنص المادة السادسة مرافعات ملغى « إذا نص القانون على ميعاد حتى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله » .

( ٣ ) نقض مدنى جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب القوى - السنة ٢٥ -  
طعن رقم ١٢٤ سنة ٣٩ قضائية ، صفحة ٩٥٢ .

### تحرير صحيفة التجديد من محامى غير موكل :

وإذا كلت صحيفة التجديد أو التعجيل كأجراء تهدف وبالدرجة الأولى عودة الدعوى مرة أخرى أمام المحكمة ، وهى لن تعود إلا بصحيفة ، والصحيفة هنا بالقطع ليست صحيفة افتتاح دعوى ، فهذه موجودة بلا أدنى شك ، وإلا نكون قد جمعنا فيما بين صحيفتين لافتتاح الدعوى الواحدة بلا مبرر قانونى ، ولذلك كانت الصحيفة المتطلبة ، صحيفة تجديد أو تعجيل ، وهى تتناير مع صحيفة الافتتاح .

وإذا كان الأمر كذلك فإن القانون لم يتطلب أن يكون بيد المحامى الذى يحرر صحيفة التجديد للسير فى الدعوى بعد شطبها توكيل من ذوى الشأن عند تحرير تلك الصحيفة وإعلانها ، ومن ثم فإنه لا يؤثر على سلامة الإجراء الموجه من المدعين بتجديد السير فى الدعوى عدم ثبوت وكالة المحامى عن احدهما وقت تحرير صحيفة التجديد وإعلانها ، وما قرره هذا المحامى بالجلسة أمام محكمة أول درجة من أن وكالته غير ثابتة إلا عن احدهما فقط ، ذاك أنه لا يلزم فى هذا العمل أن تكون وكالته عن الثانية ثابتة قبل القيام به ، فإذا أقام به ولم يكن بيده توكيل عنها لاعتبر صحيفتها منتجاً لكل آثاره ، ولأن القانون لا يستلزم ثبوت وكالة لوكيل عن موكله وفقاً لأحكام قانون المحاماه إلا فى الحضور عنه أمام المحكمة كنص المادة ٧٣ مرافعات<sup>(١)</sup>

### خصائص صحيفة التعجيل أو التجديد :

وتتماز صحيفة التعجيل عن غيرها من الصحف بالآتى : -

#### أولاً : العبرة ببيانات صحيفة الافتتاح لا بصحيفة التعجيل :

وفى نبي الخطأ فى تطبيق القانون على حكم ، وفى بيانه يقول الطاعنون

---

(١) لقض ملف جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ع ٢ -  
الطن رقم ١٩١ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٣٧٤ .

- أن المدعى - مورث المطعون عليهم - أقام الدعوى بصحيفة اشتملت على بيان موطنه الأصلي ومحلته المختار ، ولما توفى استأنف الطاعنون السير في الدعوى بإعلان تعجيل وجه لورثته في الموطن الأصلي لمورثهم ، ولما إنقطع سير الخصومة مرة أخرى ب وفاة أحد المدعى عليهم - الطاعنين - استأنف المطعون عليهم السير في الدعوى بإعلان تعجيل جاء به أنهم يقيمون بالقاهرة وإن موطنهم المختار مكتب الأستاذ . . المحامي بأسبوط وهو ذات ما أورده في اعلانهم بطلباتهم الختامية . وبهذين الاعلالتين انعقدت إجراءات جديدة أصبح فيها المطعون عليهم - ورثة المدعى - مدعين وكان عليهم أن يثبتوا بالاعلان موطنهم الأصلي وموطنهم المختار لزوال أثر الموطن الأصلي المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ب وفاة مورثهم - المدعى - فإذا ما جهلوا منه موطنهم الأصلي جاز اعلانهم بالطن في موطنهم المختار عملاً بالمادة ٢/٢١٤ مرافعات ، وإذ هم أعلنوا المطعون عليهم في موطنهم المختار بإعلان تعجيل الدعوى بعد أن أثبت المخضر أنهم لا يقيمون بالموطن الأصلي لمورثهم - المدعى - فإن الإعلان يقع صحيحاً في الميعاد . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى بطلان إعلان صحيفة الاستئناف في الموطن المختار الذي إتخذله المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وقضت محكمة النقض<sup>(١)</sup> بأن هذا النعى مردود ، ذلك أن نص المادة ٢١٤ مرافعات ، أن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين : ١ - إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي . وفي غير هاتين الحالتين لا يصح إعلان الطعن في الموطن المختار - لأن الأصل - وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة - أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي . لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الطعن أنه

(١) نقض على جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ -

الطن رقم ٧٢٧ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ٤٠٨ - ٤٠٩ .

لما انقطع سير الخصومة بوفاة المدعى - مورث المطعون عليهم - أثناء سير الدعوى أمام محكمة للدرجة الأولى بمحل مورث المدعى عليهم - الطاعنون - الدعوى قبل ورثته ، ولما انقطع سير الخصومة مرة أخرى بوفاة أحد المدعى عليهم - الطاعنين - بمحل ورثة المدعى المطعون عليهم - السير فيها بإعلان للمدعى عليهم - الطاعنين - لم يبينوا فيه موطنهم الأصلي وتخلوا فيه موطناً مختاراً ، وكان إعلان التعجيل لا يقوم مقام صحيفة افتتاح الدعوى ، فإن عدم بيان ورثة المدعى لموطنهم الأصلي في ورقة هذا الإعلان لا يميز للمستأنفين - الطاعنين - إعلانهم بصحيفة الاستئناف في الوطن المختار الذى بينوه في ورقة إعلان التعجيل وإذ هم أعلنوه بصحيفة الاستئناف في الوطن الذى بينه مورثهم - المدعى - في صحيفة افتتاح للدعوى ورد الإجابة بأن المستأنف عليهم المطعون عليهم غير مقيم في مكان على الطاعنين أن يتحروا موطنهم ويقوموا بإعلانهم فيه حتى إذا لم يهتدوا إليه بعد التحرى الجاد قاموا بإعلانهم للنيابة العامة بالإجراءات التى نصت عليها المادة ١٣/١ مرافعات ، وإذ تنكب الطاعنون الطريق الصحيح في إعلانهم للمطعون عليهم وأعلنوه بصحيفة الاستئناف في الوطن المختار في خبر الحالتين الواردين على إلا سبيل الاستثناء في المادة ٢١٤ مرافعات ، فإن الإعلان يقع باطلا .

**ثانيا : إيداع صحيفة التعجيل بقلم الكتاب غير متج للآخر :**

ينبى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأنهم دفعوا بسقوط الاستئناف ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع على سند من القول بأن مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع لا تبدأ إلا من اليوم الذى توفى أو من قام مقامه من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته جلد الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ، حالة أن الغرض من أعمال القاعلة التى قررتها المادة ١٣٥ مرافعات هو حماية خلف من قام به سبب الانقطاع حتى لا تتخذ إجراءات في الخصومة بغير علمه وحتى لا يصدر الحكم في غفلة منه ، فإذا علم من حل محل من قام به سبب الانقطاع بقيام الخصومة وعن له ان يوالها وأفصح عن ذلك بقيد إجراء

تعجيلها بقلم الكتاب فإنه لا يتصور بعد ذلك أن يتمسك بوجود إعلان خصمه له بوجودها .

وقضت محكمة النقض <sup>(١)</sup> بأن هذا النعي غير سديد ، وذلك أنه إذ نصت المادة ١٣٥ مرافعات على أنه لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان مدته خصمه الذى توفى ، أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة ، أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصيل ، فقد دلت على أن مدة السقوط لا تبدأ في السريان إلا بتاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمه الذى تمسك بهذا السقوط فلا يفتى عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة وحتى كان ذلك : وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يعلنوا المطعون ضده بعد الانقطاع بوجود الخصومة حتى يتمسكوا بمبدأ تحقق الغاية من الإعلان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم هذا الاعلان كمبدأ لسريان ميعاد السقوط يكون قد التزم صحيح القانون .

لالتا : جواز التعجيل قبل مضي المدة في الوقت الاتفاقى :

ومن المقرر في قضاء النقض أن مدة وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم إصمالات لنص المادة ١٢٨ مرافعات لا يعتبر ميعاداً من المواعيد التى عاجلها المشرع في المادة ١٥ مرافعات بقوله « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً » فالميعاد الذى عناه الشارع هو ذلك الذى يعينه القانون للحضور أو لحصول الإجراء ، وإذا كانت مدة الوقف الاتفاقى تحدها الخصوم أنفسهم حسبما يترأى لهم وليس في تدخل المشرع بوضع حد أقصى لها ما يضمن عليها وصف الميعاد ، فإنما هدفه من ذلك ألا يصبح الوقت وسيلة تعطيل وإطالة . « وقد أكد هذا النظر حينما عبر عن الوقت في

(١) نفس ملف جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ج ١ -  
الطن رقم ١٥٩ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٤٧٣ .

المادة ٢/١٢٨ مرافعات بكلمة « الأجل » كما يؤكد ما هو المقرر من أن قرار الوقف بإيقاف الخصوم لا يجوز حجية فيجوز لأي من الخصوم تعجيل الدعوى دون أن يكون للطرف الآخر حق الاعتراض ، فإن ميعاد الثمانية أيام الذي حدد المشرع لتعجيل الدعوى يبدأ من نهاية أجل الوقت ولو صادف عطلة رسمية <sup>(١)</sup>.

#### رابعاً : صحيفة التعجيل لا تصح سقوط الاستئناف :

ولما كان جهل الخصم بوفاة خصمه - وعلى ما جرى به قضاء النقض - علزاً يترتب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الاجراء في مواجهة المتوفى وتنتهي من وقت العلم بهذه الوفاة ، فإنه كان حل المطعون عليهم وقد علموا بوفاة المستأنف عليه في تاريخ سابق على تقديم الصحيفة أن يعملوا توجيه استئنافهم إلى الورثة جملة في هذا الميعاد وفقاً للمادة ٣٨٣ مرافعات ملفي - ٢١٧ حالي - حتى يتوقوا سقوط الحق في الاستئناف ، وإذ لم يقم المطعون عليهم بإتياع هذا الذي يفرضه القانون ، فإن استئنافهم يكون باطلا ، فلا يصححه أى اجراء ، ويكون حقهم في الاستئناف قد سقط بفوات ميعاده ، دون اعتداد بتعجيل الطاعنين للاستئناف ، لورود هذا التعجيل على غير محل <sup>(٢)</sup>.

#### خامساً : تضمن صحيفة التعجيل الدفع بإعتبار الاستئناف كان لم يكن :

وفي نفي على حكم للخطأ في تطبيق القانون لأنه ذهب إلى أن صحيفة إعلان التقصير التي قامت بها المطعون عليها وتمسكت فيها بالدفع بإعتبار الاستئناف كان لم يكن لم تتضمن كلاماً في الموضوع يعتبر مسقطاً لحقها في إيدائه ، في حين أن مجرد تقديم طلب التقصير قبل إيداء الدفع يعتبر

---

(١) نقض ملف جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ -  
الطن رقم ٢٢٣ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ١٥٨٨ .  
(٢) نقض ملف جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ١ -  
الطن رقم ٤٧٤ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٥٨٧ .

قانوناً من مسقطاته . هذا كما أن الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو دفع شكلي . تتعلق بالإجراءات ، يسقط الحق فيه إذا لم يبد قبل التكلم في الموضوع أو أى طلب آخر ، ومن قبيل التكلم في الموضوع المسقط للدفع طلب المطعون عليها في إعلان التقصير بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن دون أن تدفع به ، والطلب يختلف عن الدفع ، وإذا خلط الحكم بين الأمرين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وقضت محكمة النقض <sup>(١)</sup> بأن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجزء الوارد بالمادة ٧٠ مرافعات لا يتعلق بالنظام العام ، بل مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه خلال الميعاد إعلاناً صحيحاً فيكون له وحده التمسك به ، ولئن جار التمسك بإعتبار الخصومة أو الاستئناف كأن لم يكن ويكن وإيقاع الجزاء بمقتضاه يعد من قبيل الدفع الشكلي المتعلقة بالإجراءات بحيث يتعين إيدأؤه قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق فيه وفق المادة ١٠٨ مرافعات ، إلا أنه لما كان مجرد تقديم طلب التقصير بقصد تعجيل ميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى الابتدائية أو الاستئنافية لا يمكن إعتباره تعرضاً للموضوع مما يسقط الحق في التمسك بالجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ مرافعات سائلة البيان لأن الطلب في هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان الهدف منه هو التمسك بالجزاء أو مواجهة الموضوع ، وكان التكلم في الموضوع المسقط للدفع يكون بإيدأء أى طلب أو دفاع في الدعوى بمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها أو ينطوى على التسليم بصحتها ، سواء أبدى كتابة أو شفاهة ، وسواء قصد إلى الزول عن الدفع أو لم يقصد أو لم يتبته إلى حقه فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح في ملوناته عن أن الإشارة إلى إعلان التعجيل إلى اعتبار الاستئناف كأن لم يكن مبعثه الرغبة في إبراز تمسك المطعون عليها بتوقيع الجزاء ، وإن تعجيل الاستئناف بمعرفتها لا يستشف منه التنازل عن التمسك بالدفع ، وإن مصداق ذلك هو إبرازها

---

(١) نقض ملئ جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطن رقم ٥٢٤ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٤٤٥ .

الدفع في أول جلسة نظر فيها الاستئناف عقب التعجيل ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### التكييف القانوني للصحيفة (١) :

#### الصحيفة المحددة والصحيفة الجديدة :

وفي نبي هام على حكم للخطأ في تطبيق القانون لأن المحكمة الابتدائية قررت شطب الدعوى ، وظلت الدعوى مشطوبة حتى عجلتها الشركة المطعون ضدها بصحيفة معلنة ، وتمسك الطاعنان بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها في الموعد القانوني . . ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع استناداً إلى أن هذا التجديد دعوى جديدة في حين أن الشركة المطعون ضدها أشارت في صحيفة إلى مراحل الدعوى المشطوبة وطلباتها فيها كما أن قلم الكتاب قيدها بذات رقم الدعوى السابقة مما يدل على أنه اعتبرها تجديداً لها .

وقضت محكمة النقض (٢) بأن هذا النعي مردود ، ذلك بأن العبرة في تكييف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانوني وبإستيفائه للأوضاع والشروط التي يحددها القانون لا بما يسبقه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصافه ، وإذن ففي كان الثلبت من الأوراق ، أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها وأعلنت الطاعن بصحيفته استوفت جميع للشروط والبيانات اللازمة لصحيفة افتتاح الدعوى ، وأدت عنها الرسم المستحق على الدعوى الجديدة ، فلا تريب على المحكمة إن هي أنزلت عليها الوصف القانوني الصحيح باعتبارها دعوى جديدة ولا يؤثر على ذلك أن يكون قلم الكتاب قد قيدها بالجدول بذات رقم الدعوى المشطوبة أو برقم جديد :

إذا مؤدى هذا أن الدعوى المشطوبة ، ليس هناك مانع في القانون من

---

(١) انظر مؤلفنا « تكييف الدعوى » .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ٢ -  
العلن رقم ٤٣١ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ١٦٤٩ .



تجديدها ليس بصحيفة تجديد أو تعجيل لها ، وإنما بموجب صحيفة افتتاح دعوى مبتدأة جديدة ، حتى ولو أعطيت رقم الدعوى المشطوبة .

إلا أنه يجب أن يراعى عندما نكون أمام محكمة الاستئناف ويجرى الشطب على الدعوى الاستئنافية ويحدث تجديداً لها بدعوى جديدة ، ألا يكون الطلب جديداً في مفهوم المادة ٢٣٥ مرافعات ، والطلب الجديد ، هو ذلك الطلب الذى يختلف عن الطلب المطروح أمام أول درجة من حيث موضوعه أو سببه أو الخصوم فيه ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله ، وذلك لأنه يخالف قاعدة التقاضى على درجتين .

#### صحيفة التجديد المتضمنة دعوى جديدة بطلبات جديدة :

ينبى الطاعنين على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون بمقولة أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الحكم بإنقضاء الخصومة فى الدعوى رقم ١٠٩٢ لسنة ٦٦ لأن الدعوى رقم ٤٣٤٣ لسنة ٧١ ليست سوى تجديد للدعوى الأولى لوجود الخصوم والطلبات والعقد بل ونفس المحكمة . وإن تسجيلهم صحيفة الدعوى ١٠٩٢ لسنة ١٩٦٦ قد حفظ لهم مرتبة أسبقيتهم وأنهم أقاموا الدعوى ٣٧٦٩ لسنة ٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بأفضلية عقد شرائهم وبحو تسجيل عقد شراء المطعون ضده الرابع ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لكل هذا الدفاع بما يشويه القصور المبطل .

وقررت محكمة النقض<sup>(١)</sup> بأن هذا التمسك غير سليم ، وذلك أن تجديد الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة فيها يتم - على مقتضى نص المادة ١٢٣ مرافعات - بصحيفة تعلن بناء على طلب أحد الخصوم إلى باقهم تتضمن الاخبار بسبق قيام الخصومة التى اعتبرها الانقطاع

(١) نقض مدنى جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ ح ١ -  
العلن رقم ١٤٥١ سنة ٤٨ قضائية ، صفحة ٢٧٣ .

وتكليفهم بالحضور بالجلسة التي حددت مجدداً الاستئناف سير ذات الخصومة ، وهذا لم يفعله الطاعنون بل أقاموا الدعوى رقم ٤٣٤٣ لسنة ٧١ بإيداع صحيفة افتتاحها قلم كتاب المحكمة دون أن تتضمن هذه الصحيفة المودعة أية إشارة إلى الدعوى السابقة رقم ١٠٩٢ لسنة ١٩٦٦ الأمر الذي يفصح عن استقلال هذه الدعوى عن تلك . ولما كانت إقامة الطاعن الدعوى رقم ٣٧٦٩ لسنة ٧٥ بطلب الحكم بأفضلية عقد شرائهم وبقائها دون الفصل فيها ، أمراً غير ذي أثر قانوني على التداعي موضوع الحكم المطعون فيه لأن ما تثيره من نزاع يندرج فعلاً فيها هو مطروح على محكمة الموضوع في حكمها ودخل في إختصاصها وتقضى فيه ضمناً بذلك الحكم . وإذا كان هذا الدفاع ظاهر البطلان ، فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس .

#### حالات صحف التعجيل :

##### أولاً : التعجيل من الوقف :

وتعجيل الدعوى بعد وقفها يتطلب اتخاذ اجرائين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة ويشترط أن يتم الإعلان قبل إنتهاء مدة الثمانية أيام المحدودة في نص المادة ١٢٨ مرافعات ، وذلك عملاً لنص المادة الخامسة مرافعات والتي تلص على أنه « إذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله » - ولا ينال من ذلك ما نص عليه في المادة ٦٣ مرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ذلك أنه وإن كان هذا النص قد ادخل تعديلاً جوهرياً في طريقة رفع الدعوى إلا أنه - وقد جاء في الكتاب الأول في بابهِ الثاني الخاص برفع الدعوى وقيدها ، استثناء من حكم المادة الخامسة التي وردت ضمن الأحكام العامة والمقابلة للمادة السادسة مرافعات ملئى ، يعد قاصداً على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التي أحال

فيها المشرع على أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول فلا يعتمداها إلى غيرها ويظل أثر معنى المادة الخامسة سالفة الذكر سارية بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وقفها باتفاق الخصوم فلا يعتبر الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ مرافعات مرعياً إلا إذا تم إعلان التعجيل خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف وإذ اعتبر الحكم المطعون فيه الاستثنائي كأن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدها بالتعجيل خلال الميعاد ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله (١) .

وإذ رخص الشارع للخصوم بمقتضى المادة ١٢٨ مرافعات على أن يتفروا على وقف الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة بهذا الاتفاق أياً كان سببه وأوجب تعجيلها في خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ، ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه .

### ثانياً - التعجيل من الانقطاع :

ومن المقرر وفقاً للمادة ١٣٣ مرافعات - أن الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهلية الخصومة أو زالت صفته بناءً على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن إلى هذا الطرف بناءً على طلب أولئك ، ولا يؤثر في صحة الإعلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة ، وتوقيع الجزاء بسقوط الخصومة مناطه عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة ستة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها إذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذي تسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه إذا طلب صاحب المصلحة ذلك (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ٩ ماي سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطن رقم ٢٥٧ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ١٢٠٠ ؛ نقض مدني جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٧٨ -  
المجموعة المختصة - الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ٤٠٥ ؛ نقض مدني جلسة ٥ يولية  
سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٤٣٠ ج ٢ - الطعن رقم ١١١ سنة ٤٧ قضائية ،  
صفحة ٥٥٦ .

(٢) نقض مدني جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ ،  
الطن رقم ٩٠٠ سنة ٤٩ قضائية ، صفحة ١٠٢٨ .

### ثالثاً - التعجيل من الشطب :

وإذا شطب الدعوى ، تعين تعجيلها من الشطب وإلا اعتبرت كأن لم تكن إذا استمرت مشطوبة ستين يوماً ، فتعد صحيفة التعجيل محددًا فيها جلسة نظر الدعوى حتى تعاد مرة أخرى أمام المحكمة التي كانت تنظرها وتعلن إلى الخصوم (١) .

### تجديد الدعوى وتجديد الإعلان :

وإذا كان لصحيفة التعجيل وظيفة فهي قاصرة على إعادة الدعوى مرة أخرى على محكمة الموضوع ، مجددة الطرح والعرض عليها لتستأنف المسيرة الإجرائية ، وهي بذلك تغاير فكرة تجديد الإعلان ، فطبقاً للمادة ٨٥ مرافعات إذا تبين للمحكمة بطلان إعلان المدعى عليه ، فعليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية تحددها وتكلف المدعى بإعادة إعلان صحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً إلى المدعى عليه مع تكليفه بالحضور إلى هذه الجلسة بمراعاة ميعاد الحضور . وبعبارة أخرى ، إلزام المدعى بتجديد الإعلان الباطل بالقيام بإعلان صحيح في ميعاد تحدده المحكمة . وهذا التجديد يجب أن يكون بإعلان صحيح ، فلا يكفي تكملة الإعلان السابق ، إذ القانون يتطلب أن يعاد إعلانه .. إعلاناً صحيحاً .

### ويلاحظ بالنسبة لهذا التجديد ما يلي (٢) :

- ١ - أنه يجب على المحكمة إلزام المدعى بتجديد الإعلان الباطل ، ولو كان الميعاد الذي يجب أن يتم فيه الإعلان قد انقضى .
- ٢ - إن هذا التجديد لازم ولو كانت الدعوى مستعجلة أو كانت الصحيفة قد أعلنت لشخص المدعى عليه ، ما دامت المحكمة قد تبينت بطلان الإعلان .

---

(١) انظر صفحة ٢٩٩ وما بعدها .

(٢) دكتور فصي والي - المرجع السابق - صفحة ٥٢١ به ٢١٦ .

٣ - إذا امتنع المدعى من القيام بالتجديد فإن للقاضي - فضلاً عن الحكم ببطالان الإعلان - الحكم على المدعى بالغرامة التي تنص عليها المادة ٩٩ مرافعات . وللمدعى عليه ، إذا حضر من تلقاء نفسه في الجلسة الجديدة ، التمسك باعتياز الدعوى كأن لم تكن - وفقاً للمادة ٧٠ - لعدم إعلانه إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من إيداع الصحيفة .

٤ - إن التجديد ليس له أثر رجعي . فالإعلان يعتبر قد تم منتجا آثاره منذ القيام به صحيحاً وليس منذ الإعلان السابق الباطل .

ونلاحظ أن التجديد الذي يتم بموجب صحيفة التعجيل إنه من ناحية أولى ليس للمحكمة ولاية إجبار أو الزام الخصم بتجديد دعواه ولو في صورة الغرامة . ومن ناحية أخرى فالتجديد له أثر رجعي ، إذ تستأنف الدعوى سيرها منذ توقفها حتى تجديدها ، وتتبع صحيفة افتتاح الدعوى آثارها المترتبة منذ رفعها .

#### - صحيفة التجديد وميعاد المسافة :

نقضي المادة ١٦ مرافعات بأنه إذا كان الميعاد معينا في القانون أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه على ألا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، ولما كان الانتقال الذي تعينه المادة ١٦ والذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٧ بالنسبة لمن يكون موطنهم خارج البلاد - وعلى ما جرى به قضاء النقض - انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالم وهم الخصوم أو من يتوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، وإذا كان الطاعن يطالب بإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد السنة المحددة لسقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ مرافعات ، فإنه وإن كان هذا الميعاد وهو ميعاد إجرائي مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة وفقاً لما فنصت عليه المادتان ١٦ ، ١٧ مرافعات ، إلا أنه لما كان الإجراء الذي يطلب الطاعن من أجله إضافة ميعاد للمسافة في الدعوى الحالية هو إعلان صحيفة تعجيل الدعوى للمطعون

ضدها ، وكان الانتقال الذى يقتضيه القيام بهذا الاجراء هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التى قدمت صحيفة التعجيل إليها إلى محل من يراد إعلانه بها ، فإن ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحتسب على أساس المسافة بين هذين المثلين . وإذا كانت المحكمة التى قدمت لها صحيفة كاتبة بجمهورية مصر العربية وكان محل المطعون ضدها بها فإنه لا يجوز بحال أن يجاوز ميعاد المسافة عند إعلانها أربعة أيام عملاً بالمادة ١٦ مرافعات ، ولا يجزى التحدى بأن مقر إقامته الجمهورية العربية الليبية ، مما يبرر اعطائه ميعاد مسافة قدره ستون يوماً عملاً بالمادة ١٧ مرافعات ليتسنى له خلاله الحضور من ليبيا وإعلان خصمه بصحيفة التعجيل ، ذلك أن مؤدى نص المادة ١٣٤ مرافعات أن يقوم صاحب الدعوى بتعجيل دعواه قبل فوات سنة على آخر اجراء صحيح ثم فيها وذلك بتقديمه صحيفة التعجيل لتسلم المحضرين خلال السنة ليقوم بإعلانها وإلا كانت دعواه عرضة لأن يحكم بسقوطها ، ولا يحتسب ميعاد مسافة للقيام بهذا الاجراء وهو الإعلان إلا فى نطاق ما تقتضيه تمامه بانتقال المحضر من المحكمة التى قدمت إليها صحيفة التعجيل إلى مقر الخصم المراد إعلانه (١) .

وتأسيساً على ما تقدم فإن ميعاد السنة المحددة لسقوط الخصومة - يعتبر ميعاداً إجرائياً مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة ، إلا أنه لما كان الانتقال الذى يقتضيه القيام بإجراء إعلان صحيفة التعجيل هو انتقال المحضر من المحكمة التى قدمت صحيفة التعجيل لها وإلى محل يراد إعلانه ، فإن ميعاد المسافة الذى يزداد على إعلان صحيفة التعجيل يحتسب على أساس المسافة بين هذين المثلين (٢)

---

(١) نقض مدنى جلسة ١٨ فبراير ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٩ ج ١  
الطعن رقم ٣٩٠ س ٨٣ ق . ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٢) نقض مدنى ٢٢ فبراير ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ١ الطعن  
رقم ٤٥١ س ٣٠ ق . ص ٣٣٤ .

## الباب الثالث

الصحيفة وانقضاء الخصومة

الاتصال الإجرائي بالخصوم

تمهيد وتقسيم :

لما كان من المقرر أن الصحيفة هي الوسيلة الأساسية التي تحمل وتحمل الدعوى ، وهي على ملك المدعى طالما أنها في حيازته ، فهو المعد لها والمسيطر عليها سيطرة كاملة ، ويظل عاكفاً عليها حتى يتمكن من إخراجها الإخراج الملائم والمتفق للواقع ولل قانون . ويكون ذلك الإعداد الأول للخصومة . وعندما يقدمها المدعى إلى قلم كتاب المحكمة مودعاً إياها به وفقاً للقانون ، تكون الدعوى قد رفعت وطرحت طرحاً إجرائياً صحيحاً حيث جرى بموجبها الاتصال فيما بين المدعى وفيما بين المحكمة ، وينشأ عن هذا الإجراء البدء في الخصومة ، وتبدأ سيطرة المدعى على الصحيفة حاملة الدعوى ومجهدة . لدخول القاضى طرفاً في الخصام محايداً ، وتبدأ منذ هذه اللحظة نشوء آثار هامة على ذلك الوجود القانوني ، وحتى ذلك وبرغم البدء في الخصومة إلا أنها لم تنعقد بعد ، ولكي تنعقد تلك الخصومة تعين إعلان صحيفة تلك الدعوى المودعة إلى الخصوم ، ومنذ هذا الإعلان الصحيح تنعقد الخصومة ، حيث يكون المدعى قد اتصل بالمدعى عليه إتصلاً إجرائياً صحيحاً . واستقامت الخصومة باتصالها المزدوج بالمحكمة وبالمدعى عليه ومن خلال الإجراء القانوني .

ولقد رسم المشرع الإجرائي كيفية ذلك الاتصال بإعلان صحيفة الدعوى وبين الإجراءات والقواعد الكفيلة لإتمام ذلك الإعلان ، ولم يترك المشرع

ولا القضاء أدنى مسألة أو مشكلة في هذا الصدد وتعرض لها بأحكام تفصيلية دقيقة ، وذلك لخطورة الأمر ، كما أن المشرع رتب جزاءاً على مخالفة ذلك حيث أن المقرر أن الخصومة على هذا النحو لا يجوز أن تتأبد وأن تسرى آثارها تجاه الخصم إلى ما لا نهاية ، فوضع المشرع الإجراءى النهائية للخصومة الغير معلنة . مفصلاً بذلك عن إيجابه بالإسراع بالإعلان للخصم في أجل معلوم . ولا ترتب الجزاء .

وتأسيساً على كل ما تقدم نقسم هذا الباب إلى فصلين وهما :

فصل أول : إعلان الصحيفة وكيفية .

فصل ثان : الجزاء على عدم إعلان الصحيفة قانوناً .





## الفصل الأول

### إعلان الصحيفة وكيفيته

#### تمهيد وتقسيم :

ولما كان الجوهر هنا هو « الإعلان » وبالإعلان وحده تتمتع الخصومة ، فصارت هناك علاقة حتمية إجرائية فيما بين الخصومة والإعلان من حيث الوجود بالنسبة للمدعى عليه كخصم ، بحيث إذا لم يتم الإعلان أو تم على غير الوجه الصحيح لم تتمتع الخصومة ، أى لا تكون موجودة بالنسبة للخصم وإن وجدت في علاقة ثنائية فيما بين المدعى والمحكمة ، وليس من شأن هذا الوجود أن يفرض نفسه على المدعى عليه إلا بالإعلان .

وعلى هذا الأساس صار هناك ارتباط وثيق بين مدلول « الإعلان » و« الخصومة » ، من أجل هذا تعين علينا أن نقسم هذا الفصل على النحو التالى

مبحث أول : العلاقة بين الإعلان والخصومة .

مبحث ثان : الإعلان الصحيح ومدلوله الفنى .

مبحث ثالث : كيفية الإعلان الصحيح .

## المبحث الأول

### الارتباط فيما بين الإعلان والخصومة

— ارتباط الخصومة بالإعلان وجوداً وعلماً :

لما كان من المقرر أنه لا قضاء إلا في خصومة ولا خصومة بغر دعوى يقيمها مدعيها وعدد طلباته فيها حسبما يجرى به نص المادة ٦٣ مرافعات . ولما كانت صحيفة الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها فلذا حكم ببطلانها فإنه ينبغي على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التي ترتبت على رفعها واعتبار الخصومة لم تنعقد ، وإن كان ذلك لا يمنع صاحب الحق من تجديد الخصومة إذا شاء بإجراءات مبتدأة متى انتفى المانع القانوني من ذلك — ولما كانت محكمة الاستئناف قد حكمت بطلان الحكم الابتدائي والقاضي بإلزام الطاعن بأن يدفع المبلغ المطلوب وذلك لعدم إعلانه بصحيفة الدعوى ، وكان يترتب على عدم إعلان صحيفة الدعوى عدم انعقاد الخصومة ، فإن مؤدى القضاء بطلان تلك الصحيفة والحكم المبنى عليها ألا يبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم لما كان يسوغ محكمة الاستئناف أن تمضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل كان عليها أن تقف عند حد القضاء بالبطلان ، فإن هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فإن قضاءها يكون وارداً على غير خصومة ، هذا ولا وجه للتحدى بأنه ، وقد استنفدت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى بالحكم في موضوعها ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف إزاء ذلك أن تعرض للموضوع وتفصل فيه ، إذ يشترط لذلك — وعلى ما جرى به قضاء النقض — ألا يكون الحكم المستأنف قد شابه عيب امتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى ، فبني كانت هذه الصحيفة باطلة لعدم إعلانها فإن الخصومة لا تنعقد بها ، ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية ، كما لا وجه للقول بأن الطاعن وقد حضر أمام محكمة الاستئناف

وترافع في موضوع الدعوى وادعى بتزوير الشيك محل النزاع ، فإنه يكون بذلك قد نزل ضمناً عن التمسك ببطلان الحكم الابتدائي ، وهو فيما يقول المطعون ضده بطلان نسبي مقرر لمصلحة الطاعن ، لا مساغ لذلك ، إذ أنه علاوة على أن دفاع الطاعن كان يقوم أصلاً أمام محكمة الاستئناف على التمسك ببطلان إعلانه بالدعوى ، فإن من المقرر أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها كما لا يجوز الخصوم أنفسهم الاتفاق على خلافها ولا لصاحب الشأن التنازل عنها (١) .

— انعقاد الخصومة لا يتم إلا بين أشخاص أحياء :

والأصل المقرر أن الخصومة لا تقوم إلا بين طرفيها من الأحياء ، فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ، ولا يصححها إجراء لاحق ، وعلى من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم ومن ثم فإن الدفع المتعلق بانقضاء الخصومة بين أطرافها الواجب اختصاصهم قانوناً لا يعتبر بذلك من الدفع التي تسقط بعدم إيدائها قبل التكلم في الموضوع . ولما كان الثابت أن المستأنفين قدموا صحيفة استئنافهم في ٦ يونيه سنة ١٩٦٦ موجهين هذا الاستئناف إلى المستأنف ضده ، والذي تبين أنه كان قد توفي بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ قبل تقديم الصحيفة وإعلانها ، فإن الخصومة في الاستئناف لا تكون إنعقدت بين طرفيها ، ولا يترتب على تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب أى أثر (٢) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ -  
الطعن رقم ١١٥ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٧٥١ : وقررت محكمة النقض إلى وأنها قد انتهت إلى أنه كان يجب على محكمة الاستئناف الوقوف عند حد انقضاء بطلان الحكم الابتدائي لبطلان صحيفة افتتاح الدعوى دون المضي في نظر الموضوع فإنه لا وجه لإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف إذ لم يبق الفصل فيه سوى المصروفات من درجتي التقاضي - وإذ كان ذلك صالحاً للفصل فيه . وهكذا فصلت محكمة النقض فيما تبقى من الخصومة .

(٢) نقض مدني جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ١ -  
الطعن رقم ٤٧٤ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٥٨٦ .

### عناصر انعقاد الخصومة بالإعلان :

ولإذا كانت الخصومة هي الحالة القانونية الناشئة عن مباشرة الدعوى أو الناشئة عن مجرد استعمال الحق في الالتجاء إلى القضاء ، فإنه لكي تنعقد صحيفة بالإعلان ينبغي توافر المقتضيات الآتية :

١ - لما كانت الخصومة لا تنعقد إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه ، فإنه يشترط لذلك الانعقاد أن يكون كل من طرفيها أهلاً للتقاضى وإلا اعتبرت الخصومة معدومة هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها . فالإعلان في حد ذاته مجرداً لا ينشئ الانعقاد إلا إذا كان صادراً من ذى أهلية إلى ذى أهلية للتقاضى (١) . وطبقاً للقانون الإجرأى (٢) .

٢ - ألا يكون إعلان الصحيفة باطلاً ، إذ لو كان كذلك ، ما ورد عليه تصحيح قط ، ولما أنتج أثره في انعقاد الخصومة ، حتى ولو حضر المطلوب لإعلانه ، بالجلسة المحددة ، وإذا ما كان الإعلان باطلاً صارت الخصومة باطلة كذلك (٣) .

---

(١) محكمة استئناف المنصورة جلسة ٣ يناير ١٩٦٢ - الاستئناف رقم ٥ لسنة ٦١ كل - المجموعة الرسمية - السنة ٦٠ ج ٢ ، صفحة ٥٨٢ .

(٢) ولا شك أن العمل الإجرأى الصادر من الخصم هو عمل إرادى ، كما هو الحال بالنسبة للأعمال القانونية الأخرى ، إلا أن إرادة الفرد ليس لها في دائرة الأعمال الإجرائية سلطان كالمى لما خارج الخصومة . فالفرد في الخصومة لكي يحقق هلفاً إجرأياً يخضع خصوصاً تماماً للقانون الذى يبين له الوسيلة ويحدد له شكلها وينظم آثارها . قد تكون له حرية القيام بالعمل أو عدم القيام به ولكن حتى في الفرض الأول لا يكون للإرادة أى سلطان لأن الآثار الإجرائية التي تترتب على العمل محددة من قبل المشرع وليس للفرد أن يقوم بتعديلها . ويرجع انعدام سلطان إرادة الخصم إلى أن الخصومة الخصومة نظام من القانون العام ، تخضع منه بدنها إلى سن انبائها لإشراف موظف عام هو القاضي . ووجود القاضي يؤدي إلى عدم إمكان أن ترتب عليه أعمال الخصوم آثارها وفقاً لإرادة الخصم . فالخصم يقدم الطلب وتقف أرادته عند هذا الحد . فقد يقبل القاضي الطلب أو يرفضه . والخصم يقدم دليل إثبات ، قد يقبله القاضي أو لا يقبله .

(دكتور فتحي والى - المراجع السابق - صفحة ٤١٤ بتد ٢١٩) .

(٣) وقضت محكمة النقض من أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراً لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم تحققه بطلانها

٣- ويشترط لانعقاد الخصومة ، تمام الإعلان ، فالخصومة وإن وجدت بإيداع الصحيفة بقلم الكتاب إلا أنها معلقة على شرط الإعلان الصحيح إلى المدعى عليه .

وتأسيساً على ذلك قضت محكمة النقض (١) من أن مؤدى نص المادة ٣/١٣ - ٤ مرافعات أن تسلم صورة الإعلان إلى الشركات التجارية أو المدنية في مركز إدارتها ، فإن تسليم صورة صحيفة افتتاح الدعوى - التي أقامها المطعون ضده - لا يعتبر إعلاناً صحيحاً في القانون ولا تنعقد به الخصومة فيها ، ذلك أن انعقاد الخصومة مشروط بتام إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ، إذ أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ١/٦٣ مرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليها - كأثر إجرائي - بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى لإجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب ، معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً ، فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية . لما كان ما تقدم وكان الثابت أن الخصومة في هذه الدعوى لم تنعقد بين طرفيها لعدم إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً وفقاً للقانون ونظرت الدعوى

---

ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى . وهو بطلان لا يصححه حضور المطلوب لإعلانه ، وإذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور النهائي من عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة .

نقض مدني جلسة ٢٥ يولييه سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ١٤٦١ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ١٤٩٦ .

( ١ ) نقض مدني جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢٩ ح ١ -  
الطعن رقم ٨٢٣ سنة ٤٧٠ قضائية ، صفحة ١٠٨٩ .

أمام محكمة أول درجة في غيبة الطاعن إلى أن انتهى الحكم الذي طعنت فيه الطاعنة بالاستئناف متمسكة بانعدام أثر الإعلان والحكم المترتب عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الدفاع وقضى في موضوع الدعوى تأسيساً على إعلان الطاعنة بإدارة القضايا لم يتم إلا بناء على توجيه من موظف الشركة الطاعنة المختص وأنه لا يمكنها أن تفيد من عمل منسوبها وقعله ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ - أن يكون إعلان صحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً في حد ذاته ، والمستقر عليه في قضاء النقض بأن المقصود بالإعلان الصحيح ، هو أن يكون الإعلان قد مستوفياً البيانات والإجراءات الجوهرية المقررة في القانون ، بصرف النظر عن كونه حصل في الميعاد أو بعده ، لأن حصول الإعلان بعد الميعاد لا يجعله في حد ذاته غير صحيح وإن ترتب عليه فوات الميعاد أو الطعن ، إذ العبرة في صحة الإعلان هي باستيفائه الشروط المقررة في القانون الإجرائي ، أما كونه قد حصل بعد فوات ميعاد الطعن فهو بحث آخر محلّه عند الفصل فيما إذا كان الطعن قد رفع في الميعاد أم غير ذلك ولا شأن له بصحة ورقة الإعلان في ذاتها ، ومن ثم يكون تفسير عبارة ( إعلان صحيح ) الواردة في المادة ٤٠٧ مرافعات - ملغى - بأنه هو الإعلان الذي يتم في الميعاد ، هو تحمّل هذه العبارة أكثر مما يحتمل ، وحملها على معنى لم يقصد إليه الشارع (١) ؟

**انعدام أثر إعلان الصحيفة لا يصححه إلا إعلان ذات الصحيفة مرة أخرى**

ولما كان أثر إعلان صحيفة الدعوى أو الطعن هو ليس إنشاء الخصومة بل انعقاد الخصومة التي نشأت من قبل بالإبداء ، فإذا ما وجه الإعلان للخصم وتبين أنه قد توفى قبل الإعلان أو لم يتم طبقاً لما قرره القانون ، فينعدم أثر الإعلان ولا تنتقد الخصومة حتى ولو مثل الخصم أو ممثله بالجلسة المحددة فيه ، حتى ولو أفصح الخصم عن عدم تمسكه بملك البطلان الناشئ عن

---

(١) نقض مدني جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض في ٢٥ من -  
الطعن رقم ٨٦ سنة ٢٢ قضائية ، صفحة ١٩١ بت ٥٥ .

عدم إعلان الصحيفة أو الطعن . والإجراء الوحيد الذى يصحح هذا البطلان هو إعادة إعلان الخصم بصحيفة الدعوى مرة أخرى ، ومع مراعاة أحكام التقادم السارية على الحق محل الصحيفة ومع مراعاة ما طرأ من تعديل أو تغيير على الخصوم ، ويكون للمدعى فى هذه الحالة ألا يتقيد بذات الصحيفة الأولى بل له إعداد صحيفة جديدة مبتدأة بوقائع وأسانيد مغايرة ، كما أنه ليس للخصم الآخر أن يتمسك بواقعة أو إقرار فى تلك الصحيفة الأولى : إذ هي والعدم سواء بسواء (١) .

### ويرتب على انعدام إعلان الصحيفة النتائج التالية :

#### ١- بطلان الخصومة وما صدر فيها من أحكام :

ولذلك قررت محكمة النقض من أن مفاد نص المادتين ١/٦٣ ، ٢٤٠

(١) وفى قضاء محكمة النقض مؤداه أنه إذا كان يلزم لرفع الاستئناف وفقاً للمادة ٢٣٠ مرافعات أن تودع صحيفة قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى . ويصين أيضاً إعلان الصحيفة إلى المستأنف منه إذ أن هذا الإجراء الأخير لازم لانقضاء الخصومة بين طرفيها ، ويرتب على عدم تحققه بطلانها - ولما كان ذلك وكانت الخصومة لا تقوم إلا بين الأحياء ولا تنقذ أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة إلا كانت مدعومة ولا ترتب أثراً ولا يصححها أى لاحق وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصاصهم قانوناً ، وكان يبين من صحيفتى الاستئناف قد قدمت لقلم كتاب المحكمة فى ٢ يناير سنة ١٩٧٩ واختصم فى كليهما مورث الطاعن ، الذى كان قد توفى فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، فإن الخصومة فى الاستئناف لا تكون قد انقضت بين طرفيها حلاً يترتب على تقديم صحيفتى الاستئناف أى أثر - ولا يغير من ذلك أن يكون المستأنف قد جهل وفاة المحكوم له قبل رفع الاستئناف وأتهم لم يملوا بذلك إلا عند إعادة إعلانه بالاستئناف ذلك أنه وإن كان جهل الخصم بوفاته خصمه يمد - وعلى ما جرى به قضاء النقض - هل يترتب عليه وقف سريان المبدأ فى الفترة التى تبدأ من وقت توجييه الإجراء فى مواجهة المتوفى وتنتهى فى وقت العلم بهذه الوفاة ، إلا أنه يصح على رافع الطعن أن يمد توجييه طعنه إلى الورقة جملة فى الموعود القانونى من وقت علمه بالوفاة وفقاً للمادة ٢١٧ مرافعات . وإذا لم يتم المستأنفون فى كلا الاستئنافين باتباع هذا الذى يوجب القانون فإن استئنافهم يكون باطلاً ولا يصححه حضور ورقة لمستأنف عليه ، إذ لا أثر لذلك فى عقد الخصومة بين وبين المستأنفين . وإذا خالف المحكم المعلوم فيه هذا النظر وقضى برفضه الدفع المبدى من ورقة المستأنف عليه وبقبول الاستئناف شكلاً والفصل فى موضوعها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

نقض مدنى جلسة ٢٢ يوليه ١٩٨٢ - الطعنات ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق ٥ غير منشور ، ٥

مراعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كأثر لإجرائي بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه يبقى إجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذي بدأ بإيداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المستأنف عليه إعلاناً صحيحاً ، فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الاستئنافي ، زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ، ومن ثم تبطل الخصومة التي لم تعلن صحيفتها هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها ، فيقع باطلاً الحكم الصادر على من لم يعلن إطلافاً بصحيفة الاستئناف ، وبالمكان ذلك وكان المطعون ضده رفع الاستئناف محل التداعي بصحيفة أودعها قلم الكتاب لم تعلن إلى الحارس الطاعن ، وإذا فصلت المحكمة الاستئنافية في هذا الاستئناف بالحكم المطعون فيه على الرغم من عدم إجراء ذلك الإعلان فإن الحكم يكون باطلاً (١) .

## ٢ - جواز رفع دعوى بطلان أصلية في الحكم الصادر في خصومة لم تنتقد :

ولما كانت القاعدة أن الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً لأثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المثارة به ، ولا سبيل لإهدار هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به في دعوى أخرى ومن المسلم به استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصرر القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ، ويحول دون اعتباره مجرداً منذ صدوره ، فلا يستنفذ التقاضي سلطته . ولا يترتب الحكم حجية الأمر المقضي ولا يرد عليه التصحيح ، لأن المعلوم لا يمكن رأب صدعه ، ومن قبيل ذلك صدور الحكم على من ثبت وفاته قبل رفع الدعوى . إذ لم تنتقد الخصومة بعد حتى تستقيم وتنتج ذلك الحكم ، وإلا صرنا أمام عدم لا يترتب أثراً ما .

(١) نقض مدني جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٢ -

الطعن رقم ٧٦١ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ٤٠٨ .



٣- القضاء ببطالان الصحيفة لعدم إعلانها لا يصح معه نظر الموضوع ولا يجوز معه الإحالة :

- محظور على محكمة الاستئناف إذا ما قضت بذلك أن تتصدى للموضوع :

من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أن صحيفة افتتاح الدعوى هي أساس الخصومة وتقوم عليها كل إجراءاتها ، فإذا حكم ببطلانها فإنه ينبثق على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التي ترتبت عليها ، ولئن كان القانون قد اعتبر الدعوى مرفوعة إلى المحكمة بإيداع صحيفةها فلم الكتاب وفقاً لما نصت عليه المادة ٦٣/١ مرافعات ، إلا أنه قرن ذلك بإعلان إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه في موعد حدده المادة ٧٠ مرافعات بثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، ورتب على عدم الإعلان اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد حكمت ببطلان الحكم الابتدائي تأسيساً على ما تمسك به الطاعن من عدم إعلانه بصحيفة الدعوى ، وكان يترتب على عدم إعلانه بالصحيفة عدم انعقاد الخصومة ، فإن مؤدى القضاء ببطلان تلك الصحيفة والحكم المبني عليها ألا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم فما كان يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تمضي بعد ذلك في نظر الموضوع ، بل كان عليها أن تقف عند حد القضاء بالبطلان فإن هي تجاوزت ذلك وقضت في الموضوع فإن قضاءها يكون وارداً على غير خصومة منعقدة وفقاً للقانون الذي يعتبر التقاضي على درجتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي بحيث لا يجوز مخالفتها ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدر للقضاء في موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون (١)

٤- فكرة عدم تجزئة الخصومة وأثرها مع انعدام الإعلان :-

وإذا كان موضوع الخصومة يدور - مثلاً - حول قيام المستأجر الأصلي بالتنازل عن العين المؤجرة للمستأجر من الباطن بغير إذن مكتابي صريح من

(١) نفس مدني جلسة ٦٧ يناير سنة ١٩٧٩ خ مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ - ١ -  
المعن رقم ٤٨٩ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٤٠٩

مالك العين - المؤجر - مما يخوله الحق في طلب الإخلاء ، وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة ، لأن الأثر القانوني المطلوب ترتيبه في حقهما يقوم على تصرف معقود بينهما ، ينشأ على ثبوت حصوله في غير الأحوال التي أباحها القانون إعمال الأثر بالنسبة لهما وإلا تخلف بالنسبة لطلبهما وبالتالي فإذا لم تنعقد الخصومة أصلاً بالنسبة للمستأجر الأصلي الذي يجب اختصاصه في الدعوى ، اعتبرت كذلك بالنسبة للمستأجر من الباطن ومن ثم فإن له صفة تخوله إبداء الدفع ، وإذ دفع الأخير بإنعدام الحكم المستأنف لوفاء المستأجر الأصلي قبل رفع الدعوى ولم يستجب الحكم المطعون فيه لهذا الدفع فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون . إذ كان يتعين القضاء بإنعدام الحكم المستأنف (١) .

#### ٥ - نشوء دفع بانقضاء الخصومة :

يترتب على علم إعلان صحيفة الدعوى كما ذكرنا عدم انعقاد الخصومة فيما بين المتخاصمين ، وهذا بدوره ينشئ الخصم الآخر - وبقوة القانون - دفعا بانقضاء الخصومة حيث لم تنعقد فيما بين من يجب اختصاصهم قانوناً ، ولا يعتبر ذلك الدفع من الدفوع الشكلية المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مرافعات والتي تسقط حق الطاعن فيها إذا لم ييدها في صحيفة الطعن (٢) .

وفي نهي على حكم لخطأ في تطبيق القانون تقرر الطاعنة أن الحكم اعتبر الدفع المبدى منها دفع ببطالان حكم محكمة أول درجة ، في حين أنه في حقيقته دفع بإنعدام هذا الحكم ، إذ لم تنعقد الخصومة أصلاً لوفاء أحد طرفيها قبل رفع الدعوى .. وأخطأ الحكم في تقريره أن ورثة الخصم المتوفى وحدهم أصحاب المصلحة في التمسك ببطالان الحكم المستأنف ، إذ أن ذلك خاص بمالة انقطاع مير الخصومة ، بينما الحال هو عدم انعقاد الخصومة أصلاً وإنعدام الحكم الصادر فيها ، مما يجيز لكل ذى مصلحة التمسك به ،

(١) انظر نقض مدني جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠٣٠

للطن رقم ١٠١٧ سنة ٤٨ قضائية ، صفحة ٥٢٢ .

(٢) حكم النقض المتقدم ، صفحة ٥٢١ .

ولقد أخطأ الحكم بقضائه بسقوط حق الطاعن في إبداء الدفع استناداً إلى المادة ١٠٨ مرافعات مع أنها خاصة بأوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات ، والدفع المبدئى في حقيقته متعلق بانعدام الحكم ويجوز إبداءه في أية مرحلة تكون عليها الدعوى .

وقضت محكمة النقض بأن النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء ، فلا تتعد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ولا كانت معلومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق ، وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختصاصهم ، فإن الدفع المتعلق بانقضاء الخصومة بين أطرافها الواجب اختصاصهم قانوناً لا يعتبر بذلك من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٠٨ مرافعات التي يسقط حق الطاعن فيها إذا لم يدها في صحيفة الطعن ، ولما كان الثابت في الدعوى أن المستأجر الأصلي قد توفى قبل رفع الدعوى ، وكان هذه المثابة لا تكون خصومة قد انعقدت أصلاً بينه وبين الشركة المدعية ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جهل الخصم بوفاته خصمه يعتبر علراً يترتب عليه وقف سريان الميعاد ، ... فإنه يحق للطاعنة إبداء الدفع بانعدام الحكم في الوقت الذى علمت فيه بواقعة الوفاة ، وما كانت لتعلم بها لولا لإجابة قلم المحضرين عند إعلان صحيفة الاستئناف ولولا حصول الطاعنة على شهادة تنفيذ حصول وفاة المستأجر الأصلي في تاريخ سابق على رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن ما ساقته الطاعنة من دفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لا يتقيد بترتيب معين في إبدائه ، ويحق لكل ذى مصلحة التمسك به ، باعتباره في حقيقته دفعاً بالانعدام . إذ العبرة بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التى يطلقها عليه الخصوم (١) .

مسألة عدم انعقاد الخصومة مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض :

وفى نعى على حكم لإخلاله بحق الدفاع إذ أقام قضاءه على أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٤٦ لسنة ٣٠ ق اسكندرية بقبول الاستئناف

شكلا يتضمن القضاء بصحة إجراءاته وعدم جواز الادعاء بالتزوير على إعلان الطاعة به ، كما أغفل دفاعها القائم على عدم انعقاد الحصومة في الاستئناف سالف البيان لعدم إعلانها به إعلاناً صحيحاً .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي في جملته غير منتج ، ذلك أنه لما كانت المحكمة قد خلصت إلى أن الطاعة تعتبر خصماً حقيقياً في الاستئناف المذكور ، وأن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بإخلاء الطاعة وابنها المستأنف في لطفن المذكور ، صدر في موضوع غير قابل للتجزئة إذ لا يحمل التفصيل فيه إلا حلاً واحداً بعينه ، بما لا زمة أن يكون الحكم واحداً بالنسبة لهما ولما كان الإبن قد اختصم الطاعة في الاستئناف سالف البيان ، وصدر الحكم فيه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف ، فإن الحكم الصادر في الاستئناف المذكور يكون له حجة قبلها تحول دون نظر الاستئناف المقام منها برقم ٣٣٧ لسنة ٣١ ق الإسكندرية ، وبالتالي فإن الادعاء بتزوير الإعلانات الموجه إليها في الاستئناف المشار إليه وبعدم انعقاد الحصومة صحيحه ، يكون غير جائز ومن ثم فلا يعيب الحكم صفاته عن هذا الدفاع غير الجوهري الذي لا يتغير وجه الرأي في الدعوى (١) .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٣ يونيو سنة ١٩٨٤ - الملحق رقم ١٦٤٠ من ١٨ في ٢٠ فبراير منشوره

## المبحث الثاني

### الإعلان الصحيح ومدلوله

#### مسلك المشرع الإجرائي في الإعلان :

ولإذ تنهى المادة العاشرة مرافعات حل أن تسلّم الأوراق المطلوب إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون . وفي المادة ١٣ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة والأشخاص المعنوية العامة والشركات التجارية والمدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر ، وأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم من المسجونين وبخارج السفن التجارية أو العاملين بها ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم - ويكون تسليم الإعلان حسب المدين في كلقرة إلى الشخص أو الهيئة أو في المركز أو الجهة المنصوص عليها ، فإنه بذلك يكون المشرع قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٣ سواء كانوا طبيعيين أو معنويين . من حكم المادة العاشرة بحيث يصح الإعلان لكل منهم إذ سلمت بالكيفية المنصوص عليها فيها بالنسبة إليه ويمتنع تطبيق ما يخالفها من القواعد العامة في الإعلان .

... الإعلان يلزم ما بين قاعدة واستثناء : « الإعلان اليقيني والحكمي » ..

الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تصل إلى علم المعلن إليه يقيناً بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه ، إلا أن المشرع يكفى بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه ، وبمجرد الحكمي في البعض الآخر ، لحكمة تسوغ الخروج فيها على هذا الأصل ، وقد قرر المشرع أنه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن معلوم أن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا يتحرى بواسطة المحضر ، ولا سبيل للمعلن إليه

ولا لمساءلة القائمين بها ، فاكفى بالعلم الحكيم بتسليم الصورة للنيابة في إعلان  
صحف الدعاوى أو الطعون استثناءاً من الأصل فينتج الإعلان آثاره من تاريخ  
تسلم المعلن إليه لها .

#### - الإعلان قائم على الضمانات :

ولما كان مفاد المادتين « ١٠ » ، « ١١ » مرافعات أن الأصل في إعلان  
أوراق المحضرين أن يصل إلى علم المعلن إليه بتسليم الصورة إلى ذات الشخص  
المعلن إليه ، واكتفى المشرع بالعلم الافتراضي متى سلمت الورقة لصاحب  
صفة في تسلم الإعلان لغير المراد إعلانه أو بالعلم الحكيم إذ سلمت للنيابة  
العامة حال الجهل بموطن المعلن إليه ، إنما هو لحكمة تسوغ الخروج على هذا  
الأصل ، شرعت لها ضمانات حقيقية لتحقيق العلم بالإعلان ، بحيث يصعب  
الرجوع إلى الأصل إذا انتفت الحكمة أو أهدرت دلالة الضمانات (١) .

#### - الإعلان ورقة رسمية :

ومن المقرر أن ما يثبت المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بنفسه  
أو وقعت تحت بصره تكتسب صفة رسمية فلا يجوز إثبات عكسها إلا بالطعن  
عليها بالتزوير ، وإذا كان المظعون ضده قد اكتفى في إثبات عدم تسليم  
صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة بما دون على الإخطار الوارد إليه  
من بيانات نسبت إلى شخص قيل بأنه موظف بالقسم ، تدل على عدم وصول  
الصورة إلى الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر من حصوله ، ولم يتخذ  
المظعون ضده طريق الطعن بالتزوير على إعلان صحيفة الاستئناف ، فإن هذا

---

(١) انظر نقض مدني جلسة ١١ يناير سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ع ١  
الطن رقم ٣٤٨ سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ٧٨ ؛ نقض مدني جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ع ٢ - الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٣٦ قضائية - صفحة ٩٤٧ ،  
نقض مدني جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ع ١ -  
الطن رقم ٢٢ سنة ٤٧ قضائية « أحوال شخصية » ، صفحة ٢٧١ .

الادعاء لا يكفي بذاته للتيل من صحته وحجيته الإجراءات التي أثبت المحضر في أصل الإعلان قيامه بها (١) .

#### - ضمانات الإعلان :

نص القانون على أن صورة الإعلان تسلّم إلى شخص المطلوب إعلانه أو في موطنه ، والخيار في هذا للمحضر حسب الظروف أو تعليمات طالب الإعلان ، وذلك ما لم ينص القانون على وجوب الإعلان لشخص المعلن إليه في بعض الحالات ( المادة ٦٦/٢ مرافعات ) فتعذّل يكون الإعلان لغير شخص المعلن إليه باطلا (٢) . ومن ثم فقد وضع المشرع ضمانين لوصول الإعلان للمعلن إليه وهما :

#### الضمان الأول : الإعلان لشخص المعلن إليه :

ويفترض الإعلان لشخص المعلن إليه معرفة المحضر له واستدلاله عليه ، ويجب على المحضر عندئذ التحقق من شخصيته وإلا كان مستولا ، فضلا عن بطلان الإعلان لتسليم صورته إلى شخص غير المعلن إليه . ويصح الإعلان لشخص المعلن إليه في أى مكان ولو في غير موطنه . فيمكن إجراء هذا الإعلان في الطريق العام أو في مكان العمل ما دام هذا المكان يدخل في الاختصاص المحلي للمحضر . فإذا رفض المعلن إليه تسلّم صورة الإعلان أو التوقيع على الأصل بالاستلام فإنه يفهم من نص المادة ١/١١ مرافعات ، ومن الأعمال التحضيرية لها على أن المحضر عندئذ أن يسلم الصورة إلى جهة الإدارة (٣) . على أنه يلاحظ أن جزاء هذا النص هو مجرد جزاء إدارى

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٨١٧ ؛ نقض مدني جلسة ٩ مايو سنة ١٩٧٤ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ - الطعن رقم ٢٨٢ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٨٤٢ .

(٢) انظر : دكتور قصي والي ، صفحة ٤٣٦ بند ٢٣٣ وما بعدها .

(٣) دكتور أحمد سلم - المرجع السابق - صفحة ٤١٧ بند ٣٧٧ ؛ د. رمزي سيف -  
المرجع السابق - صفحة ٤٦٠ بند ٣٧٥ ؛ د. أحمد أبو الوفا - المرجع السابق - صفحة ٥٠٨  
بند ٣٧٩ ، نقض مدني جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - مجموعة أحكام للنقض - السنة ٨ ،  
صفحة ٧٧٦ بند ٨٦ .

يقع على سائق المحضر الذى لم يمثل لحكم القانون فلا يترتب على مخالفته بطلان ذلك أنه إذا لم يتم المحضر - بعد امتناع المعلن إليه شخصياً من تسلم الصورة أو عن التوقيع على الأصل بالاستلام - بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وما يتبع من إجراءات ، فإن الإعلان يكون باطلاً وفقاً لنص المادة ١٩ م . ولكن هذا البطلان متعلق بالمصلحة الخاصة فليس لغیر المعلن إليه التمسك به . وفقاً لنص المادة ٢/٢١ مرافعات « لا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه » . ولما كان المعلن إليه هو الذى تسبب في هذا البطلان بسبب امتناعه شخصياً عن تسلم صورة الإعلان أو عن التوقيع على الأصل بالاستلام فليس له التمسك به . ويكون الإعلان صحيحاً رغم عدم تسليم الصورة لجهة الإدارة .

#### الضمان الثانى : الإعلان في موطن المعلن إليه :

اختار القانون - حيث لا يتيسر الإعلان لشخص المعلن إليه - أن يتم إعلانه في موطنه . والمقصود بالإعلان في الموطن هو الإعلان عن طريق تسليم الصورة - في موطن المعلن إليه - لشخص غيره لعدم وجوده . فالفرض هنا أن المحضر لم يجد المعلن إليه في موطنه ولهذا يجب لصحة الإعلان في الموطن لغير شخص المطلوب إعلانه أن يثبت المحضر في ورقة الإعلان عدم وجود المعلن إليه (١) . ولأن الإعلان يحدث بتسليم الصورة لغير شخص المعلن إليه ؛ فقد تطلب القانون لصحته شرطين يهدفان إلى ضمان وصول الصورة من مستلمها إلى المطلوب إعلانه هما (٢) :

#### (أ) أن يتم تسليم الصورة في موطن المعلن إليه :

فإذا سلم المحضر الصورة في غير هذا الموطن ، كان الإعلان باطلاً . ويكون الأمر كذلك ولو كان العنوان الذى سلم فيه الصورة هو المين في

---

(١) نقض مدق جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٧٤ - مشار إليه في مرجع الدكتور فتحي  
ولك هاشم ص ٤٢٧ .

- دكتور وجنى داغب - المرجع السابق - صفحة ٩٢ .

(٢) دكتور فتحي والى - المرجع السابق - صفحة ٤٢٧ بند ٢٣٤ .



ورقة الإعلان كوطن للمعلن إليه إذا تبين أنه ليس في الحقيقة كذلك .  
والمقصود بالوطن هو الوطن الأصلي أى المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة .  
ويستدل المحضر على موطن المعلن إليه من ورقة الإعلان - وعليه أن ينتقل  
إلى هذا الموطن للقيام بالإعلان فيه . فإذا أخبر - فيه - بانتقال المعلن إليه  
إلى موطن آخر ، فعليه بيان هذا فى محضره والانتقال إلى الموطن الجديد  
للإعلان فيه إن كان يدخل فى اختصاصه المحل ، أو إرسال الأوراق لقلم  
المحضرين ذى الاختصاص . فإذا لم يستطع المحضر التوصل إلى معرفة الموطن  
الجديد .

وكما يصبح الإعلان فى الموطن العام ، يصبح الإعلان فى الموطن الخاص ،  
أى فى المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة ، إذا ما كان موضوع  
الإعلان يتعلق بهذه التجارة أو الحرفة . فإذا كان الإعلان لا يتعلق بتجارة  
المعلن إليه أو بحرفته التى يباشرها فى هذا المكان ، فإن الإعلان فيه يكون باطلا  
ويلاحظ أنه إذا كان لشخص موطن خاص بتجارته أو حرفته فإن الإعلان -  
المتعلق بهذه التجارة أو الحرفة - جائز سواء فى الموطن العام أو فى الموطن  
الخاص .

#### (ب) أن يتم تسليم الصورة لأحد الأشخاص المنصوص عليهم :

حدد القانون أشخاصاً معينين يمكن تسليم صورة الورة فى موطن المعلن  
إليه إلى أى منهم . على أنه يلاحظ أنه إذا حدث وتسلم أحدهم الصورة  
ولم يسلمها للمطلوب لإعلانه ، فإن الإعلان يكون - رغم ذلك - صحيحاً (١) .  
وهؤلاء الأشخاص هم - وفقاً للمادة ٢/١٠ من إعلانات - طائفتان :-  
١ - وكيل المطلوب لإعلانه ومن ينملى فى خدمته . ولا يشترط فى أيهما  
أن يكون سابقاً بيع المطلوب لإعلانه فى موطنه ، بل يكفي مجرد التواجد  
فى هذا الموطن عند الإعلان . ولا يشترط أن تكون الوكالة متعلقة بموضوع  
الإعلان ، فيمكن تسليم الصورة - فى الموطن - إلى الوكيل أياً كان موضوع

---

(١) نقض مبنى جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٩ - بمجموعة المكتب الفقهي - الستة ١٠، ص ١٩٩.

وكالته أو نطاقها ، على أساس أن الوكالة توجد صلة مباشرة بينه وبين المطلوب لإعلانه مما يجعله حريصاً على تسليم الصورة إليه . أما من يعمل في خدمة المطلوب لإعلانه فهو كل من يشتغل بأجر في خدمة المعلن إليه سواء كان خادماً بالمعنى الصحيح أم موظفاً لديه . فيشمل الساعي أو البواب أو غيرهم ممن يمكن اعتباره تابعاً للمطلوب لإعلانه أيّاً كان نوع الخدمة التي يؤديها ، وسواء كان يعمل كل الوقت ساكناً مع المستأجر أم كان يعمل بعض الوقت يومياً أو على فترات متقطعة مادامت له صفة الاستمرار في الخدمة ٢ - الأزواج والأقارب والأصهار . وتكفي صفة القرابة أو المصاهرة مهما بعدت ، على أنه لا يكفي لصحة الإعلان تواجد الزوج أو القريب أو الصهر في موطن المعلن إليه عند الإعلان ، بل يجب - وفقاً لصريح نص المادة ١٠/٢ أن يكون ساكناً معه . ولا يقصد بالسكن الإقامة العادية أو المستمرة بحيث يكون موطن المعلن إليه موطناً له هو الآخر ، بل يكفي السكن - ولو فترة محددة - وقت إجراء الإعلان ، وأن يكون ظاهر الحال الذي يشاهده المحضر في هذا الوقت دالاً على ذلك (١) .

ولا يجب لصحة الإعلان أن يكون من استلم الصورة من هؤلاء كامل الأهلية ، ذلك أن مجرد استلام صورة الإعلان لا يعتبر تصرفاً قانونياً ، فيكفي أن يكون ممزاً ومدركاً أهمية الورقة التي استلمها وأهمية توصيلها لصاحبها .

وفيما عدا من تقدم من الأشخاص لا يصبح تسليم صورة الإعلان لأي شخص ولو كان موجوداً في موطن المعلن إليه . ولهذا لا يصبح تسليم الصورة لشقيق المعلن إليه إذا لم يكن ساكناً معه ، ولا لجار أو الصديق مهما كانت صلته على أنه يلاحظ أن المحضر ليس مكلفاً بالتحقق من صفة من يتسلم صورة الإعلان ، فهو يسلم الصورة إلى « من يقرر أنه » وكيل المطلوب لإعلانه .

ويصبح الإعلان بهذا التسليم ، ولو تبين - بعد ذلك - أن مستلم الصورة

---

(١) نقض مدني جلسة ١ فبراير سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ع ١ -  
الطعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٤ قضائية ، صفحة ١٩٥ .

لا صفة له في تسلّم الصورة (١). غير أنه يجب على المخضر أن يبين في الورقة عدم وجود المعلن إليه (٢) وأن يبين إسم مستلم الصورة والصفة التي قراها مستلم الصورة والتي تبرر تسليمها له . فإذا كانت صلة المستلم بالمعلن إليه لا تتحوله صفة في تسلّم الورقة إلا بشرط السكن مع المعلن إليه . فيجب أن يبين المخضر أن مستلم الورقة ساكن معه .

#### الإجراء البديل للإعلان :

مؤدى نص المادة ٩٦ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (٣) أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهي تختلف عن الإجراءات المتصوص عليها في قانون المرافعات . فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول في قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات تسلّم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ ونص في البند ٢٥٨ على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلّم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلّم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أوصيائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، وذلك تمسكاً مع قانون المرافعات .

- 
- ( ١ ) نقض مدني جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٣ -  
الطن رقم ٣٦٢ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ١١٩٤ .
- ( ٢ ) نقض مدني جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ١ -  
الطن رقم ٥٤٨ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٨٤ .
- ( ٣ ) هذا القانون أثنى وحلّ عليه القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ( مادة ٤١ ) .

ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي استلمه أحد مستخدميهِ يعتبر كافياً لترتيب جميع الآثار القانونية إذ يفترض قانوناً أنه أوصل الإعلان للممول شخصياً (١) .

وقد جرى قضاء محكمة النقض (٢) على أن المشرع وضع لإجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة ، وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما تختلف عن نظام الإعلان بطريق البريد على يد محضر ، الذي كان ينص عليه قانون المرافعات الملغى (٣) . وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ، ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات ، كما أن تعليقات البريد لم توجب على موزع البريد أن يثبت على الخطابات تحققه من الشخص الذي وقع أمامه إلا في حالة واحدة هي عدم وجود المرسل إليه ، ولما كان إيصال علم الوصول هو ورقة رسمية لا يكفي لدحضها إنكار التوقيع عليها بل يتعين سلوك الطعن بالزوير .

#### الجانب الوظيفي للمحضر في الإعلان :

من المقرر طبقاً للقانون الإجرائي أن يتولى إعلان الصحيفة قلم المحضرين ( مواد ٢/٦٧ - ١/٦٨ ) الذي يستند إلى أحد المحضرين القيام بهذا الإعلان ، ومن ثم فليس من حق المدعى ذاته القيام بالإعلان ، كما أنه ليس لأي موظف آخر غير المحضر القيام به ، والا صار الإعلان منعزلاً لا يرتب أثره . ولما كان ذلك فإن هناك قواعد أساسية إجرائية تحكم هذا الإعلان من خلال ممارسة ومباشرة المحضر له ، كوظيفة أساسية قائم عليها الإعلان ، وهي :

---

(١) انظر : نقض مدني جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢٦ ج الطعن رقم ١٧٥ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٢٧٩ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢٨ ج ٢ - الطعن رقم ٤٣٢ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ١٨٣٨ .

(٣) المواد من ١٥ - ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

١ - الانتقال الفعلي إلى محل إقامة المعلن إليه :

يجب على المحضر أن ينتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه ، انتقالاً فعلياً حقيقياً لا صورياً ، وأن يثبت في أصل الإعلان وصورة أنه انتقل فعلاً إلى ذلك الموطن وسلم صورة الإعلان إلى المعلن إليه أو إلى أى شخص ذى صفة في تسلمه ، فإن الإعلان بذلك يكون صحيحاً ومتبجاً لآثاره ، أما إذا لم ينتقل أو انتقل ولم يثبت ذلك بالإعلان وصورة ، فإن الإعلان يكون باطلا لعدم الانتقال .

٢ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من تسلم صورة الإعلان :

لما كانت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار » وعلقت المذكرة الإيضاحية على هذا بقولها « إنه تضمن الإجراءات الواجب على المحضر اتباعها في حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه في موطنه فنص على أن الورقة تسلم إلى من يقرر بأنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته ... فليس على المحضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسليم الورقة ، وقد جاء هذا النص تقنياً لما استقر عليه قضاء النقض .

وترتيباً على ذلك فإذا كان الثابت من صورة الإعلان أن المحضر انتقل إلى مقر إدارة قضايا الإصلاح الزراعي وخاطب من ذكر له أنه محام بهذه الإدارة وسلمه الصورة ، فإن هذا يكفي لصحة الإعلان ، ولا يجدى الطعن ( وزير الإصلاح الزراعي ) بعد ذلك التعلل بعدم وصول الصورة إليه أو الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الإعلان غير صحيحة (١) .

---

(١) نقض ملف جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ - مجموعة الكتب ألفى - السنة ١٩٦٩ ج ١ -  
الطن رقم ٣١٩ سنة ٣١ قضائية ، صفحة ٣١٩ .  
ومضى كان الثابت أن المحضر أثبت في الإعلان أنه انتقل إلى محل إقامة المدعى عليهم وخاطبهم -

### ٣ - العبرة بصفة الاستلام وليست بصفة المستلم وصلته بالمعلن إليه :

وفي طعن على حكم بالنقض خطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة أن المحضر أثبت إعلانها في المحل الذي لا تقيم فيه بمدينة القاهرة مخاطباً مع سيدة ذكر اسمها ، وأنها مقيمة معها لغيابها وإذ لم يتحقق المحضر في صلة تلك السيدة بها فإن الإعلان يقع باطلاً طبقاً للمادة العاشرة من المرافعات .

وقضت محكمة النقض بأن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار » يدل على أن المشرع لم يوجب على المحضر التحقق من صفة من تسلم صورة الإعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد لإعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التي تحول له تسلمها ، ويعتبر الإعلان صحيحاً متى سلمت الورقة على النحو المتقدم . فحي أثبت المحضر أنه انتقل إلى محل الطاعة ومخاطب سيدة سماها ونقل عنها أنها مقيمة معها ، فإن هذا البيان

= صهرهم المقيم معهم لغيابهم ، وأعلته بصورة حريفة الاستئناف ، فإن إعلانهم يكون قد تم وفقاً للقانون ، ولا يجدي المدعى عليهم ادعائهم أن من سلمت إليه الصورة لا تربطهم به صلة ، ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان من ورد بهانهم في المادة العاشرة طالما أن هذا الشخص قد غوط في موطن المراد لإعلانه .

( نقض مدني جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ع ٣ - الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ١١٩٤ ) .

وإذا انتقل المحضر إلى موطن الشخص المراد لإعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أسيار المعلن إليه من المقيمين معه ، فإنه - حل ما جرى به قضاء النقض - لا يكون مكلف بالتحقق من صفة من تسلم منه الإعلان ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المعلن فيه قد أثبت أن الطاعنة قد اتصرت في طعن بالتروير على المخاطب في الإعلان قد ادعى صفة القرابة والإقامة معهن على غير الحقيقة دون الطعن في صحة انتقال المحضر إلى محل إقامته وتسليم صورة الإعلان ، وانتهى من ذلك إلى اعتبار الإعلان قد تم صحيحاً وأن الطعن بالتروير في صفة مستلم الإعلان غير منتج فإنه لا يكون قد خالف القانون .

( نقض مدني جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ع ٢ - الطعن رقم ٦٩ سنة ٣٦ قضائية صفحة ٦٨٩ ) .

واضح الدلالة على أن إعلان صحيفة الدعوى قد تم وفق القانون ، ولا يصح النعي على الحكم بأنه لم يتحقق من صلة من تسلمت الإعلان الخاص بالطاعة (١)

#### ٤ - إلهات جميع الخطوات التي قام بها المحضر :

وعلى المحضر أن يثبت بأصل الإعلان جميع الخطوات التي قام بها واتباعها ولا يسوغ الطعن عليها إلا بطريق الادعاء بالتزوير ومن ثم لا يقبل من الطاعن المحاداة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل إعلان صحيفة الاستئناف من أنه وجه خطاباً مسجلاً للطاعن يخطره فيه بتسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة لغلق محله طالما لم يسلك سبيل الادعاء بالتزوير (٢) .

#### ٥ - وجوب إتمام إجراءات الإعلان في حالة تسليمه لغير المعلن إليه :

وتوجب المادة ٢/١١ مراعات على المحضر « خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة » ونصها في فقرتها الثالثة على أنه يجب على المحضر « أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته ثم نص في المادة ١٩ مراعات على ترتيب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر ، ذلك أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت الخطوات التي يتخذها في إتمام الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجوده إن لم تصل إليه وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما باشره من أعمال ترتب على إقامتها آثار قانونية مختلفة ، وجعل البطلان جزاء على عدم مراعاة تلك المواعيد والإجراءات . وإذ كان المحضر قد اكتفى بتحرير عبارة « أخطر عنهم بسركي قلم المحضرين » وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب المعلن

(١) نقض مدني جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الملن رقم ٣٨ سنة ٤٥ قضائية و أحوال شخصية » ، صفحة ٢٣٨ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ - الملن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ قضائية صفحة ١٣٦٠ .

إلهم في موطنهم الأصلي أو المختار ، يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت لوالدهم ، كما لا تفيد أن الإخطار تم بطريق الموصى عليه ، وكان الحكم قد رتب على هذا النقض بطلان إعلان الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك القول بأنه ثبت من دفتر المحضرين أن الإخطارات الثلاثة أرسلت إلى المطعون ضده الأول بطريق الكتاب الموصى عليه إذ لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء النقض - تكملة النقض الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها (١) .

#### ٦ - علم تطلب الوضوح بخط المحضر :

وما لا شك فيه أن وضوح خط المحضر وتوقيعه مطلوب لإزالة كل لبس بصدهما ، وإذا كان يبين من أصل ورقة الإعلان أنه ورد فيها إسم المحضر الذى باشر الإعلان والمحكمة التى يتبعها ثم ذيل الإعلان بتوقيع المحضر ، فقد تحقق ما قصدت إليه المادة العاشرة مرافعات - م ٩ حالى - من بيان إسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها فى ورقة الإعلان ، ولا ينال من ذلك أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحاً كافياً فى خصوص ذكر إسمه ولا ينال أن يكون توقيعه كذلك ما دام المعلن إليه لم يدع أن قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين (٢) . فالهم هو أن يكون إسم المحضر مكتوباً بخطه فى المكان المخصص له من الصحيفة حتى ولو كان صعب القراءة إذ به ينتج الآثار المترتبة عليه .

#### ٧ - وجوب توقيع المحضر :

ينبى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون لأنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن ميعاد اطمئنان حكم محكمة أول درجة لا يسرى

---

(١) نقض مدنى جلسة ٩ مارس ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ١ الطعن رقم ٤٥٦ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٦٤٦ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١ يونيو سنة ١٩٦١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٢ ج ٢ - صفحة ٢٧٥ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ج ٣ الطعن رقم ١١٢ سنة ٣٥ قضائية ؛ صفحة ١٣٢٤ ؛ نقض مدنى جلسة ٥ مايو سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ج ٢ - الطعن رقم ٥٣٢ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ٧٨٧ .



في حقه إلا من تاريخ إعلانه به نظراً لعدم حضوره أية جلسة أو تقديمه مذكرة بدفاعه منذ تجديد سير الخصومة بعد انقطاعها فلما قدم المطعون ضدها ورقة تفيد إعلانه بالحكم ، ودفع ببطلان هذا الإعلان لعدم ذكر اسم المحضر فيه أو توقيعه عليه فضلاً عن أن المحضر لم يتوجه إليه في موطنه ، ولكن التحكم المطعون فيه قضى بسقوط حقه في الاستئناف على سند من القول بأن عدم تمسكه في صحيفة استئنافه بهذا البطلان يصحح هذا الإعلان ويبدأ ميعد الاستئناف من تاريخ إجرائه ، ولما كان هذا الدفع ليس من الدفوع الشكلية التي يسقط الحق فيها لا يبدى فيها في صحيفة الاستئناف .

وقضت محكمة النقض بأن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كان الدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات التي يسقط حق المستأنف في التمسك بها ، لم يبدى في صحيفة الاستئناف عملاً بالمادة ١٠٨ مرافعات لا تشمل الدفع بانعدام الإجراء لأن المعلوم لا يرتب أى أثر ولا تلحقه أية حصانة . كما لا يشمل الدفوع المتعلقة بالنظام العام لأن لكل ذى مصلحة التمسك بها في أية حالة كانت عليها الإجراءات ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن توقيع المحضر على الورقة التي تم بها الإجراء الذى قام به هو الذى يكسبها صفتها الرسمية ، فإذا خلت من هذا التوقيع فقدت ذاتيتها الرسمية وانعدم أى أثر لها وتعلق بطلانها لهذا السبب بالنظام العام ، فيجوز إبدؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن ميعد الاستئناف لم ينقض بالنسبة له لبطلان ورقة إعلانه بالحكم الابتدائي المقدمة من المطعون ضدها نظراً لخلوها من اسم المحضر وتوقيعه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض عن بحث هذا الدفع لمجرد عدم تمسك الطاعن به في صحيفة الاستئناف وأقام قضاءه بسقوط الاستئناف آخذاً بتاريخ ذلك الإعلان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

#### اختلاف توقيع المحضر على أصل إعلان الصحيفة وصورته :

ولما كان يبين من نص المادتين التاسعة والتاسعة عشر من قانون المرافعات

(١) نقض من جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - الطعن رقم ١٠٥٨ سنة ٤٨ ق وغير منشور

أن الشارع أوجب أن تشمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والاستئنافات على بيان خاص بتحديد تاريخ وقت حصول الإعلان وبيان امم المحضر الذى يشر الإعلان والمحكمة التى يقعها وتوقيعه على كل من الصورة والأصل ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمعلن إليه أن يتمسك ببطان الصورة المعلنة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة إليه تقوم مقام الإعلان ولا يجوز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها(١) . ولذلك ففى كان الطاعن لم يدع أن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين فإنه لا يجوز التمسك ببطان صحيفة الاستئناف لاختلاف توقيع المحضر على كل من أصل إعلان الصحيفة وصورته(٢) .

إغفال المحضر إلبات يان مما يجب عليه إلباته وجزاءه :

#### ١ - الإغفال الغير موجب للبطلان :

لما كان المحضر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس مكلفاً بالتحقق من صفة من تسل الإعلان منه ما دام هذا الشخص قد خوطب فى موطنه المراد إعلانه . ولا يجدى الطاعن التحدى بخلو صورة الصحيفة المعلنة من بيان صفة المخاطب معها وبعدم تأكد الحكم من تسليم الإخطار إليه ، ما دام لم يدع أن هذه الأخيرة ليست تابعة وأنه لم يتسلم هذا الإخطار ، بالإضافة إلى أن إغفال المحضر فى الصورة المعلنة لفظ « تابعة » فقط دون باقى البيانات التى ضمتها أصل إعلان الصحيفة فى هذا الشأن لم يؤثر على علم الطاعن شخص من تسلمت الصورة عنه وهى تبعية المقيمة فتكون الغاية التى يبتغها المشرع من بيان ذلك اللفظ فى صورة الإعلان قد تحققت ، وبالتطبيق

---

(١) نقض مدنى جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ٢ -  
الطن رقم ٥٨٤ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٨٥٩ .

(٢) نقض مدنى جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٠ ج ٣ -  
الطن رقم ١١٢ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ١٣٢٤ .

للفقرة الثانية من المادة ٢٠ مرافعات ، لا يحكم بالبطان رغم النعى عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء (١) .

## ٢ - الإغفال الموجب للبطان :

الأصل في إعلان أوراق المحضرين - حسب ما تقتضى به المادة ١٠ مرافعات - أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن وجب عليه أن يسلمه إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار . ولما كان يبين من الصورة الرسمية لأصل إعلان الاستئناف أن المحضر إذ اتجه إلى موطن الطاعن فسلم صورة الإعلان إلى ابنة خالة الطاعنة الأولى وزوجة عم الطاعن الثاني - دون أن يثبت عدم وجودهما ومن غير أن يذكر أنها تقيم معهما ، وكان إغفال المحضر لهذين البيانيين الجوهريين في محضره مخالفاً لما نصت عليه المادة ١٠ مرافعات ، فلما أعلن الطاعنين بالاستئناف يكون قد وقع باطلا (٢) .

وقضت محكمة النقض بأنه وقد نصت المادة ١٠ مرافعات على أن :  
« تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه .. وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار » ، فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الأصل في الإعلان لأوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المراد إعلانها

---

( ١ ) نقض مدني جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطن رقم ٢٧ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٩١ ؛ نقض مدني جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ٣ - الطعن رقم ٤٢٦ سنة ٣٥ القضائية ، صفحة ١٣٠٤ .

( ٢ ) انظر نقض مدني جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١  
الطن رقم ٢٢٠ سنة ٤٤ القضائية ، صفحة ١٨٨٨ ؛ نقض مدني جلسة ٧ يناير سنة ١٩٧١ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ج ١ - الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٣٦ القضائية ، صفحة ٢٨ ؛  
نقض مدني جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ١ - الطعن  
رقم ٥٤٨ سنة ٣٤ القضائية ، صفحة ٨٥ .

للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه  
جاء تعلم الأوراق إلى أحد أقاربه أو أصحابه بشرط أن يكون مقيماً معه ،  
فإذا ما أغفل المحضر إثبات صفة من تعلم صورة الإعلان أو أغفل إثبات  
أنه من أقارب أو أصحاب المطلوب إعلانه من المقيمين معه ، فإنه يترتب على  
ذلك بطلان الإعلان طبقاً لنص المادة ١٩ مرافعات ، لما كان ذلك وكان يبين  
من الصورة الرسمية لأصل صحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن من أن المحضر  
أثبت فيها انتقاله بتاريخ ... إلى محل إقامة الطاعن ولم يجده لأعلانه بها فأعلنه  
بصورته مخاطباً مع ابن عمه دون أن يثبت أنه يقيم مع الطاعن ، وكان يبين  
من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الطاعن لم يمثل  
فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعة إلى أن صدر الحكم  
المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالبطلان لصدوره بناء على  
إجراءات باطلة (١) .

### طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات الإغفال وجدواه :

وفي نعي على الحكم لإخلاله بحق الدفاع لأن الطاعن طلب إحالة الدعوى  
إلى التحقيق لإثبات عدم انتقال المحضر إلى موطنه وأنه أضاف عبارة إلى  
صحيفة الاستئناف المطعون عليها بالتزوير ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض  
طلبه تأسيساً على أنه لا مصلحة للمحضر في أن يقوم بالإضافة والتزوير .

وقضت محكمة النقض (٢) بأن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه من المقرر  
أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت  
قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها ، لما كان ذلك  
وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ -  
الطعن رقم ٥٩ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٢٢٦ .

(٢) نقض مدني جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٧١٦ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٤١٠ .

إلى التحقيق على ما ثبت لديه من أن المحضر لم يكتب العبارة التي نسب إليه إضافتها إلى صحيفة الاستئناف وأن الادعاء بأن المحضر لم ينتقل إلى مسكن الطاعن هو ادعاء صحيح بدليل ما أورده المحضر بخط يده من بيانات تفصيلية دقيقة شأن محل إقامة الطاعن فضلاً عن أنه لا مصلحة للمحضر في إثبات بيانات تخالف حقيقة ما قام به ، كما أن القول بوجود نزاع سابق بين الطاعن والمحضر لم يقم عليه دليل وليس من شأنه أن يدفع الأخير إلى ارتكاب جنابة تزوير ، وكانت هذه الأسباب سائفة وتؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد ، فإن النعي عليه بالإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

#### توقيع مستلم إعلان الصحيفة وإثبات الامتناع :

لما كانت المادة ٥/٩ مرافعات (١) تنص على أن تشتمل ورقة الإعلان على اسم وصفة من سلمت إليه صورتها وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه ، ومفاد هذا النص أن التوقيع على ورقة الإعلان إنما يكون في حالة تسليم صورة الورقة إلى المخاطب معه لا في حالة امتناعه عن تسلمها ، وعلة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهداً عليه بتسليمه الصورة ، أما في حالة الامتناع عن تسلم الصورة فلا يلزم توقيع المخاطب معه على الأصل لأن الإعلان لا يتم في هذه الحالة بمجرد حصول هذا الامتناع ، بل يجب على المحضر أياً كان سبب الامتناع أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة ١١ مرافعات ، وعليه أن يحظر المعلن إليه بكتاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة .

وجوب مطابقة أصل الصحيفة لصورتها وأحكام الخلاف بينهما :

#### ٢ - إختلاف الصورة عن الأصل عوار يلحق الصورة غير ذى أثر :

لما كان أصل صحيفة الدعوى أو الطعن المودعة هي المتبرة قانوناً في تمديد نطاق القضية أو الطعن من حيث موضوعه والخصوم فيه . أما إختلاف

---

( ١ ) هذه الفقرة الخاصة من المادة ٩ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

الصورة المعلقة إلى الخوصم عن ذلك الأصل فهو عوار لا يمتد إلى أصل الصحيفة وإنما قد بلحق بإجراء الإعلان . وإذا كان الثابت من الإطلاع على أصل الصحيفة أنها تضمنت إسم القاصر .. مع باقي القصر المشمولين بوصاية المطعون ضدها كما ورد إسمه أيضاً في أصل محضر إعلان الصحيفة وأن المطعون ضدها اختلعت الصورة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر . ومن ثم يكون القاصر مختصماً في هذا الطعن كما شمله إعلان الصحيفة . أما ما شاب إجراء الإعلان من عوار لحق الصورة المعلقة من إسمه خلافاً للأصل ، فإنه أضحى غير ذي أثر ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ مرافعات تنص على أنه لا يحكم بالبطان رغم النعي عليه إذا ثبت تحقيق الغاية من الإجراء . وكان الثابت أن المطعون ضدها قد علمت بالطعن المرور به في الميعاد وقدمت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن مما تتحقق به الغاية التي يبتغىها المشرع من إعلانها فلا يجوز معه التمسك بالبطان الناشئ عن هذا العوار (١) .

## ٢ - تجرد الورقة وانعدام كيانها كصورة لأصل الإعلان فالتحويل دائماً على الأصل :

ولما كان مبنى الدفع ببطان الطعن أن المطعون عليهن الخمس الأوليات لم يصلهن سوى أربع صور من الطعن - ثلاثة منها خاصة بالمطعون عليهن الثانية والثالثة والخامسة لا يشوبها عيب ، أما الرابعة فقد خلت ورقتها من إسم المعلن إليه فتكون خاصة بالمطعون عليها الأولى أو الرابعة ، وإذا خلت هذه الورقة من جميع البيانات التي يتعين إثباتها في أوراق المحضرين ، فإن الطعن يكون باطلاً بالنسبة للمطعون عليهما المذكورتين ، ويستتبع ذلك بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهن لعدم قابلية الموضوع للتجزئة .

(١) نقض مفتى جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ج ٢ -

الطعن رقم ١٥٢٧ سنة ٤٨ قضائية ، صفحة ٣٤١ .

وقضت محكمة النقض (١) أنه لما كان المطعون عليهن الخمس الأوليات. قدامن ضمن حافظة مستنداتهن ورقة قلن إنها صورة إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما الأولى والرابعة ، ولما كان بين من الاطلاع على هذه الورقة. أنها قد خلت مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمطعون عليهما المذكورتين ، إذ جاءت مجردة من أية كتابة محررة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان الذي وجه إلى هاتين المطعون عليهما ، فإن هذه المحكمة لا تعول على هذه الورقة من أنها هي الصورة التي سلمت فعلاً للمطعون عليهما سالفى الذكر . لما كان ذلك ، وكانت هذه الورقة التي انتهت عنها الوصف بأنها صورة لأصل الإعلان هي. سند المطعون عليهما الأولى والرابعة الوحيد في دفعهما ببطلان الإعلان ، وكان بين من أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليهما المذكورتين أنه اشتمل على جميع البيانات التي يستوجبها القانون لصحته وأنه تم في الميعاد ، فإن الدفع بالبطلان يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

وترتيباً على ذلك إذا كانت الأوراق قد خلت مما يشير إلى أنها هي التي نبهت للمحضر لإعلانها وأنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمدعى عليه وجاءت مجردة من أى بيان محرز بخط يده يمكن أن يتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان التي يحتاج بها المدعى عليهم ، ودلت المقارنة على عدم مطابقة صفحاتها وأسطر كل صفحة لأصل الإعلان من حيث ترتيب الكتابة بها ، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تعول على هذه الأوراق. في إعتبار أنها هي الصورة التي سلمت للمعلن إليه (٢) .

### ٣ - المغايرة فيما بين الصورة وأصل الصحيفة والإخلال بحق الدفاع :

وما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، فالمطعون

---

(١) نقض مدني جلسة ١٦ يولييه سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ج ٢ -  
الطعن رقم ١٨١ سنة ٣٦ قضائية - صفحة ١٩٦٤ .  
(٢) نقض مدني جلسة ١ أبريل سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ٢ -  
الطعن رقم ١٥٥ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٥٦٢ .

عليه - الذى لم يحضر جلسات الاستئناف - أودع مذكرة أرفق بها الصورة المعلقة له من صحيفة الاستئناف ، ودفع فى هذه المذكرة بيطلان تلك الصحيفة تأسيساً على أن المحضر لم يبين فى صورة إعلانها غياب المطلوب إعلانها ، وصفة الخطاب معه فى إستلام تلك الورقة ، وقد عدل الحكم المطعون فيه فى قضائه بيطلان الاستئناف على هذه المذكرة ومرفقها رغم أن الطاعن لم يعلم أو يعلن بها ، وبذلك حرم الطاعن من إبداء دفاعه ذلك أنه لو أن صورة تلك الصحيفة قد قدمت فى الدعوى بالطريق القانونى لأوضح أنها تحوى البيانات التى يتطلبها القانون لاعتبار الإعلان صحيحاً مما يجعل الحكم معيباً للإخلال بحق الدفاع .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢/١٠٨ مرافعات ملغى ، التى ينطبق حكمها على إجراءات الاستئناف عملاً بالمادة ٤١٦ منه ، قد أوجبت على المستأنف عليه فى سائر الدعاوى عدلاً المستعجلة أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع ألجأ هذا الإيداع فى الميعاد المذكور - وهو ميعاد تنظيمى - دون إعلان الخصم بها ، طالما أن الدعوى لم تطرح بعد لنظرها أمام المحكمة أما بعد أن تجرى المرافعة فى أول جلسة ، فإنها تخرج من نطاق تطبيق المادة ٢/١٠٨ جالبة البيان ، فلا يجوز لخصم أن يودع مستندات أو مذكرات فى غير جلسة دون أن يعلم أو يعلن بذلك الخصم الآخر ، إذ أن هذا أصل من أصول المرافعات تؤيده المادة ٢/٣١٤ مرافعات ملغى وضع كفالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها ، وإذا ما كان يبين أن المطعون عليه لم يحضر جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ وهى الجلسة الأولى التى حددت لنظر الاستئناف ، وأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٦٨ لإعادة إعلانها ، ولما أعيد إعلانها بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٨ لم يحضر

(١) نقض ملغى جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٤ - مجموعة الكتب ملغى - السنة ٢٥ -

الطعن رقم ٤٤٦ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٧٤٧ - ٧٤٨ .



وأودع قلم الكتاب في ١٤ مارس سنة ١٩٦٨ مذكرة أرفق بها صورة صحيفة الاستئناف المعلنة ، ودفع في مذكرته ببطلان تلك الصحيفة تأسيساً على أن المحضر لم يبين في صورتها هذه غيابها وقت الإعلان ، وصفة المخاطب معه في استلام تلك الورقة على خلاف ما ثبت بالأصل المودع ملف الاستئناف . وقد قضى الحكم بقبول هذا الدفع استناداً إلى ما أثبتته المحضر من بيانات في صورة إعلان تلك الصحيفة ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لهذه الورقة المقدمة من الطاعن بملف الطعن أنها لم يؤثر عليها بما يفيد إعلان هذا الأخير بإبداءها والمذكرة سالفة الذكر أو علمه بها ، وكانت تلك المذكرة ومرفقها قد أودعا قلم الكتاب في غير جلسة - ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قبضائه على ما دفع به المطعون عليه في مذكرته وعلى ما ورد بصورة الإعلان من بيانات دون أن يعلم أو يعلن بها الطاعن فحرمه ذلك من إبداء دفاعه في صدد هذا الدفع . وبشأن صورة هذا الإعلان فيكون الحكم بذلك قد شابه البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

٤ - خلو الصورة من بيان إسم المحضر والمحكمة وتوافرها بالأصل غير مبطل :

وطالما كان أصل الصحيفة قد ورد به إسم المحضر الذي باشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها ، وبذلك يتحقق ما قصدت إليه المادة التاسعة مرافعات من بيان إسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها في ورقة الإعلان ، فإذا ما كانت الصورة قد جاءت خالية تماماً من هذا البيان ، فإنه لا يترتب على هذا الإغفال أدنى أثر قانوني ، ويكون الدفع بالبطلان لخلو الصورة المعلنة من هذا البيان على غير أساس (١) .

٥ - خلو الأصل المودع للصحيفة من توقيع المحامي وتوافره في الأصل المعلن :

ولما كان الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم أقام قضاءه على أنه لا يقصد في شأن حصول التوقيع على صحيفة

(١) نقض من جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ ع ١ -

الاستئناف من محام مقرر أمامه إلا بالتوقيع. الحاصل على أصل الصحيفة المودع بقلم الكتاب ، وأنه لذلك لا يعتد بالتوقيع الحاصل بالأصل الثاني من صحيفة الاستئناف الذى تسلمه الطاعن الأول ليعلن به المطعون عليه الأول . فى حين أن التوقيع على الأصل الثانى من صحيفة الاستئناف يكفى إعمالا لنص المادة ٢٠ مرافعات الذى نص على عدم القضاء بالبطان رغم النص عليه متى تحققت الغاية من الإجراء ، ومن صور ذلك إعلان الخصم بصورة من صحيفة الاستئناف مستوفية لإجراء التوقيع عليها من محام مقرر أمامه .

وقضت محكمة النقض (١) من أن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ (٢) على أنه « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها » يدل على أن المشرع قصد من توقيع المحامى على صحف الاستئناف رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت لأن إشراف المحامى على تحرير صحف الاستئناف من شأنه مراعاة أحكام القانون فى تحرير هذه الصحف ، وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعود بالضرر على ذوى الشأن ، مما مفاده أن توقيع المحامى على أصل الصحيفة أو على صورتها يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع ، ومن ثم فإن خلو الأصل المودع قلم الكتاب من التوقيع لا يترتب عليه البطان ، متى كان أصل الصحيفة المعلن للخصم عليه هذا التوقيع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الغيرة بالتوقيع على أصل صحيفة الاستئناف

---

(١) نقض ملف جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٨١ - لطن رقم ١٧٤٣ سنة ٨٠ قضائية غير منشورة .

(٢) هذا القانون الذى وحل محله القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

المودع قلم الكتاب دون الأصل المسلم للطاعن الأول لإعلانه الخصم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

(١) وفي نفي كل حكم لجعل الواقع ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أن المحامي وقع على الطعن الأيسر لكل من صحيفة الدعوى الابتدائية الملونة وصورتها المودعة قلم كتاب المحكمة ، وقد أثبتت محكمة الاستئناف في الحكم إطلاعها على البيانات الواردة في هامش صحيفة الدعوى ، ثم خلصت إلى أنه تبين لها أن توقيع المحامي قد أثبت فوق غتم المحكمة ، وأن هذا يدل على أن الصحيفة عندما قدمت إلى قلم الكتاب ووضع عليها الختم لم تكن تحمل توقيع المحامي ، غير أن المحكمة لم توضح ما إذا كانت تقصد بذلك أصل الصحيفة أو صورتها وهو ما يجب الحكم بالتجليل ومخالفة الثابت بالأوراق .

وقضت محكمة النقض بأن هذا التمسك في محله ، ذلك أنه لما كان قانون المحاماة .. ينص على أنه « لا يجوز تقديم صنف الدعوى المحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها » وكان المشرع وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون قد قصد من توقيع المحامي على صحيفة الدعوى - رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير صحيفة الاستئناف والدعوى والعقد ذات لقيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعمد بالضرر على ذوي الشأن - وكانت المادة ١٧٥ / ١ مرافعات ملغى (مادة ١٦٥ / ١ حال ) توجب على الملحق أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه بصوراً منها بقدر عدد الملحق عليهم وصورة لقلم الكتاب ، فإن توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى أو على صورتها المقدمة لقلم الكتاب يتحقق به الفرض الذي قصد إليه المشرع ... لما كان ذلك وكان ملف الدعوى أمام محكمة أول درجة يحتوي على أصل الصحيفة الملونة في ... ثم على صورة مطابقة لها ، ويوجد على هامش كل منها توقيع المحامي ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الملون فيه قد أسس قضاءه على خلو الصحيفة الملونة من توقيع المحامي ، وكانت البيانات التي أقيمتها المحكمة الملون فيه - « أنه بالإطلاع على صحيفة الدعوى تبين أن القضية قُضت لقلم الكتاب في ٨ يوليو سنة ١٩٦٣ وتحت هذه البشارة وضع غتم الدولة وعليه توقيع الموظف المختص في ٨ يوليو سنة ١٩٦٣ ونحت الختم بعبارة نظر في ١٧ ديسمبر ١٩٦٤ بتوقيع رئيس المحكمة بنفس التاريخ ثم تأثر عليه تحت الختم بعبارة نظر في ١٧ ديسمبر ١٩٦٤ بتوقيع رئيس المحكمة وبين الختم وهذه التأشير وجد توقيع قال عنه المحامي الحاضر عن الشركة أمام هذه المحكمة أنه توقيع المحامي على الصحيفة - تبارجوع إلى صحيفة الدعوى يبين أن الواقع وقع فوق الختم شأنه شأن توقيع الموظف المختص ، الأمر الذي يدل على أن الصحيفة عندما وضع عليها الختم لم يكن عليها توقيع المحامي - وهذه البيانات والنتيجة التي رتبها الحكم ، إنما تتعلق بأصل الصحيفة الملونة دون صورتها المودعة ملف الدعوى ، ولما كان الحكم الملون فيه لم يتحدث عن توقيع المحامي على صورة صحيفة الدعوى وهو أمر لو ثبت لكان من شأنه أن يغير وجه الرأي في الدعوى =

٦ - ما لا يعد مغايرة فيما بين الصورة والأصل :

وفي نفي على حكم للنظام في تطبيق القانون لأنه أيد ما قضى به الحكم الابتدائي من رفض الدفع ببطلان صحيفة التعجيل واعتبار الدعوى كأن لم تكن في حين أن صورة الإعلان جاءت خلواً من بيان توجيه كتاب مسجل إليه ، وأن المحضر لم يحدد الساعة التي تم فيها هذا الإجراء إثباتاً لتحقيقه خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لتسليم ورقة الإعلان وهو ما يؤدي إلى بطلان الإعلان بخالفة ما تقضي به المادة ١١ مرافعات .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النفي مردود ، ذلك أنه وإن كان مؤدى نص المادة ٣/١١ مرافعات أنه يتعين على المحضر إثبات كافة الخطوات التي يتخذها بصدد تسليم الورقة في حينها أي في ذات اللحظة التي تمت فيها في أصل الإعلان وصورته إلا أنه لما كان لإرسال الخطاب المسجل إلى المعلن إليه في الحالات الموجبة لإرساله قانوناً يتم بعد تسليم صورة الإعلان فحسب المحضر إثبات بهذا الإجراء في أصل الورقة التي سلمت من قبل . لما كان ذلك وكان يكفي لإثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب لإرسال الخطاب المسجل خلاله أن يورد المحضر في ورقة الإعلان توجيهه هذا الخطاب إلى المعلن إليه في اليوم التالي لتسليمها ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن المحضر أثبت في أصل الإعلان لصحيفة التعجيل قيامه بإرسال خطاب مسجل إلى الطاعة في اليوم التالي لتسيمة الصورة لجهة الإدارة ، فإن الإعلان يكون صحيحاً .

---

١ - نقض مدني جلسة ٥ مايو سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ - المعلن رقم ٥١٩ سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ٧٠٥-٧٠٦ .

(١) انظر : نقض مدني جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٣ - المعلن رقم ٦٣١ السنة ٤٥ القضائية ، صفحة ٣٨٦ ؛ نقض مدني جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - المجموعة المختصة - المعلن رقم ٥٠٤ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٦٩٠ .

### التكيف الصحيح لأصل وصورة الإعلان الإجرائي :

نميل مع رأى في الفقه (١) إلى أنه بالنسبة للإعلان الإجرائي لسنا بصدد أصلين ، كما أننا لسنا بصدد أصل وصورة . لسنا بصدد أصلين لأن الكلام عن أصلين يعنى بداهة أن كلا منهما يغنى عن الآخر في تمثيل الواقعة محل التمثيل السندى ، مما يؤدي إلى أنه إذا لم تكن هناك صورة للإعلان « الأصل الثاني » ووجد الأصل وحده فإن واقعة الإعلان يكفى في تمثيلها الأصل الأول الموجود . وهو ما لا يمكن التسليم به في الإعلان الإجرائي إذ أن عدم تسليم الصورة يؤدي إلى عدم تحقق واقعة الإعلان . ولا يمكن القول أن الصورة في الإعلان تعتبر أصلاً بالنظر إلى واقعة غير الواقعة التي يمثلها الأصل الأول أى أن الصورة في الإعلان تعتبر أصلاً بالنظر إلى واقعة غير الواقعة التي يمثلها الأصل الأول أى أن الصورة ليست أصلاً ثانياً لنفس الواقعة وإنما أصل آخر لواقعة أخرى مماثلة للأصل الأول أى أن الصورة ليست أصلاً ثانياً لنفس الواقعة وإنما أصل آخر لواقعة أخرى مماثلة للواقعة الأولى . ذلك أن هذا التصوير يفترض أن يقوم المعلن بإظهار إرادته في الإعلان مرتين ، مرة عند كتابة الورقة التي تسل إلى المعلن إليه ، ومرة أخرى عند كتابة الورقة التي ستعاد إلى نفس المعلن ، وهذا الفرض لا يمكن التسليم به لأن الإرادة الأخيرة لن تكون موجهة إلى المعلن إليه وإنما إلى نفس المعلن الذي تعود إليه الورقة وبالتالي فلسنا بصدد إعلان حقيقي . ومن ناحية أخرى فإن الواقعة الثانية بهذا التصوير لن تكون مطابقة للواقعة الأولى لاختلافها عنها في طبيعتها وفيمن توجه إليه . وإذا كان الأمر كذلك فلن يكون السندان لواقعتين ، وبالتالي فلن تكون العلاقة بينهما علاقة بين أصل أول وأصل ثان .

ولسنا بصدد أصل وصورة ، لأن معنى هذا أن الأصل يكفى وحده لتمثيل الواقعة محل التمثيل السندى ، والواقع أنه في حالة الإعلان الإجرائي يلزم الأصل وتلزم الصورة أيضاً بغير تسليم الصورة لا يتم الإعلان .

---

( ١ ) دكتور قنصى والى - نظرية البطلان في قانون المرافعات - الطبعة الأولى - ١٩٥٩ -

وعلى أساس هذا التكييف فالأمر لا يتعلق بأصلين ولا بأصل وضرورة وإنما بصدد شيء واحد . فالعمل الذى يقوم به الخضر للإعلان هو عمل واحد سواء لزم للقيام به ورقة واحدة أو ورقتين . وفى الحالة الثانية تكون الورقتان من عناصر عمل واحد هو الإعلان ، ليس أحدهما فقط هو الأصل ، كما أنهما ليسا أصلين متماثلين . إنما تكون بصدد أصلين لواقعتين مختلفتين ، ولكنهما متكاملتين . وبعبارة أخرى لسا بصدد أصلين لواقعة واحدة ولا بصدد أصلين لواقعتين متماثلتين وإنما نحن بصدد أصلين لعنصرى واقعة واحدة هى الإعلان ، كل أصل يمثل جزءاً من الواقعة . أى أننا بصدد أصل واحد لواقعة واحدة مركبة من عنصرين .

#### أثر عيوب الأصل والصورة فى صحة العمل :

ولما كان الأصل والصورة ليسا أصلاً وصورة بالمعنى الفنى البحت وإنما جزآن متكاملان يكونان أصلاً واحداً ، فإن العيب الذى يعيب أياً منهما يجب أن يواجه كما لو كان عيباً فى عمل واحد . وهو يؤدى إلى بطلان العمل أو لا يؤدى إلى هذا وفقاً للوقائع على حسب الأحوال . فالعيب سواء ورد فيما يسمى بالأصل أو فيما يسمى بالصورة يكون أثره هو نفس الأثر الذى يترتب على عيب ورد فى أول الورقة الواحدة أو فى جزء آخر منها . والعبرة بالنظر إلى الغاية من البيان الوارد فى الأصل أو فى الصورة ، مع ملاحظة أن لكل من الأصل والصورة وظيفة خاصة وأن الغاية من البيان أو الشكل قد تختلف بحسب ما إذا كان متعلقاً بالأصل أو متعلقاً بالصورة (١) .

(١) انظر : دكتور فتى والى - المراجع السابق - صفحة ٦٨٥ - ٦٨٦ به ٣٩٠

وهذا التقص أغلقت به محكمة التقص فى أحدث أحكامها - أنظر نقص مدنى جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨١ - الملحق رقم ١٧٤٣ سنة ٥٠ قضائية غير منشورة .

ولقد قسم الأستاذ الدكتور فتى والى هذه الآثار تقسيم ثلاثى منطلقى فى رساله ومن المفيد استعراضها كالآتى :

(أ) وجود عيب فى الأصل دون الصورة :

ليس للأصل من وظيفة سوى أن يهاد إلى المعلن لينبهره أن الإعلان قد تم . فلذا: وقع

.. .. .. .. ..

== في الأصل عيب فليس للمعلن التمسك به لأن السبب في هذا العيب ناشئ من فعله هو أو من فعل المخبر الذي يعمل بإسمه . ولكن هل للمعلن إليه التمسك بهذا العيب ؟ .. يجب التفرقة بين فرضين :

١ - أن يقدم المعلن إليه الصورة أمام القضاء : في هذه الحالة إذا كانت الصورة صحيحة فليس للمعلن إليه أن يتمسك بالعيب الوارد في الأصل أيًا كان هذا العيب ، فالبيانات التي يطلبها القانون في الأصل لم يطلبها القانون لتحقيق مصلحة المعلن إليه ، ويكتفى وورد هذه البيانات في الصورة لتحقيق الغاية التي يرمى إليها المشرع .

٢ - ألا يقدم المعلن إليه الصورة أمام القضاء : في هذه الحالة سيكون المعلن - أو قبل الكتاب - قد قدم الأصل ، ولما كان الفرض أن الصورة مطابقة للأصل ، فإن معنى هذا أن العيب الموجود في الأصل موجود في الصورة ويكون المعلن إليه التمسك بالعيب باعتباره عيباً موجوداً في الصورة .

( ب ) وجود عيب في الصورة دون الأصل :

إذا وجد عيب في الصورة فإن المعلن إليه أن يتمسك بالبطلان الناشئ عنه وفقاً للقاعدة العامة في أسباب البطلان ، بمعنى أن ينظر إلى تحقيق الغاية من البيان أو الشكل المريب . فلا يحكم بالبطلان إذا كانت الغاية من البيان قد تحققت . ولا حاجة لتبرير هذه القاعدة إلى القول بأن الصورة تعتبر أصلاً بالنسبة للمعلن إليه . وإنما يتمسك المعلن إليه بالبطلان باعتبار أن العمل الإجرائي ميب في جزء منه ... والقضاء ينظر إلى الغاية من الشكل الناقص وتحققها ، وهو نفس المعيار الذي سار عليه بالنسبة للبيانات في العمل الواحد أو في الورقة الواحدة . أما المعلن فليس له التمسك بأي عيب يشوب الصورة ، لأن العيب سببه فعله هو أو فعل من يعمل بإسمه .

( ج ) الخلاف بين الأصل والصورة :

تؤدي نظرية وسعة العمل إلى إيجاد حل لهذه المشكلة . فالقانون يشترط بيانات معينة متماثلة في كل من جزئي العمل الأصل والصورة . فإذا لم تكن البيانات متماثلة فإن معنى هذا وجود بيانات متعارضة في العمل الواحد .

ولمعرفة أثر الخلاف بين الأصل والصورة تفرق بين حالتين :

١ - إذا كان هذا الخلاف لا أثر له ، أي إذا لم يكن هناك أي عيب في العمل أيًا كان البيان الذي تأخذ به : في هذه الحالة لا أثر لخلاف على صحة العمل . فإذا كان تاريخ الاستئناف المذكور في الصورة غير التاريخ المذكور في الأصل ، فإن الاستئناف يعتبر صحيحاً رغم هذا إذا تبين أنه أيًا كان التاريخ الذي تأخذ به فإن الاستئناف يعتبر مرفوعاً في الميعاد .

٢ - إذا كان الخلاف يتنفي حياً : فهنا يجب السعي لمعرفة الحقيقة أي لمعرفة أين يوجد البيان الصحيح في الصورة أم في الأصل ؟ وبالتالي يمكن معرفة أين يوجد البيان المريب :

.. .. : : : : : : : : : : : : : : : :

---

= ( أ ) فإذا أمكن معرفة الحقيقة : فإن المخالفة تؤدي إلى الجدل أو لا تؤدي إليه  
حسب القواعد التي بينها بشأن تعيب الأصل دون الصورة أو تعيب الصورة  
دون الأصل .

( ب ) أما إذا لم يمكن معرفة الحقيقة : أي لم يمكن معرفة أين يوجد العيب فإن معنى هذا  
أن هناك تناقض في بيانات العمل لا يمكن رسمه . وهذا التناقض يؤدي بذاته إلى  
الجدل سواء كنا يصعد تناقض بين ما يسمى بالأصل وما يسمى بالصورة ،  
أم كان التناقض داخل الأصل أو داخل الصورة .



### المبحث الثالث

#### كيفية الإعلان الصحيح

---

##### تمهيد وتقسيم :

وإذا كنا قد بينا ماهية الإعلان الإجرائي وضوابطه ، فننطلق في هذا المقام أن نبين وعلى وجه مفصل ودقيق كيفية إجراء ذلك الإعلان ؛

ومن ثم نقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية :

مطلب أول : إعلان اللولة .

مطلب ثان : إعلان الأشخاص العامة .

مطلب ثالث : إعلان الشركات التجارية .

مطلب رابع : إعلان الشركات المدنية .

مطلب خامس : إعلان الشركات الأجنبية .

مطلب سادس : إعلان أفراد القوات المسلحة .

مطلب سابع : إعلان المسجونين وبغارة السفن .

مطلب ثامن : إعلان الأشخاص الذين لم موطن معلوم بالخارج

والذين ليس لهم موطن معلوم بالداخل .

الإعلان للنيابة العامة .

مطلب تاسع : الإعلان لجهة الإدارة وضوابطه .

## المطلب الأول

### إعلان الدولة :

#### القاعدة :

- نصت الفقرة الأولى من المادة ١٣ مرافعات على أن تسلم صورة الإعلان المتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقرم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالإقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

#### ١ - الإعلان بالموطن الأصلي للدولة :

ومؤدى نص المادتين ١٣ ، ١٩ مرافعات ، أن المشرع لم يجهل للدولة ومصالحها المختلفة سوى موطن أصلى واحد بالنسبة للإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، فأوجب تسليم صور إعلانها إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الإعلان باطلاً ، بالنظر لما يترتب على إعلانها من سريان مواعيد يجب إتخاذ إجراءات معينة فى غضونهما ، وإدارة قضايا الحكومة أقدر على القيام بها ، أما غيرها من الأوراق فتعلن للوزراء أو مديرى المصالح المختصة والمحافظين أو من يقوم مقامهم ، ولما كان نطاق تطبيق هذا النص يقتصر على إعلان إدارة قضايا الحكومة ببعض أوراق المرافعات التى بينها بيان حصر ، وكان نص المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة المنطبق على واقعة الدعوى يدل على أن المهمة الأصلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قانونياً بهدف المحافظة على أموال الدولة ورعاية مصالحها ، وإن الإشارة إلى تسليم صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون

والأحكام إنما استهدف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - ترديد القاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات بقصد جريان ما تعلق منها بجهة القضاء الإداري أو هيئة قضائية أخرى ، مما مفاده المغايرة بين نطاق الإنابة والوكالة بالخصومة المحول لإدارة قضايا الحكومة وبين إستلام صور إعلانات أوراق معينة .

وتأسيساً على ذلك فإن دعوة الخبير للخصوم أمامه وفق المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ إنما تدخل في نطاق الخصومة المرفوعة وتلور في فلكها بما مفاده أنها يستوى إعلان القولة ذاتها أو للنائب عنها ، وكان لا جدال في أن إدارة قضلية الحكومة تمثل الطاعنين - وزير الصحة - والمحافظة - في الخصومة المرفوعة وتثوب عنهم في الحضور والمرافعات عن صوابهم فإن إخطار الخبير لإدارة قضايا الحكومة توصلاً لدعوة الطاعنين بصفتهم لمخضور أمامه جائز ولا ينطوى على مخالفة للقانون . ولما كان ما تقدم وكان مفاد المادة ١٤٦ أنه ينبغي دعوة الخبير للخصوم أيًا كانت وسيلة باعتبارها إجراءً جوهرياً قصد به تمكين طرفي النزاع من المتول تبياناً لوجهة نظرهم فإذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلاً ، وكان البين من الإطلاع على صحيفة الاستئناف أن الطاعنين تمسكوا ببطلان عمل الخبير لعدم إخطارهم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بأنه لم يكن من الإطلاع على تقريره أنه وجه بالريد المسجل الدعوة للطاعنين على إدارة قضايا الحكومة ، وأرفق بالقرينة وتحتوي الكتب المسجلة ، فإن مفاد هذا الذي قرره الحكم أن تمت دعوة وجهت إلى الطاعنين وأنه يتحقق من حصولها (١) ..

## ٢ - وجوب الإعلان في هذا المواطن الخمي وإلا فلن يترتب أثره

وطالما أن نص المادة ١٣ مرافعات ( ١٤ ملغى ) يقضى بتسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى

---

(١) انظر : نقض ملف تجلة ١٨ يناير سنة ١٩٧٨ - مجموعة الكتب التي -

السنه ٢٩ ج ١ - الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٢٥٣ .

إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم ، فتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتد به ولا يترتب عليها أثره في مريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن إذ متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله (١) .

### ٣- تعدد مقر إدارة قضايا الحكومة وصحة الإعلان :

#### التفسير الواسع لإدارة القضايا :

والمقرر في قضاء محكمة النقض ، أن قسم قضايا الإصلاح الزراعى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من إدارة قضايا الحكومة وأنه خصص لمباشرة جميع الأعمال القضائية المتعلقة بوزارة الإصلاح الزراعى ، فإنه يصح إعلان الأحكام الخاصة بتلك الأعمال القضائية المتعلقة بوزارة الإصلاح الزراعى بتلك الوزارة في مقر هذا القسم إذ أن المادة ١٣ مرافعات وإن قضت على أنه فيما يتعلق بالدولة يجب تسليم صور صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص الملقى لكل منها ، إلا أن هذه المادة لم تستوجب أن تسلم تلك الصور لإدارة قضايا الحكومة في مقرها الرئيسى مما يصح معه تسليم صور الأحكام لهذه الإدارة في أى مقر تتخلده ولو تعددت هذه المقار (٢) .

### ٤- إدارة قضايا الحكومة وشركات القطاع العام :

اعتبر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام (٣) - أن شركان القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ

- 
- (١) نقض ملف جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٤٦١ - سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ٢٠٣ .
- (٢) انظر : نقض ملف جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى -  
السنة ١٧ ج ١ - الطعن رقم ٣١٩ سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ٣١٨ .
- (٣) المواد ٢٨ ، ٢٢ ، ٥٢ من ذلك القانون .

مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعتبارية بدءاً من شهر نظامها في السجل التجاري وتمثيل رئيس مجلس إدارتها أمام القضاء وفي صلتها بالغير ، ولما كانت الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام ، وكان مؤدى المادة ١٣/٢ مرافعات والمادة ٩ من قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن إدارة قضايا الحكومة ، وأن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تبأشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خروجا بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية فتمتصها الشخصية المستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسي وهو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستقل بميزانيات تعد على نمط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصيل وتتجمل بالخسارة ، فلنأ لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم المادة ١٣/٢ مرافعات ولا حكم المادة ٦ من قانون إدارة قضايا الحكومة ، ولما كان ما تقدم وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تجيز لمجالس إدارة الهيئة العامة والمؤسسات العامة والوحدة التابعة لها - إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، وكان الثابت من كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة أن مجلس إدارتها قد فوض إدارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه فإن نيابتها عن الشركة الطاعنة في إقامة هذا الطعن وتوقيع مستشار مساعد بها على صحيفته بوصفه نائباً عنها تتحقق به الشرط الذى تتطلبه المادة ٣٥٣ مرافعات ، بما نصت عليه من أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض (١) .

---

(١) انظر أحكام النقض المدنية الآتية : جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٦ ج ٢ - الطعن رقم ٣١١ سنة ٤٠ ق ٢ ، صفحة ٤١٧٤٢ نقض مدنى جلسة =

٥ - مدى تمثيل محامى الحكومة لها وصفته في ذلك ومدى التصحيح نجاحه :

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أن حضور محامى إدارة قضايا الحكومة بصفته نائباً في قضية عن إحدى الجهات لا يضى عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التى لم تختصم في الدعوى اختصاصاً صحيحاً إذ هو لا يمثل إلا من صرح يقبل تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة .

ولما كانت المادة ١١٧ مرافعات تنص على أن « المحضيم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ » وكانت المطعون ضدها حين رأت تعديل دعواها أمام محكمة أولى درجة باختصاص محافظ الجيزة بصفته قد اكتفت بإثبات طلباتها في محضر الجلسة في مواجهة محامى الحكومة الحاضر لها ممثلاً للطاعتين الثلاثة الأول وزير التربية والتعليم بصفتيه ومراقب التعليم - فوئ الالتزام باتباع الطريق الذى رسمته المادة ١١٧ من اتفاقات المشار إليها ، وكان من المقرر أن يشترط كفى ينتج الإجراء أثره أن يكون قد تم وفقاً للقانون الأمر الذى لم يتوافر لإجراء إدخال المحافظ في الدعوى بما يبنى عليه عدم صحة اختصاصه أمام محكمة أول درجة ، وكان محامى الحكومة الحاضر بالجلسة لم يكن حينئذ ممثلاً لمحافظ الجيزة بصفته حتى يتمكن القول بصحة توجيه الطلبات إليه وكان يتحتم توجيه الطلبات إلى المراد إدخاله توجيهاً صحيحاً ، فإن محافظ الجيزة بصفته لا يعد خصماً مدخلاً في الدعوى في هذه المرحلة من التقاضى (١) .

---

١٥ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ١ - الملن رقم ٦١ سنة ٤٤٢ ،  
صفحة ٤٥٥ ؛ نقض مدى جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٩ ج ١ -  
الملن رقم ٥٢ سنة ٤٤ ق ، صفحة ٤١٨ ؛ نقض مدى جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٨ -  
مجموعة المكتب الفنى - الملن رقم ٨٢٣ سنة ٤٧ ق ، صفحة ١٠٨٨ .  
(١) نقض مدى جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ٢ -  
الملن رقم ٨٠١ سنة ٤٣ ق ، صفحة ١٥٠٩ .

## المطلب الثاني

### إعلان الأشخاص العامة

#### المقابلة :

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ مرافعات على أن « ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانوناً أو لمن يقوم مقامه فيها عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مفروعا بالإقليم حسب الاختصاص المخل لكل منها » .

#### ١ - تسليم صورة الإعلان لرئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه :

ولقد نصت المادة ٣ من مواد إصدار قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - على أنه « استثناءً من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بها بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة » وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مرافعات على أنه : « إذا امتنع المراد لإعلانه أو من ينوب عنه من تسليم الصورة أو من التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة » - يدل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد لإعلائها - بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية السابق ببيانها - لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه ، فإذا امتنع من مخاطبه المحضر منهما في تسليم صورة الورقة أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام جاز للمحضر بعد إثبات ذلك في أصل الورقة وصورتها أن يسلم الصورة للنيابة العامة (١) .

(١) نقض مدني جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ -  
الطعن رقم ٩٢٢ سنة ٤٥ ق ، صفحة ١٧٨٥ .

## ٢- بطلان الصحيفة لعدم إعلان رئيس مجلس الإدارة ليس متعلق بالنظام العام

وفي ملن بالنقض لمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة - الشركة الشرقية للسحان - أن الحكم رفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أن إعلان رئيس مجلس الإدارة تم بمقر إدارة الشركة مخاطباً مع الموظف المختص وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات التي يميز للمحضر في حالة عدم وجود المراد إعلانه تسليم الصورة إلى من ينوب عنه دون التحقق من صفته ، وأن الطاعنة وقد حضرت بناء على هذا الإعلان قد تحققت الغاية من الإجراء ، في حين أن الشارح أوجب في المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .. استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات تسليم صحيفة الطعن لرئيس مجلس الإدارة ومقتضى هذا بطلان تلك الصحيفة إذا لم تسلّم لرئيس مجلس الإدارة بطلاً لا يزول بالحضور .

وقضت محكمة النقض<sup>(١)</sup> بأن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان البين من صحيفة الاستئناف أنها استوفت البيانات التي نصت عليها المادتان ٢٣٠ ، ٢٣ من قانون المرافعات ، وأنها أودعت قلم الكتاب في الميعاد المحدد في القانون ، وكان التمسك ببطلان إعلانها أمراً خارجاً عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعلم إعلانها إعلاناً صحيحاً بصحيفة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبداءها قلم الكتاب ، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## ٣- الإعلان إلى الإدارة القانونية للهيئة غير صحيح :

وإذا كان الثابت أن المطعون عليه بصفته قد وجه إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسياحة وقد تم إعلانه مخاطباً

---

(١) نقض ملن جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣٠ ح ٣ - الملن رقم ٢٢٥ سنة ٤٩ ق ، صفحة ١٨ - ١٩ .



مع البينة المختصة لغيابه ، وعند إعادة الإعلان وجه المطعون عليه إلى ذات العنوان وخطب المحضر رئيس مجلس الإدارة إلا أن الموظف المختص بمكتبه لم تمتنع عن الاستلام محتجاً بأن الإدارة القانونية هي بمدينة القنون بالهرم ، مما دعا المحضر إلى تسليم صورة الإعلان للنيابة العامة ، ولما كان الامتناع عن استلام صورة إعادة الإعلان يرجع إلى أنه لم يوجه إلى الإدارة القانونية بمدينة القنون بالهرم مع أن الممول عليه في هذا الخصوص هو بتسليم الإعلان في مركز إدارة المؤسسة لا في إدارتها القانونية ، وكانت الطاعة لم تقدم ما يفيد أن مركز إدارة المؤسسة يغير المركز الذي تم الإعلان فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إعلان صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها قد تم صحيحاً طبقاً لما توجبه المادة ١٣/٤ مرافعات فإن النهي يكون على غير أساس (١) .

#### الخلاصة :

بما تقدم يتضح التمييز بين نوعين من الإعلانات :

(أ) إعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام : فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى فروعها بالأقاليم ، وذلك حسب الاختصاص المحلي لكل منها . والعملة في هذا هو أن تبادر إدارة القضايا باتخاذ ما يلزم من إجراءات للدفاع عن مصلحة الشخص الاعتباري العام قبل أن يتقضى ميعاد لا يتسع معه الوقت إذا حدث الإعلان لمن يمثل الشخص الاعتباري في مقره (٢) . وقد جرى القضاء على عدم التشدد بالنسبة للاختصاص المحلي . فحكم بأن الإعلان الذي يدخل في الاختصاص المحلي لإحدى مأموريات قلم القضايا يمكن أن تسلم صورته سواء في هذه المأمورية أو في إدارة القضايا بالقاهرة (٣) وتسلم الصورة في إدارة القضايا لمن له صفة في تسلم الإعلانات

---

(١) نقض منى جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٦١ سنة ٤٢ ق ، صفحة ٤٥٥ .  
(٢) دكتور عصي والي ، المرجع السابق ، صفحة ٤٥١ ، بتد ٣٣٩ .  
(٣) نقض منى جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ج ١ -  
صفحة ٢٣ .

فيها . على أن من المقرر أن المحضر ليس مكلفاً بالتحقق من هذه الصفة (١) .  
فلذا حدث وسلمت صورة إعلان صحيفة دعوى أو طعن أو حكم على غير  
هذا الوجه ، بأن سلمت في مقر الشخص الاعتباري ، فإن الإعلان يكون  
باطلاً (٢) .

و يتسلم الصورة لإدارة القضايا ، يعتبر الإعلان قد تم صحيحاً . ولا حاجة  
بعد ذلك لقيام المحضر بإخطار الجهة المعلن إليها بأن الصورة قد سلمت  
لإدارة القضايا (٣) .

(ب) إعلان الأوراق الأخرى كإلدار أو محضر حجز : تسلم الصورة  
إلى من يمثل الشخص الاعتباري قانوناً . وقد حدد نص المادة ١/١٣ فيما يتعلق  
بالقولة بأنه الوزير أو مدير المصلحة المختصة أو المحافظ حسب الأحوال .  
ولأنه لا يتصور تكليف هؤلاء بمقابلة المحضرين لتسلم صور الإعلانات ،  
فإنه يجوز تسليم الصورة لمن يقوم مقامهم . وليس المقصود من يقوم مقامهم  
في سلطتهم بصفة عامة ، بل من يقوم مقامهم في استلام صور الإعلانات (٤)  
ولكن يجب القول مع هذا بضرورة تسليمها في مقر عمل الشخص الاعتباري  
المراد إعلانه .

و على من يتسلم صورة الإعلان - سواء في إدارة القضايا أو غيرها -  
أن يوقع على الأصل بالاستلام . فلذا امتنعت إدارة القضايا أو ممثل الشخص  
الاعتباري - أو من يقوم مقامه - عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على  
أصلها بالاستلام ، وجب على المحضر أن يثبت هذا الامتناع في الأصل والصورة  
ويسلم الصورة للنيابة العامة (م ١١/١٣ ملاحظات) ويعتبر الإعلان قد تم  
بهذا التسليم .

---

(١) نقض مدني جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ج ١ -  
صفحة ٣١٨ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ج ١ -  
صفحة ٢٠٢ .

(٣) نقض مدني جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ٢ -  
صفحة ١٥٥٤ .

(٤) استئناف أميوط جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ - المحاماة - السنة ١١ ص ٧٢٧  
بند ٣٧٤ .

### المطلب الثالث

#### إعلان الشركات التجارية

##### القاعدة :

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية يسلم في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه .

##### ١ - التسليم في مركز إدارة الشركة لأصيل ولبديل :

إن المشرع وإن كان قد نص في قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه ، إلا أنه أودف بعد ذلك بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من أنه « إذا امتنع من أعلنت له الورقة عن تسلم صورتها أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة » - فدل ذلك على جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة بهذه المادة إلى من ينوب عن أحد من الأشخاص الوارد ذكرهم فيها (١) .

##### ٢ - التسليم إلى من يقوم مقام أى من الأصلاء لا يقتضى توجيه الخطاب المسجل

وإذا ما تم الإعلان لأى من هؤلاء الأشخاص الوارد ذكرهم بالمادة ٣/١٣ سألقة الذكر أو لمن يقوم مقامهم في مركز إدارة الشركة ، كان الإعلان صحيحاً

(١) نقض ملف جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ ج ٢ -  
الطعن رقم ١٢٢ سنة ٢٤ ق ، صفحة ١٠٠٢ .

ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه المادة ٢/١١  
مرافعات ، لأن المادة ٣/١٣ لم تنص على ذلك واعتبرت تسليم الورقة إلى  
من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز الإدارة في الشركة  
تسليماً لذات المعلن إليه (١) .

ومنى كان الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى أن الشركة المدعى عليها  
اختصت في شخص المطعون عليه الأول باعتبار أنه مدير لها وقد وجه إليها  
الإعلان في مركز إدارتها وسلمت صورته لأحد موظفيها الذي لم ينكر أحد  
نيابته عن ممثل الشركة في إستلام صورة الأوراق المعلنه إليها ، فإن إعلان  
صحيفة افتتاح الدعوى على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك في أن الشركة المطعون  
عليها وهي شركة مساهمة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها  
هي المقصودة في الدعوى الميئنة بالخصومة الموجهة إليها المطالبة القضائية  
باعتبارها المدينة بالحق المدعى به ، ومن ثم يكون اختصاصها على هذا النحو  
صحيحاً وقاطعاً لمدة السقوط المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من القانون  
التجاري (٢) .

### ٣- الشخصية الاعتبارية للشركة وتوجيه الإعلان باسمها التجاري :

ولما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكان  
الإعلان موجهاً إليها بآبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون  
ممثلها ، فإن ذكر اسمها - التجاري - المميز لها عن غيرها في الإعلان ،  
يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - كافياً لصحته في هذا

---

(١) نقض ملف جلسة ٢٢ يريسه سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطن رقم ٨٩٥ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٥٢٠ .

(٢) نقض ملف جلسة ٢ يناير سنة ١٩٦٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٥ ج ١ -  
الطن رقم ٣١٠ سنة ٢٧ ق ، صفحة ١٣ ؛ نقض ملف جلسة ٢٣ ماير سنة ١٩٦٣ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤ ج ٢ - الطن رقم ٣٦٦ سنة ٢٧ ق ، صفحة ٧٣٦ .

الخصوص (١) . ومن ثم فلا يعتد بالخطأ الواقع بالإعلان بشأن ممثل الشركة (٢) ولا بطلان حتى إذا جاء الإعلان خالياً من اسم ذلك الممثل (٣) .

#### ٤ - توجيه الإعلان إلى الشركة بالإسم التجارى السابق صحيح :

ولقد جرى قضاء النقض على أنه إذا كان إعلان صحيفة الدعوى أو الاستئناف قد تضمن خطأ في اسم الشركة تمثل في توجيه الإعلان إليها بإسمها السابق قبل تعديله ، وليس من شأنه كما حوته الورقة المعلنة من بيانات التجهيل بالشركة واتصالها بالخصوص ، فليس من شأنه بطلان الإعلان ، كما أن الدفع ببطلان الصحيفة لهذا السبب لا يكون مرتكراً على سبب صحيح (٤) .

#### ٥ - إنعدام الصفة لممثل الشركة ليس متعلق بالنظام العام :

وبطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له - وعلى ما جرى به قضاء النقض - بالنظام العام وإذا كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة من اخصم في الدعوى ممثلاً لها - باعتبارها مديراً للشركة ولم يختصم رئيس مجلس الإدارة - فإنه لا يجوز لها إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض (٥) :

- 
- (١) نقض مدني جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٨ ج ٤ -  
الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٣٣ ق ، صفحة ١٨٢١ .
- (٢) نقض مدني بجلسته ١٤ أبريل سنة ١٩٦٦ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٧ ج ٢ -  
الطعن رقم ٣٧٠ سنة ٣١ ق ، صفحة ٨٦٢ نقض مدني جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ -  
مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٤ ج ١ - صفحة ١٣٦ نقض مدني جلسة ٢ يناير سنة ١٩٦٤ -  
مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٥ ج ١ - صفحة ١٣ .
- (٣) نقض مدني جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ .
- (٤) نقض مدني جلسة ٣ مارس سنة ١٩٧٣ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٤ ج ٢ -  
الطعن رقم ٣٧ سنة ٤٠ ق ، صفحة ٣٧٣ نقض مدني جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ -  
مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٨ ج ٤ ، الطعن رقم ١٠٢ سنة ٣٤ ق ، صفحة ١٦٨٨ .
- (٥) نقض مدني جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١ -  
الطعن رقم ٦٦٦ سنة ٤٥ ق ، صفحة ١٥٢ .

## المطلب الرابع

### إعلان الشركات المدنية

#### المادة :

وتنص الفقرة الرابعة من المادة ١٣ على أنه فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية يسلم بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقامه فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو موطنه .

.. ومفاد هذا النص أنه في حالة وجود مركز لإدارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة تسلم بصورة الإعلان في مركز الإدارة للنائب عنها حسبما هو منصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقام النائب عنها وذلك تيسيراً للإعلان. إذا لم يجد المحضر أحدًا من النائبين قانوناً وإنما وجد من يقوم مقامه (١) .

ولقد جرى المشرع على قاعدة واحدة للإعلان بالنسبة لإعلان الشركات المدنية والتجارية فقد ميز بين فرضين (٢) :

١ - أن يكون للشخص الاعتباري مركز إدارة - فنندخل يجب تسليم صورة الإعلان في هذا المركز . فإذا تعددت هذه المراكز فيمكن الإعلان في إحداها . وإذا كان للشركة فرع ، فيمكن التسليم - بالنسبة لما يمارسه هذا الفرع من عمل - في مقر هذا الفرع بشرط أن يكون التسليم لمن يمثل الشركة في مواجهة الغير أو لمن يقوم مقامه .

(١) انظر : نقض مدني جلة ٥ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١  
الطعن رقم ٦١ سنة ٤٢ ق ٤ ، صفحة ٤٥٥ .

(٢) دكتور قصي والي - المرجع السابق - صفحة ٤٥٣ بند ٣٣٩ .

٢- ألا يكون له مركز إدارة : وعندئذ تسلّم الصورة إلى من يصح تسليم الصورة إليه لشخصه أو في موطنه .

وعلى من له صفة في تسلّم صورة الإعلان أن يوقع على الأصل باستلام الصورة . فإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع عن تسلّم الصورة أو عن التوقيع على الأصل بالاستلام ، أثبت المحضر ذلك في أصل الورقة وصورتها ، وسلم الصورة للنيابة العامة . ويعتبر الإعلان قد تمّ بتسليم الصورة للنيابة ولو لم تسلمها للموجه إليه الإعلان . ونفس الأمر إذا لم يكن للشخص الاعتباري مركز إدارة وتوجه المحضر لتسليم الصورة إلى شخص المراد إعلانه أو في موطنه ، فلم يجد من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع من له صفة في موطنه عن الاستلام أو عن التوقيع على الأصل بالاستلام ، إذ يجب على المحضر أن يسلم الصورة للنيابة العامة وفقاً للمادة ١٣ فقرة الأخيرة وليس إلى جهة الإدارة وفقاً للمادة ١/١١ مرافعات .



## المطلب الخامس إعلان الشركات الأجنبية

### المساعدة :

ونصت الفقرة الخامسة من المادة ١٣ مرافعات على أنه « فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فروع أو وكيل في الجمهورية العربية المتحدة يسلم إلى هذا الفرع أو الوكيل » .

١ - تسليم صورة الإعلان إلى مدير الفرع وله صفة في تمثيل الشركة أمام القضاء وفي نبي على حكم لمخالفة القانون لأنه بني قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة على أن مدير فرع الشركة المطعون ضدها الذي يباشر الدعوى هو الممثل القانوني لها ، في حين أن هذه الصفة لا تثبت إلا لرئيس مجلس الإدارة وأن النص في الفقرة الخامسة من المادة ١٣ مرافعات على تسليم صورة الإعلان الموجه للشركة الأجنبية إلى مدير فرعها في مصر لا تخلع عليه صفة في تمثيل الشركة أمام القضاء .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التحقق من صفة رافع الدعوى هو تحصيل تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً ، وكان البين من ملونات الحكم الابتدائي الخال عليه من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من السجل التجاري للشركة ومن التوكيل الذي يحضر بموجبه وكيلها أن مصدره هو الممثل القانوني لها وكان هذا الاستخلاص سائفاً له أصله الثابت بالأوراق فلن النعي على الحكم يكون على غير أساس .

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨١ - الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق ،  
غير منشور .



## ٢ - صحة الإعلان بمقر الشركة الرئيسي بالخارج :

والنص في المادة ١٣/٥ مرافعات على تسليم صورة الإعلان بالنسبة للشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل بمصر إلى مدير ذلك الفرع أو هذا الوكيل ، لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي في الخارج ، وإنما قصد به مجرد التيسير عليه في إتمام الإعلان والتعجيل بإجرائه ، ومن ثم فإن انتهى الحكم إلى صحة إعلان الدعوى أو الاستئناف الموجه إلى مقر الشركة في الخارج لا يكون قد يخالف القانون (١) .

## ٣ - تحديد ماهية المقر للشركة الأجنبية :

والمقصود بمقر الشركة هو مركزها الرئيسي وأن الشركة الأجنبية التي تعد في حكم الشركة المصرية - من حيث الخضوع لضريبة الدمغة - هي يكون مركزها الرئيسي في مصر ولو كانت أعمالها تتناول بلاد أخرى ، أو الشركة التي يكون غرضها الوحيد أو الرئيسي إستثمار منشأة في مصر ولو كان مركزها في الخارج ، ولا يغير من هذا النظر النص في المادة ٥٣ مدني في فقرتها الرابعة أن « للشخص الاعتباري موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد مركز إدارته والشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية » ذلك أن هذا النص إجرائي يتعلق بموطن الشركات وبيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى التي ترفع عليها وهي ما يقابل المادة ٥٢ مرافعات الحالى ، ولو قصد المشرع في قانون الدمغة الإدارة المحلية للشركة الواردة في نص المادة ٥٣/٤ مدني ، لما كانت في حاجة إلى إيراد نص الفقرة الثانية من المادة الأولى سالفة البيان باعتبار أن الفقرة الأولى تشملها كما أن تقسيم المقر بالمكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية يتعارض مع ما جاء

---

( ١ ) نقض مدني جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكاتب الفني - السنة ٢١ ج ٣ -

في الفقرة الثانية ذاتها إذ لا يتصور أن يكون غرض الشركة الأجنبية الرئيسي هو استثمار منشأة في مصر وتكون إدارتها المحلية في الخارج (١) .

٤ - مكان مزاوله النشاط التجاري للشركة هو الموطن حتى ولو كان لها موطن بالخارج :

ولما كان النص في المادة ٤١ من القانون المدني على أن المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص في المادة ٢/٥ من ذلك القانون ، على أن الشركات التي يكون مركز إدارتها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي أي موطنها ، هو المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية ، والنص في المادة ٥/١٣ مرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر تنظم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل ، فقد دلت هذه التصور مجتمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي للشخص - طبعياً أو اعتبارياً - في الخارج ولكنه يباشر نشاطاً تجارياً أو حرفة في مصر ، اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطناً له في مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط (٢) .

وترتيباً على كل ما تقدم فالمادة ٤١ مدني سالفة البيان تميز اعتبار محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها موطناً للتاجر - شخص معنوي أو طبيعي - بجانب موطنه الأصلي التي أفصح عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن - تمتد بالأمر الواقع ، وتستجيب لحاجة المتعاملين ، ولا تعتبر بالإقامة الفعلية حتمية لازماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجاري

(١) نفس مدني جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطعن رقم ٤٠١ سنة ٤٥ ق ، صفحة ٨٧٤ .

(٢) نفس مدني جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ -  
الطعن رقم ٥٩١ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ٣٨٨ .

مستمرأ وله مظهره الواقعي الذى يدل عليه (١) .

٥ - وما الحكم إذا كانت الشركة بنكاً وعين عليه مفوض بدلاً من مديره :

والفرض هنا أننا أمام بنك هو فرع لبنك أجنبى ذو شكل الشركات المساهمة وله مدير تنفيذى ، وإزاء ممتلك ذلك الفرع بمصر أصدر البنك المركزى بمانه من سلطات فى قانون البنوك والائتمان - رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ - نص إلى حد شطب تسجيل ذلك الفرع إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة للدولة أو بمصالح المودعين أو المساهمين ، كما خوله حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارته مؤقتاً إلى حين تعيين مجلس إدارة جديد . فهل مفاد ذلك أن تمثيل الفرع أمام القضاء سيكون للمفوض ويكون هو الوحيد ذو الصلة فى الإعلان عنه وإليه ؟ ..

والواقع وكما ذهب القضاء (٢) إلى أنه وإن أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى قراره بتنحية المديرين التنفيذيين لفرع البنك المدعى بالقاهرة وتعيين مفوضاً بدلاً منهم فإنه لما كان المقرر قانوناً أن الشركات ذات الشخصية المعنوية يمثلها قانوناً رئيس مجلس إدارتها قبل الغير ولما كان الثابت للمحكمة

( ١ ) انظر بصفة خاصة أحكام التقض المالية الآتية :

- جلسة ١ أبريل سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ المجلد الأول -  
الطعن رقم ٣٩٥ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ٨٤٤ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٩ ج ١ - الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ١٣٦٠ ؛  
نقض مدنى جلسة ٤ يناير سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ع ١ - الطعن رقم ٣٥٨  
سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ٣٢ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفنى  
السنة ١٣ ع ٣ ، صفحة ١٢٢٠ ؛ نقض مدنى جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ - نفس المجموعة ،  
صفحة ١٠٣٣ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى -  
السنة ٢٨ ج ٢ - الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٨٨٢ .

( ٢ ) انظر حكم محكمة جنوب القاهرة جلسة ١٣ يولييه سنة ١٩٨٤ فى الدوى رقم ٤٧٩٢  
لسنة ١٩٨٤ مدنى كل المقامة من بنك جمال ترست بنك شركة مساهمة لبنانية ضد بنك فيصل  
الإسلامى المصرى - الدائرة ٧ تجارى .

أن البنك المدعى هو الممثل القانوني الذي أقام كافة دعاوى البنك المدعى  
بسمه قبل الغر ولا ينال من ذلك تنحية المديرين التنفيذيين لفرعه بالقاهرة  
وتعيين مفوض له وإن كان تعيينه إقتضته ظروف معينة ، إلا أنه لا يعنى  
تبعية الفرع الكائن داخل البلاد بمركزه الرئيسى بالخارج ومن ثم تظل للرئيسى  
مجلس الإدارة صفته فى تمثيل البنك بكافة فروع تمثيلاً قانونياً ويظل الفرع  
يتلقى تعليمات مركزه وتظل الهيمنة الرئيسية للمركز الرئيسى على فرعه .  
وبالتالى لا يجوز القول بانقطاع سير الخصومة بهذا التفسير الحاصل ، ولا يجوز  
الإعلان إلا إلى ذلك الممثل القانوني لهذا الفرع .



## المطلب السادس

### إعلان أفراد القوات المسلحة

#### المساعدة :

ونصت الفقرة السادسة من المادة ١٣ مرافعات ١ على أنه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ، فالإعلان يتم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، وقد أفادت هذه الفقرة بأن إعلان ضباط الجيش والجند النظاميين يكون باستلام الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بصورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثل المحضر تماماً ، ولما كان الطاعن لم يحضر أمام محكمة الاستئناف ، وأن صحيفة الاستئناف قد وجهت إليه باعتباره من رجال القوات المسلحة وسلم الإعلان لوكيل نيابة بورسعيد الجزئية بمقر النيابة بالمنصورة ، ولا يوجد ما يفيد تسليم الإعلان إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، فإن إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف يكون باطلاً (١).

#### ١ - العلم وعدمه بصفة القوات المسلحة وأثره :

وطبقاً لما تقدم فبالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينبغي أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، ويرتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان ، بشرط أن يكون الخصم على علم بصفته هذه وإلا صح إعلانهم طبقاً للقواعد العامة . لما كان ذلك وكان الطاعن الأول ضابط بالقوات المسلحة وأن عدم إعلانه بأوراق تكليفه بالحضور في الدعوى أمام محكمة أول درجة كشف للمطعون عليه عن صفته هذه فتنازل عن محاصمته أمامها ، مما يشير إلى علمه اليقيني بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة ،

(١) نقض ملف جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٢٥ سنة ٤١ ق ، صفحة ٥٢٩ .

ورغم ذلك فأدخله في الاستئناف متجافياً عن سلوك الطريق الواجب الاتباع في إعلانه وفق الفقرة السادسة من المادة ١٣ مرافعات آفة الإشارة ، فإن هذا الإعلان يقع باطلا ، ولا يسوغ القول بأن الطاعن الأول تقدم بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة ليتسنى لإبداء دفاعه وأن البطلان قد تصحح في معنى المادة ١١٤ مرافعات ، لأن الثابت أن الطاعن الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وأنه نوه في طلبه المقدم في فترة خبز الدعوى للحكم ببطلان إعلانه وأرفق به شهادة رسمية تثبت صفته كضابط بالجيش المصرى وأنه لا زال في الخدمة وبالتالي فإن تقديم الطلب لم يكن بناء على الإعلان الباطل ولا يسقط حقه في التمسك بالبطلان (١) .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن بشأن بطلان إعلانه بالاستئناف بوصفه ضابطاً بالقوات المسلحة ، ورد عليه بأسباب لا خطأ فيها قانوناً بقوله « أما القول بأنه نقيب احتياطي بالقوات المسلحة فهي صفة لم تذكر في أية ورقة من أوراق الدعوى ، فكان كل من المستأنفين يحمل هذه الصفة ، وهو لم يذكر صفته في دعواه المدنية التي رفعها .... » . لما كان ذلك فإن الحكم إذ اعتبر الإعلان صحيحاً لا يكون قد تجاوز السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا يعقب عليها من محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي (٢) .

## ٢- من هم أفراد القوات المسلحة ؟

وينطبق نص المادة ١٣/٦ مرافعات على أفراد القوات المسلحة ، سواء كانوا في خدمة دائمة أم مؤقتة . كما يسرى على « من في حكمهم » وهو ما يشير إلى الموظفين التابعين للمصالح العسكرية بوزارة الحربية سواء كانوا عسكريين

(١) نقض ملئ جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطن رقم ٨٦٧ سنة ٤٤ ق ٢ ، صفحة ٤٨٥ ؛ نقض ملئ جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ١٧ سنة ٤٣ ق ، صفحة ٦٩٧ م .  
(٢) نقض ملئ جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ -  
الطعن رقم ١٩ ، السنة ٣١ القضائية ، صفحة ٨٩٥ .

أم مدنيين .. على أنه يجب دائماً أن يكون المعلن إليه في الخدمة ، فإذا كان قد ترك الخدمة لأي سبب ، فلا ينطبق النص ، ويفترض النص علم طالب الإعلان بصفة المعلن إليه كفرد في القوات المسلحة ، فإذا كان يجهل بها ولم يكن في مقدوره العلم بها لإخفاء المعلن إليه هذه الصفة عنه ، فإن الإعلان يكون صحيحاً رغم عدم مراعاة هذا الحكم . وفي القانون المصري لا يصح الإعلان لأحد من أفراد القوات المسلحة إلى شخصه ، أو في موطنه ، فتسلم صورة الإعلان يجب أن يتم وفقاً للطريقة المحددة في المادة ٦/١٣ مرافعات (١) .

### ٣- إعلانهم في قانون المرافعات الملغى :

ومفاد نص المادة ٧/١٤ مرافعات أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماماً (٢) .

---

(١) دكتور نصي والى - المرجع السابق ، صفحة ٤٨٨ بته ٢٣٨ .

(٢) نقض مدني جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٣ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ -  
الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٨٥٠ .

( م ٢٤ - صحف الدعاوى )

## المطلب السابع

### إعلان المسجونين وبحارة السفن التجارية والعاملين فيها

#### المقاعدة :

نصت الفقرة السابعة من المادة ١٣ مرافعات على أن إعلان المسجونين يتم بتسليمه للأمور السجن . وهذا الحكم ضرورى لصعوبة إعلان المسجون لشخصه ، وعدم جدوى إعلانه في موطنه وهو غير موجود فيه ، وقد يصعب حل من فيه توصيل الصورة إليه . ويعتبر الإعلان قد تم بتسليم الأمور للصورة ولو لم يسلمها للمسجون (١) .

ونصت الفقرة الثامنة من المادة المذكورة على أنه فيما يتعلق ببחارة السفن التجارية أو العاملين فيها ، فيسلم الإعلان إلى الريان . ويسرى النص على العاملين في السفينة ، سواء كانوا من البحارة أم لا . وينطبق على السفن الراسية بالموانئ المصرية سواء كانت هذه السفن مصرية أم أجنبية . وعلة هذا النص هو عدم جدوى الإعلان في الوطن في غالب الأحيان ، والرغبة في عدم الإخلال بنوبات العمل في السفينة التي قد تتأثر بتسليم الصورة من المحضر مباشرة المطلوب إعلانه أثناء عمله بالسفينة ، فضلا عن ضمان وصول الإعلان للمطلوب إعلانه ولو كان قد غادر السفينة إلى الميناء . ووفقاً لهذا النص ، لا يصح الإعلان للعامل بالسفينة التجارية بغير هذه الطريقة ، ولو حدث الإعلان لشخصه . ويعتبر الإعلان قد تم بتسليم الصورة لربان السفينة ولو لم يسلمها للمطلوب إعلانه (٢) .

(١) دكتور تقي والى - المرجع السابق - صفحة ٤٤٩ بند ٢٢٨ .

(٢) دكتور تقي والى - المرجع السابق - صفحة ٤٥٠ بند ٢٣٠ ؛ دكتور وجدى راغب المرجع السابق - صفحة ٦٩ ؛ مكس ذلك دكتور ابراهيم نجيب سمى ، صفحة ٧٢٥ بند ٢٩٣ .



### المطلب الثامن

إعلان الأشخاص الذين لم موطن معلوم بالخارج  
إعلان الأشخاص الذين ليس لم موطن معلوم بالداخل  
الإعلان للنيابة العامة

#### المادة :

ونصت الفقرة التاسعة على أن « ما يتعلق بالأشخاص الذين لم موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، ويجوز أيضاً في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه كي تتولى توصيلها إليه » .

ونصت الفقرة العاشرة على أنه « إذا كان موطن المعلن لإليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في الجمهورية أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة .

وفي جميع الحالات إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع المراد إعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة ، أثبت المحضر ذلك في حينه في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة العامة » (١) .

١ - متى ينتج الإعلان أنه ؟ هل من تاريخ التسليم للنيابة أم للمعلن إليه ؟  
من المقرر قانوناً أن الإعلان بصحيفة افتتاح الدعوى أو بالاستئناف للمعلن إليه المقيم خارج البلاد في موطن معلوم ، ينتج أثره من تاريخ تسليم

صورته إلى النيابة العامة لا من تاريخ تسلمه هو له ، ومن ثم فإن إيداع المدعى أو الطاعن لأصل تلك الصبورة المسلمة للنيابة يقوم مقام إيداع أصل ورقة إعلان الطعن إلى المظنون ضده ، ويحقق الغرض الذى ابتغاه الشارع من وجوب إيداع أصل الإعلان .

#### ٢- شرط الإعلان للنيابة العامة :

ويتعين - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تشتمل ورقة الإعلان في مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للمعلن إليه في مصر أو في الخارج ، حتى تستطيع النيابة العامة الاهتداء إليه وتسليمه الصبورة ، ولتراقب مدى ما استفد من جهده في سبيل التحرر عن موطنه ، وذلك بغير تفرقة بين الأشخاص المقيمين في مصر وأولئك الذين غادروها للخارج (١)

#### ٣- الإعلان للنيابة العامة يمثل استثناء :

ولئن كان صحيحاً - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من إعلانها للشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته ، إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدالة على أن كل باحث مجده نزيه حسن النية لتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ، بحيث لا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان لبسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، إلا أن تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدها وتستقل بمحكمة الموضوع بتقديره (٢) .

ومفاد هذا أن يثبت المعلن إنه رغم ما قام به من البحث لم يهتدى إلى

(١) نقض مدني جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ع ٢ -

الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٣٦ ق ، صفحة ٨٤٨ : نقض مدني جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ع ١ - الطعن رقم ٥٢٦ سنة ٢٥ قضائية ، صفحة ٢٦٢ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ع ٢ -

الطعن رقم ٢٩ ، ٣١ سنة ٣٨ ق ، صفحة ٨٩٥ .

معرفة محل إقامة المراد إعلانه (١) . وإذا اتضح أن الأوراق خالية مما يدل على أن المعلن لم يبذل أى سبيل فى التحرى عن موطن المعلن إليه قبل تسليم صورة إعادة الإعلان للنيابة رغم الإشارة فيه إلى الموطن ، فإن إعادة الإعلان بالاستئناس فى النيابة يكون قد وقع باطلا (٢) .

#### ٤- استنفاد إجراءات التحرى :

لما كان إعلان الأوراق القضائية يستلزم إتمام الإجراءات التى رسمها القانون لهذا الغرض حتى نهايتها ، فإذا ما تبين أن موطن المراد إعلانه غير معلوم وجب تسليم صورة الورقة إلى النيابة ولا يكفى ما يثبته المحضر بالورقة من أنه لم يستدل على المطلوب إعلانه أو على الطاعن المرجح إليه الإعلان فيه ، إذ أن إثبات هذا البيان لا ينتج آثار الإعلان القانونية إذا لم توجه هذه الورقة بعده إلى النيابة لإعلانها بعد استنفاد إجراءات التحرى عن محل إقامة المراد إعلانه وتعلن الوقوف عليه (٣) .

#### ٥- بطلان الإعلان لعدم كفاية التحريات :

والإعلان للنيابة هنا بدلا من الإعلان لشخص المراد إعلانه أو فى موطنه وإن كان بلا يجوز الإلتجاء إليه إلا قبل قيام الطالب بالتحريات الكافية والدقيقة

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٩ ج ٣ - الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٢٤ ق ، صفحة ١٤٧٠ .

(٢) نقض مدنى جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ ج ٣ - الطعن رقم ٣٩٢ سنة ٣٨ ق ، صفحة ١١٩٥ .

(٣) نقض مدنى جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ ج ٣ - الطعن رقم ٤٨١ سنة ٣٠ ق ، صفحة ٩٩٧ .

وإذا كان الطاعنين حاولوا إعلان المعلن عليهم فى موطنهم المين فى الحكم المطعون فيه ، فلم يحكم المحضر فى ذلك الموطن ، ولا يعرف موطنهم الجديد ، فأعلنهم الطاعنان فى مواجهة النيابة ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يستدل على أن الطاعنين لو بدلا جهداً آخر فى التحرى لاهتدوا لموطن المعلن عليهم المذكورين ، فإن الإعلان الذى تم فى مواجهة النيابة فى الظروف سالفة الذكر يكون صحيحاً .

( نقض مدنى جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢ ج ٢ - الطعن رقم ٣٩٢ سنة ٣٦ ق ، صفحة ٦١٥ ) .

عن محل إقامة المعلن إليه ، وإلا ترتب على ذلك بطلان الإعلان ، ولكن هذا البطلان للإعلان لعدم كفاية التحريات لا يجوز التمسك به إلا لمن شرع هذا البطلان لمصلحته ، وقدم ما يدل على أن المعلن لو بدل جهداً آخر في التحرى لامتد إلى موطنه فيما بقي من الميعاد المحدد للإعلان ، وبالتالي لا يجوز لمن صح إعلانه أن يتحدى ببطلان إعلان غيره للصحيفة أو للطعن (١) .

#### ٦ - كفاية التحريات :

وتقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة هو في مسائل الواقع التي يجب طرحه على محكمة الموضوع ، وإذ كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على تمسكه أمام محكمة الاستئناف بعدم كفاية التحريات التي سبقت إعلانه بصحيفة الدعوى للنيابة وإنما اقتصر على القول بتعمد المطعون ضده عدم إعلانه في موطنه الصحيح ، فإنه لا يقبل منه التحدى بعدم كفاية تلك التحريات لأول مرة أمام محكمة النقض (٢) .

وبناء على ما تقدم فحي كان المدعى قد وجه إعلان الصحيفة المدعى عليهم في محال إقامتهم المعروفة له ، وأثبت المحضر بورقة الإعلان أن رجل الإدارة المرافق له أفاد بأن المدعى عليهم لا يقيمون بهذه المحال ولا يعرف لهم محل إقامة وذلك بعد التحرى فقد قام المدعى بإعلانهم في مواجهة النيابة فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً منتجاً لكل آثاره (٣) .

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ج ١ -  
الطعن رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق ، صفحة ٣٦٨ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ -  
الطعن رقم ٥٨٧ سنة ٤٥ قسالية ، صفحة ١٦٢٢ .

(٣) نقض مدني جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ج ١ -  
الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٣ ق ، صفحة ١٨٥ .

وكفاية التحريات أو عدم كفايتها السابقة على الإعلان في مواجهة النيابة  
أمر يرجع إلى ظروف وملابسات كل واقعة على حدة ، ومتى رأت المحكمة  
في حدود سلطتها التقديرية كفاية أو عدم كفاية تلك التحريات التي قام بها  
الطالب للتحقق من محل إقامة المعلن إليه ، وأن الخطوات السابقة على الإعلان  
صحيفة فلا معقب عليها (١) .

---

( ١ ) نقض ملغى جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ ع ٢ -  
المعلن رقم ٢٦ سنة ٣٦ في ، صفحة ٧٤٨ .

## المطلب التاسع

### الإعلان لجهة الإدارة وضوابطه

#### منهج المشرع :

نص المشرع في المادة ١١ مرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر من يصبح تسليم الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال(١) .

وعلى المحضر - خلال أربع وعشرين ساعة - أن يوجه إلى المعلن لآليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة(٢) .

ومجب على المحضر أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته . ويعتبر الإعلان منتجاً لأثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً

#### ١ - إثبات الخطوات السابقة على تسليم الصورة :

وتوجب المادة سالفة الذكر - ١٢ مرافعات ملغى - على المحضر الذي يسلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة أن يثبت في ورقة الإعلان جميع الخطوات التي تكون قد سبقت تسليم الصورة من انتقال إلى موطن المطلوب لإعلانه ، وبيان وقت الانتقال ، وإثبات أنه لم يجد بهذا الموطن أحداً أو وجده مغلقاً ، كما توجب عليه أن يقوم خلال أربع وعشرين ساعة بإخطار المعلن إليه بكتاب موصى عليه ، بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة .

( ١ ) الفقرة الأولى من المادة ١١ مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

( ٢ ) الفقرة الثانية من المادة ١١ مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ .

وإذ كان الحكم قد أقام قضائه على أن الثابت من محضر الإعلان ، إثبات انتقال المحضر إلى مسكن المراد إعلانه ووجده مغلقاً فتوجه إلى قسم الشرطة وأعلنه في مواجهة مأمور القسم وأثبت على ذات الإعلان الإخطار المسجل مع ذكر رقمه ، فإن المحضر يكون قد نزل على حكم القانون . ولا يغير من ذلك عدم إثبات المحضر تاريخ إرسال الخطاب المسجل . ولا عدم توقيع المحضر أسفل عبارة الإخطار ، إذ أن في ورودها في نهاية المحضر ما يفيد أن هذه الإجراءات تمت كلها في تاريخ تحرير المحضر .. كما قرر في موضع آخر أن عبارة الإخطار قد حررت على نحو يبدو فيه ملحقه بعبارة ذلك المحضر وينسحب عليها تاريخه . وكان هذا الذي قرره الحكم يتفق مع الثابت في محضر الإعلان وهو سائق ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ، وأنه إذا ما انتهى إلى رفض الدفع ببطال الإعلان يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح (١) .

## ٢ - تسجيل تلك الخطوات بعد ضمانة لوصول ورقة الإعلان للمعلن إليه :

ولقد حرص المشرع على أن يذلل المادة ١١ مرافعات بأنه يجب على المحضر « أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته » وهو ما يفيد أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت تفصيلاً الخطوات التي يتخذها في إتمام إجراءات الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه ، وحتى يكون في هذا التفصيل رقابة على المحضر فيما يباشره من إجراءات يترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - أن المحضر اكتفى بتحرير عبارة « أخطر في ... سركي عام » وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار غيره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة ، كما لا تفيد عبارة « سركي عام » أن الإخطار تم بطريق الكتاب الموصى عليه ، وكان

(١) نقض مدني جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكثب ألفي - السنة ٢٦ ح ١ -

الحكم قد رتب على هذا النقص بطلان الإعلان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا وجه للقول بأن كان على المحكمة أن تطلع على السركى العام بقلم المحضرين حتى تبين منه أن الإخطار أرسل إلى المعلن إليه بطريق الكتاب الموصى عليه ، ذلك أنه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء النقض — تكللة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها (١)

ويرتب على إغفال بيان الخطوات التي سبقت تسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة البطلان ، ولكن هذا البطلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها أو تستند في ذلك إلى وجه لم يتمسك به الخصم . وإذا قضت به المحكمة على غير الوجه المتقدم فإنها تكون قد خالفت القانون (٢)

### ٣ — المناط في تسليم صورة الإعلان إلى أى من رجال الإدارة ودون ما ترتيب

و إذا ما انتقل المحضر إلى موطن المعلن إليه لإعلانه بصورة صحفية افتتاح للدعوى أو صحيفة الاستئناف فوجد مسكنه مغلقاً فأثبت ذلك بالأصل والصورة وتوجه في ذات اليوم إلى قسم الشرطة الكائن بدائرته موطن المعلن إليه وسلم مندوب الإدارة بالقسم صورة من الصحيفة ووقع على أصل تلك الصحيفة بالإستلام ثم قام المحضر بإخطار المعلن إليه بذلك في اليوم التالي

---

(١) نقض مدني جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٧١ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٢ ج ٢ —  
الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٤٨٢ .

(٢) نقض مدني جلسة ٩ مايو سنة ١٩٧٨ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٩ ج ١ —  
الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ١١٩٧ .

وإدعاء المعلن ضده بأن الإخطار يتسلم صورة إعلان صحيفة الاستئناف لجهة الإدارة —  
باطل لعدم اشتغال الكتاب المسجل على موطنه ، وأنه لم يتسلمه ، وأنه ما أثاره بمذكرته المقدمة  
رداً على أسباب الطعن وتأييد بالشهادتين الصادرتين من هيئة البريد وقلم مجسرى المحكمة والمقدمتين  
لهذه النقض ، مردود بأن بطلان إجراءات الإعلان لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمعلن  
ضده أن يتحدى بهذا الدفوع الذي يخالفه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض مدني جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٣٠ ج ٣ —  
الطعن رقم ٥٠٤ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٦٩ . )



موجب كتاب مسجل وأثبت في أصل الصحيفة حصول هذا الإخطار ،  
فإن الإعلان يكون قد استوفى الإجراءات والبيانات التي تتطلبها المادة ١١  
مرافعات ، ولا يتال من صحة تسليم الصورة إلى مأمور القسم شخصياً ،  
ذلك أنه وإن كانت المادة المشار إليها قد عدلت رجال الإدارة الذين تسلم  
إليهم الأوراق المطلوب إعلانها إلا أن عبارة نصها لا تدل على أن تسلم تلك  
الأوراق إلى أيهم دون الآخرين ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه أحدهم  
الآخرين ، كما لا ينال من صحة الإعلان كذلك عدم ذكر إسم مستلم الصورة  
لأن المشرع قد اعتد في صحة الإعلان بتسليم الصورة لجهة الإدارة ودون نظر  
إلى إسم مستلمها ، ذلك أن ما كانت تنص عليه المادة ٢/١١ مرافعات -  
قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ - من وجوب إخطار المعلن إليه  
في كتاب مسجل عن سلمت إليه الصورة ، قصد به مواجهة الحالات الأخرى  
التي كان يتطلب القانون فيها الإخطار - إذا تم تسليم الورقة إلى غير شخص  
المعلن إليه ، وآية ذلك أنه لما عدل المشرع عن ذلك ، ورأى قصر الإخطار  
على حالة تسليم الورقة إلى جهة الإدارة ، اضطر إلى تعديل الفقرة الثانية  
من المادة ١١ سالفه الذكر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ونص على أن  
يكون إخطار المعلن إليه بإخباره أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة دون  
إعتداد بإسم من سلمت إليه (١) .

#### ٤ - متى ينتج الإعلان أثره :

ترتيباً على نص المادة ٣/١١ مرافعات يعتبر الإعلان منتجاً لأثاره من  
وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً من رجال الإدارة ، وفي ذات  
تاريخ التسليم ولا عبرة هنا بتاريخ قيد الإعلان بدفاتر القسم ، كما أنه لا عبرة  
أيضاً بتاريخ تسليم المعلن إليه من جهة الإدارة . فلو أن التسليم لجهة الإدارة  
تم يوم ١٦ يناير سنة ١٩٨٥ ثم قيد الإعلان بدفاتر القسم يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥

(١) انظر نقض مدني جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكب الفني - السنة ٢٩

ج ١ - الطعن رقم ٤٩٦ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٨١٦ (١) .

ثم تسلم للمعلن إليه بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٥ - فإن الإعلان يرتب آثاره منذ تاريخ ١٦ يناير ١٩٨٥ فقط وبحسب ميعاد الاستئناف من ذلك التاريخ لا من أى تاريخ بعده وإلا سقط حقه فى الاستئناف لرقعه بعد الميعاد (١) .

٥ - إمتناع المخاطب عن ذكر اسمه يحيز الإعلان لجهة الإدارة :

من المقرر فى قضاء النقض أن امتناع من يوجد من الأشخاص فى موطن المطلوب إعلانه عن ذكر اسمه أو صفته التى تميز له تسلم الصورة ، هو بمثابة عدم وجود من يصح قانوناً تسليم الورقة إليه ، فإنه إذا امتنع المخاطب معه عن ذكر اسمه ، فلا يطل الإعلان إغفال المحضر إثبات صفة هذا الشخص ، إذ لا جدوى من إثبات الصفة ما دام أنه لا يمكن التثبت منها متى كان الإرم غير معلوم ولا يكون المحضر فى هذه الحالة إلا أن يسلم الورقة إلى جهة الإدارة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان إعلان المظعون عليه بالصورة التنفيذية للحكم المنفذ به استناداً إلى غلو الإعلان من ذكر صفة المخاطب معها رغم أنها امتنعت عن ذكر اسمها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٢) .

---

(١) نقض مدعى جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ١ -  
الطعن رقم ٩٨٢ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٩٩٠ .

(٢) نقض مدعى جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ج ٢ -  
الطعن رقم ٩٤٣ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٥٠١ .

## الفصل الثاني

الجزاء على عدم إعلان الصحيفة قانوناً

- تمهيد وتقسيم :-

وعندما استلزم المشرع الإجراءي وجوب وحتمية الإعلان لم يترك ذلك الأمر لإرادات الخصوم وإنما تولى هو ذلك ورسم له كيفية معينة بحيث إذا لم يحترم الخصوم ذلك النهج رتب المشرع جزاء على عدم الإعلان بالوجه الصحيح له ، وتدرج المشرع بالجزاء من بطلان للصحيفة إلى اعتبار هذه للصحيفة كأن لم تكن :

وهكذا تقسم هذا الفصل في مبحثين هاتين هما :

مبحث أول : بطلان الصحيفة .

مبحث ثان : اعتبار الصحيفة كأن لم تكن .



## المبحث الأول

### بطلان الصحيفة

١ - بطلان الصحيفة مزيل لخصومة ومعلم لها :

ولما كان يترتب على عدم إعلان صحيفة الدعوى عدم انعقاد الخصومة ، فإن مؤدى قضاء محكمة الاستئناف ببطلان تلك الصحيفة والحكم المستأنف المبني عليها ألا يبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم فلا يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تمنح بعد ذلك في نظر الموضوع بل يكون عليها أن تقضى عند حد القضاء بالبطلان ، فإن هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فإن قضاءها يكون وارداً على غير خصومة .

ولا وجه للتحدى بأنه وقد استنفدت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى في موضوعها ، فإنه يتعين على محكمة الاستئناف إزاء ذلك - وقد قضت ببطلان الحكم المستأنف - أن تعرض للموضوع وتفصل فيه ، إذ يشترط لذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ألا يكون الحكم المستأنف قد شابه عيب امتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى ، ففي كانت هذه الصحيفة باطلة لعدم إعلانها فإن الخصومة لا تنعقد بها ، ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية . ولا وجه للقول بأن المستأنف عايه قد حفر أمام محكمة الاستئناف وترافع في موضوع الدعوى وادعى بتزوير الشيك محل النزاع ، فإنه يكون قد نزل ضمناً عن التمسك ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى وعن الحكم الصادر لصالحه ببطلان الحكم الابتدائي ، وهو فيما يقول المطعون ضده ببطلان نسي تقرر لمصلحة الطاعن ، إذ أنه علاوة على أن دفاع الطاعن كان يقوم أصلاً أمام محكمة الاستئناف على التمسك ببطلان إعلانه بالدعوى ، فإن من المقرر أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام

القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها كما لا يجوز لخصوم أنفسهم الاتفاق على خلافها ولا لصاحب الشأن التنازل عنها (١) .

أما إذا استندت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب شابه لا يمتد لصحيفة إفتتاح الدعوى التي انعدمت بها الخصومة صحيحة ، فإنه يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقف عند حد تقرير هذا الطلان والقضاء به بل يجب عليها أن تضحى في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد يراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب الاتباع . فإذا اقتضت منازعة المدين الصادر ضده أمر الأداء على أن الدين غير مكتمل الشروط الواجب توافرها لاستصدار أمر بالأداء ولم تناول ذات إجراءات طلب الأمر ، فإن محكمة الاستئناف إذا مضت في نظر موضوع الدعوى بعد التقرير بطلان أمر الأداء وبطلان الحكم المستأنف الصادر في التظلم المرفوع من المدين بتأييد أمر الأداء لا تكون قد خالفت القانون (٢) .

(١) نقض مدني جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ٢ -  
الطن رقم ١١٥ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٧٤٩ .

(٢) نقض مدني جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -  
الطن رقم ٨٨١ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٦٢٧ ؛ نقض مدني جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ج ٣ - الطن رقم ٥١٥ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ١٠٠٣ ؛  
نقض مدني جلسة ٧ يوليو سنة ١٩٦٤ - المجموعة المتقدمة - الطن رقم ٥٢٧ سنة ٢٩ قضائية ،  
صفحة ٩٦٣ ؛ نقض مدني جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٣ ج ٣ -  
الطن رقم ٥٣٧ سنة ٢٩ قضائية ، صفحة ١٠١٢ .

وإذا كان الحكم المعلوم فيه قد أقام قضاءه بطلان الحكم الابتدائي لإغفال المحضر الذي باشر إعلان صحيفة افتتاح الدعوى إثبات أنه لم يجد الطاعن في موطنه وقت الإعلان وهو أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان ثم رتب الحكم على ذلك بطلان ما تلا الإعلان من إجراءات ومنها الحكم المستأنف وإذا أترسل الحكم في نظر الموضوع والفصل فيه بمقولة أن العيب في الإعلان لا يصل بالخصومة إلى حد الاندماج في حين أنه يترتب على بطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى زوال الخصومة التي بدأت ملقة على شرط الإعلان الصحيح ، ما كان يقتضي من الحكم المعلوم فيه الوقوف عند حد تقرير البطلان للحكم المستأنف حتى لا يجرم الطاعن - وهو من تقرر البطلان لعدم صحة إعلانه - من نظر الدعوى على درجتين باعتبار أن محكمة =

## ٢ - معيار البطلان :

ولقد نصت المادة ٢٠ مرافعات على أن « يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتمحق بسببه الغاية من الإجراء . ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية منه » .

والمادة ٢٠ مرافعات هذه - وطبقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية له - تتناول تنظيم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التي تصيب الإجراءات ، وقد رأى المشرع في القانون الجديد التفرقة بين البطلان الذي يقرره القانون بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه ، فإذا نص القانون على وجوب وتباعد شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم إحترامه فإن الإجراء يكون باطلا وليس على من تقرر الشكل لمصلحة من الخصوم إلا أن يثبت تحقق العيب ويمسك بالبطلان . على أن القانون الجديد قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة ، فالقانون عندما يتطلب شكلاً معيناً أو بياناً معيناً إنما يرمي إلى تحقيق غاية محققها توافر هذا الشكل أو البيان . وإذا ثبت تحقيق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان فإن من التمسك بالشكليات اقتضاء بالبطلان . ويقع على عاتق من يحصل التمسك ضده بالبطلان عبء إثبات أن الشكل أو البيان رغم تخلفه قد حقق الغاية منه ، فإن أثبت هذا فلا يحكم بالبطلان . وبهذا عدل القانون الجديد عما يفهم من القانون السابق من أن البطلان المنصوص عليه إجباري يجب على القاضي الحكم به دائماً وهو عدول يتجه به المشرع إلى مسaire التشريعات الحديثة التي بدأها المشرع في فرنسا بقانون ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ واشترط فيها تحقق ضرر بالخصم للحكم بالبطلان رغم النص عليه صراحة وأيده المشرع

---

أول درجة استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينما الخصومة أمامها لم تنتقد وزالت  
فؤه يكون قد خالف القانون .

( نفس ملف جلسة ٣٠ مايو سنة ١٠٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطن رقم ١٩ سنة ٤٣ قضاية ، صفحة ١٣١٣ ) .

الإيطالى سنة ١٩٤٠ بصورة أعم بنص المادة ١٥٦ من مجموعة المرافعات الإيطالية على ألا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا حقق الإجراء الغاية منه وهذا الاتجاه الحديث فى التشريعات أيدته أحكام القضاء المصرى وبعض الفقه فى مصر ، وهو إتجاه يتسق فى مصر مع الأخذ بمبدأ نسبية الحقوق الذى يعنى أن الحق ليس غاية فى ذاته إنما هو وسيلة لتحقيق غاية معينة (١) ،

ولهذا فإنه إذا نص القانون على البطلان وتحقق عيب فى الإجراء فنشأ عنه حق لشخص فى التمسك بالبطلان فإن هذا الحق إنما يقصد بإعطائه لصاحبه ضمان تحقيق الغاية من القاعدة المخالفة فإذا تمسك صاحب الحق بالبطلان ، رغم تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب ، فإنه يعتبر استمعالاً غير مشروع للحق ، لأنه لا يتمسك به بقصد تحقيق الغاية التى أعطى الحق من أجلها ، إذ الغاية قد تحققت . وربط شكل الإجراء بالغاية منه يؤدى إلى جعل الشكل أداة نافعة فى الخصومة وليس مجرد قالب ، كالتشكيلات التى كان يعرفها القانون الرومانى فى عهد دعاوى القانون ، وإذا كان الاتجاه الذى غلبه القانون الجديد يؤدى إلى إعطاء سلطة كبيرة للقاضى فإن هذه السلطة يقيد بها أن تحديد الغاية من الشكل مسألة قانون وليست مسألة واقع .

### ٣- ارتباط البطلان بالقانون وليس بالواقع الغير صحيح :

والعبرة ببطلان الإعلان أو بصحته هى بمدى موافقته أو مخالفته للقانون

( ١ ) ولقد أورد المشرع فى قانون المرافعات الملئى سكاماً عاماً بالبطلان الذى يلحق الإجراءات ضمن المادة ٢٥ منه نص على أن يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه موجب جوهرى ترتب عليه ضرر للنص ، وهذا النص - وعلى ما جاء بالذاكرة الإيضاحية - يجعل الحكم بالبطلان واجباً : ( أولاً ) فى الأحوال التى ينص فيها القانون على البطلان بالنقطة أو بمباراة ناعية أو نافية تقتضيه اعتباراً بأن المشرع قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر عليه فى الغالب . ( ثانياً ) عند عدم النص إذا كان العيب الذى شاب الإجراء عيباً جوهرياً يطرأ أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان .

( نقض مدنى جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ج ١ - الملحق رقم ٢٢٥ سنة ٣١ قضائية ، صفحة ١٣٤ ) .

( م ٢٥ - صحف الدعاوى )

وليس بالواقع الغير مطابق للقانون ، فإذا كان الحكم قد اعتبر أن مكتب المعلن إليه بمثابة موطن أصلي آخر له ، لما تبينه من أن المعلن إليه قد وجه دعواه إلى المعلن من ذلك المكتب ، وقضى الحكم بقبول الدفع ببطلان الصحيفة العلنة ، لأن المحضر أعلن المعلن إليه في مكتبه المشار إليه لمخاطبته . لأنسة بالمكتب دون أن يثبت غياب المعلن إليه وقت الإعلان . إذ كان يتعين عند إجراء الإعلان في هذا الموطن الأصلي إتباع ما تقضى به المادة ١٠ مرافعات - م ١٢ ملغى - والتي تقضى بوجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب لإعلانه عن موطنه الأصلي في حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة ، وبيان ذلك في محضر الإعلان وصورته بحيث إذا أغفل المحضر لإثبات هذا البيان ترتب على ذلك بطلان الإعلان ، ولا محل للاعتصام بأن المعلن إليه قد أناط بالأنسة المخاطب معها مهمة استلام الإعلانات القضائية التي توجه إليه في مكتبه ، وأنه لا ضرورة لإثبات غيابه عن هذا المكان وقت الإعلان (١) . فهذا واقع غير مطابق للقانون لا يعتد به في ترتيب أى أثر إجرأى .

#### ٤ - بطلان الإعلان إذ وجه بطريقة تنطوى على غش :

والإعلان يبطل متى ثبت أن المعلن قد وجهه بطريقة تنطوى على الغش رغم استيفائه ظاهرياً لأوامر القانون حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه ، تأسيساً على أن كل عمل أساسه سوء النية بقصد الإضرار بالغير لا يكسب حقاً ما ويجب نقضه كما لا يستفيد منه صاحبه . فإذا كان إجراء إعلان البرتستو واجه يوم عطلة رسمية ، فإنه يجب إجرائه في اليوم الذى يليه ، وإلا ضاعت الحكمة التى هدف إليها المشرع التجارى من إعلان البرتستو في محل العمل الحر . يستطيع مراجعة أوراقه ودفاتره والتأكد من مديونيته ومحب المبلغ اللازم من خزائنه ، كما أن الحامل لو أصر على عمل البرتستو في يوم العطلة الأسبوعية.

---

(١) انظر : نقض مدنى جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢

المدنى الثانى - الملمن رقم ٢٩١ - سنة ٣٦ قضائية - صفحة ٥٦٠ .



فسيجد المحضر محل المدين مغلقاً مما يضطره إلى تسليمه صورة البرتستو لجهة الإدارة ، ومن ثم يكون هذا الإعلان قد وقع باطلا ، إذ يتعين على المحضر ألا يباشر عمله في وقت يعلم فيه تمام العلم أن من يريد إعلانه غائب عن موطنه ، ويشكل ذلك غشاً في توجيه الإعلان مبطل له (١) .

#### ٥ - خاصية انتقال بطلان الإعلان للصحيفة إلى الحكم :

ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٨ مرافعات من أنه إذا وقع التكليف بالحضور في الخصومة باطلا أمام أول درجة ، ولم يصحح ذلك البطلان لسبب أو لآخر بحيث ينتقل إلى الحكم ، وقام المحكوم عليه بالطعن فيه ، فإن حق الطاعن يسقط في الدفع ببطلان التكليف وكذلك سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات إذا لم يبيده في صحيفة الطعن ، وكان الدفع المبني على نقص الأهلية لأحد الخصوم في الدعوى هو من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات وليس من الدفوع الموضوعية ، باعتباره وسيلة موجهة إلى الخصومة أو إلى بعض إجراءاتها دون التمرض لذات الحق المدعى به أو المنازعة فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة الثانية شاركت في رفع الاستئناف بوصفها وصية على ابنتها الطاعنتين ، وكانت لم تقدم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف ، كما خلت منونات الحكم المطعون فيه بما يشير إلى تضمن الصحيفة التمسك بالبطلان المدعى به ، فإن الإشارة في المذكرة الشارحة المقدمة أمام محكمة الاستئناف لا تحول دون سقوط الحق في التمسك بالبطلان أيّاً كان وجه الرأى فيه (٢) .

#### ٦ - البطلان لا يوجد مع ميعاد تنظيمي :

ولما كانت المادة ١/٦٨ مرافعات تنص على أن يقوم قلم المحضرين بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه إلا إذا

---

( ١ ) عمكة الجيزة الابتدائية جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ - القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ مجارى كل - المجموعة الرسمية - السنة ٦٠ ع ٢ - صفحة ٦٩٧ .

( ٢ ) نقض مدنى جلسة ٦ مارس سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكب القى - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ٥١٧ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٦٩٧ .

كان قد خدد لنظر الدعوى جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب أن يتم الإعلان قبل الجلسة ، وذلك كله مع مراعاة ميعاد الحضور وميعاد الثلاثين يوماً هو حد أقصى وعلى قلم المحضرين أن يقوم بالإعلان مراعيًا مواعيد الحضور إذ قل الموعد المحدد لنظر الجلسة عن ثلاثين يوماً من وقت تسليم الإعلان إليه . وهذا الميعاد ليس ميعاداً حتمياً بل ميعاداً تنظيمياً لا يترتب على مخالفته أدنى بطلان ، لذلك نصت المادة ٦٩ مرافعات على أنه ولا يترتب على عدم مراعاة الميعاد المقرر في المادة السابقة بطلان إعلان صحيفة الدعوى . كذلك لا يترتب على عدم مراعاة مواعيد الحضور وذلك بغیر إخلال بحق الملن إتيه في التأجيل لاستكمال الميعاد .

وقد حرص المشرع في هذه المادة على أن يؤكد أنه لا يترتب البطلان على عدم مراعاة الميعاد المقرر في المادة ٦٨ وهو الخاص بمواعيد إعلان صحيفة الدعوى كما أكد أن البطلان أيضاً لا يترتب على عدم مراعاة ميعاد الحضور غير أنه أجاز للمدعى عليه في هذه الحالة أن يطلب أجلاً لاستكمال الميعاد المنصوص عليه في القانون لإعداد دفاعه (١) .

٧- الحضور بناء على الإعلان الباطل وأحكامه من حيث التصحيح وزوال البطلان :

- الحضور مقيد وليس مطلق :

عندما نص المشرع في المادة ١١٤ مرافعات - ١٤٠ م ملغى - على أن « بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئة عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في توليد الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه » فقد دل على أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع بسقوط

---

(١) وإذا كان إعلان صحيفة الملن بالنقض جرى بمعرفة قلم الكتاب في ظل قانون المرافعات الحالي ، وكانت المادة ٢٥٦ من هذا القانون تنص على أنه عدم مراعاة الميعاد الذي حدده لإعلان صحيفة الملن لا يترتب البطلان ، وكان مؤدى ذلك أن هذا الميعاد لم يعد ميعاداً حتمياً بل تطبيقاً لنقض ملف ١٦ نوفمبر ١٩٧٦ - الملن ٢٠١ م ٤٢ قه )

الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها بالحضور دون الحضور الذى يتم في جلسة ثانية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى ، فإنه لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة حق المقصود منها ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلاتها ، ولذلك لا يجوز للقاضي إطلاق القول بأن الحضور يسقط التمسك ببطلان الإعلان دون قصره على الحضور الذى يتم بناء على الإعلان الباطل وإلا انطوى ذلك على خطأ في تطبيق القانون (١) .

وترتيباً على ذلك إذا كان الحكم المطعون فيه ، قد قرر بأن حضور المطعون عليه لا يسقط حقه في التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف ، لأنه لم يحضر في الجلسة المحددة التي دعى إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة ، وإنما حضر جلسة تالية بناء على إعادة إعلانه ، .. ولا يجلى الطعن. القيام بإعادة الإعلان في الميعاد المقرر قانوناً ، لأن ورقة إعادة الإعلان لم تستوف البيانات وأسباب الاستئناف ، وإنما اقتضت هذه الورقة على دعوة المطعون عليه للحضور

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - لائحة ٢٦ ج ١ -  
الطن رقم ٣٢٦ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ١٠١٨ ؛ نقض مدنى جلسة ١ مارس سنة ١٩٧٥ -  
المجموعة المتقدمة - الطعن رقم ٦٨ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ٦٣١ ؛ نقض مدنى جلسة ٩ فبراير  
سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ١٠ سنة ٤٥ قضائية ؛ ص ٤٣٠  
وقضت محكمة النقض إنه إذا كانت المطعون عليها لم تحضر لا بنفسها ولا بوكيل عنها في  
الجلسة التي دعيت إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة وإنما كان حضورها لأول مرة بالجلسة  
التي لم تكن قد أعلنت بها ودفعت فيها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادتين ٧٠ ، ٢٤٠  
مرافعات لأنها لم تملن في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة ،  
ومن ثم فإن إعلانها بصحيفة الاستئناف لم تتحقق به الغاية من هذا الإجراء الباطل يدعى أنها  
علمت بحضور الورقة ولا يفيد حضورها في الجلسة الأخيرة بأنها نزلت عن الحق في التمسك  
ببطلان صحيفة الاستئناف .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ١ -  
الطن رقم ٦٨ سنة ٤٠ قضائية ، صفحة ٦٣٢ ) .

الجلسة المحددة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً (١) .

#### طبيعة الحضور :

إذا كان الحضور وفقاً للقانون الإجرائي يؤدي إلى تصحيح البطلان الناشئ عن بعض العيوب الواردة بنص المادة ١١٤ سالف الإشارة إليها ، فما هي طبيعته ؟ .. والحضور لا يعتبر نزولاً ضمنياً عن التمسك بالبطلان ، ذلك أن حضور الخصم هو مقدمة لازمة للتمسك بحقه . وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن أن يستفاد من مجرد حضوره نية النزول . إنما يعتبر الحضور مصححاً للبطلان باعتبار أنه يؤدي إلى تحقيق الغاية من الشكل المغيب . وجيث تتحقق الغاية من الشكل المغيب صحيح البطلان . فإذا نص القانون على التصحيح بالحضور في حالة لا تتحقق فيها الغاية بالحضور ، فإننا نكون بصدد حالة من الحالات سقوط الحق في التمسك بقوة القانون (٢) .

#### - الحضور المصحح للبطلان :

يؤدي مجرد حضور المعلن إليه تصحيح البطلان ، ولا ينظر إلى إرادته ، ولهذا فإن الحضور يصحح البطلان ولو أعلن المعلن إليه أنه ما حضر إلا ليطمسك بالبطلان . وتعليل ذلك أن أثر الحضور في التصحيح ليس أساسه نزولاً ضمنياً وإنما أساسه تحقيق الغاية من المقتضى المغيب أو واقعة قانونية ، وفي الحالتين يترتب الأثر بغير نظر إلى إرادة الشخص (٣) .

ويقصد بالحضور في هذا المجال ، حضور الخصم المعلن إليه بنفسه أو بوكيله . فلا يشترط حضور الخصم بنفسه ، ولكن حضور خصم آخر لا يكفي ، فإذا تعدد المدعى عليهم وكانت الصحيفة باطلة بالنسبة لأحدهم

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٧١ - مجموعة المكب الثاني - السنة ٢٢ ج ٢ -  
الطن وقم ١٩١ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٥٥٩ .

(٢) دكتور فضي والي - نظرية البطلان في قانون المرافعات - ١٩٥٩ - طبع أول -  
صفحتي ٥٤٣ ، ٥٤٤ يند ٣٠٠ .

(٣) انظر دكتور فضي والي - المرجع السابق - صفحة ٥٥٠ - ٥٥٣ يند ٣٠٢٠ .

فإن حضور غيره من الخصوم لا يصحح البطلان المقرر لمصاحبه ، والأصل أنه يكفي حضور المعلن إليه ، ولكن إذا كانت الصحيفة باطلة لتوجيهها إلى القاصر وليس إلى من يمثله فإن حضور القاصر لا يصحح البطلان إلا إذا كان القاصر قد بلغ سن الرشد ، وإنما الحضور المصحح هو حضور الوصى . كذلك الأمر بالنسبة للغيب في صفة المعلن إليه ، فإذا أعلن شخص باعتباره ممثلاً لشركة وهو ليس كذلك ، فإن حضوره لا يصحح الغيب وإنما يصححه حضور الممثل الحقيقي .

و يجب أن يكون الحضور في الجلسة المحددة ، فالحضور بعد انقضاء الجلسة لا يترتب عليه تصحيح البطلان . ولهذا حكم بأنه إذا حضر وكيل المعلن إليه وقدم طلباً بعد انقضاء الجلسة ، فإن هذا الحضور لا أثر له . على أنه لا يشترط أن يكون الحضور أول الجلسة فالحضور في أى وقت أثناء الجلسة يؤدي إلى التصحيح ، ولا يجوز الخصم أن يتمسك بالبطلان مدعياً بأن محاميه إن كان قد حضر فقد كان حضوره متأخراً ولم يستطيع أن يشارك في المناقشة الشفهية للقضية .

والحضور المصحح هو الذى يتم في الجلسة المحددة ، ذلك لأن البيانات المعيبة لا تتحقق الغاية منها بالحضور ، إلا إذا كان الحضور في الجلسة المعلن عنها .

كذلك يجب أن يكون الحضور بناء على الصحيفة المعيبة ، فالحضور لا يصحح كل الأشكال والبيانات المتعلقة بصحيفة التكليف بالحضور ، وإنما يصحح بعضها فقط . ولهذا فإنه لا ينتج أثره في التصحيح إلا إذا كان هناك تكليف بالحضور ينقصه تلك الأشكال أو البيانات التى يصححها الحضور . فإذا حضر المكلف بالحضور دون أن يتسلم أى صحيفة فإن حضوره لا يكفي . إذ من المسلم أن المعلن إليه إذا حضر ومعه الصحيفة ينقصها إمضاء المحضر أو موضوع الطلب أو أسانيده فإن الحضور لا يصحح البطلان ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب القول بأنه إذا لم يكن قد استلم الصحيفة أصلاً فإن حضوره - من باب أولى - لا يصحح البطلان .

### الأ يكون الحضور هو الوسيلة الوحيدة للتمسك بالبطلان :

بحيث إذا ما تخلف المعلن إليه عن الحضور وصدر عليه الحكم امتنع عليه التمسك بالبطلان عند الطعن في الحكم بسبب عدم قابليته للطعن فيه بطرق الطعن . فإذا كان الحضور هو الوسيلة الوحيدة للتمسك بالبطلان فإنه يجوز لمنهم أن يحضر وأن يتمسك بالبطلان في أثناء نظر الدعوى ، وذلك تفادياً لصدور أحكام لا سبيل للطعن فيها بناء على أوراق تكليف بالحضور باطلة . فإذا استأنف حكم صادر من محكمة جزئية إلى محكمة الدرجة الثانية فإن المستأنف عليه أن يحضر وأن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ولو كان بطلاً لمعب من العيوب التي يزول البطلان الناشئ عنها بالحضور ، لأنه إن لم يحضر وصدر عليه حكم بناء على ورقة التكليف الباطلة فلن يتمكن من التمسك بالبطلان عن طريق الطعن في الحكم لعدم قابليته للطعن فيه ، فالحضور والتمسك بالبطلان في هذه الحالة هي الوسيلة للوحيدة لمنع صدور الحكم بناء على ورقة تكليف بالحضور باطلة (١) ..

### تعلق البطلان بصحف الدعاوى وأوراق التكليف بالحضور (٢) :

لما كانت المادة ١١٤ من المرافعات تنص على « بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطالان أوراق التكليف بالحضور ... » وبالتالي تعين أن يقع البطلان في صحيفة دعوى أو في إعلانها أو في ورقة من أوراق التكليف بالحضور ، كصحيفة إفتتاح الدعوى أو صحيفة استئناف أو صحيفة الالتماس ، لأن صحيفة الاستئناف وصحيفة الالتماس تعتبران من صحف الدعاوى إذ أن القانون ينص على أن الاستئناف والالتماس يرفعان بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، ولذلك تشمل صحيفة كل منهما على بيان المحكة المرفوع إليها الطعن كما يثبت فيها تاريخ الجلسة المحددة لنظره .

---

(١) محكمة القاهرة الابتدائية جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ - المجلد - السنة ٣٦ ،

صفحة ١٣٨٤ .

(٢) انظر : دكتور رمزي سيف - المرجع السابق - صفحة ٤٠٩ ، بند ٣٤٦ ،

دكتور أحمد أبو الوفا - نظرية النقوع في قانون المرافعات ١٩٧٧ ط ٥ ، ص ١٢٩ ، بند ٦٥ .

ولما كانت المادة المذكورة ، تقرر قاعدة استثنائية ، فلا تسرى إلا بالنسبة إلى الأوراق المشار إليها فيها وهي صحف الدعاوى وإعلاناتها وأوراق التكليف بالحضور . ولا تسرى بالنسبة لأوراق المرافعات الأخرى ولو كانت تنشئ خصومة جنديدة أو مرحلة من مراحلها ما دامت لا تتضمن تكليف الخصم بالحضور . ولما كانت ورقة التكليف بالحضور على النحو المتقدم هي ورقة المقصود بها دعوة الخصم للحضور في يوم معين وساعة معينة إلى محكمة معينة لسماع الحكم في دعوى مرفوعة عليه ، فإن ورقة إعلان الطعن بالنقض في كل من القانون السابق والحالي لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور لأنه لا يقصد بها إلا مجرد إخطار المطعون عليه (١) . وكذلك لا يعتبر إعلان الحكم من قبيل إعلان أوراق التكليف بالحضور ، ومن ثم يملك المعلن إليه رغم حضوره التمسك بإعلان (٢) .

إذاً صحيفة الدعوى المقصودة في هذا المقام هي الصحيفة التي يتضمن إعلانها تكليفاً بالحضور مما يقتضى أن تشتمل على بيان المحكمة المطلوب الحضور أمامها وتاريخ الجلسة المطلوب الحضور فيها ، حيث يستلزم القول بأن الحضور أمام هذه المحكمة في التاريخ المحدد في إعلانها قد حقق الغاية فأزال البطلان بالرغم مما في الورقة أو في إعلانها من عيب ، ولذلك لا تعتبر صحيفة الطعن بالنقض من تلك الصحف لأنها حسب نص القانون تقرير بالنقض .

### وجوب تعلق البطلان بحالة واردة على سبيل الحصر :

ويجب أن يكون هذا البطلان المتعلق بصحيف الدعاوى والقابل للتصحيح بمجرد الحضور ، أن يكون متعلقاً بحالة واردة في المادة ١١٤ مرافعات على سبيل الحصر ، وهي حالات ثلاث (٣) :

- (١) نقض مدني جلسة ٥ يناير سنة ١٩٥٦ السنة ٧ ، صفحة ٥٦ ؛ نقض مدني جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ - السنة ٤ ، صفحة ٦٦٠ ؛ نقض مدني جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ - السنة ٣ ، صفحة ١٨٠ .
- (٢) استئناف مصر جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ - المجموعة الرسمية ٢٢ - ٦٨ - ٣٨ .
- (٣) دكتور رمزي سيف ، المراجع السابق ، صفحة ٤١٠ بند ٣٤٦ .

(أ) العيب في الإعلان (ب) بيان المحكمة . (ج) تاريخ الجلسة .

### (أ) عيب الإعلان :

ومن أمثلة البطلان بسبب عيب في الإعلان أن تعلن الصحيفة مثلاً يوم عطلة رسمية ، أو قبل الساعة السابعة صباحاً أو بعد الساعة الخامسة مساءً ، أو تسلم الصورة إلى أحد أقارب المراد إعلانه في موطنه دون أن يثبت المحضر أنه من الساكنين معه ، أو تسلم في موطن الأعمال أو في الموطن المختار في أحوال يتعين فيها تسليم الصورة لذات المراد إعلانه أو في موطنه الأصلي ، أو لا يوجه المحضر إلى المعلن إليه خطاباً موصى عليه يخبره فيه بمن تسلم الصورة في موطنه ، أو تسلم الصورة إلى مدير المصلحة المختصة بدلاً من تسليمها إلى إدارة قضايا الحكومة عملاً بالمادة ١٣ ، أو تسلم إلى النيابة لجهل المدعى بموطن خصمه دون أن تتضمن آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج . ففي كل هذه الأحوال وغيرها من الأحوال الأخرى التي تكون فيها الورقة باطلة بسبب عيب في الإعلان يزول بحضور الخصم .

ولكن هل يعتبر عيباً في الإعلان يزول بالحضور العيب الذي يلحق ذات الورقة نفسها التي حصل إعلانها كالإعلان الناشئ عن نقص أو خطأ في البيانات التي نصت عليها المادة التاسعة والتي أوجب القانون أن تشتمل عليها كل ورقة يقوم المحضرون بإعلانها .

ذهب إجماع أول (١) إلى القول بأن عبارة « عيب في الإعلان » تشمل للعيب الناشئ عن تخلف بيان أو أكثر من البيانات التي نصت عليها المادة ١٠ من أفعالات سابق - م ٩ حالي - فيها عدا تخلف البيان الذي يعلم الورقة ذاتيتها كورقة رممية كإغفال توقيع المحضر على الورقة .

وذهب إجماع ثان (٢) إلى انتقاد الرأي المتقدم على أساس أنه لو أراد

---

(١) الأستاذة : أحمد أبو الوفا - محمد نصر الدين كامل - ومحمد عبد العزيز يوسف -  
ملونة الفقه والنظام - الجزء الثاني - ١٩٥٥ - صفحة ٣٢١ .

(٢) دكتور أحمد أبو الوفا - النفوس - المرجع السابق - هامش صفحة ١٢٢ .



المشرع ذلك ما سكت عن النص عليه . ومن الناحية التشريعية فهذه البيانات خطيرة وبغير توافرها لا يمكن أن يقال بأن الخصومة قد انقضت ونشأت من وقت إبداع صحتها قلم الكتاب . وقد لا يدق الأمر إذا حضر المدعى والمدعى عليه الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، إنما فرض حضور المدعى عليه وحده فكيف يتسنى النقاش في صفة رافع الدعوى أو صفته هو في إقامة الدعوى عليه وكيف يتصور حرمانه من التمسك بالبطلان في صورة دفع في هذه الحالة ؟ ثم ما شأن حضور المدعى عليه بإغفال موطن خصمه ذلك الإغفال الذي قد يعجز عن الاتصال به لتسوية الخلاف .

وذهب إلتجاه ثالث (١) إلى القول بأنه لا يقر الرأي المتقدمين ، فالرأي الثاني وإن كان ينتهي إلى نتائج أدنى إلى الصواب مما ينتهي إليه الرأي الأول إلا أن منبأه غير سليم ، فهو يرتب زوال البطلان بالحضور أو عدم زواله على مبلغ ما للبيان المخفل من أهمية ، فإذا كان البيان هاماً فالبطلان الناشئ من إغفاله لا يزول بالحضور وحيث يكون أقل أهمية فالبطلان يزول بالحضور فبيان تاريخ إعلان صحيفة الدعوى بيان « خطير » لا تنقذ الخصومة بغيره ولا يزول البطلان الناشئ عنه بالحضور وإغفال بيان المحكمة المطلوب الحضور أمامها أو تاريخ الجلسة لإغفال بيانات غير هامة ولذلك يزول البطلان الناشئ عنه بالحضور ، وهو قول غير سليم (٢) .

ويقرر هذا الرأي إلى أن عبارة « عيب في الإعلان » لا تشمل إلا العيب في عملية الإعلان فلا تشمل العيب الناشئ عن التقص أو الخطأ في البيانات التي أوجب المشرع إشتال أوراق المحضرين عليها بمقتضى المادة التاسعة ، فالبطلان الناشئ عن التجهيل بالمحكمة أو بتاريخ الجلسة أو بسبب عيب في عملية الإعلان يزول بالحضور لأنه بطلان ناشئ عن أمور تتعلق بدعوة

---

(١) دكتور رمزي سيف - المرجع السابق - صفحة ٤١٢ - بند ٣٤٧ .

(٢) ولقد ذهب الدكتور أحمد أبو الوفا - في درجه المتقدم - ذات الإشارة إلى أنه لا يرتب زوال البطلان بالحضور أو عدم زواله على مبلغ ما للبيان المخفل من أهمية كما تصور البعض وإنما المشرع وحده هو الذي يحدد البيانات التي يرتب على حضور الخصم زوال البطلان الناشئ عن التجهيل بها .

الحصم للحضور ، بمعنى أن تحقق أحد هذه الأمور قد يؤدي إلى عدم تمكن المعلن إليه من الحضور ، فإذا حضر فلا محل للتمسك بالبطان ، أما البطان الناشئ عن خطأ و النقص في البيانات الأخرى ، سواء أكانت بيانات عامة كتاريخ الإعلان أو بيانات خاصة كبيان موضوع الدعوى ، فهو بطان ناشئ عن مور لا تتعلق بدعوة الحصم للحضور ولا يمنع تحقق أحدها المعلن إليه من الحضور حتى يقال أن حضوره لا يجعل للتمسك بالبطان محلاً . وبعبارة وضح إن الأوضاع التي رسمها القانون لعملية الإعلان الغرض منها ضمان وصول الورقة إلى علم المعلن إليه حتى يحضر في اليوم المكلف بالحضور فيه ، كذلك بيان المحكمة وتاريخ الجلسة الغرض منها تمكين المعلن إليه من الحضور ، فإذا حضر الحصم بالرغم من العيب فإن غرض المشرع يكون قد تحقق فيزول البطان . أما البيانات التي أوجب المشرع إشتمال وراق المحضرين عليها كتاريخ إعلان الورقة فليس الغرض منها تمكين الحصم من الحضور حتى يقال أنه إذا حضر رغم ما في هذه البيانات من نقص فقد تحقق الغرض ، وإنما قصد المشرع من هذه البيانات إلى أغراض أخرى لا تتصل بحضور الحصم .

هذا فضلاً عن أن القاعدة المنصوص عليها في المادة ١١٤ قاعدة استثنائية إذ الأصل أن الحضور لا يزيل حق التمسك بأى دفع من الدفوع الشككية ، بل الأصل أن حضور الحصم هو الوسيلة الطبيعية لكي يبدي ما لديه من طلبات ودفوع شككية أو موضوعية ، وللملك يجب قصر تطبيق القاعدة المقررة بالمادة ١١٤ على الحالات التي تتحقق فيها حكمة النص .

ونذهب مع رأى آخر (١) إلى أن حل هذا الخلاف على أساس تفسير كلمة « عيب في الإعلان » تفسيراً ضيقاً فلا يصحح إلا العيب في البيان الذي يؤدي الحضور إلى تحقيق الغاية منه ، وذلك لأن حالات سقوط الحق يجب أن تكون بناماً على نص صريح في القانون .

ولهذا فإنه بالنسبة للاشكال المتعلقة بكيفية الإعلان ، يؤدي الحضور

---

( ١ ) دكتور ديمى والى - نظرية البطان ( المرجع السابق ) ، صفحة ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

إلى تصحيح البطلان ، إذ هذه الأشكال ترى إلى إعلان الخصم للحضور وما دام قد حضر فقد حققت الغاية منها . ويأخذ نفس هذا الحكم البيان الخاص بإسم من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه . كذلك البيان الخاص باسم المعلن إليه وموطنه . إذ الغرض من هذه البيانات تعيين شخصيته وتحديد موطنه لإمكان تسليم الإعلان إليه ، فإذا حضر وببده الإعلان ووجد أنه هو المطلوب حضوره ، فقد تحققت الغاية من هذه البيانات (١) .

أما تاريخ الإعلان ، فإنه إذا أدى تخلفه أو الخطأ فيه إلى البطلان وفقاً للمواعيد العامة فإن الحضور لا يؤدي إلى تصحيحه ، لأن الغرض من تاريخ الإعلان ليس الحضور في يوم معين . كذلك أليانات الخاصة بالمدعى ، فإن الغرض من هذه البيانات هو تعيين شخصية المدعى ، حيث يستطيع المعلن إليه أن يعرف خصمه فيستعد . ولهذا فإن ميعاد التكليف بالحضور لا يؤدي وظيفته كاملة إلا إذا كان المعلن إليه عالماً تماماً ليس فقط بمخضوع الدعوى وأسائيد المدعى بل أيضاً بمن هو المدعى . فإذا كانت البيانات الخاصة بالمدعى لا تؤدي إلى تعيين شخصيته ، فالمدعى عليه رغم حضوره أن يتمسك بالبطلان .

---

(١) ولقد ذهب الدكتور أحمد أبو الوفا - في إشارته المتقدمة - إلى القول لرد حل ما جاء بالمتر ، أنه في بعض الأحوال الأخرى قد لا يكون المعلن إليه هو المدعى عليه ، وذلك بسبب التجهيل به في الورقة فكيف يتصور أن ينص المشرع على أن حضور المعلن إليه - وقد لا يكون هو المدعى عليه - يزيل بطلان ورقة التكليف بالحضور لثناؤه عن التجهيل بالمدعى عليه . وبداية من الممكن - من الناحية التشريعية - زوال البطلان بحضور المعلن إليه إذا كان هو المرفوعة عليه الدعوى .

والرد على هذا الاعتراض في غاية البساطة وذلك لأن الرأي الذي تنضم إليه يقرر بوضوح كاف أنه إذا كان هناك قصور ببيان المدعى عليه - كالتجهيل مثلاً به - وحضر المعلن إليه ووجد أنه هو المطلوب حضوره ، فقد تصحح البطلان ، أما إذا اتضح أنه ليس هو المطلوب إعلاؤه فنحن سنكون أمام انعدام وليس بطلان .

### (ب) بيان المحكمة وتاريخ الجلسة :

ويؤدى الحضور إلى تحقق الغاية منها ، إذ أن هذه البيانات لا ترى إلا إلى حضور المعلن إليه في المحكمة في التاريخ المحدد . وهذا التصحيح فضلا عن النص عليه ، هو تطبيق بسيط للقاعدة العامة .

### هل التصحيح يتناول غير البيانات الواردة في المادة ١١٤ مرافعات :

وذلك مثل بيان موضوع الطلب وأسانيد المدعى ، لا يصحح الحضور البطلان الناشئ عن تخلفها لأن هذه البيانات لا ترى إلى حضور الخصم حتى يقال أن الحضور يحقق الغاية ، ولأن المادة ١١٤ مرافعات لم تنص عليها وبالتالي فلا يمكن أن يؤدى الحضور إلى تصحيحها باعتباره واقعة قانونية مصححة .

وإذا أدى الحضور إلى التصحيح باعتباره محققاً للغاية من المقتضى المغيب أو مكمل له فإن التصحيح يتم بصرف النظر عن تعلق المقتضى بالنظام العام أو عدم تعلقه . أما إذا أدى إلى التصحيح باعتباره واقعة قانونية مصححة فإنه لا ينتج هذا الأثر إلا في الحالات المعنية التي تنص عليها المادة ١١٤ مرافعات ، ولكن بشرط ألا يتعلق الأمر بالنظام العام .

وفي صورتين لا ينتج الحضور أثره إلا بالنسبة لأوراق التكليف بالحضور . ويقصد بورقة التكليف بالحضور العمل الإجرائي الذي يرى إلى دعوة المعلن إليه إلى الحضور في يوم معين أمام محكمة معينة مثل صحيفة افتتاح الخصومة أمام محكمة أول درجة ، و صحيفة الاستئناف إذا رفع الاستئناف . وعلة هذا بالنسبة للحضور كواقعة قانونية مصححة أن المادة ١١٤ مرافعات لم تذكر سوى صحف الدعاوى وأوراق التكليف بالحضور . وبالنسبة للحضور كمحقق للغاية من المقتضى المغيب أن غير ما ذكر من أوراق لا ترى إلى حضور المعلن إليه ، ولهذا فإن الحضور لا يحقق الغاية من البيانات المعنية (١) .

### التكليف القانوني للحضور المصحح للبطلان :

نذهب مع الرأى الراجح إلى أن مبنى قاعدة الحضور المصحح للبطلان ، أنه بالحضور تتحقق الغاية من الأوضاع التى خولقت وترتب على مخالفتها البطلان ، ما دام أن هذه الأوضاع قصد بها تمكين الخصم من الحضور ، فإذا ما حضر الخصم رغم تخلف هذه الأوضاع فإن التكليف بالحضور أو الإعلان المشوب بالمخالفة يصبح كالتكليف أو الإعلان الصحيح الذى روعيت فيه الأوضاع ، كل منهما حقق الغرض الذى قصد إليه المشرع ، فالحكم بالبطلان بالرغم من ذلك يكون من قبيل المغالاة فى التعلق بالشكليات . وليس صحيحاً ما يقول به البعض من أن أساس زوال البطلان نزول الخصم الحاضر عن التمسك به . لأن العمل الذى يفيد الزول عن حق هو الذى يدل على أن من قام به أراد الزول عن الحق . والحضور بذاته لا يدل على شيء من ذلك فقد يحضر الشخص دون أن يكون عالماً بما يشوب ورقة التكليف من بطلان ، وقد يحضر لأنه يريد التمسك بالبطلان كما هى الحال بالنسبة للبطلان الناشئ عن العيوب الأخرى غير العيوب التى نصت عليها المادة ١١٤ ، ولا أدل على فساد هذا الرأى من أن مقتضاه أنه إذا حضر الخصم وتمسك صراحة بالبطلان كان له ذلك لأنه لا يتصور افتراض الزول عن البطلان مع الإعلان الصريح عن إرادة الخصم فى التمسك به . إن الحضور هو الوسيلة الطبيعية للتمسك بالبطلان شأن سائر الدفوع والطلبات ، فالقول بأنه يفيد الزول عن البطلان فيه مجافاة للحقيقة ومسخ للواقع بأباه المنطق القانوني(١) .

### أثر الحضور :

استقر قضاء محكمة النقض(٢) على حضور المعلن إليه بالجلسة الأولى

---

(١) دكتور رمزي سيف - المراجع السابق - صفحة ٤١٧ به ٣٥٠ ؛ دكتور نسي وال - المراجع السابق - صفحة ٥٤٣ - به ٣٠٠ ، عكس ذلك دكتور أحمد أبو الوفا - المراجع السابق - صفحة ١٤٥ به ٦٩ .  
(٢) نفس ملف جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٧٠ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢١ ج ١ - الطعن رقم ٥٢٦ سنة ٢٥ قضائية ، صفحة ٢٦٣ .

لنظر الدعوى بناء على الإعلان الباطل يزيل البطلان الذى لحق الإعلان الباطل ويعتبر الإعلان صحيحاً من تاريخ حصوله . وليس من تاريخ الحضور المصحح ومفاد ذلك أن الحضور يصحح العمل بأثر رجعى ، فيعتبر العمل صحيحاً دائماً . ولهذا لا يجوز للمعلن إليه أن يحتج بحق إكتسبه بناءً على بطلان العمل فى الفترة بين تاريخ الإعلان وتاريخ الحضور . وتبرير ذلك أن الحضور يؤدى إلى تحقيق الغاية من الشكل المعيب تحقيقاً كاملاً ، بحيث لا يعتبر العيب صالحاً لأن يؤدى إلى البطلان فى أى وقت (١) .

ومجرد الحضور فى ذاته يزيل البطلان بقوة القانون ، ولا يقتضى الأمر بعدئذ إضافة أية بيانات جديدة أو تصحيح بيانات قديمة (٢) .

ولما كان الحضور يزيل البطلان المتقدم ، فإن التخلف عن الحضور هو وسيلة التمسك بهذا البطلان . وإنما إذا حضر بعدئذ بناءً على إعلان آخر صحيح وجب عليه التمسك ببطلان الإعلان الأول قبل التكلم فى الموضوع عملاً بالمادة ١٠٨ . كذلك إذا طعن فى الحكم الصادر فى الدعوى وجب عليه أن يضمن صحيفه طعنه تمسكه بهذا البطلان .

#### - إيداع مذكرة الدفاع المزالة للبطلان :

وبالنسبة لتقديم مذكرة بدفاع ذات المعلن إليه ، فإنها شأنها شأن الحضور تزيل البطلان المتقدم فى الحالات المقررة فى المادة ١١٤ ولو تضمنت التمسك بالبطلان ، لأن شأن هذا شأن من يحضر ويتمسك بالبطلان على الفور ، وفى الحالتين يسقط الحق فى التمسك بالبطلان .

وحق يسقط الحق فى التمسك بالبطلان عند تقديم المذكرة يشترط (٣) :

١ - أن تودع المذكرة . ٢ - وأن تتضمن دفاع ذات المعلن إليه .

---

(١) دكتور قصى والى - المرجع السابق - صفحة ٥٥٤ بتد ٣٠٣ .

(٢) دكتور أحمد أبو الوفا - المرجع السابق صفحة ١٤٣ بتد ٦٧ .

(٣) دكتور أحمد أبو الوفا - المرجع السابق صفحة ١٢٨ بتد ٦٥ .

٣- وأن يكون بمثابة رد على إعلان الصحيفة الباطلة - بمعنى أنه إذا كان رداً على إعلان تال صحيح للصحيفة فلا يسقط الحق في التمسك بإبطال الإعلان الأول .

وإنما إذا أعيد الإعلان بإجراء صحيح فإن المدعى عليه عاك تقديم مذكرة بدفاعه ويجب أن يضمها تمسكه بإبطال الإعلان الأول أو حضر وتكلم في الموضوع فإن هذا أو ذاك يسقط الحق في التمسك بإبطال الإعلان الأول لا على أساس المادة ١١٤ وإنما تطبيقاً للقواعد العامة المقررة في المادة ١٠٨ مرافعات .

إذا طالما كان المدعى عليه على علم بالدعوى أو بالظن المقرر به في الميعاد وقدم مذكرة دفاع ، مما يتحقق معه الغاية التي يبتغيها المشرع من الإعلان ، فإن الدفع بالإبطال أياً كان وجه الرأي في إعلان المدعى عليه أو المطعون ضده بالصحيفة يكون غير مقبول (١) .

#### ٨- أحكام بطلان الإعلان :

##### (أ) من حيث الدفع بالإبطال وسقوطه :

وإذا وقع بطلان في الإعلان إلى أحد المعلن إليهم نخلو الصحيفة المسلمة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها والتي يترتب على إخطالها بطلان هذا الإعلان فإن لهذا المعلن إليه وحده التمسك بالإبطال وتقديم دليله المائل في صورة إعلانه وليس لغيره من المدعى عليهم الذين صح إعلانهم أن يتمسكوا بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة ، الذي لا شأن له به ولا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان لأنه من ضروب البطلان النسب الغير

(١) انظر : نقض مدني جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ العدد ١ - الطعن رقم ٢٦٣ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٦٢ ؛ نقض مدني جلسة ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ المجموعة المتقدمة - ج ٣ - الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٩٤٧ ، نقض مدني جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ ج ١ - الطعن رقم ٧ سنة ٣٨ قضائية ، صفحة ٣٤٣ ؛ نقض مدني جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ١ - الطعن رقم ٥٥ سنة ٣٩ قضائية ، صفحة ١١٣٢ .

مبتعلق بالنظام العام ، فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة لا تكون إفادة من صح إعلانهم بالبطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي تتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن وتحكم فيه وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانه من المدعى عليهم بطلانه وأيضاً بالنسبة للجميع ومن ثم لا يسوغ قانوناً للمدعى عليهما الحاضرين التمسك بما يعيب صور إعلان المدعى عليهم الغائبين (١) .

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أن الدفع الذي يتعين على المحكمة أن تجيب عنه بأسباب خاصة هو ذلك الذي يقدم إليها صريحاً معيناً على صورة دفع جازم وإصح المعالم يكشف عن المقصود منه . ولذا يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا صراحة في صحيفة الاستئناف ببطلان الإعلانات التي وجهت إلى بعضهم وبينوا أوجه العيب فيها ، وهو أمر غير متعلق بالنظام العام ، بل اقتصروا على الدفع بعدم إعلانهم بتعجيل الدعوى في ميعاد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وقد قرر الحكم أن هذا لا يعتبر دفْعاً ببطلان الإعلان حتى تبجته المحكمة ، وإذ رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعن في الدفع ببطلان هذه الإعلانات واعتبرها إجراءً صحيحاً بطلان المدعى وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون (٢) .

والبطلان الناشئ عن غيب في الإعلان هو بطلان نسبي قابل للزوال بتزول الخصم عنه أو بحضوره ، فإذا كان المستأنف عليه قد حضر جلسة ثم أخرى ولم يتمسك ببطلان الإعلان الحاصل للنيابة لعدم كفاية التحريات

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤ ١٤٤ - ٢ -  
الطعن رقم ٤٥٩ ، ٤٧١ سنة ٢٦ قضائية ، صفحة ٥٧٩ ، نقض مدني جلسة ٢٦ أكتوبر  
سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ٣ - الطعن رقم ٣٣١ سنة ٣٠ ، ١٠٣٠ .  
(٢) نقض مدني جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ ١ -  
الطعن رقم ١١٩ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٩١٢ .



عن محل إقامته ، إلا أنه في جلسة تالية حيث دفع بسقوط الخصومة على أساس مضي أكثر من سنة من تاريخ آخر إجراء فيها تطبيقاً لنص المادة ٢٢٠ مرافعات ملغى ، فإن حضوره في هاتين الجلستين دون أن يتمسك ببطلان الإعلان ينطرى على تصحيح لما عساه يكون قد شاب الإعلان من بطلان ولا يجوز له أن يتمسك به — البطلان — وبذلك يكون هذا الإعلان — الحاصل للنيابة — منتجاً لآثاره في قطع مدة سقوط الخصومة (١) .

#### (ب) من حيث التمسك به :

ولما كانت المادة ٢١ مرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع لمصلحته ، ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه وذلك كله فيما عدا الحالات التى يتعلق بها البطلان بالنظام العام . وكان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، فإنه لا يقبل من الطاعنة ما تشره بشأن إعلان المطعون عليه الثانى بصحيفة الدعوى الابتدائية أياً كان وجه الرأى فيه (٢) .

والإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يعتره من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فى الوقت الذى حدده القانون ، وكان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان — وعلى ما جرى به قضاء التقض — هو بطلان نسبي قدر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان

---

(١) محكمة استئناف الإسكندرية — جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٢ — الطعن رقم ٥١٥ سنة ١٦ قضائية — المجموعة الرسمية — السنة ٦٠ ج ٢ — صفحة ٦٢٢ .

(٢) نقض مدنى جلسة ٢ يوليه سنة ١٩٧٦ — مجموعة المكتب الذى — السنة ٢٧ — المجلد الأول — الطعن رقم ٢٣ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ١٢٦٨ ؛ نقض مدنى جلسة ٩ يوليه سنة ١٩٧٧ — مجموعة المكتب الذى — السنة ٢٨ ج ١ — الطعن رقم ٨٩ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ١٣٠٨ .

لمصلحةه أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع (١). ومتى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانه لتسليم صورته لجهة الإدارة بعد مضي الميعاد المنصوص عليه في القانون الإجرائي ، فإنه لا يقبل منه التمسك بذلك أمام محكمة النقض (٢).

وإذا كانت المحكمة لا تملك القضاء ببطلان الإعلان من تلقاء نفسها ، إلا أنه إذا طرح عليها أمر تزوير هذا الإعلان ، كان لها أن تطرحه إذا ما اطمأنت إلى أن العبارات محل التزوير ليست هي التي دونها المحضر (٣) . وتأسيساً على ذلك فالبطلان لا يقع بقوة القانون وإنما تحكم به المحكمة إذا تمسك به الخصم بالطريق الذي رسمه القانون وفي الوقت المناسب ، لأن الغالب في البطلان أن يكون بطلاً نسبياً ناشئاً عن مخالفة قواعد مقررّة لصالح الخصوم .

وتختلف طرق التمسك بالبطلان باختلاف الإجراء الباطل ، فإن ورد البطلان على صحيفة دعوى أو إعلانها أو على ورقة من أوراق التكاليف بالحضور كان التمسك به في صورة الدفع ببطلان صحف الدعاوى وإعلانها وأوراق التكاليف بالحضور ، وإذا كان الإجراء الباطل إجراء آخر من إجراءات الخصومة فإن التمسك به يكون برفع شكلي تراعى فيه قواعد الدفوع الشكلية :

وإذا لم يحصل التمسك ببطلان الإجراء حتى صلب الحكم في الدعوى ولم يكن الحق في التمسك بالبطلان قد سقط ، أو كان البطلان واقعاً في الحكم ذاته ، فإن التمسك بالبطلان يحصل عن طريق الطعن في الحكم بالطريق المناسب من طرق الطعن المختلفة .

- 
- (١) نقض مدني جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ - الطعن رقم ١١٩ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٩١٧ .
- (٢) نقض مدني جلسة ٤ يناير سنة ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ج ١ - الطعن رقم ٣٥٨ سنة ٣٠ ق ، صفحة ٣٣ ، نقض مدني جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ٢ ، الطعن رقم ٧١٦ سنة ٤٢ ق ، صفحة ٤٠٩ .
- (٣) نقض مدني جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ج ١ - الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٩ ق ، صفحة ٨٨ ، نقض مدني جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ - المجموعة المتقدمة - الطعن رقم ٢٣٦ سنة ٢٨ ق ، صفحة ٣٦٦ .

وإذا ما كان البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان هو بطلان نسبي لا يعلم الحكم بل يظل قائماً موجوداً مشوباً بالبطلان فينتج كل آثاره ما لم يقض ببطلانه بالطعن عليه بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً فإن مضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل لهذا الطعن ، فقد أصبح بمنجى من الإلغاء حائزاً لقوة الأمر المقضى دالاً ببنائه على صحة إجراءاته (١) .

#### (ج) من حيث النزول عن البطلان :

لخصم الذى من حقه التمسك بالبطلان أن ينزل عن هذا الحق . ويتحقق النزول بإعلان إرادة النزول صراحة أو ضمناً . وبغير هذه الإرادة لا يمكن الكلام عن النزول . والنزول قد يرد على الحق فى التمسك بالبطلان ، وقد يرد على طلب البطلان نفسه بعد إبدائه . وفى الحالة الثانية يشمل الطلب والحق معاً . على أن أغلب أن يحدث النزول قبل التمسك بالبطلان ، فيرد على الحق فى إبداء البطلان .

ويشترط لتحقيق النزول عن البطلان سواء كان صريحاً أو ضمناً ، توافر الشروط التالية (٢) :

١ - أن يصدر النزول ممن له الحق فى التمسك بالبطلان ، فإذا صدر من الغير فإنه لا يرتب أى أثر . وللمحاي أن ينزل عن التمسك بالبطلان ، ويستثنى من هذا النزول عن الطعن فى الحكم بطريق من طرق الطعن فلا يجوز بغير تفويض خاص .

٢ - توافر أهلية النزول ، وأهلية النزول ليست أهلية التبرع لأن النازل لا ينقل حقاً إلى الغير وإنما يتخلى عن حقه دون نقله إلى الغير . وإذا كان النزول يفيد الخصم الآخر فإن هذه القابلة تعتبر نتيجة غير مباشرة . والأهلية المطلوبة للنزول هى نفس الأهلية اللازمة للتناضى . وإذا كان

---

(١) نقض مدنى جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ج ١ -  
الطعن رقم ٦٩ سنة ٣٦ ق ، صفحة ٩٦٠ .

(٢) الدكتور نصي والى - المرجع السابق - صفحة ٥٦٢ بتة ٣٠٧ .

للقاصر المأخوذ له بالإدارة أن يتقاضى باسمه فيما يتعلق بإدارته ، فإنه يكون له بالنسبة لهذه القضايا أن ينزل عن البطلان الذى ينشأ لمصلحته . أما القاصر غير المأخوذ له بالإدارة أو من أذن له بالنسبة لغير القضايا الخاصة بالإدارة ، فليس له التقاضى وليس له أيضاً أهلية النزول ، وإذا نزل عن البطلان فإن نزوله يعتبر باطلا لنقص الأهلية ولا يكون له أثر فى زوال البطلان .

٣- أن يثبت لدى الخصم لإرادة النزول ، فإذا لم يثبت هذه الإرادة فإننا لا نكون بصدد نزول بالمعنى الصحيح . ولا توجد هذه الإرادة إذا كان النازل لا يعلم بالغييب المؤدى إلى البطلان . كذلك الأمر إذا سلك صاحب الحق سلوكاً يدل على النزول ولكنه نفى هذه الدلالة باحتفاظه بحقه فى التمسك بالبطلان ، ففى هذه الحالة لا يتحقق النزول عن حقه فى البطلان ولكن يشترط أن تكون التحفظات صريحة محددة وليست مجرد تحفظات عامة . وإذا نزل من له التمسك بالبطلان عن حقه أنتج النزول أثره دون اشتراط موافقة الخصم الآخر إذ ليس لهذا الأخير أية مصلحة فى الرفض (١) .

(١) وفى ملحق على حكم بالنقص قطعاً فى تطبيق القانون لأن الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانهم بصحيفة الدعوى المقامة ضدهم من المظنون عليه الأول ، وكلما إعادة إعلانهم بها ، واستندوا إلى أنها لم تملن إليهم فى مواطنهم الأصلية بالقاهرة وإنما فى أماكن استجبارهم بالإسكندرية ، رغم علم المظنون عليه الأول - المالك - بأن استجبارهم لها كان بقصد الاصطياف فقط والإقامة عارضة وليست دائمة .

وقضت محكمة النقض بأن هذا التمسك مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٤٤ مدنى - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - أن الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة إقامة فعلية على نحو من الإستقرار ، حل وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ولو تخطتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، إلا أن تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللذين توافرها فى الموطن استبعاداً بالمعايير السالفة من الأمور الواقعية التى تخضع لسلطة قاضى الموضوع باعتبارها مسألة تقديرية لا محقق عليها فيها محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً وله مأخذه من الأوراق ، ولما كان بطلان تكليف أوراق الحضور لغييب فى الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شزج لحمايه وليس متعلقاً بالنظام العام على ما يستفاد من نص المادتين ١٠٨ ، ١١٤ مرافعات ، ويجوز لخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته أن ينزل عنه صراحة أو ضمناً ، وفى هذه الحالة ينزل البطلان طبقاً للمادة ٢٢ مرافعات ، ولا يجوز لمن ينزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه أنه بطلان المظنون عليه من مفعول الطاعنين أمام محكمة أول درجة وإيدائهم دفاعهم دون أن يتمسكوا ببطلان الإعلان بما يفيد نزولاً عنه ، وإذ يفرض وجود

### (د) نطاق النزول :

يمكن النزول عن البطلان أياً كان سببه سواء أكان عيب في الشكل أم عيباً غير شكلي . وإنما يحدد نطاق النزول فكرة النظام العام ، فإذا كان البطلان لا يتعلق بالنظام العام فإن النزول عن الحق في التمسك به يكون جائزاً . وهنا نفرق بين وضعين (١) :

١ - أن يكون الحق في التمسك بالبطلان قد أعطاه القانون لشخص واحد ، فإن نزول هذا الشخص يعتبر صحيحاً ويؤدي إلى تصحيح العمل أى إلى زوال البطلان .

٢ - أن يكون القانون قد أعطى الحق في التمسك بالبطلان لأكثر من شخص مع تعلق البطلان بالمصلحة الخاصة . وفي هذه الحالة يعتبر نزول أحد أصحاب الحق صحيحاً ، ولكنه لا يرتب أثراً إلا بالنسبة له ولا يحرم الآخرين من حقهم في التمسك بالبطلان .

أما إذا تعلق البطلان بالنظام العام ، فإن نزول ذى المصلحة عن التمسك بالبطلان لا ينتج أى أثر حتى بالنسبة له . فيجوز له بعد نزوله أن يتمسك

---

= موطن آخر بمدينة القاهرة ، فإن القانون أجاز تمدد الموطن ، خاصة وأن عقود الإيجار انطوت إلى انصراف إرادة المالكين إلى اتخاذ الشق المؤجرة لهم سكناً موطناً يقيمون فيه على وجه الاستقرار ولم يرد لها تخصيصها للاصطفايا .. لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا دليلاً على أنهم حددوا في صنف الدعاوى المقامة منهم الموطن الذى ينبنى إعلانهم فيه ... ولما كان طرفى الدعوى قدما مذكرات شارحة لوجهة نظرهم بعد إتمام التحقيق وبعد إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية فإن ذلك كاف لقول بنزول الطاعن الأول ضمناً عن التمسك بالبطلان إعلانه بصفت من رجال الجيش ، ولا يجوز له العودة إلى التمسك به أمام محكمة الاستئناف ومن باب أولى لا يجوز المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

انظر على التوالى :

- نقض مدنى جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٩ ج ٢ -
- الطعن رقم ١٤٤ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ١٨٥٠ .
- نقض مدنى جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ١ -
- الطعن رقم ١٧ سنة ٤٣ قضائية ، صفحة ٦٩٨ .
- ( ١ ) دكتور تضى والى - المرجع السابق - صفحة ٥٦٤ بند ٣٠٨ .

البطلان . ويجوز ذلك لغيره من ذوى المصلحة من باب أولى ، والمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى به .

على أنه إذا كان من غير الجائز النزول عن البطلان عند تعلقه بالنظام العام فإنه يجوز النزول عن أثر البطلان . ولهذا فإن الخصم أن ينزل عن حقه في التمسك بعدم انقطاع التقادم بصحيفة الدعوى الباطلة ولو كان هذا البطلان يتعلق بالنظام العام .

ويلاحظ أنه إذا تعلق البطلان بالمصلحة الخاصة فإنه يمكن النزول عن التمسك به سواء كان العيب الذى أدى إلى البطلان عيباً جوهرياً أم عيباً غير جوهري . ولهذا فإن البطلان لعدم إمضاء المحضر يقبل التصحيح بالنزول ، كذلك البطلان لعدم حلف اليمين رغم جوهريه العيب .



## المبحث الثاني

### اعتبار الدعوى كأن لم تكن

#### النص المعالج للجزء :

نصت المادة ٧٠ مرافعات على أنه « يجوز بناء على طلب المدعى عليه ، اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تشكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكاج ذلك راجعاً إلى فعل المدعى » (١) . ونصت كذلك المادة ٢٤٠ مرافعات على أن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ، ما لم يقض القانون بغير ذلك » .

#### ١ - ما يخرج من نطاق الجزء :

##### أ) صحيفة الطعن بالنقض :

والمادة ٧٠ سبأفة البيان ، لا محل لإعمال حكمها - سواء قبل أو بعد تعديلها - على قضايا الطعون أمام محكمة النقض ، ذلك أن الفصل الخاص من قانون المرافعات قد خلا من الإحالة إلى حكم هذه المادة ، وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ مرافعات فيما يتعلق بالاستئناف ، بل نظمت المادة ٣/٢٥٦ من القانون المذكور كيفية إعلان صحيفة الطعن بالنقض ، فنصت على أنه « وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه - من قلم كتاب محكمة النقض - ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن » . مما يفاده أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة

---

(١) المادة ٧٠ مرافعات مستبدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .

ليس ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان (١) .

(ب) إستئناف بعض مسائل الأحوال الشخصية طبقاً لللائحة ترتيب المحاكم الشرعية

وفي طعن هام بالنقض على حكم للخطأ في تطبيق القانون ، لأن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أوجب إتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، وأنه وإن أفتى بعض مواد اللائحة إلا أنه أبى على الفصل الثاني من الباب الخاص بالاستئناف من ثم فإن إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يظل محكوماً بالقواعد الواردة في هذه اللائحة دون تلك المقررة في قانون المرافعات ، فيتعين رفعه بصحيفة تقدم إلى قلم الكتاب في الموعد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ثم يقيد بالجلول المبين بالمادة ٣١٤ منها ، ورتب على عدم مراعاة الميعاد في الحالة الأولى رفض الاستئناف وفي الحالة الثانية إلغائه ، وإذا كانت المادة ٣/٣٠٥ أوجبت إعلان الخصوم بالصحيفة إلا أنها لم تحدد موعداً لإجرائه ، وهو ما مؤداه أن الاستئناف يستولى أو ضاعه الشكلية بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ثم قيده بالجلول في المواعيد المحددة ، وإذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى باعتبار الاستئناف وكأن لم يكن على سند من عدم إعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب طبقاً لنص المادة ٧٠ مرافعات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

---

(١) نقض مدني جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٥ ج ٣ -

الطعن رقم ٢٠ سنة ٣٠ قضائية ، صفحة ١٠٩١ ؛ نقض مدني جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ -

مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المحل الثاني - الطعن رقم ٢١٠ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٥٨٤ ؛

نقض مدني جلسة ٤ مارس سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ٦ - الطعن

رقم ٩٩٤ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ٧٠١ .



وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النفي في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم الشرعية والواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، وأن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصل الذي يجب التزامه ، ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استثناء هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، لما كان ذلك وكان الاستثناء يعتبر مرفوعاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٤١ منها ، أما إعلان الصحيفة للنصم لتقوم الحصونة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً ، إذ للمستأنف أن يقوم به ، أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون قد خالف هذا النظر واستوجب إتمام هذا الإعلان خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ورتب على مخالفة إعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٧٠ مرافعات رغم أنه لا انطباق لها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

#### (ج) تطبيق الجزاء على مسائل الأحوال الشخصية الأخرى :

ومما ينبهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، لأنه تمسك في مرحلتي التقاضي بأنه لم يعلن بصحيفة الدعوى الابتدائية خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وأن حضوره أمام محكمة أول درجة لم يكن بناء على إعلانه ، وإنما كان عرضاً ، كما أن إعلان صحيفة الدعوى باطل لأنه وجه إليه في غير موطنه ، وبالتالي تعتبر الدعوى

---

١ (١) (نقض مدني جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكعب البقي - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٣٢ سنة ٤٤ قضائية « أحوال شخصية - صفحة ٥٦١ .

كان لم تكن إعمالاً للمادتين ١٠ ، ٧٠ مرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه لا مجال لتطبيق المادة ٧٠ وأن المواد ٣١٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي الواجبة التطبيق ، مع أن نص المادة ٧٠ لم يستثن من تطبيقه دعاوى الأحوال الشخصية .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٥ من قانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى باتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المكمل لها ، وكانت المادة ١٣ منه قد ألغت المواد من ٤٨ حتى ٦٢ فيما عدا المادة ٥٢ من اللائحة المشار إليها وهي الخاصة برفع الدعاوى وقبدها أمام محاكم الدرجة الأولى ، فإن قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجبة التطبيق ومن بينها المادة العاشرة ... والمادة ٧٠ ... سائلة الإشارة » .

وحيث أنه عن الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إتمام الإعلان في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب استناداً إلى نص المسادة ٧٠ مرافعات . فإن الثابت من الإطلاع على صحيفة الدعوى أنها قلمت في ٣١ يناير سنة ١٩٧٣ وأعلنت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٣ أى في خلال الميعاد المبين في المادة ٧٠ مرافعات .. كما أن الحكم المستأنف صحيح فيما انتهى إليه من رفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم الإعلان في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ، ذلك أنه لا مجال لتطبيق نص المادة ٧٠ مرافعات في هذا المجال وإنما التجديد بالتطبيق هو المواد ٣١٠ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٣٦ ولا ذكر لما نصت عليه المادة ٧٠ مرافعات في هذا الخصوص ، فإن ما خلص إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون بإطلاقه القول بأن الحضور

---

(١) نقض مدني جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ١٠ سنة ٤٥ قضائية ، صفحة ٤٣٠ .

يسقط الحق في التمسك ببطلاق الإعلان دون قصره على الحضور الذي يتم بناءً على ذات الإعلان الباطل ، وتقريره عدم تطبيق المادة ٧٠ مرافعات على دعاوى الأحوال الشخصية أمام المحاكم الابتدائية ، وإذ تحجب بهذا النظر القانون الخاطيء عن بحث ما تمسك به الطاعن من بطلان صحيفة الدعوى الابتدائية واعتبارها كأن لم تكن فإنه يتعين نقضه .

#### حكمة الجزاء :

لما كانت المادة ٧٠ مرافعات - والتي يجري حكمها على الاستئناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ من ذلك القانون - تنص على اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وذلك حتى لا تترك الدعوى قائمة ومنتجة لآثارها في حق المدعى عليه مدة طويلة (١) .

#### ٢- الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن دفع شكلي :

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الدفع باعتبار الدعوى أو الاستئناف كأن لم يكن ، دفعاً شكلياً لا يتعلق بالنظام العام فإنه يسقط بعدم إبدائه قبل التعرض لموضوع الدعوى ، ومن الجائز طرح هذا الدفع بمذكرة دفاع في دعوى معجوزة للحكم وقبل فوات الميعاد المصرح فيه بتقديم المذكرات (٢) .

#### ٣- الجزاء ليس مشروط بتراخي المكلف به ودور المعلن إليه في التلاعب والغش في إخطاء محل الإقامة :

وفي طعن على حكم بالنقض للقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنه يلزم للحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليها بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة

---

(١) نقض ملف جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ١ -

العلن رقم ٦٣١ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٣٦٤ .

(٢) نقض ملف جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٨٢ - الطعن رقم ٣١ س ٤٧ ق ٤ غير ملغور -

لقلم الكتاب أن يكون ذلك راجعاً إلى خطأهم وذلك وفقاً للمادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ وقد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يقع منهم أى خطأ أو إهمال وأن عدم إتمام الإعلان الإعلان في الميعاد يرجع إلى تلاعب المطعون عليهما وتعدهما إنكار محل إقامتهما بطريق الغش وإذ قضى الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن دون أن يحق الدفاع الجوهري يكون معيباً بالتصور والإخلال بحق الدفاع .

وقضت محكمة النقض (٢) بأن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وفقاً للمادة الخامسة من قانون المرافعات إذ نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ويتخضع التراضى في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للأثار والجزاء المنصوص عليهما في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل هذه الآثار فإذا كان ميعاد الثلاثة أشهر الذى استلزمته المادة ٧٠ مرافعات أن يتم إعلان صحيفة الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون إعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ فإن نص المادة ٧٠ قبل تعديله يكون هو الواجب التطبيق ولذا كان الثابت من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ٧ أبريل سنة ١٩٧٣ لم يتم إعلانها للمطعون عليهما إلا في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٥ فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى كان يجب تكليف المطعون عليهما بالحضور خلاله يكون قد بدأ وانتهى قبل العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ نشره في ٣١ أغسطس ١٩٧٦ ويكون نص المادة ٧٠ مرافعات قبل تعديله هو الواجب التطبيق - لما كان ذلك وكان مؤدى هذا النص والمادة ٢٤٠ مرافعات أنه إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتجه على المحكمة توقيعه حال طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه في إيدائه ودون أن يلزم لإثبات أن التراضى في إتمام الإعلان يرجع لفعل المستأنف

(٢) نقض مدني جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٨٢ - الطعن رقم ٤٣١ س ٤٧ ق غير منشور .

باعتبار أنه هو المكلف بمزالة استئنافه واتخاذ إجراءاته في مواعيدها وفي مكنته درء هذا الجزاء بمتابعة الإجراءات وحث المحضر على القيام بإتمام الإعلان - ولما كانت الأوراق قد خلعت من أن الطاعنين قدموا المحكمة الموضوع الدليل على أن عدم إتمام الإعلان في الميعاد يرجع إلى تلاعب المطعون عليهما وتعمدهما إخفاء محل إقامتهما بطريق الغش وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه ولم يطلب الطاعنون من محكمة الموضوع إتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات تحقيقاً لما يثيرونه في هذا الخصوص ، فليس لهم أن يعيبوا على المحكمة سكوتها عن إجراء لم يطلب منها طالماً أنها لم تر من جانبها ما يدعو لذلك ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صحيحاً إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإن النemy يكون على غير أساس .

#### ٤ - طيعة الجنضاء :

#### (أ) عدم التعلق بالنظام العام :

من المقرر في قضاء النقض أن اعتبار الدعوى أو الاستئناف كأن لم يكن لعدم مراعاة الميعاد ، إذ لم يتم تكليف المعلن إليه بالحضور ، جزء لا يتعلق بالنظام العام ، ولا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، بل إن توقيع هذا الجزاء « جوازي » للمحكمة حتى مع توافر شرائطه ، فتتمتع بصدد المحكمة بسلطة تقديرية (١) .

وميعاد الثلاثة أشهر المحدد في المادة ٧٠ مرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - والتي أحالت إليها المادة ٢٤٠ من هذا القانون هو ميعاد حضور يترتب على تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال هذا الميعاد واعتبار الاستئناف كأن لم يكن ويتعين على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة فيه ولا يكون لها خيار فيه ، ما لم يتنازل عن طلب توقيعه صاحب المصلحة فيه ، ولا يغير من هذا النظر ما تقضى به .

(١) نقض مدني جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ ج ٢ -  
الطن رقم ٣٦٥ سنة ٣٦ قضائية ، صفحة ٦٩٦ ؛ نقض مدني جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٧٨ ،  
مجموعة المكتب الفني السنة ٢٩ ج ١ - الطن رقم ٥٣٤ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ١٤٤١ .

المادة ٢١٨ مرافعات من أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم كذلك ، فإن نص هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء النقض - إنما نصب على ميعاد الطعن فيمتد هذا الميعاد لمن قوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع بها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المحدد لرفعه ، ولا يعلن إلى بعضهم في الميعاد المقرر لإعلانه (١) .

**(ب) الحضور غير مسقط لطلب إعمال الجزاء والحضور غير محقق للغاية :**

وإذا كانت صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم الكتاب في ٤ يوليو ١٩٧٠ ولم تعلن المستأنف عليها إلا في ٢٧ أكتوبر ١٩٧٠ ودفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ مرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف من هذا القانون ، هو ميعاد حضور بصرى النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد إعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإن المستأنف إذا لم يتم بتكليف المستأنف بالحضور إلا بعد فوات هذا الميعاد وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة . ولما كان البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه عملاً بالمادة ١١٤ مرافعات - المقابلة للمادة ١٤٠ ملغى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في إعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة ، أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن فلا تسمى عليه هذه المادة ، ولا محل للتحدثي بأن الغاية قد تحققت من الإجراء بحضور المستأنف عليها بالجلسة عملاً بنص المادة ٢٠ مرافعات ، ذلك أن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع

---

(١) نقض مدني جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ ، الطعن رقم ٦٩٨ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٢٢٢ .

لعدم إعلان صحيفة الاستئناف خلال الميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، ومجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقيق الغاية منه ، وقد قرر المشرع ذلك الجزاء لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفة الاستئناف لقلم الكتاب . ويتحتم على المحكمة أن توقع الجزاء المذكور في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه (١) .

(ج) الجزاء لقلم المصلحة من لم يعلن من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم :

وهذا الجزاء المنصوص عليه في المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات من اعتبار الاستئناف كأن لم يكن مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، بما لا يجوز معه لغيرهم من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ أن هؤلاء الآخرين لا يستفيدون من ذلك إلا بعد أن يتحقق الملجب

---

(١) نقض مدني جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٦ ج ٢ -  
الطن رقم ٤٤٨ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ١٧٢٥ نقض مدني جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٦ -  
مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ المجلد الأول - الطعن رقم ٥١٦ سنة ٤٣ قضائية ، ص ٧٤٢ .  
ولما كان الثابت أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم المحضرين في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١  
وطلبت المستأنفة - الطاعة - إعلان المستأنف عليهم الثلاثة الأول في الموطن المبين بصحيفة دعواها  
وتم إعلان المستأنف عليها الأولين في ٦ مايو سنة ١٩٧١ ، أما المستأنف عليها الثالثة بصفها  
وعن نفسها لم تملن لأنها لا تقيم بهذا الموطن فأعلنت المستأنفة في ٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ في مواجهة  
الثانية غير أنها حُضرت بجملة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ المدة لنظر الاستئناف - أي قبل إعلانها  
بالصحيفة - ودفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها  
بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، كما قُضت مذكرة بذات الجلسة  
تمسكت فيها بالبلغ قبل أن تناقش الموضوع - لما كان ذلك فإن النتي بأن المستأنف عليها الثلاثة  
حُضرت بالجلسة الأول وتحدثت في الموضوع مما يسقط حقها في التمسك بالبلغ يكون غير صحيح .  
نقض مدني جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ -  
المجلد الأول - الطعن رقم ٥١٦ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٧٤٣ .

(م ٢٧ - صحف الدعاوى )

اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وهو ما لا يكون إلا بعد أن يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد . وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استناداً إلى أن بعض المستأنف عليهم لم يعلنوا بصحيفته إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب وأن الباقي قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، قبل أن يعرضوا لأي دفاع موضوعي ، مع أن من وقعت المخالفة في شأنهم كانوا قد خرجوا من الخصومة بنزول المستأنفة عن محاصمتهم وإثبات هذا الترك ، بما مؤداه أنهم لم يكونوا ماثلين في الخصومة أمام محكمة الاستئناف في أي وقت وبالتالي سقط الدفع المبدئي منهم (١) .

#### (د) الجزاء وعلم قابلية الموضوع للتعزئة :

من المقرر في قضاء النقض أنه عندما يتعدد المستأنف عليهم يجب إعلانهم بالاستئناف في خلال الثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وأنه لا يعنى المستأنف من التزام بذلك بالنسبة إليهم جميعاً ما تقتضيه به المادة ٢/٢١٨ مرافعات من وجوب اختصاص باقي الخصوم ولو بعد فوات ميعاد الطعن (٢) بالنسبة إليهم في حالة رفع الطعن في الميعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتعزئة ، ذلك أن نص هذه المادة إنما ينصب على ميعاد الطعن غيظه لمن قوته ولا شأن له بإجراءات ومراحل الطعن الأخرى ومنها إجراءات التكليف بالحضور ، ومن ثم فلا ينطبق حكم المادة المذكورة على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .

(١) نقض من جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ - الطعن رقم ٦١٩ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٣٣٤ .

(٢) وتنص المادة ٢/٢١٧ مرافعات على أنه : إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتعزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إخصام أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يعلن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زبلائه منضماً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإخصامه في الطعن . وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إخصام الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم .



ولذا كان المطعون عليه الأول - المتنازل له عن الإيجار - لم يكلف بالحضور تكليفاً صحيحاً خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداع صحيفة الاستئناف بقلم الكتاب ذاته وتمسك بتوقيع الجزاء المقرر قانوناً وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وكان الواقع في الدعوى أن موضوع الخصومة في الاستئناف يلور حول قيام المستأجر الأصلي - المطعون عليه الثاني - بالتنازل عن العين المؤجرة للمطعون عليه الأول بغير إذن كتابي صريح من المالك - الطاعن - مما يخوله الحق في طلب إخلالهما من العين بناء على نص المادة ٢٣ ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وكان الموضوع على هذا النحو غير قابل للتجزئة لأن الأثر القاتوني المطلوب ترتيبه في حق المطعون عليهما يقوم على تصرف معقود بينهما إذا ثبت وجوده وجب إعماله الأثر بالنسبة إليهما معاً وإلا تخلف بالنسبة لكليهما وبالتالي فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحدهما يجعله كذلك بالنسبة للآخر ، لما تقدم وكان لا تأثير على ذلك - والأمر كذلك - لما إذا كان الخصم الذي يتم إعلانه في الميعاد هو المستأجر الأصلي أو المتنازل له ولا لإمكانية رفع دعوى الإخلاء قبل المستأجر الأصلي وحده مع اعتبار الحكم الصادر فيها حجة على المتنازل عنه وذلك طالما اختص المذكورين فيه وأصبح خصماً يجب إنجاز إجراءات الخصومة قبله وفقاً للأوضاع القانونية بأن الحكم المطعون فيه إذ لزم هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما قد أصاب صحيح القانون (١) .

ولما كانت مورثة المطعون عليهم أقامت دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من المحجور عليه بينما أقام الطاعن بصفته قيماً على المحجور عليه دعواها ببطالان عقد البيع المذكور لأن البائع لم يبرم العقد إلا لأن مورثة المطعون عليهم قد استغلت فيه طيشاً يبنأ وهوى جاعاً ولأن التصرف صدر منه وهو سفيه نتيجة الاستغلال والتواطؤ ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية للأولى ليصدر فيهما حكماً واحداً للارتباط وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت التيم على المحجور عليه أن عقد البيع صدر نتيجة استغلال ، ثم حكمت

---

(١) نقض، مدني جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ -  
المن رقم ٦٧٨ سنة ٤٤ قضائية ، صفحة ٥١٥ .

بصحة ونفاذ العقد ورفض دعوى البطلان ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ودفع المطعون عليهما . باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لأن الطاعن لم يعلنهما إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة ، ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة البيع أو بطلانه ولا يتصور أن يكون التصرف صحيحاً بالنسبة لمن اعتبر الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهما من بين ورثة المشتري ، وأن يعتبر في ذات التصرف باطلاً بالنسبة للباقيين مع أنهم جميعاً ورثة وهم سواء في المركز القانوني ما دام قد اختصموا بهذه الصفة ، ولا يحتمل الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد . لما كان ذلك فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما ... يستتبع إعتباره كأن لم يكن بالنسبة لباقي المطعون عليهم (١) .

#### (هـ) الجزاء وقابلية الموضوع للتجزئة :

وفي طعن على حكم بالنقض ، لأنه قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لبعض المطعون عليهم دون البعض الآخر تأسيساً على أن الدعوى قابلة للتجزئة بطبيعتها ، وذلك من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن موضوع الدعوى هو طلب المساواة وهو بطبيعته لا يقبل التجزئة مما كان يجب القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المستأنف عليهم في ذلك الاستئناف بما فيهم الطاعنين .

وقضت محكمة النقض (١) بأن هذا الطعن غير سديد ، ذلك لأنه لما كانت طلبات المدعين هي أحقيتهم في تعديل أجرهم الشهري إلى ... وفي الفروق المالية المترتبة على ذلك لكل منهم وبين الشركة المدعى عليها ، وكانت هذه الطلبات وإن جمعتها صحيفة واحدة إلا أنها في حقيقتها دعاوى متعددة بقر.

(١) نقض مدني جلسة ١٧ سبتمبر ١٩٧٧ - مجرعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ج ١ -  
الطعن رقم ٦٩٨ س ٤٢ قضائية - صفحة ١٢٣١ .

(١) نقض مدني جلسة ١٢ يوليو س ١٩٨٢ - الطعن رقم ٥٠١ س ٤٢ قضائية -  
غير منشور .

عدد المدعين ومستقلة كل منها عن الأخرى ، فإن الدعوى على هذا النحو تكون قابلة للتجزئة ولا تأثير لما يهتدى لإجرائها بالنسبة لأي من المدعين على الآخرين . — لما كان ذلك وكان المدعون في تلك الدعوى هم المستأنف عليهم في الاستئناف وقد دفعوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميعاد إلى المختصمين في هذا الطعن من الثاني حتى الرابع ، وكان الحكم الصادر في الاستئناف سالف الذكر قد قضى بقبول هذا الدفع بالنسبة لهؤلاء الآخرين دون باقي المستأنف عليهم وهم الطاعنون من الأول حتى الرابع عشر ، تأسيساً على أنه لا مصلحة لهم في إبداء ذلك الدفع والدعوى قابلة للتجزئة بطبيعتها ولكل طلباته المستقلة وإن أبديت في صحيفة واحدة ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

إذاً طالما كان موضوع الاستئناف مما يقبل التجزئة ، فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحد المستأنف عليهم لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك كون هؤلاء المستأنف عليهم لم يعلنوا بالاستئناف إعلاناً صحيحاً لأن هذا ليس من شأنه أن يحول محكمة الاستئناف الحق في الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة اليهم بغير أن يدفعوا بذلك (١) .

(١) نقض ملف جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٠ ع ١ —  
الطن رقم ٢٠٩ — سنة ٣٥ قضائية ، صفحة ٥٢٢

وطلب تثبيت الملكية لتقدر معين من الأطنان هي ما يقبل التجزئة بطبيعتها ولذا يند طالب إزالة ما أقيم على هذا التقدير من الأطنان من منشآت طالباً متفرغاً عن ثبوت الملكية وتفضل فيه المحكمة طبقاً لقواعد الاتصاف المقررة في القانون المدني ، فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحد المطعون عليهم في خصوص هذا الطلب لا يمتد إلى سواء من المطعون عليهم .

نقض ملف جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٨ — مجموعة المكتب الفني — السنة ١٩ ع ٢ —  
الطن رقم ٢٢٥ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٨٨٦ ؛ نقض ملف جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ —  
مجموعة المكتب الفني — السنة ١٠ ع ٣ — الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ قضائية ، صفحة ٢٥ .

٥- موانع تطبيق الجزاء :

(أ) الحكم بقبول الاستئناف شكلا مانع من الجزاء :

وإذا كان الاستئناف مقبولا من الناحية الشكلية ، فإن محكمة الاستئناف تكون قد استنفدت ولايتها في شكل الاستئناف ، بحيث لا تملك النظر في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن والذي يثيره المستأنف عليه بعد ذلك وأثناء جلسات المرافعة التالية ، لتعلق هذا الدفع بشكل الاستئناف الذي سبق وأن فصلت فيه المحكمة ، ولأن حجية الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم المذكور تحول دون جواز التمسك أيام ذات المحكمة التي تصدرت الحكم ببلغ خاص بشكل الاستئناف (١) .

(ب) مسائل الأحوال الشخصية :

وفي نفي على حكم مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة ، أن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن جزاء عدم حضورها بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، في حين أن هذا الجزاء الذي نصت عليه المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا يؤخذ به المستأنف إلا إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى لنظر الاستئناف ، بحيث إذا حضر فيها وتخلّف بعدها امتنع على المحكمة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وإذ طبق الحكم عليها هذا الجزاء رغم سبق حضورها فإنه يكون قد خالف القانون .

وقضت محكمة النقض (٧) بأن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « يحضر المحضوم أو

---

(١) نقض مدني جلسة ١٣ يونيو سنة ١٩٨٦ - المطن رقم ١٦٤٠ سنة ٤٨ قضائية ، غير منشور .

.. (٢) نقض مدني جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ - المجلد الأول - المطن رقم ٥ بنة ٤٥ قضائية « أحوال شخصية » ، صفحة ١٢٠٩ - ١٢١٠ .  
نقض مدني جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٢ عدد ٢ - المطن رقم ١٣ سنة ٢٨ . أحوال شخصية قضائية ، صفحة ٥٨٠ ، نقض مدني جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ ع ١ - المطن رقم ٢٩ بنة ٢٥ قضائية وأحوال شخصية .

وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً -  
وفي المادة ٣١٩ منها على أنه « إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر  
الاستئناف كأن لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان  
ميعاد الاستئناف باقياً » ، مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
أن المشرع لم يطلق عبارة « الميعاد المحدد » الواردة في المادة ٣١٩ من هذه  
اللائحة وإنما قيدها سبق النص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه « الميعاد  
المحدد بورقة الاستئناف » مما مفاده أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن -  
عملاً بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علماً يقينياً  
بالجلسة التي حددها لنظر استئنافه وتحلفه عن الحضور فيها كما أن تحلف  
المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات يدل على أنه غير جاد في طعنه ؛  
فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى  
أنه كان محدداً لنظر الاستئناف المرفوع من الطاعة في صحيفة جلسة ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٧٣ وفيها حضرت الطاعة والمطعون عليه ثم تأجلت جلسة ٩ أبريل  
سنة ١٩٧٣ وفيها قررت المحكمة وقف السير في الدعوى حتى يفصل في  
دعوى أخرى ، وعجلت الطاعة الدعوى جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٧٤ التي  
حضرت فيها ثم إحيلت الدعوى لدائرة أخرى لم تحضر أمامها الطاعة فتأجلت  
جلسة ٥ يناير سنة ١٩٧٥ وإذ لم تحضر فيها قضت المحكمة باعتبار الاستئناف  
كأن لم يكن ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رتب قضاءه  
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعة في هذه الجلسة الأخيرة  
رغم سبق حضورها في الجلسة الأولى التي حددتها لنظر الاستئناف وفي عدة  
جلسات تالية فإنه يكون قد خالف القانون .

= صفحة ٣٦٨ ؛ نقض مدنى جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢١ ج ٢ -  
الطن رقم ٤٨٤ سنة ٣٤ قضائية ، صفحة ٨٩٣ ؛ نقض مدنى جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ -  
مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٣ ج ٢ - الطمن رقم ٢٩ سنة ٤٠ قضائية و أحوال شخصية ،  
صفحة ٣٣٨ ؛ نقض مدنى جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ ج ٢  
الطن رقم ١٠ سنة ٢٦ قضائية ، صفحة ١٦٥٣ .

### (ج) عدم التمسك به على الوجه القانوني :

لما كان المقرر في قضاء محكمة النقض أن الجزء الوارد في المادة ٧٠ مرافعات باعتبار الدعوى كأن لم تكن لا يتعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من لم يتم اعلانه خلال الميعاد المحدد قانوناً صحيحاً ، فهو من قبيل الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات فيتعين ابدؤها قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق فيه وفقاً للمادة ١٠٨ مرافعات . لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الاستئناف .. أنها خلت من الدفع باعتبار الخصومة في الدعوى المستأنفة كأن لم تكن مما يسقط حق الطاعة في التمسك به بعد أن تناولت الموضوع ههنا فضلاً عن المذكرة الختامية المقدمة منها لم تتضمن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فلا يعيب الحكم أن التفت عن دفاع غير جوهري ليس من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى .

### ٦ - الدعوى المتجددة من الشطب والدعوى الجديدة والجزاء :

#### (أ) إقامة المدعى لدعوى جديدة بذات الحق بدلا من تجديد دعواه السابقة :

والكلام المسقط لحق المدعى عليه في التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستة شهور من تاريخ شطبها وفقاً لنص المادة ٩١ مرافعات ملغى - الذى يحكم اجراءات الدعوى - مادة ١/٨٢ حالى والذى جعل المدة ستين يوماً - هو الكلام في موضوع ذات الدعوى عند نظرها بعد التجديد. فظراً لما يحمله التعرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات باعتبارها صحيحة وبالتالي الزول عن التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن . أما اذا أقام المدعى دعوى جديدة بذات الحق بدلا من تجديد دعواه السابقة فإنه يجوز للمدعى عليه التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن في أية حالة كانت عليها الدعوى الجديدة ولو بعد إبداء دفاعه في موضوعها إذ لا يعتبر الكلام في موضوع الدعوى الجديدة معنى الزول عن التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن .

وتأسيساً على ما تقدم فلما كانت الشركة المدعية سبق أن أقامت الدعوى

بذات الحق المطالب به على ذات الشركة المدعى عليها تقضى بشطبها ، ولم تجدد الشركة المدعية وانما أقامت الدعوى الحالية بإجراءات جديدة ، فدفعت الشركة المدعى عليها بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الخمسى متمسكة باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن وزوال أثرها في قطع التقادم لعدم تجديدها في الأجل المتصور عليه ... وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع استناداً الى أن الشركة المدعى عليها ، لم تتمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن عند بدء نظر الدعوى الحالية وقبل الكلام في موضوعها ، مما يعتبر معه متنازلة عن التمسك به وبالتالي تظل الدعوى السابقة محضطة بكافة آثارها القانونية ومنها قطع التقادم اذ لا يترتب على شطبها سوى استبعادها من الجدول مع بقاء آثارها القانونية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) ذلك أنه يترتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها في الميعاد انقضائها وزوال جميع الآثار القانونية المترتبة على رفعها ، وأنه اذا صح أنه يجب التمسك بهذا الجزء عند الشروع في نظر الدعوى المشطوبة بعد تجديدها وقبل الكلام في موضوعها إلا أن ذلك لا يجرى - على أى دعوى جديدة يرفعها المدعى بذات الحق اذ يجوز له التمسك باعتبار الدعوى القديمة كأن لم تكن في أى مرحلة كانت عليها الدعوى الجديدة ولو بعد الكلام في موضوعها .

(ب) سقوط الخصومة واعتبارها كأن لم تكن لعدم التجديد من الشطب -  
جزاءان متساويان - توحيد آلاهما :

واعتماد الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبة المدة المقررة ولم يطلب المدعى السير فيها كذلك سقوط الخصومة في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، هما لوان من ألوان الجزاء عددهما المشرع لحكمة واحدة هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة إجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم ، الأمر الذى يقتضى توحيد

---

(١) تقضى بدنى جلسة ٣ مايو سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - الس ٢٧ -  
المجلد الأول - الطعن رقم ٧٥١ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ١٠٥٩ .

الأمر المترتب على كلا الجزأين ، ولما كان المشرع قد رتب في المادة ٣٠٤ مرافعات ملغى - على الحكم بسقوط الخصومة الغاء جميع اجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، الا أنه مع ذلك لم يسقط الأحكام القطعية الصادرة بها ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ، وأجاز للخصوم التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها ، فإن هذه الأحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، اذ ليس في قانون المرافعات ما يمنع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أراد أن يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثاراً أشد من الآثار التي رتبها على سقوط الخصومة . كما أن الحكمة التي أملت على المشرع تقدير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - وهي احتمال زوال معالم الإثبات عند إعادة رفع الدعوى متحققة كذلك في حالة اعتبار للدعوى كأن لم تكن (١) .

ومن المقرر اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها - وهو الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٩ مرافعات - هو من قبيل سقوط الخصومة وزوالها بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسيرها ، وأن ميعاد الستين يوماً يعد من مواعيد السقوط التي تقف اذا تحققت قوة القاهرة ، اذ ليس من العدالة أن يقضى بالسيقوط اذا جذبت واقعة عامة لا ارادة الخصم فيها ولا قيل له بدفعها منعه من طلب السير في الدعوى . ومن ثم فالسفر للخارج للعلاج من مرض لا يفقد المريض به أهليته للتقاضى ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شؤنه أو التعبير عن ارادته في تكليف من ينوب عنه في طلب السير في الدعوى وبالتالي لا يعد من قبيل القوة القاهرة التي توقف ميعاداً حتمياً يرتب على مخالفته جزاء السقوط (٢) .

- 
- (١) نقض مدني جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ -  
الطعن رقم ٤٣١ سنة ٤١ قضائية ، صفحة ١٦٤٧ .
- (٢) نقض مدني جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٣١ ج ١ -  
الطعن رقم ٢٥٣ سنة ٤٧ قضائية ، صفحة ٤٢٧ .



٧ - عدم تطبيق الجزاء ولو كان للمدعى عليه موطناً بالخارج طالما أنه ارتضى محلاً مختاراً بالداخل اعان به :

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض (١) أنه طالما ارتضى المعلن اليه محلاً مختاراً بالداخل رغم أن اقامته بالخارج يقيناً ، فلا يجوز له أن يدفع أمام المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليفه بالحضور في خلال الثلاثة أشهر من تاريخ ايداع الصحيفة قلم كتاب محكمة الدرجة الأولى ، بمقولة أن المدعى يعلم بإقامته خارج البلاد ومع هذا أعلنه بصحيفة دعواه في عين النزاع استناداً الى الاتفاق بينهما على اتخاذ ذلك المكان المؤجر محلاً مختاراً له ، وأن تواجده بالخارج يعد عذراً قهرياً يستوجب اعلانه بمحل اقامته بالخارج ، كما يعد في ذات الوقت غيابه اتفاق ضمنى على وجوب اعلانه في هذا المحل .

فيجب الاعتداد بصحة الإعلان بصحيفة الدعوى في ذلك الموطن المختار وتعامه في الميعاد المحدد بنص المادة ٧٠ مرافعات يتفق مع صحيح القانون ، لما هو مقرر بنص المادة ٤٣ مدنى من أنه « ١ - يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين ... ٢ - والموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى يكون هو الموطن بالنسبة لكل ما تعلق بهذا الموطن » ، وتنص المادة ١٠ مرافعات من أنه « تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه المختار ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التى بينها القانون ... » ، ولما كان قول المدعى بأن اقامته في الخارج تعد بمثابة اتفاق ضمنى على تغيير الموطن المختار المتفق عليه ، مردود بما نصت عليه المادة ٢/١٢ مرافعات من أنه « اذا ألغى الخصم موطنه الأصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه » ولما كانت المادة ٤٣ مدنى تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار ، فإن أى تغيير لهذا الموطن ينهى الإفصاح عنه بالكتابة ، والا صح الإعلان في ذلك الموطن ، ولو ثبت تغييره فعلاً وعلم طالب الإعلان بذلك .

(١) نقض مدنى جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى - البنة ٣١ ج ١

الطابع رقم ٣٧ سنة ٤٦ قضائية ، صفحة ٩٧٠ .

٨- الإعلان بالموطن المختار طبقاً للقانون لا يجوز معه التمسك بالجواز ،  
- لصفحة الإعلان :

ومن المقرر في قضاء النقض ، أنه متى تم الإعلان بصورة صحيفة الاستئناف الى المستأنف عليه بمحله المختار دون محله الأصلي ، لسبب لا يرجع الى المستأنف ذاته ، وإنما لسبب راجع الى المستأنف عليه ، كما في حالة كون الأخير هو المدعى أمام محكمة أول درجة ولم يبين بصحيفة افتتاح دعواه سوى موطنه المختار ، وعندما قضى له لم يتم بإعلان الحكم ميئاً فيه موطنه الأصلي ، جاز للمستأنف أن يعلنه بالاستئناف في موطنه المختار المين بصحيفة افتتاح الدعوى حتى ولو كان يعلم موطنه الأصلي ، ويكون الإعلان في هذه الحالة إعلاناً صحيحاً ، ولا يجوز للمستأنف عليه أن يذفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم صحة الإعلان (١) . ومن ناحية أخرى فالمادة ٢/٢١٤ من المرافعات تنص على أنه « وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالإقليم في موطنه المختار في هذه الصحيفة » (٢) .

(١) قرب هذا : نفس مدني جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٨٤ - الطعن رقم ٩٧٢ سنة ٤٩ في « غير منشور » .

(٢) ولقد ذهب الدكتور أحمد أبو الوفا في مؤلفه - التعليل على قانون المرافعات ج ١ ، هامش صفحة ٦٦٦ - إلى أن هذه الفقرة المسحقة تماثل حالة فادرة في العمل فتفترض :

١- ألا يذكر المدعي موطنه الأصلي في صحيفة الدعوى .

٢- أن يكون المدعي عليه من جهل تام بموطن خصمه الأصلي وأن يؤكد ظروف الدعوى ذلك وإلا وجب عليه إعلان الطعن في موطن خصمه الأصلي .

٣- ألا يكون المدعي قد حدد موطناً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم إلى المدعي عليه وإلا وجب إعلانه بالطعن فيه .

٤- أن يكون المدعي قد حدد موطناً مختاراً له في صحيفة الدعوى .

وإذا تحققت هذه الشروط الأربعة جاز إعلان الطعن في الموطن المختار المين في صحيفة الدعوى عملاً بالمادة ٢/٢٣ من المرافعات .

ولقد تعرض هذا الرأي لتعدد الآق :

١- لم تفرق المادة ٢١٤ مرافعات بين الطاعن الذي يجهل موطن خصمه والطاعن الذي يعلم هذا الموطن ، ويكون الكلام عند تطبيق هذا النص عن العلم والجهل بالموطن خروج عن النص يدعى التفسير عن طريق تقصي حكمة التشريع ، رغم ما هو مقرر من أن النص الصريح لا يجوز =

### كيفية حساب الثلاثة أشهر :

لما كانت المادة ٧٠ مرافعات تنص على أنه « يجوز بناء على طلب المدعى عليه - المستأنف عليه - إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب .. » بما مفاده أن حساب هذا الميعاد على ما يدل عليه صريح عبارة النص إنما يكون بالأشهر وليس بالأيام ، وإذ كان الثابت أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٤ يوليو سنة ١٩٧١ وكان هذا اليوم هو يوم حصول الإجراء باعتباره في نظر القانون مجزياً للميعاد ولا يصح حساباه فيه على ما تنص عليه المادة ١/٥ مرافعات وإنما يبدأ الحساب اعتباراً من اليوم التالي

الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستئناف بحكمة التفسير ، فحل ذلك غرض النص أو وجوده ليس .  
( نقض ٣٠/٣/١٩٧٢ السنة ٣٣ صفحة ١٠١ نقض ١٥/٣/١٩٧٢ ، صفحة ١٤٨ ) .

٢ - القول باشتراك عدم العلم بالموطن سوف يؤدي إلى صعوبة عملية حول إثبات أو نفي العلم ، وهذا أمر نحسب أن لإرادة المشرع لم تنصرف إليه .

٣ - إفعال المدعي بيان موطنه الأصل في صحيفة الانتاج دعواه فيه مخالفة لنص المادة ٦٢ مرافعات التي أوجبت أن تشتتل صحيفة الدعوى حل هذا البيان . وإذ كانت هذه المخالفة لا تستتبع بطلان الصحيفة فليس أقل أنها يجب ألا تقضى للمدعي ميزة عند الطعن في الحكم الذي يصدر لمصلحته .

٤ - العلم بالقانون مفترض ، وعلى المدعي الذي لم يبين في صحيفة دعواه موطنه الأصل أن يتوقع إعلاناته بالطعن في موطنه المختار المين في هذه الصحيفة ، بل إن عدم بيان موطنه الأصل يفترض منه أنه قبل إعلاناته بالطعن في موطنه المختار المين في الصحيفة ، فالقول القسسي هو اتخاذ حوقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود ، والمعروف أن المشرع أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار المين في صحيفة الدعوى عند إفعال بيان الموطن الأصل .

٥ - لا محل للقول - تبريراً لرأي محل الاعتراض - أن الأصل هو الإعلان في الموطن الأصل وأن الإعلان في الموطن المختار هو استثناء لا يلجأ إليه إلا عندما يتصلر الإعلان في الموطن الأصل ، فقد حكمت محكمة النقض بصحة الإعلان في الموطن المختار المين في ورقة إعلان الحكم حتى لو كان الموطن الأصل موضعاً بذات الورقة ( نقض ١٧/١٢/١٩٥٩ ، السنة ١٠ ، صفحة ٨٣٤ ) ويستفاد من هذا الحكم أن إعلان الطعن في الموطن المختار هو رخصة للطاعن إن شاء استعمل حقه فيها رغم علمه المؤكد بالموطن الأصل ، وهذا يقطع بعدم صحة القول بتطبيق إجازة الطعن في الموطن المختار على ثبوت جهل الطاعن بالموطن الأصل .  
المطعون ضده .

الاستاذ عبد المنعم حسني - طرق الطعن في الأحكام - ١٩٧٥ - ج ١ - صفحة ١٣٩ .

لحصوله . ولما كانت هذه الصحيفة قد أعلنت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ فإن الإعلان يكون قد تم خلال الميعاد المتصوص عليه في المادة ٧٠ مرفعات (١) .

كيفية التمسك بالجزاء أمام محكمة النقض :

لما كان الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ مرفعات من اعتبار الدعوى أو الاستئناف كأن لم يكن لا يتصل بالنظام العام وإنما هو مقرر لمصلحة المدعى عليه أو المستأنف عليه ، وبالتالي فلا تقبل إثارته للمرة الأولى أمام محكمة النقض ؛ طالما لم يبرأ أمام محكمة ثاني درجة ، ولا ينبر من هذا النظر التحدى بأنه لم يكن بمكنة الطاعن الحضور أمام محكمة الاستئناف للتمسك بالدفع إذا لم يعلن إعلاناً صحيحاً ، لأنه كان بمقدور الطاعن أن يصمن صحيفة الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه بالبطالان لا بينائه على إجراء باطل هو الإعلان الباطل لصحيفة الاستئناف (٢) .

تم بحون الله وحمله

---

(١) نقض مدني جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ج ٢ الطعن رقم ١٥٤ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٧٠١٦ .

(٢) نقض مدني جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ - المجلد الأول - الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٤٢ قضائية ، صفحة ٨٣٩ .

## بيان بموضوعات الكتاب

صفحة

### مقدمة

- ١ - الموضوع وأهميته .. .. . ٥
- ٢ - النموذج القانوني للصحيفة والتطبيقات الانتهائية له .. ٩
- ٣ - عدم اختلاط صحف الدعاوى بغيرها من صحف المرافعات ١١
- ٤ - منهج البحث ونطاقه .. .. . ١٢

### الباب الأول

#### الصحيفة وبناء الخصومة

- ١٥ الفصل الأول : الكيان الذاتي للصحيفة .. .. . ١٥
- المبحث الأول : المبادئ التي تستقيم عليها ذاتية الصحيفة ..
- ١٧ أولا : صحيفة افتتاح الدعوى أساس الخصومة .. ١٧
- ١٨ ثانيا : تمييز صحيفة الدعوى عن فكرة الدعوى والخصومة ١٨
- ثالثا : القاعدة أن صحيفة افتتاح الدعوى لا يجوز استكمالها
- ٢٢ بأوراق أخرى .. .. . ٢٢
- رابعا : التجانس فيما بين صحف الدعاوى أمام أول درجة
- ٢٤ وثاني درجة .. .. . ٢٤
- ٢٦ خامسا : صحيفة الدعوى ورقة رسمية .. .. . ٢٦
- سادسا : وحدة الصحيفة ووحدة الدعوى وتعدد الدعاوى ٢٦
- سابعا : تصحيح صحيفة افتتاح الدعوى لعبب جوهرى لحق
- ٣٠ بها ومعلم لها .. .. . ٣٠
- ثامنا - فقد الصحيفة لكل فاعليتها ومبلاحيها تنعلم
- ٣٤ كلجراء ولا تقوى على حل الدعوى .. .. . ٣٤

منحة

- ٣٥ : صحيفة الدعوى تصل الخصوم والحكم . ..  
 ٣٨ : نقض الحكم يعيد للصحيفة كامل فاعليتها ..  
 ٣٩ : صحيفة الدعوى تكيف قانوني .. ..

المبحث الثاني : وظائف الصحيفة

المطلب الأول : وظائف مصدرها القانونين الاجرائي والموضوعي ٤٢

- أولاً : الصحيفة والاعذار .. ..  
 ثانياً : الصحيفة والإقرار .. ..  
 ثالثاً : الصحيفة تتضمن إيجاباً وقبول .. ..  
 رابعاً : صحيفة الدعوى وصحة العرض والإيداع .. ..  
 خامساً : الصحيفة وإعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة .. ..  
 سادساً : الصحيفة والتنبية .. ..  
 سابعاً : الصحيفة والوصية .. ..  
 ثامناً : الصحيفة والإعلان بالحوالة .. ..  
 تاسعاً : الصحيفة مستقر للدفع الشكلي وحافطة له ..

المطلب الثاني : تسجيل صحيفة الدعوى كوظيفة مصدرها قانون

الشهر العقاري ( الصحيفة والتسجيل )

- أولاً - قواعد تسجيل الصحيفة .. ..  
 - اهتمام المشرع بتسجيل الصحيفة . ..  
 - نص المادة ١٥ شهر عقارى نص عام .. ..  
 - تسجيل الصحيفة في حد ذاته لا يجعل العقد مسجلاً . ..  
 - كيف تسجل صحيفة الدعوى .. ..  
 - صحف الدعاوى الواجبة التسجيل . ..  
 - الغير وتسجيل الصحيفة .. ..  
 - تسجيل الصحيفة ونقل الملكية .. ..  
 - تسجيل الصحيفة بمعنى المتصرف إليه حتى ولو لم يتم  
 تسجيل المتصرف إليه إلا فيما بعد .. ..

سنة

٧٠ - تسجيل الصحيفة وما يطرأ عليها من تعديل ..

٧٤ - تسجيل الصحيفة والصورية .. .. .

ثانيا - آثار تسجيل الصحيفة

٧٥ ١ - الأثر الرجعى لتسجيل الصحيفة .. ..

٧٧ ٢ - الأثر العيني للصحيفة المسجلة .. ..

٧٩ ٣ - الصحيفة المسجلة لا تقوى على نقل الملكية .

٧٩ ٤ - التسجيل لا يصحح العقد الباطل . .. ..

٥ - تسجيل الصحيفة يجعل الحكم الصادر فيها

٨٠ حجة على المشتري والبائع .. ..

٨١ ٦ - تسجيل الصحيفة والأسبقية ٥. .. ..

ثالثا :- التسجيل ودعوى التعاقد محصة التعاقد ومحصة التوقيع

٨٣ ( ١ ) دعوى محصة التعاقد .. .. .

٨٣ - حلة تسجيل للصحيفة .. .. .

٨٥ - نطاق الدعوى .. .. .

٨٧ - مسلك البائع والمشتري .. .. .

٨٨ - دعوى محصة العقد مانعة من رفع دعوى بطلانه

٨٩ - للبائع رفع الدعوى طالما له مصلحة في ذلك

٩١ - الحكم بصحة العقد وقوة الأمر المقضى .. ..

٩٢ - تكييف الدعوى .. .. .

٩٣ - رفض الدعوى لاستحالة نقل الملكية .. ..

( ب ) دعوى محصة التوقيع

٩٤ - عدم جواز تسجيل الدعوى .. .. .

٩٥ - نطاق الدعوى .. .. .

٩٧ - التكييف القانونى للدعوى .. .. .

- المقارنة بين دعوى محصة التوقيع ومحصة

٩٨ التعاقد .. .. .

( م ٢٨ - محصف الدعوى )

سلطة

### الفصل الثاني : إعداد الصحيفة وكيفيته

#### المبحث الأول : بيانات الصحيفة في القانون الإجرائي

- المطلب الأول - بيان الأطراف - والخصوم .. .. ١٠٥
- المطلب الثاني - بيان الصفة .. .. ١١٥
- المطلب الثالث - بيان الموطن .. .. ١٣٤
- المطلب الرابع - بيان المحل .. .. ١٤٨
- مسألة أولى - واقع الصحيفة وضوابطه .. ١٥٠
- مسألة ثانية - تحديد الطلبات بالصحيفة ١٥٠

#### المبحث الثاني : بيان توقيع الصحيفة في قانون المرافعات

- المحكمة من استلزام توقيع المحامي .. ١٧٧
- القواعد المنظمة للتوقيع على الصحيفة ١٨٠
- محكمة الموضوع وعلاقة الخصم بمحاميه ١٨٥
- إدارة قضايا الحكومة والتوقيع على الصحف ١٨٨

### الباب الثاني

#### الصحيفة وبدء الخصومة

#### الفصل الأول - القاعدة في رفع الدعوى .. .. ١٩٢

##### المبحث الأول - اجراء الصحيفة المودعة - ايداع الصحيفة

- هيمنة القانون الاحرائي لا الموضوعي ١٩٢
- ايداع الصحيفة بدء للخصومة .. .. ١٩٦
- رفع الدعوى بالإيداع لا بالإعلان .. ١٩٧
- ما لا يعتبر رفع للدعوى .. .. ١٩٩
- التوحيد بين الطعن بالاستئناف والدعوى ٢٠١
- اجراء الصحيفة المودعة ممتد إلى الطعن بالنقض ٢٠٢
- رفع الدعوى بطريقة مبتدأة وبطريقة مندرجة ٣٠٣
- رفع الدعوى بغير الطريق القانوني .. .. ٢٠٥
- عدم جواز التماس على اجراء رفع الدعوى ٢٠٧



**مادة**

- ٢٠٨ — رفع الدعوى قد يتعلق على مسلك ارادى ..
- ٢١٠ — اجراء رفع الدعوى وقوة الأمر المقضى ..
- الاحالة واجراء رفع الدعوى بغير الطريق
- ٢١١ القانونى .. .. .
- عدم رفع الدعوى بالطريق القانونى ينشأ
- ٢١٣ دفعا بعدم القبول متعلق بالنظام العام ..
- ٢١٥ — رفع الدعوى ودرجات التقاضى ..
- المبحث الثانى : العلاقة بين رفع الدعوى بالصحيفة والرسم المقرر
- ٢٤٧ — ماهية الرسم .. .. .
- ٢٢٨ — الرسم النسبى والثابت .. .. .
- ٢٢٠ — عدم سداد الرسم والبطلان .. .. .
- ٢٢١ — قواعد الرسوم .. .. .

**المصل الثانى : الصحف ذات الكيان المنفرد والمتميز**

- ٢٢٨ المبحث الأول : صحف الدعاوى المنفردة .. .. .
- ٢٢٩ المطلب الأول : عريضة أمر الأداء .. .. .
- المطلب الثانى : الصحيفة المعلنة — التكليف بالحضور
- ٢٤٥ — مضمونة الإجراء .. .. .
- حصر حالات التكليف بالصورية
- ٢٤٦ ١ — إغفال المحكمة لبعض الطلبات .. .. .
- ٢٥١ ٢ — طلب صورة تفسيرية ثانية .. .. .
- ٢٥٣ ٣ — المنازعة فى اقتدار كفىل .. .. .
- ٢٥٤ ٤ — المعارضة فى مواد الأحوال للشخصية

**ما يخرج من نطاق الاستثناء :**

- ٢٥٥ ١ — دعوى ثبوت الحق وحمه الحجز .. .. .
- ٢٥٦ ٢ — الدعوى الضرائبية .. .. .
- المطلب الثالث : الآثار المترتبة على رفع الدعوى
- ٢٥٩ ١ — الآثار الإجرائية .. .. .

ملحة

٢- الآثار الموضوعية .. .. ٢٦١

مبادئ النقض .. .. ٢٦٣

المبحث الثالث : صحف الدعاوى المتميزة

المطلب الأول : صحيفة الاستئناف

- الصحيفة جامعة .. .. ٢٧٠

- صحيفة الاستئناف .. .. ٢٧٢

- ما لا يجب ذكره بالصحيفة .. .. ٢٧٥

- الإغفال للطلب والاستئناف .. .. ٢٧٧

- تصحيح صحيفة الاستئناف وكيفته .. .. ٢٧٩

- علم جواز رفع الاستئناف بملكرة .. .. ٢٨١

- استيفاء صحيفة الاستئناف .. .. ٢٨١

- صحيفة استئناف الأحوال الشخصية .. .. ٢٨٣

- المصلحة في الاستئناف .. .. ٢٨٤

- الخصومة في الاستئناف .. .. ٢٨٥

- قبول الاستئناف شكلا وبطلان الصحيفة .. .. ٢٨٧

المطلب الثاني : صحيفة التعجيل أو التجديد

- مناط صحيفة التجديد .. .. ٢٩٠

- صحيفة التعجيل وركائزها .. .. ٢٩١

- خصائص الصحيفة .. .. ٢٩٢

- التكييف القانوني للصحيفة .. .. ٢٩٨

- حالات صحف التعجيل

١- للتعجيل من الوقف .. .. ٣٠٠

٢- التعجيل من الانقطاع .. .. ٣٠١

٣- التعجيل من الشطب

- تجديد الدعوى وتجديد الإعلان .. .. ٣٠٢

- صحيفة التجديد وميعاد المسافة .. .. ٣٠٣

سنة

### الباب الثالث

الصحيفة وانعقاد الخصومة

الاتصال الإجرائي بالخصوم

الفصل الأول : إعلان الصحيفة وكيفية .. .. ٣٠٦

المبحث الأول : العلاقة بين الإعلان والخصومة

١- ارتباط الخصومة بالإعلان وجوداً وعدمًا ٣٠٨

٢- انعقاد الخصومة لا يتم إلا بين أشخاص أحياء ٣٠٩

٣- عناصر انعقاد الخصومة بالإعلان .. ٣١٠

٤- انعدام أثر إعلان الصحيفة وتصحيحه .. ٣١٢

٥- للتأثير المترتبة على انعدام إعلان الصحيفة :

١- بطلان الخصومة وما صدر فيها من أحكام ٣١٣

٢- جواز رفع دعوى بطلان أصلية ٣١٤

٣- لا يصبح نظر الموضوع ولا الإحالة ٣١٥

٤- فكرة عدم تجزئة الخصومة وأثرها

٥- مع الانعدام .. .. ٣١٥

٦- نشوء دفع بانقضاء الخصومة .. ٣١٩

المبحث الثاني : الإعلان الصحيح ومدلوله :

١- مسلك المشرع الإجرائي في الإعلان .. ٣١٩

٢- الإعلان يدور ما بين قاعدة واستثناء .. ٣١٩

٣- الإعلان ورقة رسمية .. .. ٣٢٠

٤- ضمانات الإعلان :

١- الضمان الأول : الإعلان لشخص المعلن إليه ٣٢١

٢- الضمان الثاني : الإعلان في موطن المعلن إليه ٣٢٢

٣- الإجراء البديل للإعلان .. ٣٢٥

٤- الجانب الوظيفي للمحضر في الإعلان .. ٣٢٦

٥- الانتقال الفعلي .. .. ٣٢٧

صفحة

- ٢ - المحضر غير مكلف بالتحقيق صفة
- ٣٢٧ مستلم الإعلان .. .. ::
- ٣ - العبرة بصفة الاستلام .. .. :: ٣٢٨
- ٤ - إثبات جميع الخطوات التي قام بها المحضر ٣٢٩
- ٥ - إتمام إجراءات الإعلان في حالة
- ٣٢٩ تسليمه لغير المعلن إليه .. .. ::
- ٦ - عدم تطلب الوضوح لخط المحضر .. ٣٣٥
- ٧ - وجوب توقيع المحضر .. .. :: ٣٣٥
- إغفال المحضر إثبات بيان مما يجب عليه إثباته وجزاءه
- ١ - الإغفال الغير موجب للبطلان .. ٣٣٢
- ٢ - الإغفال الموجب للبطلان .. .. ٣٣٣
- وجوب مطابقة أصل الصحيفة لصورتها وأحكام الخلاف بينهما :
- ١ - اختلاف الصورة عن الأصل عوار
- ٣٣٥ يلحق الصورة غير ذي أثر .. .. ::
- ٢ - تجرد الورقة وإنعدام كيانها كصورة
- لأصل الإعلان فالتعديل دائماً على الأصل ٣٣٦
- ٣ - المغاير فيما بين الصورة وأصل الصحيفة ٣٣٧
- ٤ - خلط الصورة من بيان اسم المحضر .. ٣٣٩
- ٥ - خلط الأصل المودع للصحيفة من
- توقيع المحامي وتوافره في الأصل .. ٣٣٩
- ٦ - ما يعد مغايرة .. .. :: ٣٤٢
- التكليف الصحيح لأصل وصورة الإعلان ٣٤٣
- المبحث الثالث : كيفية الإعلان الصحيح :
- مطلب أول : إعلان الدولة .. .. :: ٣٤٨
- مطلب ثاني : إعلان الأشخاص العامة .. .. ٣٥٣

سنة

- مطلب ثالث : إعلان الشركات التجارية .. ٣٥٧  
 مطلب رابع : إعلان الشركات المدنية .. ٣٦٠  
 مطلب خامس : إعلان الشركات الأجنبية .. ٣٦٢  
 مطلب سادس : إعلان أفراد القوات المسلحة .. ٣٦٧  
 مطلب سابع : إعلان المسجونين وبخارة السفن .. ٣٧٠  
 مطلب ثامن : إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم  
 بالخارج والذين ليس لهم موطن معلوم  
 بالداخل — الإعلان للنيابة العامة .. ٣٧١  
 مطلب تاسع : الإعلان لجهة الإدارة وضوابطه .. ٣٧٦

الفصل الثاني : الجزاء على علم إعلان الصحيفة قانونا

مبحث أول : بطلان الصحيفة

- ١ — بطلان الصحيفة مزلة لخصومة ومعلم لها ٣٨٢  
 ٢ — معيار البطلان .. ٣٨٤  
 ٣ — ارتباط البطلان بالقانون وليس بالواقع ٣٨٥  
 ٤ — بطلان الإعلان إذ وجه بطريقة تنطوي على غش ٣٨٦  
 ٥ — خاصية انتمال بطلان الإعلان للصحيفة  
 إلى الحكم .. ٣٨٧  
 ٦ — البطلان لا يوجد مع ميعاد تنظيمي .. ٣٨٧  
 ٧ — الحضور بناء على الإعلان الباطل وأحكامه ٣٧٨  
 وجوب تعلق البطلان بحالة واردة على  
 سبيل الحصر .. ٣٩٣  
 التكييف القانوني للحضور المصحح :: ٣٩٩  
 إيداع مذكرة الدفاع المزالة للبطلان .. ٤٠٠  
 ٨ — أحكام بطلان الإعلان .. ٤٠١  
 المبحث الثاني : اعتبار الدعوى كأن لم تكن .. ٤٠٩  
 ١ — ما يخرج من نطاق الجزاء  
 — صحيفة الطعن بالنقض .. ٤٠٩

صفحة

- ٤١٠ استثناء بمض مسائل الأحوال الشخصية  
٤١٣ ٢ - حكمة الجزاء .. ..  
٣ - الجزاء وترائى المكلف به ودور المعلن  
إليه فى النقض .. ..  
٤١٣ ٤ - طبيعة الجزاء .. ..  
٣١٥ ٥ - موانع تطبيق الجزاء .. ..  
٤٢٢ ٦ - الدعوى المحددة من الشطب والدعوى الجليدة  
٤٢٤ ٧ - عدم تطبيق الجزاء ولو كان للمدعى عليه  
موطنا بالخارج .. ..  
٤٢٧ ٨ - الإعلان بالموطن المختار لا يجوز معه  
التمسك بالجزاء .. ..  
٤٢٨ كيفية حساب الثلاثة أشهر .. ..  
٤٢٩ كيفية التمسك بالجزاء أمام محكمة النقض  
٤٣٠ الفهرس . . . . .  
٤٣١

رقم الإيداع : ٤٧٥٦ / ١٩٨٥  
لترقيم للدولى : ٦ - ١٥٣ - ١٠ - ٩٧٧

مطابع الدجوى - للقاهرة هابديف



